الانتخابات

والزبائنية السياسية في مصر

تجديد الوسطاء وعودة الناخب



د. سارة بن نفيسة

. . علاء الدين عرفات

تقديم،

السيد ياسين نبيل عبد الفتاح

الانتخابات والزيائنية السياسية في مصر تجديد الوسيطاء وعسودة الشاخب

> د. سارة بن نفيسة د. علاء الدين عرفات

> > --

تقديم، السسسيسة يساسسين

نبيلعبدالفتاح

الكتاب الانتخابات والربائنية السياسية في مصر. قديد الوسطاء وعودة الناخب سلسلة فضايا الاصلاح الناشر، مركز الفاهرة لدراسات حقوق الإنسان 4 ش. ست حداد سنة القاهدة

۹ ش رستم. جاردن سیتي، القاهرة ت: ۲۰۱۲/۷۹۵۱۱۱۲ (۲۰۲۰) فاکس: ۷۹۲۱۹۱۳ (۲۰۲۰)

العنوان البريدي: صبد١١٧ مجلس الشعب. الشاهرة البريد الالكتروني: info@cihrs.org

الوقع الالكتروني: www.cibrs.org المراجعة اللغوية: سيد ضيف الله غلاف واخراج: أين حسين

رقم الإيداع: ١٩٥٥ / ٢٠٠٥ الترقيم الدولي

فهرس

٧	تقديم: بقلم السيد ياسين				
11	تقديم: بقلم نبيل عبد الفتاح				
*1	مقدمة: آلية التصويت في مصر اليوم للعبة والرهانات				
۳۷	الْباب الأول: انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية: بداية الترجه إلى انتخابات بيمقراطية أم نهاية				
24	السياسي؟				
75	القصل الأول: أهم دلالات انتخابات ٢٠٠٠				
	الفصل الثاني: الزبائنية الانتخابية في مصر ووظائف النائب				
Ao	الْهَابِ الْثَانِيِّ، تاريخ التصويت في مصر: ممارسة انتخابية عشوائية ومعايير مهملة				
44	الفصل الأول: الحقبة الليبرالية: التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة وإعادة النظر فيه				
45	عدم احترام الإرادة الشعبية				
17	التصويت بأغلبية ساحقة لوكيل الأمة				
11	القواعد الانتخابية للنخب				
1.4	الممارسة الانتخابية للنخب: الهيمنة الاجتماعية والانحرافات الإدارية				
112	المعايير والممارسات الانتخابية الشعبية				
171	الفصل الثاني: الحقبة الناصرية: لحتكار الدولة للسياسة ومحلية دور النائب				
177	المعايير الانتخابية الناصرية: التصويت غير السياسي والشأن العام للجميع				
141	صورة النائب: شخصية عامة مطية في خدمة الجميع				
148	الممارسة الانتخابية والهيمنة الإدارية				
144	الغصل الثالث: الانتخابات ابتداء من عهد السادات: العودة المقيدة للبعد السياسي وجعلية الحوار				
	حول المعيار الانتخابي				
101	الباب الثالث: الزبائنية في الانتخابات المصرية بين هيئة ناخبة أسيرة وتوسيع السوق الانتخابي				
177	الفصل الأول: الفاعلون في عملية التصويت: المرشحون و"الناخبون الكبار غير الرسميين"				
134	القسم الأول: الإحجام عن التصويت والتعبئة الانتخابية الانتقائية				
144	القسم الثاني: الناخبون الكبار غير الرسميين، السياسة والهيمنة على الشبكات				
777	الفصل الثاني: "التصويت البديل": التزييف من الجهات العليا والتزييف من القاعدة				
440	القسم الأول: المفردات والروي الخاصة بالتزوير				
774	القسم الثاني: القائمون بالتزوير من الأسفل				
71.	القسم الثالث: خصخصة المجال العام، قوة القاعدة وفقدان السيطرة عليها				
727	القسم الرابع: الرقابة القضائية: الناخب وانفتاح السوق الانتخابي				
171	الخلاصة				
444	ملاحق				

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تمتقدت تعويز حقوق الإنسان في الطاهر العربي، ويلتره المركز في ذلك بكاة الموافرية والعصور والإعلانات العالهية لحقوق الإنسان يمعسى المركز لتحقيق هذا العدف عن طريق الأنشطة والأعمال التحقيق والعلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والانشطة التعليمية ... يتبنى المركز لهذا الغرض، برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام والحقات الدراسية، ويقدد م خدماته الدرسية في مجال حقوق والحقات الدراسية، ويقدد م خدماته الدرسية في مجال حقوق الإنسان. لا ينخرط المركز في أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية قرقرًا على بزاهة انشطان، ويتعاون مع الجميع من هذا الخطاف.

> منسق البرامج معتز الفجيري

المستشار الأكاديمي محمد السيد سعيد

مدير المركز بهي الديف حسف

شكر

يود الباحثان شكر مؤسسة فورد، والسيدة / بسمة قضماني درويش على دعمهم وتشجيعهم للدراسة، والأستاذ / نبيل عبد الفتاح على مراجعاته للكتاب، ود. شريف يونس على الملاحظات التي أبداها على مخطوط الدراسة، والتي استفاد بها الباحثان في المراجعة النهائية للنص.

ويوجه الباحثان الشكر للأستانة سامية رزق على الترجمة الدقيقة للنص الفرنسي الذي نشر بدار نشر Khartala و I.R.D بباريس في بونيو ٢٠٠٥.

وإلى الأستاذ بهي الدين حسن على تحمسه لننفر هذه الدراسة ضمن منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وإلى فريق النشر المتميز الذي تعهدها بالرعاية والاهتمام. والشكر للآنسة رشا حنفي التي قامت بأعمال التصحيح على الآلة الناسخة.

تقديم بقلم: السيد ياسين

يتضمن هذا الكتاب الذي نقدم له اليوم دراسة علمية متكاملة غير مسبوقة عن الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر، عودة الناخب وتجديد الوسطاء. وهذا الكتاب عبارة عن تقرير بحثي شامل قامت به سارة بن نفيسة وهي باحثة علمية متميزة سبق أن نشرنا لها في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاشتراك مع أماني قنديل كتابا هاما عن المجتمع المدني في مصد. وقد شاركها في هذا البحث المتميز علاء الدين عرفات.

ما الذي يميز هذه الدراسة؟

أهم ما يميز هذه الدراسة أن المؤلفين قد وظفا بتوفيق كامل تراث العلم الاجتماعي المعاصر لكي يصوغا إطارا نظريا هاماً لرصد الظواهر المختلفة التي تتضمنها عملية الانتخابات. وهي ظواهر سياسية يعتني بها علم السياسة المقارن وعلم الاجتماع السياسي، وظواهر ثقافية تعتنى بها أشد عناية الأنثريولوجيا السياسية.

بعبارة أخرى، طبق الباحثان بنجاح الخط المنهجي المترابط الذي يحشد تراث الطبيعة الاجتماعية المختلفة لكي يحصر بها الظاهرة بدقة أولا قبل أن يقوم بوصفها وتحليلها، سعيا وراء صياغة تفسير لها. ونحن نعلم أن التفسير العلمي بمعناه الدقيق هو أعلى مراحل البحث العلمي.

وقد ركز البحث على انتخابات عام ٢٠٠٠ التشريعية في مصر، وطرح بصددها سؤالا محوريا هو: هل هي بداية انتخابات ديمقراطية أم هو نهاية للسياسي؟ وقد طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات الهامة أبرزها:

ما السبب في كثرة عدد المرشحين لمجلس الشعب في مصر؟

^{*} أستاذ علم الاجتماع السياسي -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

هل يعني ارتفاع عدد الترشيحات المستقلة وجود منافسة حقيقية في الميدان الانتخابى؟

ما هي إذاً رهانات هذه المنافسة بالنسبة للمرشحين والناخبين على حد سواء؟ وهل هي حقا رهانات لا سياسية؟

وتتساءل الدراسة عن فرضية توصل إليها بعض الباحثين ومفادها "أن النواب المصريين لا يمثلون فقط طبقة أصحاب السلطة والمستفيدين منها، وهم الذين تم اختيارهم عن طريق هذه السلطة نفسها، وإنما يمثلون أيضا ويقدر أكبر بعض المجموعات التي تفرض نفسها كمجموعات سائدة في النظام الاجتماعي. وأن الذي يدعم هؤلاء النواب في كل مرة وفي كل دائرة من الدوائر، نوع من المصالح ومن المنطة".

والواقع أن هذه الدراسة المتميزة تقدم لنا أدلة ميدانية على الحكم الذي سبق أن صغته في كتابي "المعلوماتية وحضارة العولمة: رؤية نقدية عربية " (القاهرة - نهضة مصر، ٢٠٠). في هذا الكتاب دراسة متكاملة عنوانها " العرب على مشارف الألفية الثالثة "، حاولت فيها أن أقوم بنقد شامل للتجربة العربية في النصف قرن الماضى، وذلك في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي إحدى فقرات هذه الدراسة وهي يعنوان " اختبار الحداثة السياسية " خلصنا إلى نتيجة هامة حيث قررنا أننا كعرب فشلنا في اجتياز اختبار الحداثة السياسية. وقلنا في مقدمة الفقرة إنه " حين جابه الوطن العربي مشكلة التخلف، وخصوصا بعد ارتفاع الوعي الثقافي نتيجة الاحتكاك بالغرب، وسعى إلى التقدم، كان لابد من المرور أولا من بوابة الحداثة السياسية. ونعني بذلك الإدراك أن النظم السياسية العربية التقليدية لم تعد تصلح لمواجهة العالم الحديث."

ويناء على ذلك اقتبسنا عديدا من الأفكار والمؤسسات الغربية: أخذنا فكرة الدستور والنظم السياسية والحزبية ملكية كانت أو جمهورية، ونظرية الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وسيادة القانون وكذلك فكرة التعددية السياسية والأحزاب السياسية والبرلمان المنتخب والصحافة الحرة المستقلة وغيرها من الأفكار والمؤسسات.

غير أنه بالتأمل حول حصاد التجرية السياسية العربية يتبين لنا أننا أخذنا الأشكال الغربية دون مضامينها الحقيقية!

و فكذا تحولت الانتخابات العربية سواء لانتخاب الرئيس أو المجالس التشريعية إلى انتخابات مزورة وتحوّل البرامان إلى ناد مغلق للحديث عن عبقرية الملك أو الرئيس،

وتحولت الصحافة لتكون بواباً للسلطة يمجد في إنجازاتها الحقيقية أو المزعومة.

لماذا فشلنا في اختبار الحداثة؟

يحاول الكتاب المتميز الذي نقدم له أن يقدم جوابا مستندا على تحليل نظري دقيق، ودراسات ميدانية متعمقة للرد على أحد جوانب الفشل البارزة، وهو عدم نجاحنا في إقامة انتخابات سياسية تتسم بالنزاهة، في سياق يتصف بالحرية والشفافية.

الكتاب يقدم نموذجا بارزا لأممية تطبيق المنهج النقدي في الدراسات السياسية والاجتماعية والثقافية.

القاهرة في ٦ يوليو ٢٠٠٥

مقدمة

بقلم؛ نبيل عبد الفتاح؛

الخطابات السياسية والحزبية دول النظام الانتخابي المصدري، اتسمت دائماً بالطابع النقدي حيناً، وبالنزعة السجالية في أحيان أخرى، ولاسيما تلك التي تمثل وجهات نظر الأحزاب السياسية المعارضة، أو المستقلين، أو القوى السياسية المحجوب عنها الشرعية القانونية كالماركسية أو جماعة الإخوان المسلمين.

من أبرز محاور نقد النظام الانتخابى البرلمانى – ومجلس الشورى والمجالس المحلية – هيمنة القيود القانونية والإدارية والضغوط الأمنية المغروضة تشريعياً وواقعياً على العملية الانتخابية والتى تنودى دائماً إلى إعاقة فنز وتمثيل لموازين القوى السياسية والحزبية الفاعلة فني الواقع الموضوعي داخل المجالس التمثيلية على اختلافها. ومن ثم يبدو التركيز النقدى من بعض الباحثين يدور غالباً على الإعاقات البنيوية داخل النظام والتى تؤدى إلى إعادة إنتاج الخلل في التوازن بين القوى السياسية والحزبية لصالح النظام السياسي والصفوة السياسية المسيطرة، والحزب الوطني الديمقراطي.

إن السجالات الحزيبة والسياسية حول النظام الانتخابي المصدري، تركز على الطابع اللاديمقراطي وقيوده على إرادة المرشحين والناخبين، وعدم قدرته على إنتاج سوق انتخابي يتسم بالتنافسية والشفافية، فضلا عن غياب الضمانات الرقابية التي تضبط أداء العملية الانتخابية بدءًا من ضبط الكشوف الرسمية لجماعة الناخبين في كاف الدوائر ومطابقتها لصحيح الواقع، ومن ثم ضرورة تنقيتها من الأسماء غير الصحيحة، ورفع أسماء الموتى والمهاجرين خارج البلاد سواء هجرة دائمة أو مؤقتة —إلى حين الفصل في مسألة حقهم في التصويت، ويتم التصويت بالنيابة عنهم في

^{*} مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

إطار ما يطلق عليه في التعبير الشائع "تقفيل الصناديق"، وقيام بعض ذوى النفوذ من مرشحى الحزب الحاكم أو مندوييهم بالتصويت الجماعى لصالحهم، وذلك بدعم من أجهزة الدولة. الخ. أو قيام بعض المرشحين الذين ينتمون إلى المجموعات الأولية – أو ما يطلق عليهم العصبيات المحلية من أبناء القبائل والعشائر والعائلات الممتدة في الريف – بذات الممارسات.

إن تاريخ الانتخابات البرلمانية، وغيرها يتسم بأنه تاريخ من الانحراف بالإرادة العامة لجماعة الناخبين سواء عبر آليات التزوير، وهى ظاهرة شكلت أحد أبرز ملامح التاريخ الانتخابي في ظل المرحلة شبه الليبرالية، والاستثناءات تمثلت في الانتخابات التي وصل فيها حزب الوفد إلى السلطة.

منذ تأسيس نظام يوليو ١٩٥٢، كان النظام السياسى التسلطى ولا يزال ينزع نحو التعبئة السياسية المياسية – إذا جاز التعبئة السياسية – إذا جاز التعبير – من حيث طبيعة تشكيلها السياسى لأعضاء ينتمون إلى التنظيم السياسى الوحيد –أيا كان – ويدينون بالولاء السياسى والأيديولوجى للنظام وقادته وقيمه السياسية و مصالحه على اختلافها.

إن الطابع الشمولى للنظام والمؤسسات السياسية فرض قيوداً وضوابط قانونية وأيديولوجية وأمنية على عمليات التجنيد والاختيار والتمثيل السياسي في البرلمان أو التنظيم السياسي الوحيد، ومن ثم كان الترشيح للانتخابات آنذاك مشروطاً بعضوية الصحرب الواحد، ونظراً للثقافة السياسية التسلطية السائدة، تصول النظام الانتخابي وآلياته إلى عملية إنتاج وإعادة إنتاج الصغوة السياسية الحاكمة. كانت العمليات الانتخابية تجرى بين أشخاص ينتمون للحزب الواحد ولإيديولوجيا النظام وصفوته الحاكمة، وهو ما أثر على الطابع التنافسي للانتخابات، وعلى نحو جعلها ذات الصاحمة تنافسي عموماً بين اتجاهات سياسية وأيديولوجية مختلفة، وتحول السوق الإنتخابي إلى عرض وطلب لذات السلم الإيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية، فضماً عن استمرارية بعض الظواهر السلبية كتسويد البطاقات الانتخابية، والتصويت الجماعي، وتقفيل صناديق الاقتراع، وتدخل الجهات الإدارية والأمنية في التأثير على مسار العمليات الانتخابية كي يعاد إنتاج النظام ومؤسساته واختياراته لأعضاء الدمانات.

إن الظواهــر السلبية للعمليات الانتخابية لا تزال مستمرة مثل الكشوف الانتخابية الرسميــة المثقلة بالأخطاء الجسيمة والتي لا تعكس واقم الجماعة الناخبة ولا تعكس حجم التغير فى تركيبة المجتمع المصرى ديموجرافياً وجيلياً، ومن ثم برور تناقض بين حجم القاعدة الانتخابية المقيدة بالجداول الرسمية واتساع قاعدة من وصلوا إلى سن الرشد السياسى؛ ومن ثم يتعين قيدهم بالجداول الانتخابية، وهى من أبرز تجليات ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية عموماً والانتخابية على وجه الخصوص، نظراً لشيوع إدراك سياسى سلبى لدى غالبية المصريين عموماً يتمثل فى إن الانتخابات وآلياتها لا فائدة من ورائها لإحداث التغيير السياسى، وذلك حتى بعد انتقال النظام إلى التعددية السياسية المقيدة فى أثناء حكم الرئيس الأسبق محمد أندور السادات. ثم اتسعت فجوة الصدقية والثقة بين المصريين ونظامهم السياسى، وصفوتهم الحاكمة.

إن النظم الانتخابية المصرية اتسمت بعدم الاستقرار خلال ما بشارف على الربع قبرن، هي مدة حكم الرئيس حسني مبارك قبل ولايت الخامسة. اتسمت النظم الانتخابية بالتردد بين نظامي الانتخاب الفردي، والتمثيل النسبي عبر القائمة النسبيسة المشروطة، ومن ثم تعرض لانتقادات عديدة، وطعون بعدم الدستورية، وصدرت أحكام من القضياء الدستوري قضت بعيم دستورية بعض القوانين الانتخابية. إن المبادئ التي انتهى إليها قضاء المحكمة الدستورية العليا تمثل نقطمة تحول في الفقه، والثقافة الدستوريمة السائدة في مصر، بل وأدت إلى بروز دور بعض نشطاء الحياة السياسية في تحريك الواقع السياسي والدستوري والقانوني في البلاد من خلال الدعاوي القضائية التي يرفعونها للطعن على بعض القوانين، ثم بعدم دستوريتها عن طريق نظام الدفع الفرعي الذي أخذ به المشرع المصرى. ومن أسرز عناصير التغير في الفضاء السياسي المصيري، عودة البروح الدستورية مجدداً إلى الجدل العنام بين المدارس الفكرية والسياسية المصرية على اختلافها، والدور المتعاظم لقضاء المحكمة الدستورية العليا، والقضاء الإداري -- والقضاء العادي – في مصال حسم بعض المنازعات القضائية التي تتضاول مشكلات سياسية بين السلطة الحاكمة، وبين الجماعات السياسية المصرية، وبعض المستقلين على اختلاف ترجهاتهم الإيديولوجية.

إن الخطاب الدستورى والقانونى الأكاديمى، والسياسى، ركز دائماً منذ بداية حكم الرئيس حسنى مبارك وحتى الآن، على نقد القوانين الانتخابية وما تنطوى عليه من عبوار دستورى، أو تناقض بين بعض قواعدها القانونية، أو مدى ملاءمة اختيارات المشرع المصدرى للحاجبات الموضوعية لتطوير النظام الانتخابي ليكون قادراً على تطوير النظام السياسي نحو المزيد من الديمقراطية، وتوسيع هياكل المشاركة السياسية، وتحفيز المواطنين في سن الانتخاب على القيد في الجداول الانتخابية، والمشاركية في الانتخابات العامة ولاسيما البرلمانية، كمدخل من مداخل مقرطة " النظام السياسي.

ثمة فجوات من عدم الثقة بين النظام وصفوته الحاكمة، وبين أجيال وفئات الجتماعية واسعة تشكلت عبر تاريخ من اللامبالاة بتطلعات هذه القوى نحو المشاركة، والتطور الديمقراطي، فضلاً عن تراث من الممارسات الانتخابية السلبية التي أدت إلى تدنى نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية والشورى والمجالس الشعبية المحلية، ومن باب أولى العزوف عن المساركة في الإدلاء بالأصوات في الاستفتاءات الشعبية عندما كان يدعى إليها الناخبون، ونلك بقطع النظر عن النسب العالية التي كانت تعلن عنها وزارة الداخلية، على نحو فاقم من ظاهرة عدم ثقة الجمهور بالانتخابات، والجهات التي ينط بها الإشراف عليها.

إن بروز بعض الخطابات الدينية الإسلامية الراديكالية — كالجماعة الإسلامية، والجهاد، وغيرها من الجماعات — ساهم في التشكيك في مدى شرعية الانتخابات، والمؤسسات التمثيلية كمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية، من المنظور الديني الإسلامي، وقت تأويل ديني لمعض منظرى الإسلام السياسي الراديكالي، ولا شك أن هذا الاتجاه — الذي ساد في عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي — أثر على بعض الجمهور، وعلى كوادر الجماعات آنذاك، مع استثناء جماعة الإنحوان المسلمين المحجوبة عن الشرعية القانونية التي اخترقت النظام السياسي عن طريق التحالفات الانتخابية مع الأحزاب السياسية الرسمية كالوفد شم العمل والأحرار في انتخابات عديدة لمجلس الشعب، واستطاعت أن تدفع ببعض مرشحيها إلى عضويته، ومن ثم تحايلت على ضغوط، وضوابط النظام الانتخابي، وقيوده، سواء عبر تحالفات انتخابية في ظل نظام القائمة النسبية المشروطة، أو

ويمكن القول إن استراتيجية الجماعة في الالتفاف على قيود الحجب عن الشرعية القانونية، توافقت مع الدمج الجزئى التى اتخذها النظام وصفوته الحاكمة للمعارضة الإسلامية السياسية، والإخوان على وجه الخصوص. ناحية أخرى، كان عـزوف الأقباط عن المشاركة السياسية واحداً من أبرز الظواهـــ السوسيو— سياسية والدينية، وذلك لأسباب عديدة منها على سبيــل المقال لا الحصـــــــ، عنف الجماعات

الإسلامية السياسية ويعض الخطابات السياسية الإسلامية عموماً والراديكالية على وجه الخصوص التي تطالب بأسلمة الدولة والنظام السياسي والقانوني، وهو ما أثار مضاوف عديدة لدى المصريين الأقباط، والمؤسسات الدينية القبطبة الأرثو زكسية والإنجيلية والكاثوليكية من تأثير ذلك على حقوق الأقساط كمواطنين وعلى مبادئ المواطنة وثمنة إحساس عام لدى غالبينة المصريين الأقباط بأن ثمنة حيفاً مستمراً يلدق بهم، ويتمثل في استبعادهم السياسي عن المشاركة، ونقصاً في حقوقهم كمواطنين في الترقى للمواقع والمناصب القيادية العليا، كقيادات بعض المؤسسات المتصلة بالأمن القومي الداخلي والخارجي للبلاد، وفي تعيينات المحافظين ورؤساء الجامعيات، فضلًا عن القيبود الواردة على الحق في إنشاء أماكن العبيادة المسيحية وفق الخط الهمايوني، وشعروط العزبي باشيا العشعرة لإقامة الكنائس، وفي تدني نسب تمثيلهم داخل مجلسي الشعب والشوري والمحالس المحلية الشعبية، ووزارة الخارجية وهي شكاوي، ومطالب عديدة تذخر بها الخطابات القبطية على اختلافها - داخل البلاد أو من أقباط المهجر-، وتدفع عموم المصريين الأقباط إلى الصد عن المشاركة، واللامبالاة بالانتخابات على اختلافها. إن بيئة المخاوف وعدم الثقة في البيئة السياسية والدينية في البلاد التي اتسمت بالتسلطية والعنف المادي والرمزي أدى إلى تفاقم ظاهرة عزوف الأقباط عن القيد في الجداول الانتخابية الرسمية، وعن المشاركة في الانتخابات العامة والمحلية إلا فيما ندر، وهيي ظاهرة بدت و لا تزال عامـة، وتعكس فجوة مصداقية بين غالبية المصريين عمومـاً وبين الصفوة والنظام الحاكم.

ويبدو لى أن ظاهرة تدنى نسب المشاركة فى الانتخابات العامة فى القاهرة والإسكندرية التى لم تتجاوز الد ١٩٥٥ فى انتخابات ١٩٩٥، و٢٠٠٠ وهو ما يشير إلى إعطاء المدينة ظهرها للنظام السياسى، وهى ظاهرة تحتاج إلى دراسة معمقة عن المدينة والسياسة فى مصدر. إن الحداثة السياسية والمؤسسات السياسية الحزبية والتمثيلية الحديثة ارتبطت بعملهات تأسيس الدولة القومية، والمدينة الحديثة والمعاصدة. ولا شك أن المدينة هى فضاء السياسة والحداثة، وإنتاج القيم والقوى التى ارتبطت بهما معاً، ومن ثم قادت المدينة وقياداتها الحياة السياسية والفكرية والحزبية والنقابية، وذلك بقطع النظر عن أصولهم المناطقية أو الانتخابية، لأن المدينة هى فضاء المبادرات والمناورات وإنتاج الخطابات السياسية، والمساومات، المدينة هى فضاء المبادرات والمناورات وإنتاج الخطابات السياسية، والمساومات، والمنافسات السياسية، والمساومات،

بالسياسة والنظام والصفوة الحاكمة —القاهرة والإسكندرية تحديداً –، مسألة بالغة الأممية في دراسة أزمات النقاصاء السياسي المصدري، خاصة أن ثمة تناقصاً في مصادر شرعيتهما، وذلك على الرغم من بعض الانتقاد الرسمي لهذا العزوف عن المشاركة تأسيساً على أن القاهرة والإسكندرية تحصلان على نصيب كبير من الإنفاق الرسمي والخدمات... الخ!

ويبدولى أن هذا النقد الرسمى للسلوك الانتخابى الامتناعى والسلبى والعازف للجماعة الناخبة بالقاهرة والإسكندرية يعنى إدراك الصفوة الحاكمة أزمة الشرعية السياسية وأحد أبرز المعضلات التى تواجه نظام الحكم وقادته. وعلى الرغم من خطورة عدم مشاركة ناخبى المدن، إلا أن أساليب التعامل معها كظاهرة صد عن الانتخابات العامة محدودة، ولا تزال اللامبالاة بالانتخابات مستمرة، لأن نسبة مشاركة الجماعة الناخبة في المدن الكبرى لا تزال محدودة كما برز في الانتخابات الرأسية التى حرت في لا سبتمبر ٥٠٠٧، حيث كانت نسبة المشاركة في القاهرة الرئاسية الله مناطق ريفية عددة من ولا يمكس حجم لامبالاة المدينة باللعبة السياسية الرسمية، وطقوسها المحدودة،

إن تـ آكل بعض مظاهر الحداثة السياسية والدولة الحديثة أدى إلى بروز وهيمنة أبنية القوة التقليدية والجماعات الأولية في صعيد مصر، وبعض دوائر الريف الأخرى، حيث وهنت الروابط القومية لصالح الانتماءات الأولية للعائلات الممتدة، والعشائر، والقبائل والأساطير الاندماجية المرتبطة بالجماعات الأولية ومواريثها وتضامناتها وتعاضداتها على اختلافها. إن الصفوة الحاكمة وجهاز الدولة البيروقراطي والأمني ساهما في دعم أبنية القوة التقليدية والأولية، ورموزها والتعامل معهم كوسطاء بين المجموعات الأولية، وبين النظام وأجهزته.

إن أبنية القوة الأولية فى الريف شكلت أوعية إنتاج النائب والناخب التقليدى، والوسطاء الذين لعبوا ولا يزالون أدواراً مؤثرة فى التعبئة الانتخابية وحشد الناخبين، وتنظيم الحملات والاتصالات المباشرة مع ذوى العزوة والمكانة داخل الأنساق القرابية والعصبيات المحلية.

إن تمثيل بعض مرشحى العائلات الممتدة – وغيرها .. الخ–، هو تعبير عن دفاعها عن بعض مصالحها، ورمزاً على ثقلها وحضورها المناطقى وتأثيرها، وعن الدور الوسيط لمرشحيها مع أجهزة الدولة والحكم المحلى المنوط بهم تقديم الخدمات وإنجاز بعض المشروعات المحلية، فضلاً عن التراخيص والموافقات الإدارية التى تيسدر العلاقات بين الأشخاص، وبين الأجهزة الإدارية وأشكال التعامل اليومى فى محافظات الوجهن القبلى والبحري، ولاسيما المخاطق الربغية، والمدن المريفة.

إن عمليات تعبئة الناخبين التقليدية، ارتبطت بتقديم غالب المرشحين لمجموعة من الخدمات المحلية داخل الدوائر، وإنجاز مصالح شخصية لبعض الناخبين، ولاسيما المؤثرين داخل القرى أو الأحياء فى الدوائر الانتخابية. ولا شك أن محددات الترشيح – من حيث المكانة والنفوذ والمال والقاعدة الانتخابية الأولية في الدوائر التي تضم خرائط القوى الانتخابية التقليدية –، ساهمت فى إعاقة نمو المرشحين الذين يقدمون برامج انتخابية سياسية واجتماعية واقتصادية تنطوى على رؤى أشمل من احتياجات ومطالب الجماعة الناخبة داخل كل دائرة، على أهميتها داخل دوائر تعانى من مشكلات عديدة اجتماعية واقتصادية، وإدارية وأمنية. إن المرشح، والنائب عن الأمة – وفق مبدأ سيادة الأمة - أو الشعب – تأسيساً على مبدأ سيادة الشعب – لا يزال محدوداً وقاصراً على بعض النواب من ذوى الانتماءات السياسية والفكرية الراحة المؤلمة للأمة، أو الشعب أيا كان التأسيس والتكييف الدستورى لهذه العلاقة.

إن المرشح والناخب فى الدوائر وأطر القوة التقليدية، لا يزال يمارس رهانات تدور حول المصالح والرموز والولاءات التقليدية والوساطات. ثمة سطوة للولاءات التقليدية وآليات الوساطة وتقديم الخدمات والمصالح على الانتماءات الحزيية والسياسية، وخاصة فى ظل حكم الرئيس محمد حسنى مبارك الذى شارف على ربع قرن، وتم انتخابه لولاية خامسة.

إن الحزب الحاكم ومرشحيه لانتخابات مجلس الشعب يعتمدون غالباً على المزاوجة بين عناصر القوة التقليدية، والدور المؤثر لأجهزة الدولة البيروقراطية والأمنية وقدراتها على التأثير في البيئة الانتخابية، والعملية ذاتها عبر وسائل متعددة، من هنا يمكن اعتبار البرامج الانتخابية للحزب، ولمرشحيه محضس شعارات عامة ذات تأثير محدود في اتجاهات التصويت الجماعي في بعض دوائر الأرياف ذات القواعد الانتخابية للعصبيات المحلية، بل إن هذا التأثير لا يجاوز ذلك كثيراً في دوائر المدن الكبري التي تعرف ظواهر العزوف عن المشاركة إلا قليلاً كالقاهرة والاسكندرية.

ضعف بنية وهياكل الأحزاب السياسية المعارضة الأيديولوجية والتنظيمية، وضمور قاعدة عضويتها، وهامشية أنشطتها أدى ولا يزال إلى عدم قدرتها على تطوير

أوعبة إنتاج النائب والمرشح الذي يتجاوز أدواره التقليدية في بعض الدوائر الريفية أو المدن المريفة، كجزء من رسوخ موازين القوى داخلها، وانحصار المنافسات بين أو المدن المريفة، كجزء من رسوخ موازين القوى داخلها، وانحسال الأراضى الزراعية" والمال، ورجال الأعمال، الذين عادوا إلى دوائرهم في الأرياف، كمركز للانطلاق إلى المقاعد البرلمانية سواء عن طريق عضوية الحزب الوطني، أو بعض العائلات التي تنتمي إلى بعض الأحزاب التاريخية كحزب الوفد.

إن سياسة الفراغ السياسى التى قادها النظام، وصفوته الحاكمة أثناء مواجهة الإسلام السياسى الراديكالى وجماعاته فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، أدت إلى وهن بنيوى للأحزاب السياسية المعارضة، والحزب الوطنى، ومن ثم إلى تفاقم ظاهرة كراهية السياسة والعمل السياسى والحزبى لدى غالبية الجمهور، واعتبار أن السياسة صنو للأذى، والألم من أجهزة الدولة الأمنية والبيروقراطية. من ناحية أخرى شكل تاريخ ظاهرة تزوير الانتخابات، فجوة بين غالبية المصريين وبين العمليات الانتخابية، وضاعف من آثار ظاهرة العزوف عن المشاركة الانتخابية، ومن أبرزها أن التصويت الانتخابي لا يؤدي إلى تغيير الأوضاع القائمة ولا يؤثر عليها. هذا الإرث السلبى لتاريخ الممارسات الانتخابية أدى إلى فجوة بين الجمهور وآلبات المشاركة لازالت بعض آثاره مستمرة.

إن الجماعات الاحتجاجية الجديدة التى برزت على الساحة السياسية المصرية منذ نهاية عام ٢٠٠٤، ساهمت في تحريك ظواهر الجمود السياسي والجيلى، وكشفت عن دينامية جديدة يقودها مفكرو ونشطاء جيل السبعينيات وما بعد من الماضى، وتوق بعضهم لتطوير النظامين الدستورى والسياسي نحو جمهورية برلمانية، وديمقراطية، كمدخل لتجديدات شاملة للدولة والنظام السياسي ومؤسساته والسياسات العامة والمحتمم المصري، بعد مراحل من الجمود والركود السياسي.

إن نتائج بعض مظاهر الحراك السياسى والجيلى قد تؤثر على مسار العمليات الانتخابية التى ستتم فى نوفمبر ٢٠٠٥ لانتخاب مجلس الشعب، إلا أن ثقل السنة الانتخابية الرسمية فى إعداد الجداول الانتخابية، والممارسات الأمنية وأساليب توزيع الموارد والمشروعات والخدمات من قبل الحزب الوطنى على مرشحيه داخل الدوائر لا يزال مؤثراً ويمثل فجوة ثقة فى العملية الانتخابية وتأثيرها فى إحداث التغيير السياسى الإصلاحى المطلوب.

دراسات عديدة أجريت على الانتخابات العامة في مصر، وتوزعت ما بين حقول

عديدة قانونية وسياسية. أولها: الدراسات القانونية الفنية ذات المنحى الشكلاني الذي يركز على النسق القانوني الانتخابي، والجوانب التي تركز على الشروح القانونية، للنصوص والإجراءات، أو التطبيقات القضائية والمبادئ التي انتهت إليها، خلال المراحل المختلفة لتطور النظام الانتخابي.

ثانيها: الدراسات السياسية توزعت على محاور عديدة من بينها تمثيلاً لا حصراً، البرامج الانتخابية للأحراب -في ظل نظام القائمة النسبية المشروطة -، والبيئة الانتخابية، والحملة الانتخابية وآلياتها والنتائج والدلالات، ونسب المشاركة التي تعتمد على الأرقام الرسمية، بكل ما تنطوى عليه من مثالب. بعض هذه الدراسات اعتمدت على دراسة بعض الدوائر الانتخابية في بعض المحافظات المصرية. ويمكن القول أن هذه الدراسات اعتمدت على بعض الملاحظات الميدانية من الباحثين الذين قامه المالمتابعة.

من الملاحظ أن ثمة احتياجا موضوعيا وأكاديميا للممارسة البحثية الأنثر بولوجية، والسوسيولوجية السياسية للانتخابات، والدوائر الانتخابية الريفية والحضرية، ولاسيما في حواف المدن المريفة، وثقافة الناخب والمرشح السياسية، وطبيعة التركيب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للدوائر، وأنماط تصويتها الانتخابي، ودلالاته، وعلاقاته بالبنية التقليدية للجماعات الأولية، وما يسمى بالعصبيات المحلية.

من هنا تكتسب دراسة التحول الانتخابي في مصدر: عبودة الناخب وتجديد الوسطناء للزميلين د. سارة بن نفيسة، ود. علاء الدين عرفات، أهمية خاصة، بالنظر إلى موضوعها ومنهجها وأدواته التي تمثل نقلة في البحث والدرس الأكاديمي حول الانتخابات البرلمانية في مصدر. لجأ الباحثان إلى دراسة انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية للإجابة عن عدة أسئلة حول بداية التوجه إلى انتخابات ديمقراطية أم نهاية السياسي؟ وإبراز أهم دلالاتها، ويحث الزبائنية الانتخابية في مصدر ووظائف النائب.

قام الباحثان بدراسة تطور مفهوم الزبائنية السياسية، انطلاقاً من الأدب السياسي النظرى الفرنسي والمقارن، ثم تطبيق هذا المفهوم على موضوع الدراسة، ثم تطبيل لوظائف النائب حيث تدور حول أداء بعض المصالح الشخصية أو الجماعية، مع ملاحظة أن النائب يلعب دوراً في إعادة إنتاج مصالحه الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام نفوذه السياسي ومقعده البرلماني والحصائة المرتبطة به في حماية مصالحه وإنمائها، وخاصة من خلال تسيير أعماله، واستصدار القرارات والموافقات ألمراخيص له، ولإسرته وعائلته، وبعض المؤثرين داخل الدائرة الانتخابية إلى آخر

ما يحفل به الإعلام المصرى من كتابات راصدة وناقدة لممارسات النواب.
الدراسة انقسمت إلى ثلاثة أبواب وفصول وأقسام، تناولت تاريخ التصويت في
مصر في الحقب شبه الليبرالية - وليست الليبرالية كما ذهب الباحثان - والناصرية
والساداتية، ثم دراسة وتحليل الزيائنية في الانتخابات المصرية بين هيئة ناخبة
أسيرة وتوسيع السوق الانتخابي، ودراسة الفاعلين في عملية التصويت: المرشحين
والناخبين الكبار غير الرسميين، ودراسة ظواهر التعبئة الانتخابية الانتقائية،
والناخبين الكبار غير الرسميين، السياسة والهيمنة على الشبكات. ثم دراسة التصويت
البديل، وظاهرة التزييف من الجهات العليا، ومن القاعدة، ومن الأهمية بمكان دراسة

إن أهمية هذا العمل العلمي المتميز تتمثل في التأصيل النظري المتميز، فضلاً عن الدراسة الميدانية في قرية سنتريس بدائرة أشمون في محافظة المنوفية، وهو ما يمثل نقلة نوعية في مجال البحث في الانتخابات البرلمانية في مصر. ولا يقلل من أهمية الكتاب الخلاف في بعض وجهات النظر مع مؤلفيه، ومن الجدير بالإشارة أن الكتاب صدر باللغة الفرنسية عن دار نشر كارتلا باللغة الفرنسية يونيو ٢٠٠٥.

العام، والرقابة القضائية وأثرها على الناخب وانفتاح السوق الانتخابي.

إن هذا العمل العلمي الجاد، سوف يساهم في إغناء المكتبة المصرية في مجال العلوم السياسية من ناحية، ويساعد على فهم معمق لمداخل الإصلاح السياسي المنشود للنظام السياسي، وللنسق الانتخابي، وفهم أدق للعملية الانتخابية في مصد.

القاهرة في ٣ أكتوبر ٢٠٠٥

آلية التصويت في مصر اليوم اللعبة والرهانات

مقدمة ،

شهدت مصر في نوفمبر ٢٠٠٠ أول انتخابات تشريعية تخضع للاشراف القضائي، مما يعد مسارا معاكسا لما اعتادت عليه البلاد منذأن أقر التشريع الناصري تولى موظفين من غير أعضاء الهيئات القضائية رئاسة لحان الانتخاب الفرعية، علما بأن الإشيراف القضائي على هذه اللجان منصوص عليه في أول قانون انتخابي صدر في عام ١٩٢٣. غير أنه منذ الانتخابات الأولى التي أجريت عام ١٩٢٤ لم تطبق هذه القاعدة تطبيقا صحيحا، فقلة عدد القضاة بالنسبة لعدد لجان الانتخاب جعل هـ وُلاء يستعين في يموظفين آخرين في وزارة العدل للقيام بهذه المهمة، ثم بموظفين أخرين من خارج الوزارة. وجدير بالذكر أن التشريع الناصري قد أعطى هذه الممارسة صفة "الشرعبة" باباحة الأشراف على لجان الانتخاب لكافية فئات موظفي الدولة. بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠٠ صدر حكم عن المحكمة الدستورية العليا في ٨ يوليو من نفس العام ينص على إخضاع عملية التصويت لإشراف القضاء ... ولاتخاذ مثل هذا الحكم دلالة على الدور السياسي المتنامي الذي تلعبه الهيئات القضائية، وكذلك على استقلاليتها تجاه السلطة التنفيذية ومجلس الشعب ذاته، وهو أكثر المعنيين بمثل هذا الحكم ولا شك في أن الفضل في فوز غالبية نواب مجلس الشعب بمقاعدهم عام ١٩٩٥ إنميا يرجع إلى طريقة التصويت القديمة. وعلى عكس التكهنيات المتشائمة الصادرة عن كثير من المحللين وارتياب كثير من فئة المثقفين ورجال السياسة، احترم النظام المصرى حكم المحكمة الدستورية ، بل ولعب القضاء بصفة عامة دور ه على أكمل وجه فكان للإشراف القضائي على لجان الانتضاب آثاره الإيجابية على المشاركة في التصويت ومصداقية التصويت،

حدير بالذكر أن ارتياب فئة المثقفين ورجال السياسة كان أساسه ما شهده العقد

الأخير من تراجع الحريات السياسية على يد النظام. ظلت مظاهر هذا التراجع قائمة حتى عشية الانتخابات: فرض الحراسة على النقابات المهنية، ومحاولة إعادة النظر في حرية الصحافة، وردع الإسلاميين المعتدلين، والاستمرار في وضع يد الإدارة على المنظمات غير الحكومية، وأخيرا منع صدور جريدة الشعب وتجميد نشاط حزب العمل، والقبض غير المتوقع على سعد الدين إبراهيم -- وهو شخصية بارزة أثارت الجدل على الساحة الفكرية والسياسية في مصد.

وبذلك كانت الانتخابات التغريعية لعام ٢٠٠٠ بمثابة مفاجأة للجميع من حيث سير عملية التصويت ونتائجها، كما أنها تعتبر حادثاً عارضاً في الساحة السياسية التي ما زالت تتسم بالتصدي الواضح لعملية الإصلاح السياسي التي بدأت في عهد السبادات واستميرت خلال العقد الأول مين حكم مبارك. إلا أن هيذه الخطوة نص الليبرالية السياسية توقفت منذعام ٢٠٠٢ برفض السلطات مدّ الإشراف القضائي على الانتخابات المحلية. ومع ذلك أبرزت هذه الانتخابات أربع حقائق هامة: أولا أدى القضاء دوره فقل إلى حد كبير تزوير الانتخابات الذي ظلت مصر تشهده على مدى سنوات عديدة. ثانيا موقف النظام الذي احترج ليس فقط حكم المحكمة الدستورية العليسا، وإنما احترم أيضا دور القضاء أثناء عملية التصويت. ثالثا أدَّت نتائج الانتخابات إلى تجديد نسبة عالية من النخبة السياسية لأعضاء مجلس الشعب. رابعها لأول مرة أعطت نتائج الانتخابات صورة "واقعية" نسبيها للمسرح السياسي المصيري، وهي الصورة التي كثيرا ما كانت مشوهة بسبب تزوير الانتخابات ولحالة علاقيات القوى بين مختلف التوجهات : سقوط حزب الحكومة، أي الدرب الوطني الديمقراطي، الـذي لم يتمكن مـن استعـادة هيمنتـه على البرامـان إلا بضـم معظم المرشحين "المستقلين" الفائزين بعد فوز الإخوان المسلمين، بكل دلالات ذلك على الساحـة السياسيـة، وسقوط حزب الوفد (المعارضـة الليبرالية) وما حصل عليه حزب التجمع (اليسار) والحزب الناصري من نتائج تستحق التقدير.

بيد أن هذه الانتخابات رفعت النقاب أيضا عن بعض الظواهر التى تبدو مبدئيا أقل إيجابية عن التقديرات الأولية. فقد كشفت عن حقيقة نسبة المشاركة فى الانتخابات وهى متدنية للغاية حيث لم يشارك فى انتخاب أعضاء مجلس الشعب فى انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية سوى ٦ مليون ناخب، بينما بلغ عدد سكان مصر نحو ٦٥ مليون نسمة. ومن جهة أخرى أوضحت الانتخابات ضعف الأحزاب السياسية (بما فيها حـزب الحكومة) بالفوز الساحق الذى حققه المرشحون "المستقلون" الذي أعلنوا عدم انتمائهم لأى حزب من الأحزاب وأخيرا أظهرت هذه الانتخابات أهمية ثقل الروابط العائلية والاجتماعية في لعبة الانتخابات". كما أنها أبرزت ظاهرة رئيسية ألا وهي انتخاب المرشح "مقدم الخدمات" (من تصاريح أو تراخيص أو رصف طريق أو توصيل الصدف الصحى أو بناء المساجد والمدارس والمستوصفات...الغ) في تجاهل تام لأفكاره وانتمائه السياسي أو الحزبي، من هذا المنطلق تطورت في الدراسات السياسية أطروحة متشائمة مفادها أن هذه الانتخابات قد أظهرت جليا ضعف الوعى السياسي لدى المصريين وأنهم غير "مهيئين" لإقرار الديمقراطية السياسية الحقة في بلادهم. ويؤكد مؤيدو هذه الأطروحة بشكل ما، صاجاء في الكتاب الجماعي الذي صدر تحت إشراف غسان سلامة – الذي يُعدِّ مرجعا في هذا الشأن – بعنوان Sans démocrates (ديمقراطيين).

فى كتابنا هذا نرمى إلى إظهار أهمية أخذ الفروق الدقيقة فى الاعتبار عند الحديث عن فرضية أو مقولة "نهاية السياسى" فى مصر. وفى هذا الصدد يطرح الكتاب القرضية التالية: للتوصل إلى استنتاجات حول مسألة "تسييس" المصريين استنادا على مشاركتهم فى عملية التصويت، من المهم أولا أن نفهم هذه العملية المنطق والعقلية الموجودة فى المجتمع والتى تقود إلى انتخاب نائب ما فى مصدر، وأن نتساءل عن الدلالات المجتمعية والسياسية لعملية التصويت، وما هى العادات الاجتماعية المرتبطة بعملية الانتخابات فى هذا المجتمع. وعليه فإن دراسة الانتخابات فى هذا المجتمع وعليه فإن مم الارتكاز فى التحليل على الماميوية "من القاعدة" تبنى بالتحديد على الفاعلين مع الارتكاز فى التحليل على المستوى الميكرو، ويرتبط هذا الفيار بصعوبة تناول الانتخابات المصرية على الساس بيانات كلية كما أبرز ذلك مصطفى كامل السيد . ويناء على بحث ميدانى انثروبولوجى سياسى فى دائرة من الدوائر، يتم استنتاج المنطق الذى يحكم التصويت، وكذلك التغيرات التى طرأت عليه (نتيجة وضع اللجان الانتخابية تحت الإشراف القضائي).

جدير بالذكر أن فكرة تأليف هذا الكتاب لم تكن فى بادئ الأمر مرتبطة بحكم المحكمة الدستورية العليا الذى أوجب إشراف القضاة على الانتخابات وإن كان هذا الحكم قد أعطى هذا العمل بعدا جديدا بطبيعة الحال. ولدت الفكرة بادئ ذى بدء من مشاهده الانتخابات التشريعية التى أجريت فى مصر عام ١٩٩٥؛ إذ أظهرت هذه الانتخابات التشريعية التى أجريت فى مصر عام ١٩٩٥؛ النظورير البين وشبه المعلوم للكافة، عدداً من الظواهر لا يمكن تفسيرها فى إطار انتخابات خاضعة

لإرادة وأواصر السلطة وعلى وجه التحديد الإدارة المصدية، ومنها المنافسة الشرسة بين المرشحين وقد بلغ عددهم نحو $^{\circ}$ 3 مرشحا يتنافسون على 328 مقعدا، $^{\circ}$ 8 منهم من المستقلين. وقد أجريت الانتخابات في جو شديد العنف يشهد على ذلك عدد الجمح من المستقلين. وقد أجريت الانتخابات في جو شديد العنف يشهد على ذلك عدد المحرث الذي تسببت فيه. في مقال سابق عن الأحزاب السياسية في مصر $^{\circ}$ ترصلنا $^{\circ}$ بناءً على تلك الوقائع $^{\circ}$ إلى أن فقدان الثقة في الأحزاب السياسية لا يردى بالضرورة إلى عدم اهتمام المصريين بصفة عامة "بالشأن العام"، وأن الأمر قد يتعلق بظاهرتين مختلفتين. كون النظام الحزبي لا يمثل على ما يبدو (أو على الأقل ليس بالقدر الكافي) وسيلة تسمح بالعضوية في مجلس الشعب، وهذا لا يتنافى مع وجود إقبال أكيد على الانضمام إلى هذا المجلس وبصفة أعم إلى النظام السياسي.

مين هذه الملاحظيات نشأت فكرة براسية انتخابيات ٢٠٠٠ التشريعية قبل ثلاثة أشهر من صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بضرورة الإشراف القضائي على لجان الانتخاب، لتطرح التساؤلات التالية: ما السبب في كثرة عدد المرشحين لمجلس الشعب في مصير؟ هل يعني ارتفاع عدد الترشيحات "المستقلة" وجود منافسة حقيقية في الميدان الانتخابي؟ ما هي إذاً رهانات هذه المنافسة بالنسبة للمرشحين والناخبين على حد سواء؟ وهل هي حقباً رهانات لا سياسينة ؟ كيف يمكن تفسير انضمام (أو إعبادة انضمام) "المستقلين" الذين فازوا في الانتخابات – وعددهم ١١٠ مرشحا– إلى الحزب الوطني الديمقراطي؟ ما هي الثوابت الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار لضمان الفوز؟ ما هو دور الناخبين في فوز أو سقوط مرشح ما، أينا كان انتماؤه السياسي، في إطار انتخابات معروف عنها أنها مزيفة ومغشوشة ؟ يرتبط هذا السؤال الأخير ارتباطا وثيقا بالنتائج التي توصل إليها اثنان من الباحثين في دراستهما لانتخابات ١٩٩٥ التشريعية وهما جمال عبد الناصير ، وإليزابت لونجنيس ٧. فالفرضيــة المثيرة المطروحة في الدراستين هــي أن النواب المصريين لا يمثلون فقط طبقة أصحباب السلطة والمستفيدين منهاء وهم الذين تم اختيارهم عن طريق هذه السلطة نفسها، وإنما يمثلون أيضا ويقدر أكبر بعض المجموعات التي تفرض نفسها كمجموعيات سائدة في النظام الاجتماعي، وأن الذي يدعم هؤلاء النواب في كل مرة وفي كل دائرة من الدوائر نوع من المصالح ونهج من المنطق^.

أن يقرر الباحث فى العلوم السياسية دراسة انتخابات مشوبة بالتزوير والانحراف والعنف أمـر غير هين عليه، خاصـة وأن الصور التى تروج عـن العمليات الانتخابية فى البلاد النامية ولاسيما فى الدول العربية صور غير مشجعة. ولا يقتصر هذا الرأى على مراقبين أو باحثين غربيين تحركهم الافتراضات المسبقة، بل والدوافع العنصرية والتثقفية العرقية، فالصور التى تبث حتى فى مصر، سواءً فى الإعلام أو فى السينما أو المسلسلات التليفزيونية بل وفى الكتابات العلمية والأكاديمية هى صور سلبية للنواب والانتخابات. فالنائب المصرى لا يتمتع بسمعة حسنة والصور الثلاث التى تُعطى عنه هى : النائب الأمى الذى ينام أثناء جلسات المجلس ويوافق على كل ما تقرره الحكومة، أو النائب اللص والمرتشى الذى يسعى لدخول مجلس الشعب للستفادة من الحصانة المرلمانية، وأخيرا ويشكل متزايد، النائب رجل الأعمال الذى يسعى إلى الاستفادة من مقعده فى مجلس الشعب لتوسيع اتصالاته وعلاقاته داخل الجهاز الإدارى والسياسي فتنتعش أعماله بالتالى.

هذه الصور - "التى لم تولد من فراغ - "من شأنها أن تنمى نوعا من الاستخفاف سواء بالنواب ومجلس الشعب عامة أو بالأساليب التى اتبعوها ليتم انتخابهم مثل رشوة الموظفين وشراء الأصوات والتلاعب في الكشوف الانتخابية وشتى ألوان العنف وتوزيع الهدايا والمبالغة في الوعود من جهة، ومن جهة أخرى خطاب يتسم بهشاشة المضمون السياسي والأيديولوجي وانعدام البرامج الانتخابية. وعلى الجانب الآخر نرى هيئة الناخبين الواقعة تحت تأثير التحايل لا رأى لها ولا منطق، تنساق وراء نزعاتها ومصالحها الخاصة ولكافة أشكال الضغوط، لاسيما من قبل سماسرة الانتخابات الذين يستأجرهم المرشحون ورغم هذه الصور التى تؤكد الرؤى الخارجية عن الانتخابات في الدول النامية حيث الاستبداد السياسي، إلا أننا رأينا تناول هذا الموضوع بجدية، دون استخفاف أو أحكام مسبقة لمحاولة فهم ما يحدث عند انتخاب النوب في مصروما يجرى أثناء الحدث أي "انتخاب النائب".

مما شجعنا على القيام بمثل هذا العمل وساعدنا على تحليل المادة التى جمعناها من البحث الميداني هو صدور عدد من الأعمال العلمية الحديثة نسبيا التى ساهمت في تخفيف آثار الأحكام المسبقة والمسلمات. ولنذكر في هذا الصدد ثلاثة أعمال على قدر كبير من الأهمية وهي عدد من مجلة "Politique Africaine" تحت إشراف رينيه أوتايك يحمل عنوان "Des élections comme les autres" (انتخابات كغيرها)، وكتاب جماعي أشرف عليه جان لويس بريكي وفريديريك سافيكي " وعنوانه (الزيائنية السياسية في المجتمعات المعاصرة)،

"Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines" وأخيرا

كتاب جماعي إعداد كريستيان جافريلو" وعنوانيه Démocraties d'ailleurs (ديمقراطيـات في بلدان أخـري). رغم تنوع التناول العلمـي واختلاف المكان موضع الدراسة تشترك كل هذه الأعمال في عدد من الصفات الأساسية التي أفادتنا كثيرا في إنصار هذا الكتاب. فهي تـــــرك أهمية النظر إلى الانتخابات فــي بلدان الجنوب بجدية وترى أن هذه الانتخابات جديرة تماما بأن تشكل مادة متكاملة في العلوم السياسية "الشرعية" مثلها مثل الانتخابات في بلدان الشمال التي تعتبر من أهم موضوعات هذا العلم. يكمن السبب الثاني لأهمية هذه الأعمال في أنها تسهم في تبني منهج علمي جديد في دراسة عدد من الظواهر يفترضي أنها من السمات المميازة لسياسة بلدان الجنبوب "على نحر آخر" مثل الزبائنيـة clientélisme والروابط العائلية والاحتماعية communautarisme والإحماعية unanimisme وغيرها من الظواهر المرتبطة ارتباطا وثيقنا بمسألية الاندراف المصادب للانتخابات في تلك البليدان: العنف والفساد وبثيراء أصوات الناخبين... الخ ومن أهم الدروس المستفادة من هذا التناول العلمي الجديد، بالنسبة للباحث ودارس العلوم السياسية، هي أهمية فهم المنطق وراء مواقف وسلوكيات الفاعلين المتسببين في هذه الظواهر. وأخيرا تسهم هذه الأعمال التي تتناول الممارسات الانتخابية "الأخرى" وهذا التنوع العلمي الحديد في النظير إلى الاختلاف بين التصويت الغريبي والتصويت في البلدان الأخرى بأنها مسائل نسبية لا يجب اعتبارها عاملا أساسيا يحول دون تأريخها، وأخيرا —"وريمـا الأهم —"إنهـا تثبـت أن هذه الظواهـر التي تبدو وكأنهـا سمة مميزة للسياسي في بلدان الجنوب قد توجد بأشكال مختلفة حتى يومنا هذا في بلدان الشمال رغم عدم الاعتراف بها لأسباب شتى، بل إنها قد تسهم - على خلاف ما يبدو - "في بناء ما يسمى بالحداثة السياسية والانتخابية وفي الاندماج فيها أو تعلمها.

إن الأبصاث التى أجريت حول تاريخ الممارسات الانتخابية " فى الديمقراطيات الغربية، وتلك التى تبنت تناولا علميا جديدا فى دراسة الممارسات الانتخابية فى تلك الديمقراطيات " قد لعبت دورا أساسيا فى تبنى تناول علمي جديد لدراسة الانتخابات فى الدول النامية. من الناحية التاريخية تعد أعمال آلان جاريجو مرجعا أساسيا. فى كتاب Ee Vote et la Vertu. Comment les Francais sont devenus des كتاب électeurs يبن المؤلف أن فئة الناخب الفردى الذى يصوت حسب ضميره و وجهة نظره الشخصية ليست فئة طبيعية ولدت تلقائيا وبذاتها لدى إقامة الانتخاب العام فى فرنسا، وإنما هى نتيجة فترة إعداد طويلة وثمرة كفاح ونضال يتعلقان على وجه

التحديد بمعنى التصويت. ونجد نفس الكلام على لسان ميشيل أوفيرليه الذي يذكرنا بأن حصول "الشعب" على حق التصويت ليس أمرا مسلّما به، كما أنه ليس من المسلّم بية أن يعير الشعب تلقائيا اهتماما كبيرا بهذه التقنية التي تتكرر يصفة دورية على فترات ثابتة لتحد وتهدئ من شدة التنافس بين النخب، ويهذه الأداة التي تضفي على الحكام صفة الشرعية وتضم فاصلا بين الحكام والمحكومين في إطار مؤسسي. غير أن أهم ما يجب أن نأخذه في الاعتبار في حديثنا هنا هو أن ديمقراطية الانتخابات قيد والبدت في غياب أي معايير محيدة خاصة بها، وأن المعايير قيد تشكلت تدريجيا بناءاً على الممارسات وعلى عملية التصنيف ونزع الشرعية التي تعرضت لها، فلم يكن الشاغل الأول للمرشمين وأنصارهم احترام قوانيين الانتخابات وإنما الفوز في الانتخابات، وعلى حدّ قبول آلان جاريجيو 11: "إن الممارسات تسبق القواعد قبل أن تصبح محكومة جزئيا بها. فقد كان إلمنام المرشحين ويالأصرى وكلائهم ونوابهم بقانون الانتخابات إلماما غير متساق إذ ينص هذا القانون على المعايير بأسلوب عام بحيث يترك مجالا للتفسير، ومع ذلك كانت السوابق تحتم أكثر فأكثر الرجوع للقواعد... وليس فقط للالتزام بها. فالقواعد العملية كانت عبارة عن مجموعة سلوكيات الانتخباب لا تشميل المخالفات فحسب، وإنما أيضا كيفية تجنب منباورات الخصم أق الممار سات المعتادة التي كانت تعد غير غزيهة دون أن تستوحب العقاب. كان التنافس والهدف المنشود منه يأتيان في المقدمة، ثم بعد ذلك احترام القانون خاصة إذا كان هناك تهديد بالعقاب يجبر على ذلك. ولم تكن هذه المعايير القانونية ملزمة إلى حد كبير لكونها في طور التشكيل. ومن هنا يكون من الخطأ تقييم الممارسات بناءاً على معايير متفاوتة التشكيل ويعضها وضع فيما بعد".

انطلاقا من وجهة النظر هذه نرمى فى هذا الكتاب إلى تحليل وفهم دلالات الانتخابات فى مصر ليس فقط من الناحية المعيارية بالمعنى الواسع للكلمة، ولكن أيضا انحرافها عن تلك المعايير. قبل أن يمتد الإشراف القضائى على اللجان الفرعية كان تزوير الانتخابات أمرا واضحا. هل يعنى ذلك أن يمتنع الباحث عن تحليلها؟ فى كتابنا هذا يعد تحليل شكل التزوير الذي استطاع الإشراف القضائى القضاء عليه نقطة محورية رئيسية فى منهج دراسة عملية التصويت فى مصر خلال السنوات الأخيرة. مَن كان يقوم بتزوير الانتخابات داخل لجان الانتخاب، وما هى المصالح التى دفعتهم لذلك ؟ ما هى الدلالات الاجتماعية والسياسية لهذا النوع من التزوير؟ فى هذا الصدد يُعدُ أحد مقالات بيير كانتين " مرجعا أساسيا؛ إذ يذكرنا المؤلف أولا

بأن التزوير يرتبط ارتباطا وثيقا بالمنافسة؛ إذ إن التصويت في غياب المنافسة لا يدعو إلى الانصراف بالنسبة لمعايير النزاهة الانتخابية، فهو كالسباق بخيل واحد الذي لا يفسح أمام المتراهنين مجالا للغش، وهذا هو الفرق بين نموذج الحزب المهيمن ونموذج الحزب الواحد بحصير المعنى الذي لا يسمح بتعيد الترشيحات. وبناءاً على هذه الحقيقة الواضحة يطرح المؤلف فكرة أن التزوير في الانتخابات لا يقتصر على كونه ممارسة غير سوية، وإنما قد يمثل كذلك عنصرا مكونا للسوق السياسي.

أول المعنيين بهذا السوق هم المرشحون وزيائنهم أى أنصارهم. ويمكن القول إذا بأن عملية التصويت فى مصر تعتبر، نظرا لمحدودية الهيئة الناخبة، عملية انتخابية مبنية على "الزيائنية". ولكن كيف يمكن تحليل الزبائنية الانتخابية؟ هل يجب استبعادها برمتها من الدراسة على أساس أنها لا تعبر إلا عن السياسى المنحرف عن المعايير فى بلدان الجنوب والدول النامية؟ فى هذا الصدد يُلقى الكتاب الجماعى" الذى صدر بإشراف جان لويس بريكيه و فريديريك سافيكى نظرة جديدة على هذه الظاهرة ويفيد كثيرا فى تقييم الشكل الخاص الذى تتسم به الزيائنية فى الانتخابات المصدية اليوم، وكذلك الظواهر المصاحبة لها مثل تسويق الانتخاب والسمسرة الانتخابية وإعمال الروابط العائلية والاجتماعية... الخ.

ففى فرنسا أثناء الجمهورية الثالثة (١٩٨١ - ١٩٤٠)، لاحظ آلان جاريجو" أن انتشار الزبائنية السياسية وتحولها جاء موازيا لامتداد حق التصويت. في الوقت الذي ندد فيه الجمهوريون بعلاقات الزبائنية بين الأعيان والناخبين، قاموا هم أنفسهم بتكويان شبكات زبائنية خاصة بهم لمنافسة الأعيان معتمديان أساسا على الموارد بتكويان شبكات زبائنية خاصة بهم لمنافسة الأعيان معتمديان أساسا على الموارد المتاحة لهم بفضل سيطرتهم على الدولة والبرلمان، ومن ناحية أخرى يتسامل جان لويس بريكيه وفريديريك سافيكي عما إذا كانت المنافسة الديمقراطية بما تفترضه من دأب ومثابرة للحصول على التأييد، واع التمانية من إنشاء روابط مبنية على الوفاء والإخلاص، لا تخضع (هذه المنافسة) لقواعد لا يمكن إرجاعها ببساطة لتلك التي تحكم بطريقة مثالية عالم البيرقراطية وعالم المواطنة : رجل واحد : صوت واحد. فمقابل منطق أساسه العطاء والإغراء يحمل على "شخصنة" العلاقة السياسية أي ربطها منطق أساسه العطاء والإغراء يحمل على "شخصنة" العلاقة السياسية أي ربطها من هذا المنطلق يرى هؤلاء أنه ليس هناك ما يدعو مسبقاً إلى اعتبار الزبائنية من رواسب الماضي أو أنها خلل في الديمقراطية. نفس هذه الفكرة يطرحها بصورة ما روسيا ربانيجاس Richard Banégas من عدما يتساءل، بعد دراسته لانتخابات

۱۹۹۰ في جمهورية بنين الديمقراطية، إذا ما كان تعزيز الديمقراطية يتم – على عكس ما يبدو – في بوتقة صور من منطق الزبائنية ومن خلال ما يسميه "سياسة ملء البطون".

هذا السوال ضمن الأسئلة التى حاول الكتاب الرد عليها. ما هو شكل الزبائنية الانتخابية فى مصر حاليا وما هى التغيرات التى طرأت عليها مع انتقال مصر إلى الإصلاح الاقتصادى وظهور صورة جديدة للمرشح "رجل الأعمال" ؟ كيف يستطيع الفاعلون "من القاعدة" الاستفادة من انتشار الممارسات المرتبطة بالزبائنية، ولاسيما من تزايد عدد المرشحين حتى دون الذهاب لصنادية الانتخاب كما كان يحدث قبل انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية ؟ ما هى الأدوار التى لعبها عديد من الوسطاء بين المرشحين والناخبين ؟ ما هى التغيرات التى أحدثها الإشراف القضائي على بين المرشحين والناخبين ؟ ما هى التغيرات التى أحدثها الإشراف القضائي على مصر ؟ وإذا كانت الزبائنية الانتخابية ترتكز على تعريف التصويت بهدف المقايضة، مصر ؟ وإذا كانت الزبائنية الانتخابية ترتكز على تعريف التصويت بهدف المقايضة، أي نوع من المقايضة بين النائب "المعلم" الذي يعطى، والناخبين أتباعه أي زبائنه الذين يشكرونه بالتصويت لصالحه، فهل يعنى ذلك بالضرورة أن "الرأي" السياسي غائب تماما عن هذا النوع من التصويت ومني حقيقة على رأى سياسي ؟
"المستقل" في مصد غير مبنى حقيقة على رأى سياسي ؟

يق هذا العمل مباشرة في إطار تجديد التناول العلمى السياسى الفرنسى لمسألة الانتخابات في بلدان الجنوب. ومع ذلك فالملاحظ هو أن هذا التجديد، فيما عدا بعض الانتخابات أم يطبق فيما يخص البلدان العربية، والمقصود هنا بدول الجنوب هو دول تنتمى لإفريقيا السوداء وأمريكا اللاتينية وآسيا ومنها الكاميرون والسنغال دول تنتمى لإفريقيا السوداء وأمريكا اللاتينية وآسيا ومنها الكاميرون والسنغال وبنين والهند والمكسيك وشيلى والبرازيل وباكستان... الخ، أما المنطقة العربية فلا وجود لها تقريبا في هذه الكتب، والدراسات القليلة التي تناولت المسألة الانتخابية في البلدان العربية جرى البحث فيها بطريقة مختلفة كما لو أن هناك استثناء "عربيا"، فيها دول أخرى. لا يقصد بهذه الملاحظة أن الأعمال القليلة التي تناولت دول المنطقة فيها دول أخرى. لا يقصد بهذه الملاحظة أن الأعمال القليلة التي تناولت دول المنطقة ليست على المستوى، ولا يمكن إنكار ما أسهمت به كتب مثل كتاب آنييس فافييه "اليست على المستوى، ولا يمكن إنكار ما أسهمت به كتب مثل كتاب آنييس فافييه "المنابات ١٩٩٥ التشريعية في مصر، وغيرها من الكتب، في موضوع الانتخابات في البلدان العربية. ولكن الحدير بالذكر هو أن هذه الأعمال وضعت بدون وضعها في البلدان العربية. ولكن الحدير بالذكر هو أن هذه الأعمال وضعت بدون وضعها

فى إطار مقارنة مع تجارب الدول الأخرى، كما لو أن التساؤلات السياسية المطروحة حول هذه البلدان لا يمكن دراستها إلا بهذه الطريقة المختلفة. ومع ذلك فإن قراءة ما كتب عن كيفية إجراء الانتخابات فى السنغال أو البرازيل أو فى فرنسا القرن التاسع عشر تشير إلى وجود ظواهر مماثلة تماما لما نشاهده فى مصدر وبالتأكيد فى دول أخرى بالمنطقة.

الواقع أن اختلاف الدراسات السياسية حول البلدان العربية يرجع لأسياب عديدة ومعقدة تتعلق بنفس القدر بالقيود التي تصطدم بها الجماعات الأكاديمية المهتمة بالحول العربية، وتعثر العملية الديمقراطية في تلك البلدان. ورغم تحولها إلى حد ما نحب اللبيرالية الاقتصادية واقتصاديات السوق، إلا أنه يوحد تباين واضح بين نظام وآخر في عملية التحول إلى الليبرالية السياسية التي تتسم في كل الأحوال بالبطء الشديد ٢٠. فبالنسبة لكل دول المنطقة العربية يقتصس تحديد النخبة السياسية سلميا عن طريق الانتخاب على أعضاء البرامان ومجلس الشوري والمحليات، ولا يحدث هذا النوع من التغيير في المستويات السياسية العلياء والمكام لا يتغيرون إلا عن طريق العنف الداخلي (انقلاب أو اغتيال) أو العنف الخارجي (مثل ما يحدث في العراق حاليـًا)، بيل إن يعضهم يميل أكثر فأكثر لتحويل فترة رئاسـة الجمهورية إلى رئاسة وراثية أي إلى توريث الرئاسة ٢٠. فليس من المبالغ فيه إذاً القول بأنه من الصعب دراسة النظم السياسية العربية المعاصيرة من خلال أدوات التحليل المستخدمة في العلوم السياسية سواءً من قبيل الباحثين العرب أو الفرنسيين أو الانجلو —ساكسون. وتزداد مبعوية التحليل بسبب مطالبة الباحثين يتوفير الإحابات السريعة للأجداث العديدة المتلاحقة والأزمات التي أصبحت من السمات المميزة لهذه المنطقة الحيو –سياسية : "مأساة الحزائر"، و"التيار الإسلامي" في صوره المختلفة، و"الصراع الفلسطيني— الإسرائيلي"، و"حرب الخليج"، و"أزمة السودان"، و"أزمة العراق"، وحاليا موضوع الإرهاب.

طرح الباحثون فرضيات عديدة ⁷⁷ لتفسير "العجز الديمقراطى" في البلدان العربية، غير أن هذه الفرضيات، التي تفتح دون شك المجال لدراسة موضوعات هامة، عادة ما تسعى إلى التفسير من زاوية تحليلية واحدة، وهذه الزاوية لا تقتصر على البعد "السياسي" بمعناه الضيق، وإنما يدخل فيه أيضا البعد "الاقتصادي" و"الثقافي" و"لديمغرافي" و"الأنثروبولوجي"... النخ وكأن المقصود هو تذليل صعوبة تقييم السياسي في هذه الدول بتوسيم "مرضوع البحث" إلى أبعد حد. ينطبق هذا الكلام

على الأعمال العديدة التي صدرت حول مسألة "منظمات المجتمع المدني" في البلدان العربية. حتى وإن كان إدماج هذه المنظمات في استراتيجيات الحكام يسهم، كما يؤكده جان نويل فرييه ٢٤ في تعديل أداء الأنظمة السلطوية، فإن مثل هذه الملاحظة لا تتعارض مع كون التحول الديمقراطي يمر أولا بالمواضع التقليدية للسياسي مثل الانتخابات والأصراب. ويرمى هذا الكتاب إلى حث الأبصاث السياسية التي تتناول البلدان العربية على العودة إلى الموضوعات الرئيسيـة للعلوم السياسية ومنها، فيما يعنينا هنا، مسألة الانتخابات وكيف يتم بناء الفاصل بين الحكام والمحكومين في هذه الدول وكيف يكتسب هذا الفاصل طابعا مؤسسياً من خلال عملية التصويت على وجه الخصوص. فإذا صح أن التصويت في هذه الدول لا يمس – أو لا يمس إلَّا قليلا – المنطقة المحرمة المتمثلة في كبار القادة السياسيين، إلا أنه قد يخص دواتر أخرى، ويالحظ هذا وهذاك أن الأوضاع السياسية التي شهدتها تلك الدول مؤخرا أتت بتقدم إيجابي كما حدث في الجزائر ولبنان والأردن وحاليا في المغرب ومصر بالنسبة لعام ٢٠٠٠. غير أن الانطباع الذي يضرج به الباحث من دراسة تطور الأوضاع السياسية هبو أن أسلوب أداء النخب الحاكمة في هذه البلاد وما أقاميوه من مؤسسات سياسية لا تعلى لمستوى مجتمعاتهم. هذا هو على الأقل الانطباع الذي خرجنا به من الدراسة المبدانية التي أحريناها كما ذكرنا ليس في العاصمة أو في أحد المراكز الحضرية الكبرى، وإنما في قرية بمحافظة المنوفية. من هذا البحث الميداني الذي علق أهمية كبيرة على خطباب مختلف الفاعلين الذين كان لهم دور في عملية التصويت على مستوى قريتهم، يتضح مدى نضج ممارساتهم السياسية ومنطقيتها في ظل القيود التي فرضهما النظام السياسي الرسمي سواءً على وظيفة النائب أو على الأحزاب السياسية أو تنظيم عملية التصويت.

وجدير بالذكر أن ملاحظتنا عن قلمة الأبحاث العلمية حول عملية التصويت في البلدان العربية لا تنظبق فقط على الدراسات الأكاديمية الغربية، وإنما تسرى أيضا على الجماعات الأكاديمية العربية، صحيح أنه باستثناء بعض الدول العربية ذات الترايخ الأكاديمي الفنى والتي تتمتع بقدر من حرية التعبير والنشر، تكاد الأبحاث في العلوم السياسية الصادرة عن بعض الدول العربية تكون منعدمة، بل في طريقها للانقراض في بلدان أخرى. ولحسن الدفل تُددُ مصر – إلى جانب لبنان والأردن – من الدول ذات التاريخ السياسي، بل وتحظى دراسة العلوم السياسية في مصر بمكانة ما مه قة.

إن الانتخابات التشريعية في مصر كانت دائما موضع النقد والتعليق في الصحف كما تناولتها مراكز الأبحاث والجامعات بالتحليل. ولا يعد اهتمام الباحثين في مجال العلوم السياسية بالانتخابات أمرا عارضاً. فمصر من الدول الرائدة في مجال الانتخابات وتأخذ بمبدأ الانتخابات أمرا عارضاً. فمصر من الدول الرائدة في مجال الانتخابات وتأخذ بمبدأ الانتخابات تشريعية تجرى في مصر والاستراتيجية بالأهرام على إصدار كتاب عن كل انتخابات تشريعية تجرى في مصر وهو ليس المركز الرحيد الذي يقوم بمثل هذه المبادرة، فعلينا أن نذكر أيضا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بالنسبة لانتخابات وحرى صدرت عدة كتب أهمها كتاب أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بإشراف د. هالة مصطفى والآخر أصدرت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت إشراف د. هالة مصطفى علوى ". كما قام أيضا مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بمصل هام بإصدار "دليل النخبة البرلمانية ٥٠٠٠" الذي يشمل أسماء أعضاء مجلس الصاليين وبيانات عن الشخص وصفاته ومشوار حياته العملية والسياسية، والعياسية، والعراب دنيا لل من هذا النوع منذ ثورة ١٩٥٧.

ومن ناحية أخرى قامت مراكنز الأبحاث الخاصة التى تضاعف عددها خلال السنوات الماضية بنشر أعمالها عن الموضوع. وإذا كانت بعض إصدارات هذه المراكز لهما مرام سياسية ونضالية، فالهدف الرئيسي للبعض الآخر هدف علمي. خير مثال لهما مرام سياسية ونضالية، فالهدف الرئيسي للبعض الآخر هدف علمي. خير مثال على ذلك كتاب د. أحمد عبد الشعن انتخابات ١٩٨٧، هذه الكتب، على أهميتها، نادرا ما تقرأ في الخارج لكونها باللغة العربية، وبالتالي تفقو إلى الاعتراف الدولي بها، وهي تستمد أهميتها من عدة عناصر أولها مصداقية المعلومات الواردة فيها والمادة العلمية موضع التحليل ويرجع ذلك بوجه خاص لسهولة الوصول إلى المصادر وإلى الميدان الانتخابي على حد سواء. أما التحليلات التي تتضمنها، لاسيما على المستوى الوطني الكلي، فتتسم بالجدية ويملاءمتها للموضوع وإن كان يشويها شئ من النمط الكلاسيكي بسبب صعوية وصول بعض الباحثين، لأسباب عديدة، للتناولات الجديدة المطبقة في العلوم السياسية سواءً على بلدان الشمال أو على بلدان الجنوب، هذا التنوع العلم الذي تحدثنا عنه آنفا.

لذا نرى أن كتاباً مشل كتاب آلان جاريجو قد يعود بفائدة كبرى على الجماعة الأكاديمية المصرية في حالة ترجمته إلى اللغة العربية (أو حتى الإنجليزية) ويمكنه من إلقاء نظرة جديدة على تاريخه الطويل في مجال الانتخابات وعلى الممارسات الانتخابية الحالية، من أوجه النقص في أبحاث العلوم السياسية في مصر، والاجتماعية

بصفة عامة، عدم اهتمامها بالقدر الكافى بفاعلى الظواهدر موضع الدراسة وتحديد هوية هؤلاء الفاعلين وخطاباتهم وممارساتهم. هذا لا يعنى إطلاقا عدم وجود أبحاث ميدانية على المستوى الميكرو للدائرة، ولكن المشكلة تكمن فى طريقة إجراء البحث. فبالنسبة للانتخابات التشريعية درجت دراسات الحالة على أن تضيف للتحليل الكلى على المستوى القومى دراسات محانية لبعض الدوائر الانتخابية. ويصفة عامة تسعى تلك الدراسات إلى إظهار خصائص الانتخابات فى دوائر مختلفة من الناحية المغرافية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية، فنجد دراسات ميدانية على دوائر حضرية أو قروية، فى الدلتا أو فى الصعيد، فى سيناء الخ... وتبدأ الدراسة بتوفير البيانات الاجتماعية—الاقتصادية للدائرة، ثم تمد القارئ ببيانات موثوق فيها عن توزيع الأصوات فى الدائرة وعن أماكن تمركز الأصوات والخصائص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرشحين واستراتيجياتهم وتحالفاتهم ... الخ وتنتهى الدراسة بتحليل النتائج، ... الخ وتنتهى

رغم أهميته الكبيرة، يتسم هذا النوع من الدراسات الميدانية على المستوى الميكرو "
بما يلى: فهى عبارة عن صورة مصغرة للتحليل الذي يجرى على المستوى الوطني
الكلى، ومن جهة أخرى يكون هذا التحليل بمثابة صورة خاطفة للحدث "الانتخابات"
لخطة وقوعه في دائرة بعينها دون أن يدخل فيها عنصر زمني أكثر امتداداً، في حين
تبين من البحث الميداني الذي أجريناه أن هذا العنصر أساسي. وأخيرا، وربما هذا هو
الأهم، أن هذه الدراسات لا توفر للقارئ معلومات - أو القليل منها - عن الفاعلين
وكأن الفئتين المعنيتين وهما المرشحون و"هيئة الناخبين" غير واضحة المعالم
والتي لا يذكر شيئاً عنها. ربما يكون ذلك مجرد خطأ. فهل يوجد في مصر بالفعل ما
يسمى في الديمقراطيات الغربية "هيئة الناخبين" ؟

أما هدف الدراسة الميدانية التي قمنا بها فمختلف تماما. كما أوضحنا في بداية هذه المقدمة، ما يعنينا هنا هو فهم الانتخابات التشريعية التي أجريت في مصر مرُ ضرا ولاسيما انتخابات 9 * ٠٠ ، وذلك من خلال فهم المنطق الذي ينتخب النائب على أساسه، أو بتعبير آخر معايير انتخاب المواطنين لنوابهم في البرلمان والتي "تحكم" بطريقة ما منطق عملية التصويت. ما هي مهام النائب المصري اليوم على مستوى دائرته ؟ ما هي الرهانات المحلية وراء انتخاب النائب؟ من هم الماعلون الرئيسيون في عملية الانتخابات التشريعية وما هي المصالح التي تدعوهم للتحرك ؟ من للذي كان يقوم بتزوير الانتخابات قبل انتخابات 4 * ٢ * ٢ ما هي التغيرات التي

أدخلها الإشراف القضائي على المنطق القديم للعمل الانتخابي؟ هل تمثل انتخابات ٢٠٠٠ مرحلية هامة على طريق الانتخابات الديمقراطية في هذا البلد؟ للإجابة على كل هذه التساؤلات أجرى المؤلفون دراسة ميدانية في قرية تقع في دائرة من دوائر محافظـة المنوفيـة. وكان أول أهداف هذه الدراسة هو تحديـد الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في كافة العمليات الانتخابية التي تخص قريتهم، لاسيما في انتخاب نواب الدائرة التي تقم فيها قريتهم سواء كان تدخلهم مباشرا أو غير مباشر. واختار المؤلفون توجيبه أسئلية شبه موجهة عين مسألية الانتخابات في قريتهم ودائرتهم لهوّلاء الأشخاص أساسا (لكن دون الاقتصار عليهم). ورغم الطابع الميكروسياسي الـذي اتسمت به الدراسـة الميدانية فتحليلهـا لا يسعى إلى إظهار مــا تنفرد به عملية التصويت في هذه القرية بقدر ما يحاول في الواقع – بناء على هذه الحالة – إبران منطق انتخابي قد يكون قاسما مشتركا لكل الدوائر وفي كافة أنحاء مصر اليوم. ولكن متى نشأ بالتحديد هذا المنطق الانتخابي الذي يحكم انتضاب النواب في مصدر؟ يسرى أنصار النظارة التشاؤمية في التحليال السياسي لانتخابات ٢٠٠٠ أن غياب "الاختيار السياسي" عن انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية، إنما ينسب إلى محدودية الدمقرطة الحالية وإلى بقايا الميراث الناصيري. بالنسبة لهؤلاء لا ترقى التجربة الحالية بشأن التوجه الديمقراطي للانتخابات للمستوى الذي بلغته ما تسمى بالحقبة الليبراليُّة فَي حَياة السياسة المصرية؛ حيث كان الناخبون لا يترددون في التصويت على أسس سياسية لصالح الوفد متحدّين بذلك الملك والإنجلين وفي هذه الفترة غالبا ما كان صوت الناخبين يحترم، ففوز الوفديين بالأغلبية في مجلس النواب كان يتبعه عموما، ولو لفترة قصيرة، حكومة وفدية. الواقع أن أهمية مثل هذه الحجة تحتم التحقق منها. فإذا كانت انتخابات ٢٠٠٠ تختلف عن الانتخابات الأخرى التي شهدتها فترة ما بعد ١٩٥٢ فلا يدّ أن نذكر أن مصر من الدول التي شهدت نشأة مبكرة للديمقراطية ٢٨. بدأت الانتخابات في مصر في بعض أشكالها منذ عصر الخديوي إسماعييل باشيا إلا أن الانتخاب العام بدأ تحديدا منذ عام ١٩٢٤ أي منذ حوالي ثلاثة أرياع القرن أجرى خلالها عشرة انتخابات تشريعية ما بين ١٩٢٤ و ١٩٥٧. كيف يمكن تقييم وتقدير هذه التجرية القديمة في مجال التصويت تقديرا سليما، وما الذي بقى منها على مستوى الممارسات، وكذلك على مستوى النصوص المنظمة لها؟ فرغم الطابع السلطوي ونظام الحزب الواحد الذي اتسمت به السياسة المصرية في الفترة الناصرية إلا أنه لم يتم القضاء نهائيا على العملية الانتخابية، بـل تمسك النظام

الناصدرى بوجود هيئة من "ممثلى الشعب" يتم انتخابها عن طريق الانتخاب العام، وبوجود "سلطة تشريعيـة". وننساءل هنا أيضا عما بقى بالفعل من عملية التصويت فى العهد الناصرى، وذلك بعيدا عن أى جدل سياسى وأيديولوجى مطروح حاليا على الساحة المصرية.

كان لابد أن نبداً بهذه النبذة المختصرة لتاريخ عملية التصويت في مصر، إذ أن الشكل الذي تتخذه المعايير الانتخابية اليوم في الدول التي تمارس الديمقراطية منذ زمن، كفرنسا على سبيل المثال، هو نقيجة عملية بناء طويلة الأمد بدأت في القرن التاسع عشر، وأن طرق التصويت في هذا الوقت كانت بعيدة كل البعد عما يحدث اليوم، أو ما تبدو عليه عملية التصويت اليوم، والآن توصلت عملية البناء هذه إلى تعريف التصويت بأنه "تعبير عن رأى سياسي شخصي". الحقيقة أنه - "كما يقول جاريجو\" الا يمكن الاعتراض على مبدأ الرأى السياسي الشخصي والعام (أي المكفول للجميم)" لا يمكن الاعتراض على مبدأ الرأى السياسي الشخصي والعام (أي المكفول للجميم)" ووردما بشأن بعض النقاط المحددة، ولكن لا يمكن أن ننكر على الناخب أهلية الرأى ورن حرمانه من شيء من الإنسانية. إذا ما كان لديه رأي سياسي يريد التعبير عنه، فمن المنطقي أن يعبر عنه بالتصويت...".

ما هو الوضع في مصدر في هذا الشأن؟ وإذا كان الرأي السياسي الشخصي متوفر فعــلا فــي هذا البلــ فلماذا لا يعَبرٌ عنــه إلا نادرا في لجان الانتخــاب، بينما يعبر عنه فــي مجالات أخــري؟ هذه هي أهــم التساؤلات التــي سنحاول الإجابــة عليها في هذا الكتاب.

يتناول الجزء الأول الدلالات الرئيسية لانتخابات ٢٠٠٠ على المستوى القومى من حيث نتائج الانتخابات، وكذالك الظواهر التي كشفت عنها. ويعتمد التناول العلمي الذي تبنيناه على ملاحظات المؤلفين بمتابعتهم للانتخابات وعلى المقالات المصحفية التي عظت الحدث تغطية واسعة علاوة على الكتب التي سبق نشرها في هذا المحرضوع، مع محاولة وضع تحليل هذه الانتخابات في إطار تحليل أوسع يتناول النظام الحاكم خلال العقد الأخير، ثم الربط بين دلالات الانتخاب في ظل سمات النظام السياسي – الإداري المصري الحالي وتداعياته على وظائف النائب. فهذا الأخير يلعب دور "العمدة البديل" في الدائرة ونتيجة لضعف ثقل مجلس الشعب في تنظيم السلطات وتريعها، يزداد طابعه المحلي localisme وظيفته.

ونوضح في الجزء الثاني كيف أن الانتخاب الزبائني لا بد من فهمه في إطار ما

اختصت به الحياة الانتخابية والسياسية المصرية التى لم تشهد عملية "بناء" القواعد والمعايير الانتخابية، متبعين في ذلك تناولا من النوع التاريخي الذي يستخدم إلى جانب الكتب الرئيسية عن تاريخ مصدر السياسي شهادة بعضى الشخصيات التي شاركت بصفة أو بأخرى في مختلف الانتخابات التي شهدتها مصدر منذ عام ١٩٢٤. وحيث إن المؤرخين لم يقوموا بعد بكتابة تاريخ الممارسات الانتخابية المصرية، استخدمنا شهادة من أجرينا معهم اللقاءات لمجرد طرح بعضى الفرضيات المتعلقة بالموضوع، ولكن هذه الفرضيات تحتاج بطبيعة الحال إلى دراسة من قبل مؤرخين متضمسين للتحقق منها وتأكيدها، بناءًا على أسس علم التاريخ.

أما الجزء الثالث فقد خصص لدراسة المنطق الذي يحكم عملية التصويت حاليا في مصدر وينتهي بعرض لأهم التغيرات التي طرأت عليها، مع الاعتماد أساسا على اللقاءات التي تمت في إطار الدراسة الميدانية، والاهتمام إلى حد كبير بخطاب الفاعلين عن ممارساتهم الانتخابية الشخصية وتجاربهم ومدى وعيهم بها. الباب الأول

انتخابات عام ٢٠٠٠ التشريعية : بداية التوجه إلى انتخابات ديمق او

بداية التوجه إلى انتخابات ديمقراطية أم "نهاية" السياسي" ؟

مقدمة،

انتخابات ٢٠٠٠ وعرقلة السيرة الديمقراطية

إن فهم انتخابات ٢٠٠٠ التشريعيـة وما مثلته من مفاجأة سارة للجميع، يتطلب وضع هذه الانتخابات في الإطار السياسي العام الذي أجريت فيه، وفي ظل التغيرات التي طرأت على النظام السياسي المصري في السنوات العشر الماضية. فالساحة السياسية تتسم بالكآبة، ومن الواضح أن هناك ما يعرقل عملية إطلاق الحريات السياسيـة التي شهدتهـا مصر خلال العقـود الأخيرة. وجدير بالذكـر أن مصر، التي كانت أول دولة عربية تبدأ عملية المقرطة السياسية من أعلى في السبعينيات عندما بادر الرئيس السادات بالتخلي عن نظام الحزب الواحد الذي عرفته البلاد في الحقبة الناصرية والعودة إلى التعددية الحزبية المقيدة، لم تعد تمثل اليبوم استثناءً في هذا الشبأن إذا منا قورنت بغيرها من النظم السياسية في العنالم العربين. إن مثل هذه الملاحظة قد تثير شيئا من التعجب. فالنظام السياسي في مصر لديه كافة المقومات المؤسسية التي تسمح بإدارة البلاد بطريقة ديمقراطية ويجعلها تتمتع من الناحية الدستورية بما يسمى اليوم "الحكم الرشيد". توجد إلى جانب المؤسسة الرئاسية، ورغم ثقيل وهيمنية هذه المؤسسة في تبوازن السلطات - ٦٥٪ من الصلاحيات الدستورية للرئيسى-، هيئية تمثيلية شعبيية وهي مجلس الشعب الذي تتجدد نخبته عن طريق الانتخاب وعلى فترات منتظمة إلى حدما. ولدى مصر أيضا سلطة قضائية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية كما يشهد بذلك حكم المحكمة الدستورية العليا بخصوص الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٠. من الناحية السياسية يوجد في مصر الأن أكثر من ١٨ حزبا سياسيا، ولهذه الأحراب وجود شرعي والعديد من الصحف المتنوعة من صحافة سياسية وصحافة الرأى، وهي تتمتع بقدر كبير من حرية التعبير. إلى جانب ذلك يوجد عدد كبير من النقابات المهنية و"منظمات المجتمع المدنى" التي تمارس نشاطها في مجالات مختلفة بداية بالمساعدات الاجتماعية وحتى الدفاع عن حقوق الإنسان. وأخيرا من أهم المزايا التي تتمتم بها مصر وجود نخبة سياسية وصفوة كبيرة ومتنوعية من المفكرين والمثقفين. ومع ذلك ورغم كل هذه المقومات

التي من شأنها أن تضمن نجاح التجرية الديمقراطيـة، يعاني النظام السياسي اليوم من عجيز واضح في الديمقراطية. ومن المفارقة أن هذا العجز يبيدو مرتبطا بإقصاء التيار الإسلامي من كافح الساحيات السياسية والنقابيية والجمعيات الأهلية بعد أن كان هذا التيار قد تمكن منها على مدى أكثر من ثلاثة عقود. وبالفعل ليس من قبيل المبالغة القول بأن التيار الإسلامي المصري هو أكثر من استفاد من الانفتاح السياسي. فكان من شأن الحريبة النسبية التي مندها له النظام الحاكم ابتداءُ من عصير السادات أن تنشط أهم مؤسسات الحياة السياسية والاجتماعية في مصير وذلك بعدة طرق. من الناحية السياسية والحزبية أدى تحالف جماعة الإخوان المسلمين المحجوبة عن الشرعية مع الوفد ثم مع حزب العمل إلى نتيجتين إيجابيتين على الصعيد الديمقراطي : السماح بوجود تمثيل مكثف نسبيا للمعارضة السياسية داخل مجلس الشعب في ١٩٨٤ و ١٩٨٧، وكذلك إضفاء قدر من الشرعية على النظام الحزبي الرسمي الذي أظهر بذلك قدرته على تحقيق - ولو جزئيا - مطلب سياسي من مطالب المجتمع المصيري ". وعلى المستوى النقابي كان لتفوق الإذوان المسلمين في الأجهزة التمثيلية – مجالس إدارات– لنقابات الأطباء والمحامين والمهندسين ... الخ أثبار إيدابية منها استقلالية تلك المنظمات المهنية تداه السلطة السياسية المصرية والإدارة، وتمكنت هذه الفئات المهنية المختلفة من الدفاع عن مصالحها بالإضافة إلى الدور الذي لعبته كمنبر سياسي بديل في غياب برلمان يجمع بالفعل بين مختلف التيارات السياسية "٢، بالنسبة للجمعيات الأهلية فمن غير المبالغ فيه القول بأن استثمارات الإخوان المسلمين في الجمعيات الخيرية قد ساهم في استعادة الاستقلال المنالي والتنظيمين الذي يجب أن تتمتع به هذه المنظمات لتستطيم أن تلبي الطلب على الخدمات الاجتماعيــة والتعليمية والطبية في محيطها الاجتماعي ^{٢٢} وأخيرا، من الناحية الدينية الصرفة، أدت قوة التيار الإسلامي إلى حصول أهم مؤسسات الإسلام الرسمي في مصر وهي المؤسسة الأزهرية الجليلة ٢٣ على قيدر من الاستقلالية تجاه السلطة السياسية

تبلور التحول السياسى الذى انتهجه النظام الحاكم تجاه الإسلاميين و"المسألة الإسلاميين و"المسألة الإسلاميية " الذى بدأ فى التسعينيات واشتد مع أحداث الحادى عشد من سبتمبر ٢٠٠٨ - فى اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى استبعاد الإسلاميين من كافة الساحات التى كانوا قد اخترقوها من قبل ومع ذلك لم يرّد هذا التحول السياسى إلى طرح أو إنتاج أو تطوير بدائل سياسية تحل محل البديل الإسلامي، بل على عكس من

ذلك أدى هـذا التحول إلى ترك الساحة السياسية والاحتماعية منهكة في حالة خمول تنام رغم حدة الأزمنة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البيلاد. وهكذا أصبحت الأحزاب السياسية الرسمية العديدة تمر بأزمة بمكن وصفها بأنها تهدد كبانها بسبب ضعف ثقلها السياسي والاجتماعي وهشاشتها الداخلية وغموض أبدبو لوحيتها وصورتها المهزوزة لدى الرأى العام. أما النقابات° " فهي تعيش أزمة حادة خاصةً بعد إصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديله بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ النذي ينص على ضرورة تشكيل هيئة قضائية للإشراف على الانتخابات النقابية وتشترط حضور نصف أعضاء الجمعية العمومية عليي الأقل حتى تكون الانتشابات شرعية، هذه الأزمة لها طابع قانوني أساسا. فالمحكمة الإدارية لم تبت في دعوى عدم دستورية هذا القانون وحولتها إلى المحكمة الدستورية العليا التي لم تحسم القضيـة حتـي يومنا هذا. ومـن جهة أخرى، منذ ١٩٩٣، لم تقـم أي نقابة من نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة والعلميين والأطباء البيطريين بإجراء انتخابات لتحديد هيئاتها القيادية. باستثناء نقابة المجامين التي توصلت إلى تسوية مرضية بين مختلف التوجهات السياسية الفاعلة لتحديد أعضاء مجلس إدارتها. أما النقابات التي تمكنت من تنظيم انتخابات وفقا للشروط التي يفرضها القانون رقم ١٠٠ فهي نقابات لا تعرف الصراعات السياسية بين أعضائها مثل نقابة الصحفيين ونقابة المعلمين ونقابة الممثلين.

بالنسبة للجمعيات الأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى يتعلق الصراع بين بعضها وبين النظام الحاكم بمسألة قانون الجمعيات التى لم تحسم بعد. أوَّل المعنيين بعضها وبين النظام الحاكم بمسألة قانون الجمعيات التى لم تحسم بعد. أوَّل المعنيين بهذا الصراع هم الجمعيات الدفاعية والحقوقية Advocacy كمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وبصفة عامة المنظمات التى لا يقتصر نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية والطبية، وإنما تسعى إلى تعبثة المواطنين حول قضايا وموضوعات شتى وتريد فرض نفسها كفاعل في التنمية. وقد أسفرت تعبثة هذه الجمعيات في التسعينيات ضد تدخل الأجهزة التنفيذية في شئونها عن نتائج مؤسفة إلى حد ما. فإذا كان النظام قد قبل في البداية إعادة النظر في القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ الذي تهاجمه الجمعيات فإنه (أي النظام) استبدله في عام ١٩٩٩ بقانون آخر لم يأخذ في الاعتبار مقترحات الجمعيات، مما دعا هذه الأخيرة إلى اللجوء للقضاء. غير أن حل محله هذا القانون بحكم من المحكمة الدستورية العليا لم يأت بالنتائج المرتقبة، إذ

من الجمعيات. ويذلك ظلت أنسطة هذه المنظمات خاضعة لرقابة شديدة كما يشهد على ذلك القبض على سعد الدين إبراهيم وكذلك الحملات التى شنتها الصحافة حول مسألة التمويل الأجنبى. ولم تتمكن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من الحصول على التصريح بالعودة إلى مزاولة نشاطها إلا مؤخرا بفضل الضغوط الأمريكية ولاسيما بعد الهجوم على العراق. الواقع أن مطالبة هذه المنظمات بتغييرات مشروعة تتعلق بموضوعات مختلفة تمس الطفولة والمرأة والبيئة ... الخ دفعت الحكومة خلال العقد الأخير إلى تشكيل مجالس استشارية عليا تضم الأجهزة الإدارية المعنية إلى جانب شخصيات من النخب التى تنشط منظمات المجتمع المدنى.

وأخيرا، بينما كان يبدو أن حرية الصحافة والتعبير هي من أرسخ الحريات المكتسبة في مصر، جاء قرار لجنة الأحزاب السياسية بمجلس الشورى بوقف إصدار جريدة الشعب المتحدثة باسم حزب العمل الاشتراكي من ناحية، وكذلك محاولة فرض الرقابة على العمل المصحفى التي باءت بالفشل بسبب القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٩٥ لتسهم في تعديل هذا التقدير. ومع ذلك أدى انتشار القنوات الفضائية المصرية لاسيما بسبب المنافسة التي يفرضها ظهور قنوات فضائية عربية، مثل قناة "الجزيرة" وقناة "العربية" على وجه الخصوص، إلى إفساح مجال نسبي لحرية التعبير أمام الإعلام المرئى في مصدر.

وعليه كان من شأن كل هذه الأحداث أن اتضحت حقيقة الأمور أمام فئة المثقفين المصريين، وليس من الغريب أن يكونوا قد فوجئوا إلى حد ما بالحدث السياسى الذى تمثله انتخابات ٢٠٠٧ التشريعية. ومما له دلالته أن هذا الحدث لم ينجم عن قرار سياسى اتخذته القيادات المصرية، بل إنه نابع من حكم هيئة قضائية هى المحكمة الدستورية العليا. فبالفعل بينما يرجع الفضل فى خصائص النظام السياسى المصرى الحالى إلى حد كبير للتحولات السياسية والمؤسسية التى أدخلها الرئيس أنور السادات، فإن التغيرات الملحوظة فى عهد الرئيس حسنى مبارك ليست ناجمة عن إرادة سياسية مرزية بقدر ما هى ناتجة عن وجود بعض المؤسسات أو عن تداعيات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الداخلية والخارجية على حد سواء، على تلك

القصل الأول

أهم دلالات انتخابات ٢٠٠٠

كشفت الانتخابات عن عدة دلالات سياسية غايـة في الأهمية تتعلق في آن واحد بموقف الحكومة المصرية إزاء الإشراف القضائي على الانتخابات وكيفية تطبيق حكم المحكمة الدستوريـة العليا والنتائج السياسية لهذه الانتخابات والظواهر التي أبرزتها.

إرادة سياسية صريحة باحترام حكم المحكمة الدستورية العليا

قبل انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية دار الجدل بين النخبة السياسية والمثقفين حول كيفية تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا: هل ينصرف الإشراف القضائي إلى إشراف القضاة الجالسين أي قضاة الحكم الذين يفصلون في المنازعات القضائية فقط أم يمتد إلى إشراف الهيئات القضائية ؟ وهل يكفى عدد القضاة لتغطية كافة لجان الانتخاب ؟ وما هو بالتحديد دور هؤلاء القضاة وما مدى صلاحيتهم ؟ ويطبيعة الحال كانت هناك أسئلة أخرى أقل ارتباطا بالناحية "الفنية" تجول في الأذهان: هل ستحترم بالفعل الأجهزة الإدارية، ولاسيما الشرطة دور القضاة وكيف سيتصرف القضاة أمام الضغوط المختلفة والتي لا مفر من تعرضهم لها ؟

علينا أن نشير هنا إلى الجدية التى سعت بها السلطة السياسية المصرية قبل بدء عملية الانتخابات إلى تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا. لقد خصصت وزارة العدل ١٢٠ مليون جنيه مصري من ميزانيتها لتلبية متطلبات الإشراف القضائي، وتم الإعداد لـ ٥٠ دورة تدريبية لتدريب القضاة لإتقان العملية وتحديد طبيعتها والصلاحيات المخولة لهم والحالات التى يسمح للقاضى فيها بإلغاء الانتخابات في اللجنة التى يشرف عليها ". وعلاوة على تنظيم الدورات التدريبية اتخذت الحكومة عدة قرارات لاعتبارات نتعلق بقلة عدد القضاة (الذي لا يتجاوز تسعة آلاف) بالنسبة

لعدد اللجان التى تجاوز عددها أربعين ألفا فى عام ١٩٩٥، فتقرر إشعراك أعضاء الهيئات القضائية الأخرى فى الإشعراف على عملية الانتخابات. ورغبة فى عدم تعطيل أعمال القضاء خلال فترة الانتخابات لم تسند هذه العملية إلا إلى سنة آلاف قاضى، كما أخذ بأسلوب المراحل الثلاث التي تستمر ١٥ يوما، بما فى ذلك الجولتان الأولى والثانية، ولم يطبق هذا الأسلوب إلا فى عدد محدود من المحافظات، كما تقرر أيضا دمج اللجان ليتوافق عددها مع عدد القضاة (انظر جدول ١).

ضعف الهيئة الناخبة وحدود مهمة القضاء

رغم الجدية التى أبدتها السلطة السياسية المصدية فى محاولة تطبيق حكم المحكمة الدستورية إلا أنه سرعان ما اتضح أن الإشراف القضائى وحده لا يكفى لإحداث زيادة مشاركة الناخبين بطريقة ملموسة من جهة، ولضمان انتخابات حرة ونزيهة من جهة أخرى. كما بيّنا فى المقدمة، انخفضت نسبة المشاركة الفعلية فى ونزيهة من جهة أخرى. كما بيّنا فى المقدمة، انخفضت نسبة المشاركة الفعلية فى الانتخابات إلى نصو نصف ما كانت عليه فى انتخابات ١٩٩٥. وهذا وضع يرثى له خاصة وأنه يعكس الواقع وليسى مشوها بسبب التزوير كما كان الحال فى الانتخابات السابقة. وفقا لمختلف التقديرات يبلغ عدد المقيدين فى كشوف الانتخاب فى مصر حوالى ٢٧ مليون شخص، ولكن بينما كانت الأرقام الرسمية تشير دائما فى الانتخابات السابقة إلى أن نسبة المشاركة الفعلية تبلغ ما بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من المقيدين فى الكشوف الانتخابية، تبين الأرقام الخاصة بانتخابات ٢٠٠٠، وهى أن الهينة الناخبة الفعلية تشمل نحو ٦ مليون مواطن. ترجع هذه الظاهرة لأسباب أي أن الهينة بعضها "هيكلي"، والبعض الآخر يتعلق بالظروف التى أجريت فيها انتخابات عديدة بعضها "هيكلي"، والبعض الآخر يتعلق بالظروف التى أجريت فيها انتخابات ٢٠٠٠ (انظر جدول رقم ٢).

ترتبط الأسباب "الهيكلية" أو لا بمسألة أساسية ألا وهى كيفية التسجيل فى الجداول الانتخابية وتوزيع بطاقات الانتخاب. فالقانون الذى يشترط التسجيل فى الجداول الانتخابية لمباشرة حق التصويت يكلف وزارة الداخلية بإعداد هذه الجداول، فيتم ذلك على وجه التحديد فى أقسام الشرطة فى المدن ومن خلال العمدة وأعوانه فى القرى. أما القانون الخاص بالتسجيل التلقائى للمواطنين متى بلغوا سن الثمانية عشر وذلك منذ عام ١٩٧٩ فلم يدخل حيز التطبيق إلا فى عام ١٩٨٣ أي قبل انتخابات ١٩٨٤ التشريعية ولم ينفذ بالكفاءة المطلوبة "" إذ لم يسجل تلقائيا فى الجداول الانتخابية سوى الأشخاص الذين بلغوا الثامنة عشر فى ١٩٨٣ أى مواليد ١٩٥٥ ما بعد.

أما الذين ولدوا قبل هذا التاريخ ولم يتم تسجيلهم، فعليهم طلب ذلك. ونتيجة لذلك هناك نسبة كبيرة ممّن لهم حق التصويت غير مسطين في حداول الانتخاب لعدم اتذاذهم الإجراءات المطلوبة. بعد فترة الإعداد تخضم الجداول الانتخابية للمراجعة في شهر ديسمبر من كل عام لتنقية الكشوف من أسماء الموتى وسائر الشوائب وإجراء الإضافات اللازمة، وتصحيح البيانات، ثم يتم تعليقها في مكان واضح حتى تتاح الفرصة للاعتراضات المحتملة. أما بطاقات الانتخاب فهي تعدُّ أثناء عملية التسجيل ولكنها – وهذا عنصر هام – "لا ترسل على مدل إقامة الناخب، وإنما بتحتم على الناخب نفسه أن يتوجه إلى قسم الشرطة لاستلامها قبل ٨ أيام من موعد الانتشاب. الواقع أن مسألة القيد في جداول الانتخابات ليست مسألة "شكلية" ولا هي مسألة "فنية" فقط ففي الديمقر امليات الغربية تعتبر هذه المسألة أحد العناصر الأساسية التي سمحت لوكلاء المرشحين بالقيام بدور "المحولات السياسية" transformateurs politiques بين الجماهير غير المنظمة والحياة السياسية والنيابية^7. خير مثال على ذلك ما حدث في انجلترا. فمع اتساع الهيئة الناخبة أصبح الدور الرئيسي للأحزاب السياسية مو العمل على تسجيل الناخبين والإشراف على السجلات الانتخابية التي أُصيحت تشكل رهانا حاسما، وكانت هذه هي الوسيلة التي دخلت بها الأحزاب في معظم الدوائـر الانتخابية. ويتمثل الـدور الثاني الذي لعبته الأحـزاب السياسية تحت التأسيس في تشكيل لجان انتخابية محلية تقوم بتوجيه الناخبين. وإذا كان الحزب الوطني الديمقراطي بصفته حزب الحكومة والقائم على الإدارة قد امتنع لأسباب وأضحة عن القيام بهذا الدور، فأحزاب المعارضة وأحهت قدراً من العقبات الإدارية، يـل والأمنيــة، جعلتها تتخلي عن هذا الدور. وفي هذا الصدد تُحدر الإشارة إلى أنه عند تنظيم أول انتخابات تجري في مصر عام ١٩٧٦ بعد عودتها إلى نظام التعددية الحزبية المقيدة أنشئت آنذاك لجبان "لتوعية" المواطنين بعملية التصويت، وكان من أهم ما تحرص عليه هذه اللجان هو قيد المواطنين في الجداول الانتخابية. لكن سرعان ما توقفت المبادرة دون الوصول إلى نتائج. وهذا يجب التساؤل عن أسباب ضعيف الأحزاب السياسية في مصر قبل أن ننتقد قلة تأثيرها على المجتمع والهيئة الناخية.

لا شك فى أن احتكار وزارة الداخلية ومثليها لعملية إعداد الجداول الانتخابية وتوزيع بطاقات الانتخاب "تعد من أخطر المشاكل التى تضمر بمشاركة الناخبين فى مختلف الانتخابات وتفسح المجال للفساد "وملء صناديق الانتخاب" بتسويد أماوات الغائبين وتزوير الانتخابات. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بالتواطئ مع

الجهاز الإدارى أو أجهزة الأمن فنظرا لعدم اهتمام المصديين عامة بالتصويت من النادر أن يتوجه المواطن المصدى مباشرة ومن "تلقاء نفسه" إلى قسم الشرطة اسحب بطاقته الانتخابية. فمن يتولى هذه المهمة عبادة هم وكلاء المرشحين ومندوييهم سعيا وراء فوز مرشحيهم. وقد يقوم بهذه المهمة أيضا محامو أو مندويو الأحزاب المعترف بها بموجب تقويض صادر عن أنصار المرشحين يطالبون فيه قيدهم في جدول الانتخابات أو استالام بطاقاتهم الانتخابية. وقد توافق الإدارة على ذلك أو تعرقله حسب "صفة" المندوب، وعادة لا يقرم المندوب (ويكون في أغلب الأحيان ممثلا للمرشح) بتسليم بطاقات الانتخاب للناخبين إلا عند التصويت. وهذا التسجيل "الجماعي" الذي يشير إليه بحق الباحث جمال عبد الناصر "أبماعي" حيث يتولى "رئيس" كل مجموعة من أنصار المرشح إحضار السيارات التي تقل الناخبين إلى صناديق الانتخاب، وذلك من مكان عملهم أو من أي السيارات التي تقل الناخبين إلى صناديق الانتخاب، وذلك من مكان عملهم أو من أي نقط تجمع أخرى، وأخيرا أهم ما يعتمد عليه تزوير نتائج الانتخابات لصالح مرشح أو خرو هو استخدام البطاقات التي لم يتسلمها أصحابها.

تفسر مجموعة هذه الظواهر أن عدد المقيدين بالجداول الانتخابية في عام ٢٠٠٠ وفقاً للأرقبام الرسمية بلغ ٢٤ مليون و ٦٠٠ ألف ناخب وناخبة وأن ٢٥٪ فقط - وفيق البيان الرسمي- من المسجلين استطاع الإدلاء بصوته فعلا. ويرجع ضعف المشاركة الفعلية في الانتخابات لأسباب تميزت بها انتخابات ٢٠٠٠. فبشكل عام حرص القضاة على تحرى الدقة في التأكد من شخصية الناخب، غير أن سوء حالة الجداول الانتخابية التي سلمت لهم صعبت مهمتهم ١٠٠، وتسبب بـ طء عملية التحقق من شخصية الناخب وكذلك قلة عدد اللجان ٤٢ وما ترتب على دمجها من كثرة أعداد الناخبين في كل لجنة في عدم استطاعة الناخبين دخول اللجنة والإدلاء بأصواتهم. وعبلاوة على هذه الثغرات "الفنية" ظهرت بعض الحبيل والأساليب المبتكرة من أحل التزويس ونظرا لاستحالة التزويس داخل اللجان كان التلاعب يجرى خارجها بطرق مختلفة منها منع الناخبين من الدخول إلى اللجان أو استخدام أساليب التخويف والعنف، كما ذكرنا سابقا، بالامتناع عن تسليم وكلاء المرشحين صوراً من الجداول الانتخابية لتسهيل عملية التصويت على مؤيديهم. وتنسب مظاهر العنف على حد سواء لقوات الشرطة ولأعمال البلطجة التي قام بها بعض المرشحين ضد مرشحين آخرين. وقد برزت هذه الظواهر بصورة أوضح في المرحلة الثانية من الانتخابات بعد أن زال أثـر الصدمة التي أحدثتها جديـة أداء القضاء والنتائج السياسية للمرحلة الأولى. وقد أثارت هذه الظواهر جدلا واسم النطاق في الصحافة ووسائل الإعلام، ووسط الحماس

العــام الذى ساد هذه الانتخابات طالب عـدد من كبار الكتاب — ليسوا بالضرورة من المحارضــة — بمد الإشراف القضائى إلى عملية إعداد الجداول الانتخابية. كما طلبوا مد فترة القيد فى هذه الجداول وأن يتطابق رقم البطاقة الانتخابية مع الرقم القومى وذك لتجنب مسألة تكرار الأسماء... الخ.

تؤكد الأرقام "الحقيقية" الخاصة بمستوى المشاركة في الانتخابات المصرية كذلك ارتفاع نسبة المشاركة في الريف عنها في الحضر. يرتبط هذا الوضع التقليدي كذلك ارتفاع نسبة المشاركة في الريف عنها في الحضر. يرتبط هذا الوضع التقليدي بالأهمية الكبرى التي يحظى بها النائب في الدوائر الريفية باعتباره الوسيط بين الأطراف والعاصمة أو بالأصح الأجهزة المركزية للدولة والوزارات والهيئات الخدمية الكبرى، بينما يختلف الأمر في المدن الكبرى حيث توجد وسائل أخرى عديدة ومتنوعة أن نسبة المشاركة في معظم الدوائر الانتخابية في المرحلة الأولى للانتخابات (أي انسبة المشاركة في معظم الدوائر الانتخابية في المرحلة الأولى للانتخابات (أي مرتفعة جدا (بين ٣٥ ٪ و ٣٥ ٪) وتقع كلها في مناطق ريفية. ومن جهة أخرى شهدت مرتفعة جدا (بين ٣٥ ٪ و ٥٠ ٪) وتقع كلها في مناطق ريفية. ومن جهة أخرى شهدت الاسرة نسبة مشاركة منخفضة جدا (أقل من ١٠٪) وتقع غالبيتها العظمي في من المحافظتين على التوالى ٤٠٠٪ وجه خاص، إذ كان متوسط نسبة المشاركة في كل من المحافظتين على التوالى ٤٠٪ و ٢٠٪ و ومن هنا تتضح الاختلافات الكبيرة في المعركة الانتخابية بين المدن والقرى. فبينما لا يحتاج المرشع الواحد في المدن والكبرى إلا الـ ٢٠٠٠ أو ٢٠٠٠ موتا.

لوحظ كذلك ارتفاع عدد الناخبين في الجولة الثانية للانتخابات مقارنة بالجولة الأولى: إذ بلغ متوسط نسبة المشاركة في الجولة الأولى: ٢٢.٤٦ ٪ مقابل ٢٧.٣ ٪ في الجولة الثانية و ٢٥.٥ ٪ ٪ في الجولة الثالثة والأخيرة. ولهذه المؤشرات دلالاتها. فأمام سير عملية التصويت في المرحلة الأولى ونتائجها زادت ثقة الناخبين المحتملين مما شجعهم على الإدلاء بأصواتهم في المرحلة التالية. وعلى عكس ذلك شهدت المرحلة الثالثة تراجعا نسبيا في المشاركة بسبب ظهور أساليب جديدة للتزوير خلال المرحلة الثانية علاوة على أعمال العنف التي أسرعت الصحافة ولاسيما صحف المعارضة. في الكشف عنها.

الترشيح : التصويت وضعف الانتماء الحزبي

في نوفمبر ٢٠٠٠ كان عدد المرشحين لمجلس الشعب ٣٩٥٧ مرشصا لشغل ٤٤٤ مقعدا؛ أي بنسبة ما يقرب من ٩ مرشصين للمقعد الواحد. ومع ذلك لا يمثل هذا الإقبال الشديد ظاهرة خاصة بانتخابات ٢٠٠٠. فهي ظاهرة ثابتة منذ العودة إلى التعددية السياسية عام ١٩٧٦ وإن كانت قد تزايدت منذ الثمانينيات. وإن دلَّت هذه الظاهرة على شيء فهي تدلُّ على ما يمثله مقعد النائب في مجلس الشعب من جذب لبعض الطبقات الاجتماعية، حتى وإن لم يكن لهذا الجذب طبيعة "سياسية" أكيدة. ثمة دليل واضح على عدم ارتباط الانجذاب لمقعد في مجلس الشعب والانجذاب للشأن السياسي، وهـو ارتفاع عدد المرشحين المستقلين بالنسبة لترشيحـات الأحزاب. من ١٩٣٧ مرشما في انتخابات ١٩٨٧ ارتفع عدد المرشحين المستقلين إلى ٢١٦٣ عام ١٩٩٠، وإلى ٣١٥٠ عيام ١٩٩٥، وأخيرا ٣١٠٤ مرشحا مستلا في انتخابات ٢٠٠٠ وهبو ما يمثل في المتوسط ٧٨,٤ ٪ من إجمالي الترشيحات (انظر جدول ٥). ترجع مسألية "تسييس" الترشيحات لمجلس الشعب من الناحيتين القانونيية والسياسية لنظام الانتخاب المأخوذ به، كما أنها ترتبط أيضا بظاهرة ضعف الانتماء الحزبي في مصير. بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ التغريعية طبق نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية على دورين، الذي بموجب يقوم الناخب باختيار اثنين من المرشحين 11 عن الدائرة وليس بنظام الانتخاب بالقائمة. كذلك كان للأفراد حرية ترشيح أنفسهم كمستقلين دون أهمية لأي انتماءات حزبية معلنة، ويعد ذلك من الثوابت في تاريخ الانتخابات والبرامان المصرى فيما عدا انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧. منذ انتخابات ١٩٩٠ بدأت ظاهرة ترشيحات المستقلين تثير اهتمام الباحثين في العلوم السياسية، واعتقد بعضهم في بادئ الأمر أن تلك الظاهرة سببها مقاطعة جزء كبير من المعارضة السياسية للعملية الانتخابية، غير أن قصور مثل هذا التفسير بدا واضحا في انتخابات ١٩٩٥ حيث بلغ عدد ترشيدات الأصراب ٧٩٥ مرشدا، بالإضافة إلى نص ١٠٠ أخريان ينتمون إلى التيارات الإسلامية رشحوا أنفسهم "كمستقلين" لعدم انتمائهم لصرب معترف به. الواقع أن معظم المرشدين المستقلين يشكلون ما يمكن تسميته "بزيائـن" الحـزب الوطنـي الديمقراطـي أي الموالين لــه. دفعتنا المنافسـة الشرسة بين المستقلين ومرشحي الحزب الوطني الديمقراطي — وهي من أهم الظواهر التي اتسمت بها انتخابات ١٩٩٥ - إلى طرح فرضية مولد نخبة اجتماعية واقتصادية جديدة في مصر على أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالانفتاح على مدى عدة عقود. وتسعى هذه النخبة الجديدة إلى الانضمام للنظام السياسي دون أن

يتمكن النظام الحزبى الرسمى، ولاسيما الحزب الوطنى الديمقراطى، من توجيهها في اتجاه محدد وتنظيمها؛ وذلك بسبب ما يعتريه من جمود وتحجر وسوء أداء ١.

تؤكد انتخابات ٢٠٠٠ هذه الفرضية. فبينما بلغ عدد المرشحين المستقلين ٢١٠٤ مرشحا كان إجمالى ترشيحات الأحزاب ٨٥٨ مرشحا. وإذا كان الحزب الوطنى الديمقراطي قد تقدم بمرشحين في جميع الدوائر، فإن حزب الوفد تقدم في ٢٢٤ دائرة وجاءت ترشيحات الأحزاب الأخرى على النحو التالى: حزب التجمع الوطنى التقدمي الوحدي ٥٧ مرشحا، حزب الأحرار الوحدي ٧٧ مرشحا، حزب الأحرار الإحداد ٢٣ مرشحا، حزب العمل الاشتراكي ٢٩ مرشحا، حزب الخمام ٢٤ مرشحين، حزب العدالة الامتماعية ٣ مرشحين، حزب العدالة الاجتماعية ٣ مرشحين، حزب الأمة مرشح واحد، حزب الشعب مرشح واحد، حزب الله الديمقراطية مرشح واحد.

يبدو أن إعلان الإشراف القضائي على اللجان الفرعية لم يوثر في موقف الأحزاب السياسية سواء المعارضة أو الحزب الوطني الديمقراطي، إذ تقدمت كل أحزاب المعارضة تقريبا بمرشحيها، بل زاد عدد مرشحي أهم أحزاب المعارضة المعترف بها⁶³ مقارنة بالانتخابات السابقة. ومن ناحية أخرى حاول الحزب الوطني الديمقراطي اختيار مرشحيه بين أعضائه المؤهلين للفوز وفقا لعدد من المعايير مستبعدا الآخرين، حيث إن الإشراف القضائي كان ينذر بأن مرشحي الحزب الوطني لن يستطيعوا الاستفادة من تواطؤ الأجهزة الإدارية المحلية، التي كانت تمكنهم من الفوز في الانتخابات.

أن يقال أن الحزب الوطنى هو الوحيد الذى تمكن من التقدم بمرشحين فى كافة الدواتر فهذا صحيح. بل الأكثر من ذلك أن الذى حدث فى الواقع هو إقبال كبير شبيه "بالهجوم" للترشيح على قائمته. وجدير بالذكر أن الحزب تأخر فى إعلان ترشيحاته إلى مما قبل فتع باب الترشيح بأيام قليلة، ولا يرتبط هذا التأخير بعدد المتقدمين للترشيح فقط، وإنما أيضا بالصراعات التي وقعت فى قيادته العليا بين "الحرس القديم" la vieille garde ودعاة التغيير، وداخل الأمانة العامة للحزب وأمانة الصدن فى الأقاليم لتحديد القائمة النهائية. وبالفعل اتسمت قائمة الحزب الوطنى النهائية بتغييرات شملت نحو ٥ ٤ ٪ بالنسبة لنواب ١٩٩٥. تم لختيار المرشحين البعد على أساس معايير تركز على الشباب والوضع الاجتماعي والمهنى أكثر من تركيزها على مدى اندماج المرشحين فى الدائرة التي يسعون إلى الفوز فيها أو على خبرتهم فى مجال الانتخابات. فضمت قائمة ترشيحات الحزب ما لا يقل عن مئة مرشح "شاب"

تــتراوح أعمارهم بــين ٣٠ و ٤٠ عاما، و ٣٥ أستاذا جامعيا، و ٤٥ محاميا، و ٧٥ من القيادات النقابية، و ٩٠ من قيادات الجمعيات الأهلية ٩٠.

بالإضافة إلى قائمة الترشيحات الرسمية للحزب الوطني الديمقراطي، كان هناك عدد كبير من المرشحين المستقلين الذين أعلنوا صراحةً انتماؤهم للحزب ولم يرشحهم الصرب، وأنهم "مستقلون على أساس مبادئ الحزب الوطني الديمقر اطي". معنى ذلك أن هؤلاء المستقلين، رشحوا أنفسهم رغم استبعادهم من قوائم ترشيحات الحزب ورغم التعليمات الصارمة الصادرة عن أمانة الصرب بألا يتقدم أعضاؤه كمستقلين؛ خوفا من تشتيت الأصوات على حسبات المرشحين الرسميين. ووفقيا للبيانات الواردة في كتاب أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٤٠ وحد أن ١٦٨٠ من إجمالي ٢٩٠٤ مرشما مستقلا كانوا من المنتمين للحزب الوطني الديمقراطي، وهي ظاهرة جديرة بالاهتمام لأنها تبين من جهة أن ضعف الانتماء الحزبي سمة لا تقتصر على أحزاب المعارضة كما يدعى بعض المراقبين، بل تمتد – "ربما أكثر – اللحزب السياسي الرئيسي في مصر أي الصرب الوطني الديمقراطي، و هو حرب الحكومة أكثر من كونه الحزب الحاكم. بالفعل يختلف الحزب الوطني الديمقراطي عن الأحزاب الأخبري؛ إذ أنبه بمثابة "إعادة صياغة" للنظام الناصري الذي حياء بنظام سياسي مصرى لم يكن موجودا في الفترة شبه الليبرالية ألا وهو الحزب/ الدولة. فبعد أن كان هناك تنظيم سياسي وحيد أيام عبد الناصر، أصبح في مصر اليوم حزب وإحديهيمن على الحياة السياسية رغم وجود أحزاب سياسية عديدة. وليس هناك أوجه تشابه بين هيمنية الحزب الوطني الديمقراطي وهيمنة حزب الوفد في التحربة الحزبية قبل ثورة ١٩٥٢، وذلك لارتباط هيمنة الصرب الوطني بصفته "حزب الرئيس" وبتداخله مع أجهزة الدولة والإدارة. فإذا كان السبب في نجاح حزب الوفد هو تمتعه بقاعدة شعبية واسعة، فإن تفوق الحزب الوطني الديمقراطي يعتمد على قاعدته الدولتية والإدارية. ليس من الحديد أن يتقدم مثل هذا العدد الكبير من المقربين للصرب الوطني الديمقراطي بترشيح أنفسهم كمستقلين رغم التعليمات الصارمة الصادرة عن الأمانة العامية للحزب، ورغم التجديد الذي عمليت هذه الأخيرة على إدخاله في قائمة الحزب الرسمية. كانت هذه الظاهرة موجودة في الانتخابات السابقة غير أن الأبحاث السياسيـة لم تهتم بإبرازها. فالترشيح علـي القائمة الرسمية للحزب الوطني لا يعني إطلاقاً الفوز في الانتخابات؛ إذ أن هناك على ما يبدو قوة "المحلي" التي تستطيع الإطاحة بالقرارات السياسية المركزية وتصول دون تطبيقها. هذا هو سبب اهتمامنا فى الجزء الثالث من الكتاب بتحليل قوة المحلى وسماتها والوسائل التى تتبعها. وبالفعل يعانى غالبية التحليل السياسى على الطريقة المصرية، حتى يومنا هذا، شيئا من الانحياز والآراء المسبقة فيما يتعلق خاصة بارتباط المصريين وانصياعهم التقليدي، بل "التاريخي" لدولة مركزية متسلطة. ولكن إذا كان المصريون مرتبطين بالفعل بدولتهم، إلا أنهم لا يرون في هذا الارتباط ما يتناقض مع الحاجة للديمقراطية أو على الأقبل للمشاركة السياسية المحلية. ورغم كل القيود، سواء كانت قانونية أو سياسية، التى تضعر بهذا المطلب فقد نجح المصريون في تخطيها وتمكنوا بذلك من التعبير إلى حد ما عن إرادتهم. ويعد هذا الأمر من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث الميداني حول مسألة الانتضابات.

دارت المعركة الحقيقية في الميدان الانتخابي بين المرشحين الرسميين للحزب الوطني الديمقراطي والمستقلين على مبادئ الحزب الوطني. وفي هذا الصدد ذهب أحد الباحثين ألى أن الذين احترموا بالفعل تعليمات الأمانة العامة للحزب وطبقوها لا يشكلون إلا أقلية صغيرة. فإلى جانب "المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي"، ضمت فئات المستقلين الأخرى نحو ٨٠ مرشحا من التيارات الإسلامية على اختلاف توجهاتها أو على عمل المرشحين المقربين للأحزاب الرسمية الأخرى الذين تقدموا كمستقلين بسبب الصراعات الداخلية للأحزاب، ولاسهما الحزب العربي الناصدي. ويذلك يمثل المستقلون "الحقيقيون" ٣٤٪ وإن كنا نعتقد أن هذه النسبة أكبر بقليل من الواقع حتى إذا أخذنا في الاعتبار أن الإعلان عن الإشراف فالقضائي على صناديق الانتخاب كان من شأنه تشجيع بعض الشخصيات المستقلة فعلا سياسيا وحزبيا على ترشيح نفسها.

لعلٌ سلوك المستقلين الفائزين يمثل في الواقع مؤشرا أكثر مصداقية، ونكنه من المهم، قبل تحليل هذه الظاهرة، إبراز ما لهذه الانتخابات من دلالات سياسية هامة وعديدة. أول منا أظهرته هذه الانتخابات هو شدة المنافسة بين المرشحين؛ والدليل على ذلك أن الجولة الأولى من الانتخابات لم تحسم الموقف وتحدد الفائزين إلا في ٢١ دائرة من إجمالي ٢٢٧ دائرة انتخابية، ويالتالي لم يتم انتخاب النائب إلا في الجولة في ٥٠ إلى من الدوائر.

رغبة واضحة في التغيير

ثانية النتائج الهامة التى أسفرت هذه الانتخابات عنها تتعلق بمسألة التجديد أو تغيير نسبة كبيرة من أعضاء البرلمان. ففى انتخابات عنها تتعلق بمسألة النين الذين بخوا مجلس الشعب للمرة الأولى ٣٠٠٠ نائبا أي بنسبة تغيير ٧٠٪، بينما في ١٩٩٥ بخوا مجلس الشعب للمرة الأولى ٢٠٠٠ نائبا أي بنسبة تغيير ٧٠٪، بينما في ١٩٩٠. بالنسبة لعام ٢٠٠٠ حتى إذا طرحنا من إجمالي الفائزين نسبة الس٣٠٪ "أ الذين سبة أن فازوا بمقاعد قبل ١٩٩٥ تكون نسبة التجديد ٢٠٪. تعبر مثل هذه النسبة عن عدم رضا الهيئة الناخبة بصفة عامة عن أداء النواب ورغبتها في تغيير أعضاء البرلمان ومحاولة لاستقطاب الوجوه الجديدة والنواب الجدد. وحيث إن معظم النواب الخارجين من المجلس ينتمون للحزب الوطني الديمقراطي فإن اختيار الهيئة الناخبة كان بمثابة تصويت عقابي ورفض للحزب الوطني.

فشل الحزب الوطنى الديمقراطي والنظام الحاكم

ثالثة الدلالات الهامة لانتخابات ٢٠٠٠ تتمثل في الفشل الذي تكبده المرشجون على القائمة الرسمية للحزب الوطني الديمقراطي مما أدي إلى "زلزال سياسي" أثرت نتائجه على الانتخابات المحلية التي أجريت عام ٢٠٠٢ وعلى عملية الإصلاح التي يشهدها الحزب الوطني منذ ذلك الحين. لم يحصل المرشحون على القائمة الرسمية للحـزب الوطنـي إلا علـي ١٧٢ مقعـدا أي ٣٨,٩ ٪ من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، بينما كانوا قد حصلوا في الانتخابات السابقة ولاسيما في انتخابات ١٩٩٥ على ٣٠٧ مقعدا، مما يمثل انخفاضا أقل من النصف بقليل. وقد أثقل سقوط كبار شخصيات الحزب والحكومة من وطأة هذه النتائج السلبية ° . وهذا تجدر الإشارة أيضا إلى أن أكثر من لحقت بهم الخسائر هم المرشحون الجيد على قائمة الحزب الوطني، ويرجع ذلك إلى سببين : أولا، أن هؤلاء المرشحين هم عموما أشخاص ليس لديهم قاعدة شعبية في دوائرهم الانتخابية ولا خبرة عملية بالعمل السياسي والانتخابي. ومن جهة أخرى أبرزت تلك الانتخابات تفضيلا مطلقا لكل مرشح غير منتم للحزب الوطني وعلى وجه الخصوص المرشحين "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنّي الديمقراطي" كما لوكان رفض ترشيح هورًلاء على القائمة الرسمية للحزب قد جعل الناخبين يتعاطفون معهم. أدى الفشل الذريع الـذي لحق بالمرشحين علـي القائمة الرسمية للحـزب الوطني إلى هزة سياسية؛ إذ يتعلق الأمر بمسألة أساسية ترتبط ببقاء النظام الرئاسي المصري^{٥٠} كما سنوضح لاحقا، ويتأكد ذلك من الأسلوب الذي انضم به "المستقلون على ميادئ الحزب الوطني الديمقراطي" إلى حزب الحكومة أو عاودوا إلى الانضمام إليه.

التصويت لصالح الستقلين ، تصويت سياسي عقابي "حذر"

حتى يتسنى للحزب الوطني استعادة الأغلبية في مجلس الشعب أسرعت قياداته في ضم المستقلين الذين فازوا في الانتخابات، سواء كانوا من الذين استبعدهم الحزب من قائمة ترشيحاته (١٧١ مرشحا) أو ممن لم يسبق لهم العضوية بالحزب الوطني (٣٥ مرشحا). وتجدر الإشارة هنا إلى الأسلوب الذي اتبعه الحزب الوطني وسعيه في بعض الأحيان لاستجداء المستقلين ° وللمرة الأولى أثارت هذه الظاهرة احتجاجات عديدة وجدلا واسعا في الصحف المصرية، ولم تتردد بعض القيادات السياسية ويعض المفكرين في وصف ما حدث "بالتزوير" في الانتخابات وخيانة لإرادة الناخبين، رغم أن هذه الظاهرة ليست جديدة، وأنها كانت ضمن سمات الانتخابات السابقة لاسيما انتخابات ١٩٩٥ التي شهدت انضمام ١١٠ من المستقلين الفائزين إلى الحزب الوطني الديمقراطي. أما الجديد في الأمر وما يفسر هذه الصدمة العامة فهو رأى المراقبين المصريين في انتخابات ٢٠٠٠ واعتقادهم أن الناخبين استطاعوا في هذه الانتخابات، نظرا للقضاء على التزوير، أن يعبروا بوضوح عن اختيارهم والتصويت لصالح المرشحين المستقلين ضد مرشحي الحزب الوطني، ويعد ذلك تصويتا سياسيا عقابيها لابيد من احترامه. تجدر الإشارة هنها إلى الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن ولم يصدر حكم المحكمة بعد، ولكن في حالة حكمها بعدم دستورية تغيير المرشح لصفته في أعقاب اختياره - أي الانتقال من وضع المستقبل إلى الحزب الوطني-- فسوف يتطلب ذلك بالتأكيد استراتيجية جديدة من قبل قيادات حزب الأغلبية وبالتالي من قبل نظام الحكم نفسه.

أوضحت انتخابات عام ٢٠٠٠ إلى حد كبير معانى ودلالات ظاهرة التصويت لصالح المرشح "المستقل"، إذ تبين أن هذا التصويت ليس تصويت ا"لا سياسيا" كما اعتقد البعض فى لحظة ما. أثناء إجراء الانتخابات فى مختلف الدوائر كان الناخبون يدركون تماما الفرق بين المرشح المستقل الذى هو فى الواقع مرشح التيار الإسلامي أو الناصيرى، ولكنه على خلاف مع قيادة –أو أمانة – حزيه، والمرشح المستقل الذى سينضم فى حالة فوزه إلى الحزب الوطنى الديمقراطي، حيث أن هرّلاء أعلنوا صراحة – كما ذكرنا عاليا – "نهم "مستقلون على مبادئ الصرب الوطنى الديمقراطي، وبالتالى كان الناخب على دراية تامة باتجاه اختياره حين اقترع لصالح النائب المستقل. ولفهم منطق مثل هذا الاختيار علينا طرح تساؤلين: ما سبب عدم التصويت لصالح المرشح على قائمة الحزب الوطنى الرسمية والذى يحظى بنقدير قيادات الحزب؟ وما سبب عدم التصويت لصالح المرشح المستقل المعارض أو

حتى لصالح المرشحين على قرائم الأحزاب السياسية المعارضة؟

الواقع أنشا بصدد تصويت سياسي عقابي ضد المرشح الرسمي للحزب الوطني، ولكنية تصويبت حذر لا يستطيع أو لا يريد الذهاب إلى حد التصويب لصالح "مرشح المعارضة"؛ لأن الناخبين المصريبين يعلمون جيدا أن العدد القليل من نبواب المعارضة، فيمنا عدا بعض الصالات الاستثنائية، لـن يكونوا ذوى فائدة تذكر في مساعدتهم على حل مشاكل الدائرة سواء الشخصية أو الجماعية؛ لأن "أبواب" الأجهزة الإدارية والحكومية ستظل موصدة أمامهم. هذا هو منطق التصويت المرتبط ارتباطا وثيقنا بمسألة جوهرينة ألاوهي وظيفة النائب في مصير وخصائص الحزب الوطني الديمقراطي. فالنائب هو أولا وسيط إضافي بين أهالي الدائرة والأجهزة السياسية والإدارية على المستوى المركزي والإقليمي، وهو كذلك الذي يقدم الخدمات الفردية والجماعية. وعليه، يُعَدُّ الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره حزب الإدارة والحكومة أسهل الطبرق للوصول إلى أبوات الأجهزة الإدارية والوزارات. وبناءً عليه، بختار الناخبون المصريون المرشح المستقل للإفصاح عن استيائهم وعدم رضاهم سياسيا كرسالة موجهة للحزب الوطني (ولاسيما لمن رشح نفسه كمستقل وأصبح من نواب الحيزب الوطني في الانتخابيات السابقة)، وفي الوقت ذاتيه لا "يخاطرون" بانتخاب مرشح المعارضة؛ لأنهم أدركوا عدم جدوى المخاطرة في إطار ما يتسم به النظام السياسي المصدري ووضع مجلس الشعب في ظل هذا النظام. وكذلك أدرك المواطن المصرى، على ضوء ما استخلصه من نحو ٢٥ عاما من الانتخابات في ظل التعددية الحزبية، حدود العرض السياسي الشكلي المطروح. وبذلك يكون التصويت لصالح المستقلين تصويتا سياسيا يتسم بالمنطق لوعيه التام بخصائص اللعبة السياسية المصرية ويالدور المحدود المتاح للنائب في هذه اللعبة.

وهذا هو حال دائرة أشمون التى تقع فيها القرية محل الدراسة الميدانية التى قمنا بها، وهى دائرة معروفة بأنها من الدوائر الصعبة حيث إنه على مدى أكثر من عقد لم يتمكن المرشحون على قائمة الحزب الرسمية من الفوز على المستقلين الذين ينضمون بعد فوزهم إلى الحزب الوطنى الديمقراطي، والغريب في الأمر أن الفائزين في انتخابات 200 مما المرشحان الرسميان للحزب الوطنى. يكمن تفسير هذه المفارقة في الظروف الخاصة التى صاحبت انتخابات عام 2000 في هذه الدائرة والتي على علاقة وثيقة بترشيح أحد الإخوان المسلمين يتمتع بشعبية أكيدة وياستراتيجية الإخوان المسلمين الشاملة في هذه الانتخابات.

إن تحليل ظاهرة التصويت لصالح المستقلين على هذا النحو قد ينطبق تماماً على الانتخابات التشريعية السابقة لانتخابات ٢٠٠٠ ولاسيما تلك التي أجريت في عقد التسعينيات من القرن العشرين؛ حيث انضم كل المستقلين الفائزين تقريبا للحزب الوطني. وقد استفاد النظام السياسي المصري بطريقة ما من هذا "التصبويت" لصالح المستقلين ولصالح الحزب الوطني في ذات الوقت، لأن هبذا التصويت سمح بالتعبير عـن عـدم الرضا والكشف عن الصراعات المحلية. كمـا أن ضم المستقلين الفائزين قد مكنه من تجديد كوادر الحزب الوطني الديمقراطي المحلية التي تمثل قاعدته الرئيسية وإعبادة بنياء شرعيته محليها دون تدخل الأمانة العامة للحزب هنذا هو ما حدث في عنام ١٩٩٥. أما بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ فقد اختلفت الأوضاع للأسباب التالية؛ من جهة ازداد عدد المستقلين الفائزين يصورة وأضحة مما كشف للمجللين الجانب السياسي لهذا التصويت. ومن جهة أخرى أصبح حصول الصرب الوطني على "ثلثي مقاعد البرلمــان" أمرا غـير مضمون، وتبين فشل الأمانة العامة للحــزب في اختيار أصلح المرشمين وبالتالي في مخاطبة جماهيره والاحتفاظ بثقتهم. وأخيرا كان من شأن انضمام هذا العدد الهائل من النواب الذيب تقدموا وفازوا "كمستقلين" لهم قاعدتهم الشعبية المحلية وتم انتخابهم وفقا للقانون أن أثار ومسازال يثير الجدل والقلق الكبير داخل الحزب الوطني الديمقراطي.

قوة التصويت لصالح الإسلاميين

شارك التيار الإسلامي في الانتخابات في سياق أقل ما يقال أنه غير موات، ورغم دلك يشكل النواب الإسلاميون المجموعة الرئيسية في صفوف المعارضة بفوزهم بدا مقعدا داخل البرلمان وهم رسميا من "المستقلين". وعلى الصعيد الداخلي شهدت جماعة الإخوان المسلمين تناسس حزب سياسي وهو حزب الوسط وقد قويلت هذه المبادرة بمعارضة المسلمين تأسيس حزب سياسي وهو حزب الوسط وقد قويلت هذه المبادرة بمعارضة شديدة من قبل القيادات التاريخية للجماعة انتهت باستبعاد بعض الكوادر الشابة، وبرفض لجنة شئون الأحراب" وكذلك المحاكم التصريح بتأسيس الحزب. وترتبط الصراعات الداخلية باختلاف الآراء ووجهات النظر بقدر ما ترتبط بصراع الأجيال والمسراع على القيادة. ومما لا شك فيه أن الموقف الجديد الذي تبناه النظام قد ساعد كثيرا على حدوث هذه الصدامات. فمنذ أوائل التسعينيات اتخذ النظام المصرى مجموعة من الإجراءات الهدف منها إقصاء الإخوان المسلمين ليس فقط من الفضاء

السياسى الرسمى، وإنما أيضا من كل الساحات الأخرى التى استطاعوا الهيمنة عليها مثل النقابات والجمعيات الخيرية، والتى كانت تشكل بالنسبة لهم نقطة الارتكاز والانتشار فى جسم المجتمع، الخاصية الثانية التى اتسم بها موقف النظام هى عدم التفرقة، كما كان يحدث في الثمانينيات، بين التيار الإسلامي المعتدل (الإخوان المسلمين) والتيار الإسلامي المتطرف (الجماعات الإسلامية)، وتبنت الحكومة تجاه كل الإسلاميين موقفا مماثلا يتسم بالقمع والرفض.

فعلى المستوى الانتخابي والسياسي اتسم هذا الموقف برغبة صريحة وواضحة في منع الإسلاميين من دخول المعركة الانتخابية ومنعهم بالتالي بطبيعة الصال من الدخول في المجلس الجديد. هذا الموقف ليس بجديد، فقد بدا واضحا في انتخابات الدخول في المجلس الجديد. هذا الموقف ليس بجديد، فقد بدا واضحا في انتخابات على أساس تحالفات – تبدو للهملة الأولى "ضد الطبيعة" – بين الإخوان المسلمين في عامي ١٩٨٤ على أساس تحالفات – تبدو للهملة الأولى "ضد الطبيعة" – بين الإخوان المسلمين أكم ١٩٨٤ والأحزاب السياسية الرسمية. وكان لتحالف الإخوان المسلمين في عامي ١٩٨٤ أمكن لواحدة من أهم القوى السياسية في مصر، أي التيار الإسلامي، دخول المسرح السياسي الرسمي. ولولا هذه التحالفات لما استطاعت المعارضة الحزبية الحصول على النتائج التي حصلت عليها في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ في مجلس الشعب (انظر جدول رقم ٣). أما في عام ١٩٩٥ فقد اختلف الرضع حيث أجريت الانتخابات في إطار حل التحالف الإسلامي الذي يرجع أساسا لمجموعة من الإجراءات القمعية "فد الإخوان المسلمين، وللأزمة العامة التي تعرضت لها العلاقات بين السلطة والإخوان المسلمين. ٥٠.

وبالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠، تنبهت الحكومة لكون الإشراف القضائي على لجنان الانتخاب سيؤدى بالتأكيد إلى تمثيل ذى ثقل للإخوان المسلمين فضاعفت من إجراءات التضييق لمنعهم من دخول الانتخابات. وقبل الانتخابات ببضعة أشهر وقع حدثان سياسيان ساعدا إلى حد كبير في تطبيق هذه الاستراتيجية: أولهما تجميد أنشطة حزب العمل من قبل لجنة الأحزاب السياسية، والثاني تعليق ووقف إصدار جريدة الشعب وهي لسان حال حزب العمل. وبالتالي فقد الإخوان المسلمون واحدا من أهم الطرق للوصول إلى الساحة السياسية الرسمية. فالإسلامي الذي يرشح نفسه على قائمة حزب العمل تتاح له نفس الفضاءات، للدعاية والتعبير وعقد الاجتماعات والمؤتمرات، المتاحة لمرشحي الأحزاب السياسية الأخرى وإن كانت هذه المساحة

بطبيعة الحسال أقل من تلك التى يتمتع بها مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى. كذلك شكل وقف أنسطة جريدة الشعب ضعربة شديدة لإحدى أهم وسائل التعبير والإعلام عن الحملة الانتخابية المتاحة أمام إسلاميسي حزب العمل. وعلاوة على هذين الإجراءين قامت الحكومة ١٠ بحملة اعتقالات واسعة ١٠ واتخذت العديد من إجراءات التخويف والرقابة سواء قبل بدء الحملة الانتخابية لمنع الإسلاميين من ترشيح أنفسهم أو أثناء المعركة الانتخابية للحيلولة دون قيام أنصارهم ومؤيديهم المحليين بعملية.

ولاشك في أن مخياوف النظام المصرى مين أن يبوِّدي الإشبراف القضائي على اللجان الانتخابية العامة والفرعية إلى اكتساح الإخوان المسلمين كان لها ما يبررها. فلديهم، دون غيرهم من مرشدي المعارضة السياسية، قواعد اجتماعية محلية في دوائس عديدة، وهم وحدهم القيادرون على منافسية المرشحين المقريبين من النظام الحاكم. وهذه القواعد الاجتماعية هي نتاج ما بذله واستثمره الإسلاميون منذ أمد طويل في مجالات الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة. ولمثل هذا الاستثمار الاجتماعي أثره السياسي وبالتحديد الانتخابي كما يشهد بذلك النجاح الكبير الذي أحرزوه في الانتخابات السابقة ١٠. الواقع أن تحليل أثر تمتع الإخوان المسلمين بقاعدة جماهيرية محلية على الانتخابات لا يجب أن يتم على ضوء النتائج التي أحرزوها في الانتخابات التي شاركوا فيها فحسب، بل يجب أيضا أن تؤخذ في الاعتبار الاتفاقيات التي أبرموها في مختلف الانتخابات سواء كان تواجدهم عن طريق الترشيح في دائرة ما أو لم يظهروا ضمن المرشحين. وهذه الاتفاقيات التي تهدف إلى حمل مؤيديهم وأنصارهم والمقربين لهم على "التصويت لصالح" مرشح بعينه تبرم عادة لصالح المرشح "المستقل" الذي سينضم لاحقا للحزب الوطني الديمقراطي. المنطق وراء هذا التصويت هو، بالنسبة لأنصار التيار الإسلامي المحليين، أن يكون هناك نائب "مدين" لهم بالفوز، وبالتالي يخدم مصالحهم لدى الهيئات والأجهزة التي يعمل بها، إما في المجالس الشعبية المحلية، وإما في الأجهزة الإدارية الإقليمية أو المركزية أوحتى على المستوى الوزاري. كم من النواب "المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي" فازوا في الانتخابات بفضل قوة التصويت لصالح الإسلاميين؟ من الصعب الإجابة على هذا السوال، ولكن من المؤكد أن مثل هذه المعلومة التي قليــلا ما تناولتها التحليلات السياسية لم يغفل عنها النظام المصرى، وهذا ما يفسر تخوف من أن يحقق الإسلاميون نصرا صارخا في ظل انتخابات نزيهة ليس فيها

مجالا للتزوير 14.

أمام هذا الموقف من قبل النظام الحاكم استخدم الإخوان المسلمون استراتيجية جددة أثبتت نجاحها النسبي. وتضمنت هذه الاستراتيجية عدة عناصر: أولا الإعلان عن عدم الاشتراك في الانتخابات بهدف عدم تصعيد الصدراع مع السلطة ووقف أية إجراءات قمعية ضد الناشطين الإسلاميين، ثم صدرح مأمون الهضيبي أن الجماعة تدرس التقدم بترشيح نحو ٥ عضوا، بينما كانت قد رشحت ٥٠ ١ عضوا في انتخابات المعاميل الإدارية في تسجيل هؤلاء المرشحين، وقد قدمت الترشيحات في اللحظة الارادية في تسجيل هؤلاء المرشحين، وقد قدمت الترشيحات في اللحظة الأخيرة لتجنب الملاحقات الأمنية، خاصة وأن المرشحين على القائمة الحقيقية هم أعضاء من الصف الثاني غير معروفين لدى قوات الأمن. وكان هذا هو الحال بالنسبة للمرشح الإسلامي في الدائرة التي تقع فيها القرية موضع البحث الميداني الذي قمنا للمرشح الإسلامي في الدائرة التي تقع فيها القرية موضع البحث الميداني الذي قمنا للنوي التقدم للانتخابات وتأكيدا لذك قيل إنه قد ذهب قبل إغلاق باب التسجيل ببضعة أيام إلى الصعيد بعد أن حرص على توكيل محام من أصدقائه بتسجيله كمرشح ٥٠٠.

وتضمنت القائمة العلنية للمستقلين الإسلاميين ٧٧ مرشحا، بينما ظل عدد المرشحين على قائمتهم السرية مجهولا (ويتراوح غالبا في بعض التقديرات بين ١٠٠ و ١٥٠ مرشحا) إضافة إلى تسلل بعضهم إلى قوائم ترشيحات بعض الأحزاب الأخرى. و ١٥٠ مرشحا) إضافة إلى تسلل بعضهم إلى قوائم ترشيحات بعض الأحزاب الأخرى. هو أن يقوم المرشح المستقل "ذو التوجه الإسلامي المعلن" بجذب المشاكل والعراقيل بشتى أنواعها نحوه بينما يقوم مرشحهم الحقيقى غير المعروف كإسلامي أو كمقرب للإخوان المسلمين بتعبئة الناخبين عن طريق اللقاءات والاتفاقيات والتحالفات السريمة، وهمى التي تشكل في الواقع أهم عناصر الحملة الانتخابية المصرية أكثر بكثير من ضجيج الاجتماعات والمواكب. وأخيرا اتسمت حملة الإسلاميين الانتخابية بظهرتين جديدتين: ترشيح بعض السيدات، ودعم بعض المرشحين الأقباط.

ومن المؤكد أيضا أن الإخوان المسلمين استطاعوا، بفضل معرفتهم للأرض ولأساليب وقواعد عملية التصويت، اختيار المرشحين الذين يتمتعون بقاعدة جماهيرية محلية لكثرة الخدمات التي قدموها علاوة على اتصالاتهم داخل الأجهزة الإدارية والسياسية المحلية، لاسيما في المجالس الشعبية المحلية. وإذا كان الإخوان المسلمون معروفين منذ أمد طويل بقدرتهم التنظيمية وبقدرتهم على التعبئة، فالجديد فى انتخابــات ٢٠٠٠ التشريعية هــو أن الوسائل التى استخدموهــا تضمنت عناصر جديدة أنهلت الجميع ومنها استخدام أحدث التقنيات فى مجال الاتصالات مثل إنشاء موقع خاص بهم على شبكة المطومات الدولية (الانترنت) واستخدام البريد الالكترونى أثناء الانتخابــات، علاوة على الاستراتيجيات التى تبنوهـا للاتصال بوكالات الأنباء العالمحة.

فشل مرشحي أحزاب العارضة

إذا كانت انتخابات ٢٠٠٠ قد أثبتت وجود تصويت لصالح الإسلاميين في ممس فالوضع يختلف تماما بالنسبة لأحزاب المعارضة السياسية الأخرى التي لم تحرز مجتمعة سوى ٢١ مقعدا في البرامان. ومع ذلك استطاع بعض المرشحين الفوز في دوائرهم إما يفضل سجل إنجازاتهم السابقة على المستوى القومي أو بسبب جذورهم المحلية وقاعدتهم الشعبية التي تكونت بفعل أنشطتهم وما قدموه لدائرتهم من خدمات. وهكذا، ورغم تقدم حزب الوفد الحديد بـ ٢٢٤ مرشحا إلا أنه يعتبر أكبر الخاسرين في هذه الانتخابات حيث أنه لم يحصل إلا على ٧ مقاعد. ويرجع هذا الفشل لعدة أسباب منها تعرض الحزب لمشاكل داخلية كثيرة، لاسيما بسبب الجدل الذي أثاره موضوع خلافة فواد سراج الدين في زعامة الحزب والذي انتهى بفوز الدكتور نعمان جمعة، والانشقاقات الداخلية التي أشعلت هذا الصراع على الخلافة، وكذلك صراع الأجيال. ولدى التصريح غير الحذر الذي أعلن فيه الدكتور نعمان جمعة أن حزب الوفد سوف يحرز مئة مقعد في انتخابات ٢٠٠٠، وحتى يتمكن الحزب من ترشيح العدد الكافي من المرشِّحين في كافة أنحاء الجمهورية، تم على وجبه السرعة ضم عناصر جديدة من غير الوفديين الذين لا ينتمون فكريا ولا سياسيا لحزب الوفد. ولكن الأهم من هذه الأسباب المرتبطة بظروف اللحظة فإن السبب الرئيسي في فشل حزب الوفد الحديد هو ضعف ارتباط الحزب بالمجتمع، لاسيما في المحافظات وضعف القاعدة الشعبية لمرشحيه في مختلف الدوائر. وهذا الكلام ينطبق أيضا على حزب التجمع التقدمي الوحدوى الذي تقدم بقائمة تضم ٥٧ مرشحا ولم يفر منهم إلا الذين كانوا يتمتعون بقاعدة اجتماعية حقيقية في الدائرة التي تم ترشيحهم فيها أو من كان لديه خبرة عملية طويلة في مجال الانتخابات مثل البدري فرغلي.

وفي تحليل سياسي ٢٦ "متشائم" لهذه الانتخابات ذهب بعض الباحثين إلى دراسة النتائج التي أحرزتها أحزاب المعارضة السياسية وخصائص التصويت لصالح الإسلاميين ولصالح "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى"، اعتبر الكتب أن السلوك الانتخابى فى مصر لا يرتبط فى الواقع إلا قليلا بالسياسى بصفة عامة. فالأصر لا يتعلق باختيار سياسى وإنما باختيار مبن على اعتبارات أخرى، وتنقسم هذه الاعتبارات إلى نوعين: اعتبارات ترتبط بالعصبية بمعنى أن الناخب يفضل دائما أقرب المرشحين له ويحمل اختياره طابع المحاباة لأبناء العائلة أو للحرية أو الحي، واعتبارات مبنية على المصلحة بمعنى أن الناخب يصوت لصالح المرشح القوى القادر على تقديم الخدمات العامة والفردية. ثمة مؤشرات عديدة تؤكد هذه الفرضية وهى مؤشرات تتعلق بسمات التصالفات الانتخابية وخصائص البرامج الانتخابية للمرشحين والدور الرئيسي الذي يلعبه التمويل وظاهرة توزيم الهدايا والتبرعات للفوز في انتخابات الدائرة.

التحالفات الانتخابية غير السياسية

إن السلوك غير السياسي لا يخص الناخب المصرى فقط، وإنما يمتد إلى "السوق الانتخابي" بأكمله، ولاسيما سلوك المرشحين المتنافسين. فكما أشرنا من قبل لم يتم انتخباب النائب في الغالبيبة العظمي من الدوائر إلا في الجولية الثانية، مما يعني أن معظم نواب مجلس الشعب الداليين فازوا بمقاعدهم نتيجة التربيطات والتحالفات التبي أبرموها للحصول على أصوات الناخبين. وقد تعقد مثل هذه التحالفات في الحولية الأولى كذلك، ولكنها ترتبط في هذه الحالية ارتباطا وثيقا بالقاعدة المعروفة بقاعدة الخمسين بالمائة – من المقاعد البرلمانية المخصصة للعمال والفلاحين – التي أشير اليها سابقاً. ففي الحالات التي لا يتنافس فيها المرشحون على نفس النوع من المقاعد، نجدهم يعقدون التحالفات ليستفيد كل مرشح بمجموعة أصوات مؤيدي المرشح الآخر الذي لا ينافسه على نفس المقعد. ويبدو أن هذا النوع من التحالفات هـ والأكثر شيوعـا لأنه من الواضيح أن نسبة المشاركة في انتخابـات الجولة الثانية انخفضيت بطريقية ملحوظية، الأمر الذي يدل علي أن الخاسرين بصفية عامة وجدوا صعوية في تعبئة أنصارهم وجعلهم يصوتون لصالح شخص لا تربطه بهم علاقة وطبدة. إلا أنه من الملاحظ في مصر أن هذيين النوعين من التحالفات إنما يتمان يطريقية شخصيية ببين المرشحين مباشرة وفقيا لمصالحهم الفورية وهبذه المصالح لا تمت إطلاقيا إلى السياسة. ففي مصر كل أنواع التحالفيات والتربيطات ممكنة. قد يتحالف مرشح "مستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي" مم الإخوان المسلمين

ضد المرشح الرسمى للحزب الوطنى، كما قد يساعد الحزب الوطنى الديمقراطى أحد مرشحى حزب التجمع التقدمى الوحدوى ضد مرشح إسلامى الخ.... ومع ذلك لم تشهد انتخابات ٢٠٠٠ أى نوع من التحالفات السياسية على المستوى الوطنى، وحتى إذا ما قررت قبادات الأحزاب عقد مثل هذه التحالفات نهى تظل دون فائدة تذكر على المستوى المحلى؛ لأن ثمة أولويات ومعابير واعتبارات أخرى تتحكم في فوز المرشح محلداً.

التُصويت ، القاعدة الشعبية وتقديم الخدمات

تشير النتائج التى توصلت إليها إحدى التحليلات المعنية بالسمات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية لنواب مجلس الشعب المنتخب في عام ٢٠٠٠ إلى مؤشر يؤكد فرضية التصويت على أساس الروابط العائلية والاجتماعية على المستوى يؤكد فرضية التصويت على أساس الروابط العائلية والاجتماعية على المستوى الموطنى الكلى، إذ تبين أن ٣٩٩ نائبا من إجمالي 33٤ نائبا من مواليد الدائرة التح انتخابهم فيها والباقين يقيمون أو يعملون في الدائرة ". إضافة إلى ذلك لاحظ المراقبون ثبات بعض الظواهر المعتادة على المستوى الميكرو وأهمها اعتماد المرشحين أساسا على العصبيات أي على روابط أساسية مثل رابطة الدم أو الروابط العائلية والعشائرية والرابطة بين المرشح وأمل قريته أو حيّد. وفي مختلف الدوائر كانت التعبئة الانتخابية على أشدها في القرى والأحياء التي ينتمي إليها المرشحون، وبدت هذه الظاهرة أكثر صلابة وأهمية في المناطق الريفية، ولاسيما في صعيد مصر، ويدرجة أقل في الدلتا. ويرى وحيد عبد المجيد أن سبب خسارة الحزب الوطنى الديمقراطي في دوائر كثيرة هو أن الحزب لم يأخذ في الاعتبار هذه الظواهر وعلاقات القوة والصراعات بين العشائر والجماعات بالقدر الكافي.

إلى جانب أهمية التصويت على أساس الروابط العائلية، كشفت انتخابات ٢٠٠٠ عن نوع آخر من التصويت وهو التصويت لصالح المرشح القادر على تقديم الخدمات العامة والشخصية، الأمر الذي يميز بطبيعة الحال المرشحين الأقوياء، خاصة من الناحية الاقتصادية. فبينما لينص القانون على ألا تتجاوز المبالغ التي تنفق على الحملة الانتخابية عشرة آلاف جنيه، يتبين أن المبالغ التي أنفقها المرشحون تفوق في الواقع هذا الحد بكثير. وعلاوة على ما أنفق على الحملة الانتخابية ذاتها كطبع المنشورات واللافتات، وأجور الوكلاء والمندوبين...الغ، قام المرشحون بتخصيص مبالغ ضخمة "لإقناع" للناخبين، وذلك في شكل تبرعات مالية لتمويل المرافق

العامة أو بعض المشروعات ذات النفع العام. وفي بعض الحالات قام المرشحون أيضا بتوزيع مبالغ نقدية أو هدايا على الناخبين مثل التليفونات المحمولة وغيرها. وقد برزت هذه الظاهرة الأخيرة على وجه الخصوص في دوائر المدن الكبرى مثل القاهرة. وبما أن فوز المرشح يتوقف على فروق ضئيلة في عدد الأصوات فشراء الأصوات على هذا النحو أمر له ما يبرره.

ورغم أهمية الروابط العائلية وقدرة المرشح على توزيع المال والهدايا، إلا أن هذه العوامل قد لا تكفى وحدها لضمان الغوز، من تحليل سمات الغواب المنتخبين في عام ٢٠٠٠ تبين أن ٨٠٪ منهم لهم خبرة في مجال العمل السياسي، لاسيما كأعضاء منتخبين في المجالس الشعبية أو في مجلس الشورى أو من أعضاء مجلس الشعب السابقين. كما أبرزت انتخابات ٢٠٠٠ بوجه خاص فوز عدد كبير من أعضاء المجالس الشعبية المحلية بمقعد في المجلس الجديد؛ إذ بلغ عددهم ٢٦٩ نائبا ٢٠٠ وخلافا للصور المتداولة التي التصقت بنواب مجلس الشعب الأميين والجهلة لا يضم المجلس الجديد سوى ٥٦ نائبا لا يحملون أي شهادة، بينما يضم ١٣٥ عضوا من حملة الشهادات المتوسطة و ٢٠٦ عضوا من حملة الشهادات المتوسطة و ٢٠٦ عضوا من حملة الشهادات المتوسطة و ٢٠٦ عضوا من حمائلة إلى حد ما لنتائج مجلس ٩٩٠ ٢٠ فأخيري التي اتسم بها المجلس الجديد زيادة نسبة الشباب بين أعضائه بارتفاع تمثيلية الغنة العمرية ٣٠ – ٤٠ سنة من زيادة نسبة الشباب بين أعضائه بارتفاع تمثيلية الغنة العمرية ٣٠ – ٤٠ سنة من

الفصل الثاني

الزبائنية الانتخابية في مصر ووظائف النائب

الانطباع العام الذي يمكن استخلاصه من انتخابات ٢٠٠٠ ومن سلوكيات الناخبين المصريين هو انطباع مبهم، فإذا كان من الممكن بالفعل اعتبار هذه الانتخابات بداية للقوجه الديمقراطي لما أظهرته من احترام لإرادة الناخبين عامةً، فإذا كان المشكلة التي يواجهها الباحثون هي بالتحديد توضيح رغبات الناخبين. فإذا كان من المسكلة التي يواجهها الباحثون هي بالتحديد توضيح رغبات الناخبين. فإذا كان من المصعب النظر إلي إرادة الناخبين المصريين على أنها تعبير عن آرائهم السياسية، فإن لا أحد من المراقبين أو المحللين يستطيع إنكار أن المصريين مواطنون مسيسون في لا أحد من المراقبين أو المحللين يستطيع إنكار أن المصريين مواطنون مسيسون رأيهم السياسية وأديولوجية عديدة ومتنوعة. ومع ذلك فهم لا يعبرون كثيرا عن رأيهم السياسي من خلال صناديق الانتخاب كما لو أن انتخاب النائب أمر والتعبير عن الرأى يتم في ساحات السياسية الرسمية.

الراقص أن السلوك الانتخابى المصرى لا يختلف عما يمكن مشاهدته في بلدان أخرى سواء كانت في أمريكا اللاتينية أو في إفريقيا السوداء أو في آسيا. ففي البرازيل على سبيل المثال ""، لاحظت إحدى الباحثات أن العودة إلى الديمقراطية وإقامة نظام حزبي وانتخابي أساسه التعدية قد أثمار خيبة أمل عميقة، ويرجع ذلك جزئيا بالممارسات المبنية على الزيائنية وعدم رسوخ الرهانات الأيديولوجية في الطبقات الشعبية بالقدر الكافي. فبالنسبة لغالبية الناخبين الفقراء في ريو دي جانيرو الحافز الوحيد للتصويت هو "الفعل". فلا يقبل الشخص التصويت إلا لصالح المرشح الذي "يفعل شيئا" قبل الانتخابات أو أثناء الحملة الانتخابية مثل إنجاز أعمال صغيرة تسهم في تحسين حالة المرافق العامة في الحي الذي يقطنه ناخبوه أو تقديم المساعدات الشخصية لهولاء كالعمل على تسجيل أبنائهم في مدرسة الحي... وبناءً على هذا المنطق لا يعطى الناخب صوته للمرشح الذي "يتعاطف" معه، ولكنه يعطه على هذا المنطق لا يعطى الناخب صوته للمرشح الذي "يتعاطف" معه، ولكنه يعطه

لمـن يستحق انتخابه لالتزامه "بفعل شيء^{٧٧} . ويذلك يكون الدافع الأول للتصويت هو المقايضة وليس التمثيل.

هذا التحليل ينطبق تماما على ما يحدث في مصرحيث يعطي الناخب المصري صوته، كما بينا، للمرشح الذي يقدم الخدمات العامية والشخصية، ويكشف بذلك عن طبيعة التعاملات الانتخابية التي تتسم بالزبائنية؛ ونتيجة لذلك يكون من الصعب أن يـرُدي مثل هذا التصويت إلى بديل سياسي في مجلس الشعب كما يتضع من النتائج النهائية لانتخابات ٢٠٠٠ وعودة أو انضمام كل المستقلين الفائزين تقريبا إلى الحزب الوطني الديمقراطي. وبالنسبة لحالة مصر فإن الفرضية التي نطرحها هي أن السلوك الانتخابي لا يرتبط بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية فحسب، وإنما يرتبط أيضا ارتباطها وثيقا أيضا بوظيفة النائب في النظهم السياسي - الإداري المصرى، علاوة على العواميل الأخرى التي تعوق التوجه الديمقراطيي. فالقيود المفروضة على نشاط ووجود الأحزاب السياسية وعلى حق تكوين الجمعيات وحق الاجتماع إنما تهدف إلى منع اتصال أحزاب المعارضة بالجماهير بصفة عامة. وأكثر ما يأخذه المثقفون، والنخبية السياسية المصرية على غالبية النواب المصريبين هو تصورهم أن مهمتهم الرئيسية هي "تقديم الخدمات" لأهالي الدائرة وعدم قدرتهم على تكوين رؤية سياسية شاملية عين إدارة شئون البلد أو على نقد سياسية الحكومة ودفعها قدما إلى الأمام، أو النهوض بحمايلة دورهم التشريعي عبر مشاريم القوانين أو ممارسة دورهم الرقابي بفاعلية. وهذا الانتقاد أو اللوم الذي يبين كيف أن المرشحين والناخبين يتعاملون في الواقع وفقا لنفس المعايير، إنما له أساس من الصحة.

نواب المعارضية الذين يتميزون بأيديولوجيات وخيارات وتوجهات سياسية محددة، والقادرون على معارضة الحكومة، إنما هم مضطرون أيضا لتقديم الخدمات لأهالى الدائرة للاحتفاظ بمقاعدهم. وكذلك تعتمد قوة وشعبية المرشحين الإسلاميين المحلية على الخدمات التي يقدمونها لأهالى الدائرة. وباستثناء دوائر المهتمين بالحياة السياسية المحلية وهم العناصر الفاعلة في الحياة السياسية والانتخابية، بالحياة السياسي لنائبهم أو إنهم باستثناء هولاء غالبا ما يجهل الناخبون الجانب أو الوجه السياسي لنائبهم أو إنهم لا يكترثون بذلك. ومن المفيد في هذا الصدد أن نقوم بتحليل نوع الشرعية التي يحظلي بها على المستوى المحلي نائب من حزب التجمع التقدمي الوحدوي أو نائب من حزب الوفد الجديد ومقارنتها بشرعية نائب من الحزب الوطني الديمقراطي أو من المستقلين. والاحتمال الغالب هو أن النتائج التي سنحصل عليها سوف تكون مماثلة

تماصا: إذ أن الأمر لا يتوقف على "المستوى الفكرى أو السياسي للنائب" كما يدعى بعض الصحفيين الذين يخلطون بين الأسباب والنتائج، فينشرون بين الجماهير صورة النائب الجاهل الأمي والذي ينام أثناء جلسات المجلس ويوافق على كل القوانين التي تتقدم بها الحكومة. ترتبط هذه المسألة في الواقع "بوظيفة أو توظيف" النائب في النائب المنائب المسياسي - الإداري المصرى على النحو الذي تريده الحكومة والذي لا يخلو بطبيعة الحال من مقاصد سياسية خفية. فالنائب المصدري هو قبل كل شيء وسيط أو حلقة وصل بين الجماهير والأجهزة الإدارية المركزية كما أن عليه تقديم الخدمات الشخصية والجماعية. والأمم من ذلك هو أن الفاعلين على المستوى المحلى قد قبلوا الشخصية والجماعية. وترسخ هذا الوضع كأمر طبيعي وترسخ هذا التصور الدور النائب المصرى، وانعكس ذلك على الصور التي تتداولها الجماهير عن نوابهم.

ر.ش (40 عاما) :

".. نعم أي شخص في القرية كان رشح نفسه كان سيفيد البلد. لكن أن يكون النائب مثقفا فهذه مسألة أخرى. في مجلس الشعب كلّهم أمّيون. ما هي وظيفة النائب؟ يقدم لك خدمة، يمكنه تغيير محل عمل ابنتك، يجد وظيفة لأحد، إدخال الكهرباء في مكان ما، ويخدم نفسه. ولكن عندما يكون النائب من أهالي القرية فهو يخدم القرية وهذا شيء طبيعي..."

ط.ع. (٦٥ سنة) :

"...صحيح أن الريف مسيس أكثر من الحضر لأن الناس يشعرون أكثر بالسياسة من خسلال الخدمات العامة (الصحة والمدارس... النج) والشخصية. في المدينة كل شيء يأتي بطريقة طبيعية. لكن في الأرياف يكون دور النائب أساسياً؛ لأنه بالنسبة للقرى النائب "كالبوسطجي" أو موظف البريد ينقل الطلبات إلى المسئولين ويعود بالموافقات والتصاريح..."

م.س (۷۱ سنة) :

".. أنا لا أفهم شيئا في الأيديولوجيات. برنامجي هو مواصلة المشروعات التي توقفت منذ زمن طويل والتي كنت قد بدأتها عندما كنت عضوا بمجلس ١٩٩٠ مثل مشروع الصدى أملي هو أن أكمل هذا المشروع الصدف الصحى. أملي هو أن أكمل هذا المشروع وأن تستفيد منه مدينتي وكل قصري المركز. ولدى أيضا فكرة متعلقة بالتعليم وله الأولوية في برنامجي الانتخابي. هنا الأبنية التعليمية مؤجرة من الأفراد وليست ملكا للدولة. كلها منازل قديمة سوف تنهار قريبا. كذلك ليس لديهم استاد رياضي ولا قاعات مناسبات لمزاولة الأنشطة المختلفة. هذا الوضع ليس على مستوى مهمة تحديث المدرسة. أملي هو أن تشتريها

الدولــة لتقوم بهدمها ثـم تبنى مكانها مدارس جديدة تضمــن لأبنائها مسترى تعليم أفضــل. وكمشروعات أخرى يجب بناء الطرق لبعضــ القرى فى الدائرة وتوفير فرص العمل للشباب وإدخال الغاز الطبيعى كما فى بعض مدن المحافظة...".

س.ع. (١٨ سنة، من أعيان القرية).

"... كان ^{٧٤} شخصى جيد وغريف وابن عائلة. كان يملك عزبة كبيرة وكان نسيب عبد الناصر، رجل طيب وياشا بصحيح... أنا ساعدته في الانتخابات، ولكن حتى قبل الانتخابات كان قد قدم للقرية وللقرى المجاورة خدمات كثيرة، مثلا كوبرى قرية العمل الميداني، وعواميد الكهرباء لإنارة الشوارح... الخ."

ترتبط وظيفة الذائب المصرى هذه الأيام ارتباطا وثيقا أولا بسمات النظام السياسي – الإدارى المصرى، لاسيما مركزيته المفرطة وعدم إصغائها بالقدر الكافى السياسي – الإدارى المصرى، لاسيما مركزيته المفرطة وعدم إصغائها بالقدرى بضعف لتطلعات واحتياجات الجماهير والعمل على تلبيتها، كما ترتبط من جهة أخرى بضعف الثقل السياسي لمجلس الشعب في إطار تنظيم أو توزيح السلطات مما يؤدى بطبيعة الحال إلى اختلال ميزان القوة لصالح السلطة التنفيذية وبخاصة رئيس الدولة.

الثائب المسرى "عمدة بديل" في دائرته

يلعب غالبية النواب المصريين – من دوائر الريف المصدي والصعيد – اليوم ما يمكن أن نطلق عليه دور "العمدة البديل" في دوائرهم، إذ ينقص في الهيكل التنظيمي السياسي الإداري المصدري حلقة من حلقاته وهي الحكم المحلي. ولم يكن الوضع كذلك على الدوام، فقد بدأت في عهد السادات عملية إصلاح السلطة المحلية التي تركت لأشها في الذاكرة السياسية دون أن تحظى مع الأسف باهتمام غالبية الباحثين في العلوم السياسية. بصفة عامة انشغل هؤلاء بجوانب أضري في سياسة السادات مثل الانفتاح الاقتصادي، "والحل الوسط التاريخي" في موقفه من الإخوان المسلمين، وعودة التعدية السياسية، وحرب أكتوبر 497، وإتفاقيات كامب ديفيد في حين لم يهتم إلا تليل منهم بهذا الإصلاح الهيكلي للنظام السياسي—الإداري المصري، والجدير بالذكر أن هذا الإصلاح، الذي بدا غير ذي قيمة ظاهريا، كان له أثر كبير على المستوى المحلي، ولم تبرزه المحافة ولا الأبحاث بالقدر الكافي. جرى إصلاح على المستوى المحلي بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ أي بعد حرب ١٩٧٧ بعامين. من الناحية السياسية كان الهدف الرئيسي للسادات من إجراء هذا الإصلاح هو "التخاص" من الناحية المحلية أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي وذلك بعد القضاء على "مراكز القوة" المتمثلة في الشخصيات السياسية المعارضة له، سعيا إلى خلق على "مراكز القوة" المتمثلة في الشخصيات السياسية المعارضة له، سعيا إلى خلق على "مراكز القوة" المتمثلة في الشخصيات السياسية المعارضة له، سعيا إلى خلق على "مراكز القوة" المتمثلة في الشخصيات السياسية المعارضة له، سعيا إلى خلق

الظروف المواتية لنشأة مجموعة جديدة من السياسيين المحليين حتى يكوِّن لشخصه مـن خلالهم شرعية محلية: لكـي يشكل هوّلاء القاعدة السياسية المحلية الجديدة التى يستند عليها النظاء.

كان القائلون رقم ١٤٢ لسنية ١٩٦٠ الصاير في عهد عبيد الناصر قد ألغي نظام البلديات المعمول به قبل ثورة ١٩٥٢ وأنشأ المجالس المحلية التابعة للاتحاد القومي ومن بعده الاتحاد الاشتراكي العربي. وتكونت هذه المحالس من أعضاء يعينون بحكم القانون أي بحكم وضعهم ومركزهم في الأجهزة الإدارية، ومن أعضاء منتخبين أو معينين بشرط عضويتهم في الاتحاد الاشتراكي العربي. ثم صدر قانون ١٩٧٥ فقلب أرضاع النظام الناصري فيما يتعلق بتنظيم السلطة المحلية وذلك من عدة جوانب، فأصبح أعضناء المجالس المحلينة ينتخبون عن طرينق الانتخاب الفردي المباشر وبالنسبة لتنظيم السلطيات قضي قانون ١٩٧٥ على أحادية التنظيم المحلي بنصه على تأسيس نوعين من المجالس في مختلف التقسيمات الإدارية وهي المحافظات والمراكيز والمدن والأحياء والقرى. لكل من هذه التقسيمات مجلس مكون من أعضاء منتخبين ومجلس آخر مكون من الموظفين المحليين؛ أي من المديرين المحليين التابعين لمختلف الوزارات : الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والإسكان والعمل والثقافة... الخ. كانت مهمة هوُّلاء إعداد و تنفيذ مختلف المشروعات الخاصة بالمرافق والخدمات. أما المحالس المنتخبة فمهمتها الإشبراف على حسن سير وتنفيذ المشروعات. وحتى يتمكنوا من أداء دورهم خولهم قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ سلطات وإسعة لاسيما حبق مليب الإدامة وحق الاستجواب وحبق طرح الموضوعيات للمناقشة، وكذلك حق رفسم دعوى ضد موظفي الحكومة أعضاء المجالس التنفيذية وأخيرا حق سحب الثقة منهم ٧٠. على المستوى المحلى تركت هذه التجرية ذكرى إيجابية على قدر كبير من الأهمية بتحسر عليها حتى يومنا هذا كل من شارك فيها من الشخصيات السياسية، ويحرى هـوُلاء أنها كانت حقا عملية سياسية قام بها الرئيس السادات للتخلص من "مراكز القوة" على المستويين القومي والمحلي.

ثمة رأى واسع الانتشار مفاده أن المصريين بصفة عامة اعتادوا الخضوع لدولتهم المركزية المستبدة ٢٠ بل أنهم متمسكون بها. غير أن نتائج أبحائنا الميدانية تشير إلى أن المصريين يرون في تعلقهم بدولتهم ضماننا للحفاظ على وطنيتهم تجاه الخارج بوجبه خاص، وأن ذلك لا يتعارض منع إرادتهم المشاركة في الشأن العام المحلى. ويبدو، على عكس ذلك، أن المواطنين يعانون من القيود على الديقراطية، بل

أن هناك فعلا مطالبة ملحة بمزيد من الديمقراطية؛ حيث يتوقف الحصول على بعض الخدمات الأساسية، سواءً كانت جماعية أو شخصية، (المياه والكهرباء والغاز... النج) على وجود عدد من الوسطاء بين الجماهير والأجهزة الإدارية والحكومية ... ومن أهم آثار الإصلاح الذي بدأه السادات – رغم محدودية هذا الإصلاح – هو أنه منح المجالس المحلية المنتخبة سلطات واسعة مما أدى إلى تعدد الفاعلين الوسطاء النشطين بين الجماهير والأجهزة الإدارية؛ إذ أصبح لكل قرية ولكل حي مجلسا شعبيا محليا.

ويذلك تغيرت مهمة النائب البراماني حيث إن الجماهير لم تعد بحاجة إلى وساطته لدى الأجهزة الإدارية بنفس القدر. ومن ضمن العوامل التي يمكن ربطها بهذا الإصلاح أن انتخابات ١٩٧٦ التشريعيـة أسفـرت عن فوز نواب يتميزون بحريـة الفكر وتعدد الروي السياسية، وهو لاء هم الذين شكلوا مشكلة للسادات في محلس الشعب في الوقت الذي بدأت تتآكل مصداقيته وشعبيته بعد سفره المفاجئ إلى القدس لمقابلة القيادات الإسرائيليـة، ولم تـدم تجربة الحكم المحلى التي شهدتهـا مصر إلا لفترة قصيرة. فمن جهة كان نواب المجالس المحلية يمارسون بحق السلطات التي خولها لهم القانون مما صعب الأمور على الإدارة وواصل عدد من النواب معارضة قوية داخل مجلس الشعب وقد ملأتهم الثقة في أنفسهم لأن انتخابهم جاء عبر انتخابات ١٩٧٦ التشريعية التي اتسمت بقدر كبير من الحرية والنزاهة. وفي عام ١٩٧٩ تم حل برلمان ١٩٧٦، وأجريت انتخابات جديدة في عام ١٩٧٩ سبقتها عملية "إصلاح مضاد" للحكم المحلى ألغيت بمقتضاه سلطات أعضاء المجالس المحلية المنتخبين تجاه الأجهزة الإدارية. كان لهذا الإصلاح المضاد أهداف سياسية واضحة، والمقصود منه شغل النواب وإغراقهم في المشاكل المحلية لدوائرهم. هذا الإصلاح المؤسسي هو الذي يحدد حتى يومنا هذا وضع النائب محليا" ويجعل منه "عمدة بديل" في دائرته. ويفسر هذا الإصلاح كذلك قلة الاهتمام بالانتخابات المحلية ^{٧٨} في مصير إذ أدرك المواطنون أن نواب المجالس الشعبيـة المحليـة لا يتمتعون بسلطات حقيقيـة على عكس التنفيذيـين٧٩ أي موظفي الحكومية التابعين لبلادارات اللامركزية والذين يعملون تصت إشراف المحافظ، علما أن المحافظ يعينه رئيس الدولة على درجة وزير، وينوب عنه رئيس الحي أو القرية أو. المدينة أو المركز علاوة على سكرتير عام المجافظة .^.

يتسم النظام بأوجه عجز واضحة من أهمها تعدد الرئاسات وتقسيمها وفقا لمصدر شرعيتها. فالمجالس الشعبية المحلية تستمد شرعيتها من الشعب، بينما تستمد مجالس التنفيذيين شرعيتها من انتمائها للجهاز الإداري، أما المحافظ فيتمتع بشرعية سياسية. ونظراً لغزارة النصوص القانونية المسهبة والمتناقضة فإن العلاقات بين الجهات المختلفة وحدود مسئولية كل منها غير واضحة. ومن عيوب النظام الأخرى علينا أن نذكر المركزية الشديدة في اتضاد القرارات الهامة وهي من اختصاص المحافظ ومجلس الوزراء. أضف إلى ذلك أن العمل بالإدارة المحلية لا يجذب إلا الموظفين الأقل مهارة وتدريبا في مختلف الوزارات وعددهم نحو ٣ مليون موظف. تودي أوجه العجز هذه إلى تعويم المسئوليات بين الجهات المختلفة لعدم موظف. تودي مسئولية كل منها وعدم فعالية النظام المتناهية وانتشار الفساد والتبنين بل ونهب أموال الدولة من خلال الخدمات التي يفترض أن توفرها الأجهزة الإدارية للمواطنين، وخاصة إدارة الإسكان التي يقع في دائرة اختصاصها منع تصاريح الهنوسيل المرافق من ماء وكهرباء وصرف صحى.

غير أن أكثر ما يعيب النظام هو أن الإدارة المحلية لم تعد تخضع لرقابة سياسية من قبل المجالس المحلية المنتخبة المعنية بالخدمات المحلية (من مدارس ونوادى وخدمات صحية واجتماعية وينية تحتية... الخ) رغم أن أعضاء هذه المجالس هم وخدمات صحية واجتماعية وينية تحتية... الخ) رغم أن أعضاء هذه المجالس هم القادرون على التحقق من تنفيذ القرارات التى تتخذ على المستوى المركزى ومدى تحقيقها لنتائج ملموسة. فالمجالس الشعبية المحلية لم تعد تلعب اليوم إلا دورا استشاريا وليس لديها أية صلاحيات حقيقية ومؤثرة للضغط على "التنفيذيين". وفي مشل هذا السياق ليس من العجب أن تصبح الصراعات بين أعضاء المجالس الشعبية المحلية في مصدر، وذلك لأن العلاقات التى تربط بينهم تفتقر إلى الثقة وروح التعاون. وعادة ما ترجع الصراعات لعدم حضور التنفيذيين اجتماعات المجالس الشعبية المحلية وعدم اعتمامهم بالرد على استفسارات النواب وعدم اكتراثهم بالأراء والقرارات العسادرة عن أعضاء المجلس، بل واللامبالاة بهم بصفة عامة. وجدير بالذكر أن هذه الصراعات لا تقتصير على المحليات التى تضم عناصر من المعارضة، بل تشهدها الصراعات التى يهيمن عليها نواب الحزب الوطنى الديمقراطى بنسبة تزيد عن أيضاء التحري عليها نواب الحزب الوطنى الديمقراطى بنسبة تزيد عن

ومـن هـنا يمكن القـول بـأن إحدى السمات التى ينفرد بها النظام السياسى الإدارى المصرى هى كون الفاعلين الذين يقومون بدور المنتخّبين المحليين ويمثلون الأمـالى لـدى الإدارة هـم فـى الواقـم نائبان عـن كل دائرة وعليهمـا حل المشـاكل الجماعية والشخصية المحلية عن طريق اتصالاتهما وعلاقاتهما مع من هم في "المركز" سواء كان المحافظ\" أو الوزراء الذين يلتقون بهم في مكاتب مجلس الشعب، وأيضا مديرى كان المحافظ\" أو الوزراء الذين يلتقون بهم في مكاتب مجلس الشعب، وأيضا مديرى النصوص الجهاز الإدارى المركزي أثناء إقامتهم في القاهرة. ومن جهة أخرى تكرس النصوص القانونية هذا الدور بمنحها نواب مجلسي الشعب والشورى حق حضور جلسات المجالس الشعبية المحلية في دائرتهم، وإن كان ليس لهم حق التصويت في هذه المجالس. ويجب الإشارة إلى سمة أخرى من سمات النظام الإدارى والسياسي المحلى في همي علاقة التبعية بين نواب مجلس الشعب وأعضاء المجلس الشعبي المحلى في الدائرة، والسبب في ذلك هو أن النواب هم من بين أعضاء اللجان الفرعية للحزب الوطني الديمقراطي وأن هذه اللجان مكلفة بإعداد كشف المرشحين على قائمة الحزب في الانتخابات المطلية التي تجرى عادة بعد الانتخابات التشريعية. ويطبيعة الصال يسعى نواب مجلس الشعب إلى ترشيح الأشخاص الذين ساعدوهم على الفوز بمقاعدهم، والذين ساعدوهم على الفوز في الانتخابات المقبلة. وعلى هذا الأساس يمكن فهم سمات العاملين في المجال السياسي الخمسين ألف الذين تتكون منهم المجالس الشعبية المحلية عام ١٩٧٩.

ويبدو أن إعادة النظر في صلاحيات المجالس الشعبية المحلية قد قوبل باستياء سديد على المستوى المحلى؛ لأنها حرمت الأهالي من كثير من حلقات الاتصال بالدوائر العليا، وأصبحت هذه الحلقات نادرة أو اختفت تماما بمعنى أن نواب مجلسي بالدوائر العليا، وأصبحوا يلعبون دور المجالس الشعبية المحلية. ولا شك في أن اتصال الأهالي بنواب الدائرة ووصولهم إليهم أصعب من اتصالهم بأعضاء المجلس المحلى المنتخب في القرية أو الحي. كما أن هذا الإصلاح قد أثار حالة من الاستياء العام بين النخب السياسية المحلية التي حُرمت من اختصاصاتها وممارسة مهاراتها السياسية، وفقدت بالتالي وضعها وهيبتها في قراها. حتى يتسنى فهم أثر هذا الإصلاح المضاد على النخب السياسية المحلية يكفي الاستماع إلى ما يقوله اليوم بعض الأشخاص المنتمين إلى هذه النخبة عن تجربة الحكم المحلى في عهد السادات وقد اعتبروا هذه الحقبة بمثابة العصر الذهبي للمحلى المحلى.

العصر الذهبي للمحليات

ز.ع (مرشح الوفد في انتخابات ٢٠٠٠) :

"... تقدمت لأكون عضوا في المجلس الشعبى المحلى للقريمة وذلك عن طريق الانتخباب المباشير والصر، وليس كمنا يصدث الينوم، كلام فنارغ؛ صدقتني كانت

الانتخابات حرة بالفعل، وكان الذي يفوز أو يخسر هو السبب في فوزه أو خسارته. كانت تحريبة ١٩٧٥ ذات أهمية كبيرة لأنها تمت عن طريق الانتخاب و نحن ندرس مشاكل كل قريـة بعد انتخاب المجلس. وإذا لم نفعـل ذلك لن ينتخبنا الناس بعد ذلك. كان المجلس يقوم حقا بدوره في الرقابة بناءً على الاستجوابات وطلبات الإحاطة المقدمة لرئيسي المجلس التنفيذيين ولمديري ورؤساء الإدارات بالقرية. وهذا هو ما جمل الناس يحترموننا والحكومة تخشانا... لأننا كنا نستطيع سحب الثقة من أي مسئول، وظل الأمر كذلك حتى انتخابات ١٩٧٩ والقانون الذي ألغي إمكانية سحب الثقة من التنفيذيين، إذ لم يكن القانون يتضمن ما يسمح بمحاسبة المسئولين. منذ ذلك الجبن أعطيت سلطات المجالس الشعبية المحلية لأعضباء محلسي الشعب والشوري فأصبحت انتخابات المحليات تجرى بالقائمة، والقائمة تعد أساسا بناءً على أوامر النبوات وأعضباء مجلس الشوري، الأمر البذي تسبب في نزاعات ببين النواب وأعضاء محلس الشوري من جهة وأعضاء المحالس الشعيبة المحلية من جهة أخرى؛ لأن الأولين أصبحوا يقومون بدور الأخيرين. نواب مجلسي الشعب والشوري هم الذين طلبوا من الحكومة القيام بدور أعضاء المجالس الشعبية، والحكومة وافقت على ذلك. لأن أعضاء المجالس الشعبية، بحكم قربهم من الأهالي الذين انتخبوهم، كانوا يعملون جديا على رقابة الإدارة وخدمة بلدهم، ولا ينطبق ذلك على الآخرين. أما اليوم، فمن المفترض أن يكون هذاك تنسيق بينهم، ولكن في الواقم لم يعد أعضاء المجالس الشعبية المحلية يحضيرون الاجتماعيات كما لا يحضرها نواب وأعضاء مجلس الشوري عن الدائرة المعنية مع أن المنتخبين المحليين من بين زبائنهم. الواقع أنهم لا يحضرون لأنه في حالة حضورهم، فإن الخدمات التي يقدمونها سوف تنسب إلى المجالس الشعبية المحلية وإلى المنتخبين المحليين، وليس إلى النواب وأعضاء مجلس الشوري شخصيا. الواقع أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية يتبعون ويخضعون للنواب ولأعضاء مجلس الشوري. فإذا ما قاموا بفعل يضر النائب، لن يدرج اسمهم في المرة التالية في كشف أسماء المرشحين للانتخابات المحلبة...".

م.ز.ز. (منتخب عن الحزب الوطنى الديمقراطى بالمجلس الشعبى المحلى بمحافظة المنوفية ورئيس لجنة التجارة الداخلية والتموين بالمجلس الشعبى، طبيب):

".. في الحقيقة أنا بدأت العمل في المحليات في عام ١٩٧٥ أي عندما كانت هذه محليات بالفعل. كنا قد انتهينا من حرب أكتوبر للتو، وقد بقيت في الجيش حتى عام ١٩٧٤. قام السادات بإعادة تنظيم المحليات وأعطاها سلطات وصلاحيات

لم تكن موجودة في هذا الوقت. بناءً على التشجيع الذي حصلت عليه اشتركت في الانتخابات وفرت. كانت تجربة ١٩٧٥ بداية ونهاية الحكم المحلى في مصر لأن المجالس الشعبية المحلية كانت شبيهة بالمجالس البرلمانية ويتم انتخاب أعضائها عن طريق الانتخاب الحر المباشد. وكان لهم سلطات كبيرة تجاه أي موظف في الإدارة المحلية أيا كان مركزه. وكان بإمكان المجلس الشعبى المحلى سحب الثقة من مجلس التنفيذيين، غير أن تغيير القانون كان لعنة بالنسبة للمحليات. سحبت كل الصلاحيات وكل ما يستطيع عمله العضو المنتخب النشط الذي يتمتع بكفاءة عالية هو أن يحرر التوصيات. لم تعد للمحليات أية فاعلية. يجب العودة إلى السلطات التي كانت تتمتع بها قديما. فأناء أذمة السكر؟ تقدمت بطلب إحاطة للمجلس التنفيذي ذلك ما الذي استطعت فعله أثناء أزمة السكر؟ تقدمت بطلب إحاطة للمجلس التنفيذي بالمحافظة مفاده أن السكر المطروح في الأسواق غير كاف، وطلبت التوصية بطرح الكميات التكافية بسعر معقول بالنسبة للشعب، وهذا كل ما استطعت فعله، حتى بدأ السكر يطرحونه مرة أخرى في الأسواق. ليس لدينا أي دور أو أي ثقل...".

يتضمع من كل هذه السمات التى تتسم بها الإدارة المصدية المحلية أن صورة النائب الذي يقتصر نشاطه على توفير الخدمات - وهي صورة غالبا واقعية - لا ترتبط فقط بالثقافة السياسية أو يتدنى المستوى الفكرى للنواب، وإنما ترتبط أيضا، ببساطة شديدة، بمسألة أبى النظام في مصدر التعامل معها أو عجز عن حلها $^{1/4}$ ألا وهي مسألة سوء أداء الجهاز الإدارى للدولة ومركزيته المفرطة وعدم مراعاته لرغبات وتطلعات المواطنين وتلبيتها من خلال من يمثلهم فعلا في المجالس المحلية والبلدية .

لذلك تكون وظيفة النائب المصرى بهذه الصورة من الأمور الأساسية التى يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الرهانات المحلية في الانتخابات التشريعية المصرية، وبالتالى أهمية الروابط المحلية للنائب كما تبين من دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لنواب البرلمان المصرى. ومن جهة أخرى يفسر هذا الدور جزئيا الإتبال الشعب الأمر الذي يتضح من كثرة عدد المرشحين. كما الشعب الأمر الذي يتضح من كثرة عدد المرشحين. كما اتضح أن عددا كبيرا من النواب الفائزين في انتخابات ٢٠٠٠ هم من أعضاء المجالس الشعبية المحلية وهم يرون في ذلك ما يرهلهم تماما لأداء دورهم الجديد كنواب في البرلمان، العامل المؤسسي الآخر الذي ينسر السلوك الانتخابي "الملا سياسي" الذي يتسم به المصري وموقفه من مجلس يتسم به المصري وموقفه من مجلس الشعب الذي لا ينال الثقل المناسب في تنظيم وتوزيع السلطات والذي يقم تحت همينة السلطة التنفيذية والمؤسسة الرئاسية.

مجلس الشعب القيد^٨

ليسر، هناك أدني شك في أن المؤسسة المهيمنة على تنظيم السلطات في مصر هي المؤسسة الرئاسية. ومع ذلك فمن الصعب من الناحية القانونية وصف النظام المصرى بأنه نظام رئاسي؛ حيث إنه من قواعد النظام الرئاسي "الخالص" – "مقارنة بالنظام البراماني أو النيابي "الخالص" -"أن تكون كل من السلطتين (التنفيذية والتشريعيـة) مستقلـة عن الأخـرى. فالأصل في النظـام الرئـاسي الصحرف أن يكون انتخاب الرئيس دون أي تدخل من النواب وأن يكون رئيس الدولة هو رئيس الحكومة أي أن السلطة التنفيذية بيدريُبس الحمهورية. إلا أن الوضع يختلف في حالة النظام السياسي المصدري. كما رأينا من قبل، فإن النص الدستوري الذي بموجبه يتوقف اختيار رئيس الحمهورية على ضمان أغلبية الثلثين ٨٠ داخل البرلمان، إنما يفسر حرص السلطة التنفيذية على توفير "الضمانات" اللازمة عند إجراء الانتخابات التشريعية. ومن جهة أخرى من الصعب على المعارضة نفسها، حتى عندما يكون لها وجود في محلس الشعب، أن تتقاعس عن أداء هذا "الواجب الشرعي". ففي عام ١٩٨٧ عندما بلغ تمثيل المعارضة في مجلس الشعب أقصى ما وصل إليه، صوت نوات التحالف الإسلامي والوفد الجديد مع نواب الحزب الوطني الديمقراطي من أجل تجديد مدة رئاسة حسنى مبارك. إن الاحتياطيات والضمانات التي تحرص عليها السلطة التنفيذية عند تجديد أعضاء مجلس الشعب إنما تدور حول ضرورة ألا تتعدى المعارضة ثلث أعضاء المجلس، مما يفسر سرعة تحرك الحزب الوطني لضم "المستقلين الفائزين" في انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية. كذلك يوجد في مصر مؤسسة حكومية غير مكتب رئيس الحمهورية وهي مجلس الوزراء، وكل أعضناء هذا المجلس بما فيهم رئيسه يعينهم رئيس الجمهورية وكلهم مسئولون أمامه.

أما فيما يخص علاقة رئيس الجمهورية بالسلطة التشريعية فدستور ١٩٧١ المعدل في ١٩٨٠ و ٢٠٠٥ يخول رئيس الجمهورية حق التقدم بمشروعات قوانين ٥٠ كما يخول لم عقد الاعتراض – مع التقيد ببعض الشروط الشكلية – على قوانين أقرها البرلمان، وحق طرح بعض الموضوعات التي يراها على قدر كبير من الأهمية للاستفتاء الشعبي، واقتراح تعديل بعض النصوص الدستورية ٨٠ كما يحق له تعيين عشرة نواب في البرلمان ٨٠٠ ورئيس الجمهورية هو الذي يحدد تاريخ بدء الدورة البرلمانية الجديدة ويقتحها بخطاب حول السياسة العامة. وأهم سلطات الرئيسي تجاه مجلس الشعب هي حق رئيس الدولة في حل البرلمان عند الضرورة بعد إجراء استفتاء شعبي، وقد استخدم الرؤساء هذا الحق عدة مرات. فقد لجأ إليه السادات عام ١٩٧٩ عندما حل

المجلس المنتخب عام 1947 وذلك لضمان تأييد نواب مجلس الشعب لسياسته الخارجية. وفعل مبارك نفس الشيء بالنسبة لبراماني 1942 و 1947 بسبب حكم بعدم دستورية بعض أحكام الانتخاب في قانون مباشرة الحقوق السياسية التى تم انتخاب المجلسين على أساسها. ووفقا للدستوريت لي مجلس الشعب مهمة التشريع بالتعاون مع مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية، كما يقوم باعتماد السياسة العامة للحكومة والميزانية العامة سنويا. كما يوكل للمجلس مهمة مراقبة السلطة التنفيذية لاسيما حق استجواب الحكومة الأمر الذي قد ينتهي، في حالة توفر شروط معينة ٨٠. بسحب الثقة من أعضاء مجلس الوزراء. ويمكن طرح الموضوعات للمناقشة العامة بناء على الظلبات المقدمة من عشوين نائبا على الأقل.

من المؤكد أن كل هذه السمات التي يتصف بها النظام السياسي المصرى لا تكفي لتفسير الدور السياسي المحدود الذي يلعبه مجلس الشعب، وخاصة كون النواب لا يمارسون إلا نبادرا السلطبة التبي يخولهنا لهم الدستور^^ . ويرجع ذلك أساسنا لمشكلنة هيمننة حنزب الحكومة على مجلسن الشعب منذ عودة مصنر إلى نوع من التعددية السياسية وإرتباط هذه الهيمنة بالعقبات الكثيرة التي يصطدم بها التوجه الديمقراطي الحقيقي للحياة السياسية. ومن أهم هذه العقبات قانون الأحزاب السياسيــة الــذي ترتب عليه منم أقوى تيار سياســي معارض من تكوين حزب خاص به، والحديث بالذكر أن غالبية الأحزاب السبعة عشير الموجودة حاليا تأسست بعد أن حكمت المحاكم في صالحها وكانت قد طعنت في قرارات لجنة الأحزاب السياسية برفضي طلباتها، وهي اللحنة التي تشكلت بموجب هذا القانون. وعلاوة على القيوب التي يفرضها هذا القانون تصطدم أنشطة الأحزاب بعدة عقبات، لاسيما الأنشطة التي تجعلهما على اتصال بالجماهير وتمكنهما من ثم من القيام بتعبئة الأهالي. لذلك تخضع الاجتماعات العامة والتظاهرات والتجمعات لقواعد تعسفية وأمنية ولمراقبة صارمة من قبل وزارة الداخلية. ولا شك في أن مثل هذه العراقيل لها آثار مباشرة على التعيثة السياسية والانتخابية، ولا يكون مستغرباً ألا تنجح معظم أحزاب المعارضة حتى اليوم في تقديم مرشحيها في كافة الدوائر. وإلى جانب هذه المسائل التي تتعلق مباشرة بأنشطة التنظيمات السباسية هناك عدد من وسائل الكبح التي تعوق مباشرة حرية التعبير وممارسة الحريات العامية بصفة عامة كحق ممارسة الأنشطة النقابية وحق تكوين الحمعيات، وأخيرا توجد في القانون الحنائي وقانون المحاكم العسكرية نصوص تمس حقوق الإنسان. ومما يزيد من خطورة هذه الوسائل هو تجديد العمل

بقانون الطوارئ بصفة دورية.

بالإضافة إلى ترسانة النصوص القانونية التى يرجع جرء كبير منها لثورة يوليو
1907 وحتى قبلها يجب الإشارة إلى "الميراث الناصرى" المتمثل في إعادة إنتاج
نوع من "الحرب / الدولة" الذي كان من قبل الحرب الوحيد ثم أصبح الآن مهيمنا
نوع مو الحرب أخرى، هذا الوضع هو أصل اختلال التوازن الصارخ لصالح وريث
الاتصاد الاشتراكى العربى الذي أطلق عليه في البداية "منبر الوسط"، ثم حزب مصر
الاحربى الاشتراكى وأخيرا الحرب الوطني الديمقراطي، وذلك على حساب الأحراب
الأخرى. هذا ولا يمكن مقارنة الفوز الساحق الذي يحرزه الحزب الوطني الديمقراطي
في جميع الانتخابات التشريعية بتفوق حزب الوفد في التجربة الجزبية قبل ثورة
في جميع الانتخابات التشريعية بتفوق حزب الوفد في التجربة الجزبية قبل ثورة
نجاح الحزب الوطني هو قاعدته الدولتية باعتباره حزب الحكومة، واندماجه بأجهزة
الدولة والأجهزة الإدارية. ولذلك لا يواجه الحزب الوطني الديمقراطي الصعوبات التي
تواجهها الأحزاب الأخراب الأخرب الأخرب الرطني الديمقراطي الصعوبات التي
تواجهها الأحزاب الأخراب الأخرب الوطني الديمقراطي الصعوبات التي

الواقع أن اقتصار وظيفة النائب المصرى -- ومع استثناءات لبعضهم -- على دوره "المحلى" أي في دائرته وخضوعه لسطوة السلطة التنفيذية أمر استوعبه تماما المرشحون والناخبون على حد سواء وهم في ذلك يستخدمون نفس اللغة ونفس القواعد المرشحون والناخبون على حد سواء وهم في ذلك يستخدمون نفس اللغة ونفس القواعد الانتخابية. و "يتحكم" هذا الوضع بطريقة ما في السمات العامة التي تتميز بها عملية التصويت والانتخابات في مصر، فالتصويت لمسالح أحد المعارضين لن يغير شيئا لتصويت والمسالح مساعدة أهالي دائرته؛ إذ أن كل أبواب الأجهرزة الإدارية ستظل موصدة أمامه. هذا الأمر يفسر ما سبق أن ذكرناه بخصوص التصويت "الحذر سياسيا" أمامه. هذا الأمر يفسر ما سبق أن ذكرناه بخصوص التصويت "الحذر سياسيا" لصالح المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي وكذلك التصويت لصالح المرشح الإسلامي؛ الذي يقدم الخدمات للأهالي دون الاعتماد على الأموال العامة أو على مهارته في التعامل مع الوزارات معتمدا في ذلك على أمواله خاصة. ولنسمع إلى مبايقوله في.أ. (٥٠ سنة، دون أي انتماء سياسي واضح) في شأن إحدى صدور تزوير الانتخابات وتسمى التسديد، والتي سوف نتطرق لها في الجزء الأخدر من هذا الكتاب:

"... التسديد قد يكون لصالح أحد المستقلين، وهناك احتمال كبير أن تعترض القريـة أو الدائـرة علـى التسديد لصالح مرشح الحـزب الوطنى الديمقراطـى؛ لأن هذا الصرب مكروه عندنا بصفة عامة، ولذلك فإن البلد تتصدى عموما لمرشح الحزب الوطنى وتقف إلى جانب الوجوه الجديدة لاسيما إذا كانوا من المستقلين. وكل ذلك ضد الحزب الوطنى، لأن الناس يشعرون بأن مرشح الحزب الوطنى هو شخص مفروض عليهم. ومع ذلك فالأهالى يدركون جيدا أن المرشح المستقل سوف ينضم إلى الحزب الوطنى؛ لأن هذه هى الوسيلة التى ستمكنه من تحقيق ما يقدمه للأهالى من خدمات، على عكس المعارض الذى لا يستطيع أن يفعل شيئا !...".

[هوامش]

- أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بعدم دستورية الفقرة ٨ من المادة ٢٤ بقانون ٧٢ لسنة ١٩٥٦ المامم
 بممارسة العقوق السياسية والتي تجيز إسناد رئاسة لجان الانتخاب الفرعية لغير أعضاء الهيئات القضائية.
- ٢ تم تحديل بعض مواد القانون رقم ٧٣ اسنة ١٩٥٦ الشامى بعمارسة الحقوق السياسية ويعض مواد القانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٧٧ في شئون مجلس الشعب والقانون رقم ١٩٧٠ اسنة ١٩٥٠ في شئون مجلس الشوري.
- ٣- نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، المعراعات وضرورات الإصلاح. من ٩٧٣ إلى من ٥٨٣. للاطلاع على أبنية القوة التقليدية والروابط العائلية والمشائرية والقبلية في الإنتضابات البرامانية انظر في ذلك.
- 4- Mustafa Kamil Al-Sayyid. Comment analyser les élections législatives en Égypte?". dans Sandrine Gamblin (éd.) Contours et Détours du Politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. l'Harmattan /Cedei. 1997. p. 7-17.
- 5-Sara Ben Néfissa. « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites". Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée. 1998. (81-82). p. p. 55-87.
- 6- Gamal Abdel Nasser". Les élections de 1995 dans le gouvernorat du Caire".. in Sandrine Gamblin (ed) Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. L'Harmattan /Cedej. 1997. p. 198–228.
- 7– Élizabeth Longuenesse. "Logiques d'appartenances et dynamique électorale dans une banlieue ouvrière: le cas de la circonscription 23 à Helwân", in Sandrine Gamblin (ed) Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. L'Harmattan /Cedej. 1997 p. 229–266.
- 8- Élizabeth Longuenesse, ibid.
- 9– René Otayek (éd). Des élections comme les autres. Politique africaine. 1998. (69): 175 pages
- 10- Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki (éds): Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. 1998. PUF Coll. « Politique d'aujourd'hui", 1998. 324 pages.
- 11- Christian Jaffrelot (ed). Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. 638 pages.
- 12- Alain Garrigou. Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs?". Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1992. 288 pages. Michel Offerlé. Un homme. une voix? Histoire du suffrage universel. Découvertes Gallimard histoire. 1993. 160 pages", "La politique en campagne". Politix. nº15. 1991. etc.

- 13- Daniel Gaxie (éd). Explication du vote. Un bilan des études électorales en France. 1989. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. 450 pages. Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki. Le clientélisme dans les sociétés contemporaines. Paris. PUF. coll. Politique d'aujourd'hui 1998. 324 pages. « Domaines d'élections's. Politix. n°5. 1989.; « L'institution des rôles politiques's. Politix. n°38. 1997.; « Liaisons politiques's. Politix. n°45. 1999. Marc Abéles. Jours tranquilles en 89. Ethnomogie d'un département français. Paris. Odile Jacob. 1989. 345 pages.
- 14- Alain Garrigou. op. cit., p.136.
- 15- Pierre Quantin. Pour une analyse comparative des élections africaines. Politique Africaine. 1998. n°6 p.12-28.
- 16- Jean Louis Briquet et Frédéric Sawicki. op. cit.
- 17- Alain Garrigou. Clientélisme et vote sous la IIIe République? le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. Paris. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1992. p° 39-78.
- 18- Richard Banégas. Bouffer l'argent". Politique du ventre. démocratie et clientélisme au Bénin". Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. Paris. PUF. 1998. p. 75-110.
- 19 Agnès Favier (dir). « Municipalités et pouvoirs locaux au Liban". Beyrouth. Les Cahiers du CERMOC. n°24. 2001. p. 434.
- 20- Sandrine Gamblin (éd). Contours et détours du politique en Égypte. Les élections de 1995. Paris. L'Harmattan /Cedej. 1997. 345 pages.
- 21- تنظر ملتار بالشر ملات بالشر Michel Cameau. "D'une République à une autre. Refondation politique et aléas de la transition". Paris. Documentation Française. Maghreb-Machrek. n"157, juillet-septembre 1997, p. 3-16.
- ٧٢ ـ عدث تغير في المائة المصرية بعد تعديل الدادة ٧٦ من دستور ١٩٧١، إلا أن ذلك قجر جدلا دستوريا سياسيا واسعا حول جدواه ومدى فعاليته في تطوير الحياة السياسية والنظام التسلطي في مصر
- ٣٧- يمكن تلفيس يعض هذه الفرضيات قيما بلي: الإستعمار الذي أوقف عملية القرجه الليبرالي السياسي الذي كان قد بدأ في بعض الهلدان منذ بداية القرن العطرون: فقصاد الربع وعدم يوود نظام ضريبي عادى دفع المواطنين إلى عدم الشعور بداهية إلى مصاحبة حكامهم أن صاحاتهم: العرب و المساحلة التي السلحة الذي تعدم السياسي: عدم وجود المسكريين: القيم والعادات العربية تجمل الفرد يغضل العائلة التي ينتمي إليها على المجتمع السياسي: عدم وجود استقلالها الفرد وصهادة روع العصديات (seprit de clam بدائمة الإسلامية أن الأمة العربية: عدم استقلالها عدم رجيد مفهوم الأمة (قرط) (Station الذي يحل محله بسب الأمة الإسلامية أن الأمة العربية: عدم استقلالها "المجتمع العدني" والبرجوازية: تبدية الطهلدات الوسطي للدولة الضغول الدينم الباسة تعدم احترام التبارات الإسلامية النواب الأكثر المعية كون الدون الإسلامي لا يقدمان بين الدون والسهامة وعدم احترام التبارات Démocraties sans démocrateeur.
- 24 Jean-Noël Ferrié. « La démocratisation limitée en Afrique du Nord. De la « société civile", à la participation politique. Études et Documents. n°7. Le Caire. Cedej. 2002.
- ۷۷- هالة مصطفى، انتخابات مجلس الشعب ۲۰۰۰، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ۲۰۰۱، ۲۰۵ صفحة، مصطفى علري، انتخابات ۲۰۰۰ التشريعية، جامعة القاهرة، ۲۰۰۰، ۲۹،۹ صفحة.
- ٢٦- مركز الدراسات العربية، الانتخابات التطريعية في مصر. دروس انتخابات ١٩٨٧، القاهرة، سيناء للنظر، ١٩٩٠،
 ٢٧٢ ميفمة.

- vv قدم Patrick Haenni في رسالة الدكتوراه التي ناتشها في عام ٢٠٠١ تحد إطراف Jean Leca والتي مازالت تحده النشر تعليلا على المستري الديكرو: Banlicues indociles Sur la politisation des quartiers و Périurbains du Périurbains du Caire ه. يعرض في الجزء الأخير من رسالته تعليلا خيقا للمقايضة الانتصابية الزبانتية في هي إمايية.
- ٢٨ انرأ في هذا الشأن الجزء الأول من كتاب Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. إعداد Christian Jaffrelot. وعنواته "النشأة الديكية (الديمة الميان)"
- 29- Alain Garrigou. op. cit., p'10-11.
- 30– Ben Néfissa S., « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites", Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée. 1998. (81–82), p. p. 55–87.
- 31- Kandil Amani. «L'évaluation du rôle des islamistes dans les syndicats professionnels égyptiens". dans B. Dupret (éd.) Le phénomène de la violence politique. Perspectives comparatistes et paradigme égyptien. Dossiers du CEDEJ. Le Caire. 1994. p. 281-293.
- 32- Ben Néfissa S. "Citoyenneté morale en Égypte. Une association entre État et Frères musulmans". dans Ben Néfissa en collaboration avec Hanafi S. (éds.). Pouvoir et associations dans le monde arabe. Aix en Provence. Éditions du CNRS. coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord. 2002. p. 147-179.
- 33- Zghal M. Gardiens de l'islam. Les Oulémas d'al-Azhar dans l'Égypte contemporaine. Paris. Presses de Sciences Po. 1996.
- ٣٤- انظر في تمولات دور الأزهر، نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، المرجع السابق من من ٣٧٣ إلى ٣٧٨ والمراجع المشار إليها هذاك.
- ٥٦ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأمرام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٧ ٢٠٠٣، القاهرة، من ٤٣٩ ٤٨٨.
- ٣٦- تم تمديد مهمة القضاء على النحو الثالي: التأكد من شغصية الناهب ومن وجود اسمه في كشف الناهبين، ومعاينة الصندوق قبل بدء عداية التصويد والتأكد من خلوه، ثم عد أوراق التصويدي قبل بدء الانتخابات وعد الأوراق البالقية الماسة ونشاء والنجاب أو البالقية العامة في صحيمة مندوبين عدن نتهائه وإثبات نك في السخضر، والمثال الدورات القديمية تصدت مهمة القاضي على أن تتضمن ثلاث مراصل في اليوم السابق على إجراء الانتخابات يتم لقاء بين جميع أعضاء البهبئة القضائية الكائنة بالسحافظة المعنية برئاسة ونبس الحكمة الإبتدائية؛ وذلك بعقر مذه المحكمة الكائنة بالسحافظة ومحضور مندوب بالسحافظة المحافظة المحافظة المحافظة ومحضور مندوب من المحكمة الابتدائية؛ وذلك بعقر مذه المحكمة الكائنة بالسحافظة ومحضور مندوب من مديرية الأمن للحديد اللبنة للذي يتراون الإخراط عليها وتسلم للقاضي بطاقات الانتخابات وكشرف الناهبين ومحاضر التناح وانتهاء العملية من مراجعة التجهيزات والسرائر ويقوع بخطوق سم من كلون الإخراط الناهبين في مكان واضح اللاحبة ومراجعة التجهيزات والسرائر ويقوع بخطوق سم من كلون الإخراط الناهبين في مكان واضح، اللاحبة المواقفة على المناهبين في مكان واضح، اللاحبة ومراجعة التجهيزات والسرائر ويقوع بخطوق سم من كلون الإخراض الناخبين في مكان واضح، اللاحبة المحافية المحافزة المحاف
- 37- Murielle Paradelle. «Le politique appréhendé dans son fonctionnement juridique. Analyse du cadre légal des élections du Majlis al-shacb", dans Gamblin (éd.), op. cit. p. 29-61.
- 38- Jacques Ellul. Histoire des institutions. Le xixe siècle. Paris. PUF. 1982. p. 336-343.
- ٣٩ يذكر أن بطاقة الانتخاب لهنت أساسية للتصريت، وأن النص القانونى يجيز الانتخاب على أساس البطاقة الشخصية وحدماً غير أن حيازة البطاقة الانتخابية تسهل علي الناهب عملية الانتخاب أما تصاه من بيانات عن اللبنة التي يتبعها ورقم تهد كثف الناهبين، واتسهيل عملية التصريت على مؤينيهم يقوم بعض المرشحين بطبع بطاقات غير رسية وتوزيعها على أنصارهم، وعادة ما تعمل هذه البطاقات صورة المرشح الذي قام بطبعها ورمزه وشعاراته أو مهانكة السياسية.

- Gamal Abdel Nasser": « Les élections de 1995 dans le gouvernorat du Caire", op. 40 .cit. p. 202-203
 - ١٤ الأخطاء الأكثر شيوعا هي أخطاء في الاسم أو في رقم الناخب على جداول الانتشاب.
 - ٤٢ بلغ العدد الإجمالي للجان الانتخاب ١٩٧٨٠ لجنة
- ٤٢ عمرو هاشم ريبع، دليل النخبة البرامانية ٢٠٠٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧. ص ١٨.
- ٤٤ تنص العادة ٨٧ من الدستور على ضرورة ألا يقل عدد أعضاه البرلمان المطلبين للممال والفلاحين عن نصف الأعضاء، والنمسة الأغرض من المناف وهم يعنفري الطبقات الاجتماعية الأخرى ومن ثم فعلى السرخة عند تقديم طلب النرشيم إلى والمنصف الانتضاء وأن يقدم المستثنات التى تثبت صحة البيانات التى يعلنون بها ومطابقتها لنمس القانون في شأن تعريف تلك الطبقات. وكان الهيف من هذه القائمة الموروثة عن عهد النظام الفاصدرى هو ضمان تمثيل الطبقات الاجتماعية الأضعف في البرلمان. وكان على الناحيين أن يختاروا من بين الميشجين على الأقل واحدا من منظى المعالب النون المعالبة حق الناحيين في عمم التقديد بهذه القاعدة وفي انتضاب النين من المرشين على المقان أن يختاروا من بين الميشجين على الأقل واحدا من منظى من المسلمين المنافقة القاعدة وفي انتضاب النين على المرشين على الأقل وعدا الأسوات، وفي من المنافقة على المعالب النين المعالب المنافقة على المعانب من العجيب حالة عمر تعليقها يسروة طبيعية في الثانوج بلبق مجموعة من القواءة للمعلقة يصدرها المطرح، فلهي من العجيب إلمان ٢٠٠٠ عدداً أكبر من منظى فلقتات مقارنة بحد منظى العمال والفلاحين.
- Ben Néfissa S., « Les partis politiques égyptiens entre les contraintes du système politique et le renouvellement des élites", op. cit
- 60 في انتشابات 1990 لم يتقدم من حزبي الوفد والتجمع، وهما حزبان من أحزاب المعارضة الرسمية، سوى ١٨٠ و 5 عُ مرشحا على التوالي.
- ١٤- مصطفى علوى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص
- ٧٤- هالة مصطفى، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٧، ٢٠٥ صفحة، ص ١٩٩١.
 - ٤٨ محمد سعد أبر عامود، "الثعامالات بين الأحزاب والقوى السياسية" في هالة مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٧.
- 84 لا يمكن تحديد عدد المرشحين الإسلاميين بدقة فنظرا لما بيئة النظام الحاكم من إرادة واضحة بمنعهم من الاختراك في الانتخابات. وبالتالي من دخول مجلس الشعب تبغي الإسلاميون الاستراتيجية التالية: الإعلان عن عدم الاختراك في الانتخابات، وتقديم الترشيحات في اللحظة الأحيرة لتجنب العراقيل الإدارية وقمس ترشيحاتهم على الأعضاء غير المعروفين أن الذين لا تعرف مسلتهم بالإسلاميين، وأعيرا قائمة علية وأخرى صرية للترشيحات.
 - ٥ عمرو هاشم ربيع، "المشاركة السياسية. مؤشرات نوعية وكمية". في هالة مصطفى، مرجع سابق، من ١٧٤
 - ٥١ عمرو هاشم ربيم، دليل النفية البرامانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٧٢.
- حلى سبيل المثال أسفرت انتخابات ۲۰۰۰ عن سقوط كل رؤساء اللجان أعضاء العزب الوطنى الديمقراطى ببرامان
 ۱۹۹۵
- 07 لتممل للمحافظون أنفسهم تليفونها بالمستقلين الفائزين فى الدولتر التابعة لهم ليطلبوا منهم الانضمام إلى الحزب الوطنى أو العودة إليه على وجه السرعة.
- 46 ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء العام لمدة استوات قابلة للتجديد. غير أنه يطترم أن يتم الترهيج مغربي ثلث أعضاء البرلمان أن يوفق على هذا الترهيج نثلى الأعضاء على الأقل. وذلك قبل تحديل العادة ٧٢ من الدستور غلى نظام الانتخاب العليد.
- ٥٥- هذه اللجنة التي يرأسها رئيس مجلس الشورى تتكون من رزراه الحدل والداخلية وطئون مجلس الشعب ومن ثلاثة رزياء الحدل والداخلية وطئون مجلس الشعب ومن ثلاثة رزياء محلكم (أر مسئلهم أر معاريجهم) يعينهم رئيس المسهورية، والمهمة الرئيسية لهذه اللعبيد ودهدها القانون رئيم ٤ لسنة الأحزاب السياسية أو ونفي الطالب المقانية ويناهم على أساس طبقي أو طائفي أو طنوي أو خدافي، وبدئاء على أساس طبقي أو طائفي أو خدافي، وبدئاء عليه لم يتمكن الإموان المسلمون من العصول على تصريح بتأسيس حزب كما فلائت عمول على تصريح بتأسيس حزب كما فلائت عمليه ما يتمكن الإموان المسلمون من العصول على تصريح بتأسيس حزب كما فلائت عمل الموسلة نظر في مطروع حزب الوسطة نبيل عبد الفتاح رئيس التحريح والمورث، تقرير

- الحالة الدينية في معدر لعام ١٩٩٦، من ص ٢١٧ إلى ص ٢٣٤، الناغر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأمرام، القاهرة ١٩٩٧.
- ٢٥ يعتبر هذا تحولا هاما في السياسة الدلعلية المصرية تجاه الإخوان السلمين، فقد لستمر الرئيس مهارك في موقفه من الإخوان السلمين في النزام نوع من "الحل الوسط" الذي كان السادات قد بدأه في السبعينيات. على السستوي الاجتماعي تجاوز هذا الحل الوسط في إتلامة ماستي من حرية التعبير للإخوان السلمين في إطار التقابات والجمعيات الأملية. وعلى المستوين السياسي، رغم تمسك النخبة الحاكمة بوفضها الاعتراف بحريكة الإخوان السلمين كحزب سياسي، إلا أنها لم تعدمهم من إصدال المستوية الماسة. يهم، بل ومن دخول مجلس الشعب عن طريق التحالفات التي عقدها الإسلاميين مع الأحزاب الرسمية.
- ٩٧ بعد ثلاث سنوات تم حل المجلس الجديد وأجريت انتخابات أخرى في عام ١٩٩٠ وسط أزمة حرب الغليج. وقد قاطع هذه الانتخابات كل من حزب الوقد وحزب العمل بالتحالف مم الإخوان المسلمين وكذلك حزب الأحرار.
- ٥٨ قبل بدلية الحملة الانتخابية بقليل اعتقات السلطات معظم القيادات الإسلامية المحتمل ترشيحها وانتخابها في مجلس الشعب وليس من الغريب في مثل هذه الظروف ألا يضم المجلس إلا نائبا واحدا من الإخوان المسلمين.
- ٩٥- ترجع هذه الأزمة لعدة عوامل، ولكن العامل الذي فجوها هو محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبايا وما أذارته من شكوك بالنظام الحاكم في السودان الذي تربطه علاقة وثيقة بالإخوان المسلمين. هذه العوامل مجتمعة وثقل الأخوان المسلمين المتزايد على سطوي الفقايات والمعميات الأهلية وعلى المستوى الاجتماعي والسياسي كلك دفع الإخوان التخاط المسلمين المسائة بالإجراءات القمعية ضدهم وإلى القحول تمولا شاملا في موقفها من المسائة الإسلامية. ثم كان من شأن اغقيات الأخوان المسائمين مصرعهم وتسببت في الأزمة العملين الذي واجبها السياسية، أن تتشيث المطلات المصرية بموقفها هذا. وغنى عن القول أن أحداث الحادي عشر من سبتمير كان لها نفس الأد.
- ٦٠ ارتبطت هذه القرارات بالتحلة التي شنتها جريدة الشعب ضد قيام إحدى المؤسسات القابعة لوزارة اللقافة بنظر قصة للكاتب السورى حيدر حيدر وقدت الجريدة الكتاب علي أنه يسيء للدين، وردا على النداء الذي نشرته الجريدة نظاهر المئات من طلاب جامعة الأزجر، مما أدى إلى تحمل قوات الأمن . وقيل ذلك كان قد صدر حكم ضد مجدى حسين رئيس تصريح حريدة الشعب شي قضية قفف وزير الزراعة برسف والى.
 - ١٦ كان وزير الداخلية قد أعلن أن أي مرشح يثقدم تحت مظلة الإخوان المسلمين سوف يتم القبض عليه فورا.
- ٧٢ في يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠٠ حكمت المحكمة العسكرية على ١٥ مسئولا نقابها من الإسلاميين بالسجن خمس سنوات. صدر هذا الحكم بعد الانتخابات حتى لا يستقله الإخوان في الحملة الانتخابية.
- ٧٣ استطاع الإخران المسلمون بناء قواعد لجتماعية وسياسية وانتخابية من خلال جمعية خبرية إسلامية كبرى لها أكثر من ٤٥٧ فرع ومكتب و ٢٠٠٠ مسجد منتظرة قر أنحاء الممهورية. انظر في هذا الشأن :
 - Sarah Ben Néfissa «Citoyenneté morale en Egypte : al-Gamia Charia pour l'entraide des serviteurs de la Sunna Mohemmedia entre l'Etat égyptien et les Frères musulmans", dans Ben Néfissa Sarah en collaboration avec Hanafi S. (éds). Associations et pouvoirs dans le monde arabe, op. cit.
- ٦٤ انظر في تعليل موقف جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات ٢٠٠٠، نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان، المرجع السابق نكره، ص ٧٢٧ إلى ص ٣٤٥.
- تُخذُ الدائرة التى تقع فيها القرية موضع البحث الديباني خير مثال على الاستراتيجية التى تبناها الإخوان المسلمون
 في انتخابات ٢٠٠٠ (انظر الملحق).
 - ٢٠٠٠ وحيد عبد المجيد، جريدة الحياة ١/٢١/ ٢٠٠٠
 - ٦٧ -عمرو هاشم ربيع، دليل النخبة البرلمانية ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٦٢.
 - ١٨ نفس المرجم السابق ذكره.
 - ٦٩ عمرو هاشم ربيم، بليل النفية البرامانية ٢٠٠٠، مرجم سابق، ص ٦٣.
 - ٧٠ نفس المرجم من ٦٠.
 - ٧١ نفس المرجم ص ١١.
- 72- Camille Goirand. "Clientélisme et politisation populaire à Rio de Janeiro", dans

Jean-Louis Briquet et Frédéric Sawicki (éds). Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. paris. PUF. coo. « Politique d'aujourdhui".. 1998. P 111–144.

- ٧٧ المرجع السابق، ص ١١٧.
- ٧٤ يتحدث هنا عن نائب ترك ذكري طيبة لدى الأهالي لما قدمه من خدمات جماعية وما أنجزه على مستوى المرافق.
- ٧٠ لم يؤسس قانون ١٩٧٥ سلطة مطية حقيقية بمعنى أنه لم ينص على أن تكون للمجالس الشعبية المنتخبة شخصية قانونية مسئللة وخاصة ميزانية مسئلة وموارد محلية تشكها من ثانية مهمتها في مجال القدمات. فالميزانية في مصدر هي ميزانية الدولة، وبالتالي يديرها محليا على مستوى المحافظات والتقسيمات الإدلوية الأصغر، كالأحياء، أعضاء المجالس للتنفيذية ولوس المجالس الشعبية المنتخبة.
- ٧٦ انظر في ذلك، نبيل عبد الفتاح، الحرية والمراوغة: مساهمة في الاصلاح ونقد الدولة والسلطة، من ٢٥ إلى من ٣٤.
 الناظر ميريت القاهرة ٢٠٠٥
- ٧٧ ترجد بالتأكيد رساطات غير رسمية وغير مؤسسية حيث أن عدم وضوح النظام الإداري المصدري يفرز مجموعة غامشية من الوسطاء والساسرة مهمتوم من الفرسط بين الههاز لابيدؤنطي والأضال. ويفشل الملاقات اللي كونوها دلمل الإدارة يتحكم هزلاء في الحصول على الأموال والمصادات القي توفيها الإدارة (تصايح البناء، تصاريح مزايلة النشاط القجاري، الضرائب...) ويقومون بدور الوسطاء. وبالمقابل بتسلم بعض مؤلاء مهالغ من المال يتقاسمونها مع الموظف العدني، أما بالنسبة للأعوان فهى مسألة مكانة ونفوذ قد تقتح أحيانا السجال للعمل بالسياسة كعضو بالمجالس الشعبية المحلية.
- ٨٧ فى انتخابات ١٩٩٧ انتخب نحو ٤٩ ٪ من أعضاء المجالس المحلية بالتزكية لعدم وجود مرشح ينافس مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى.
 - ٧٩ -أطلق عليهم "التنفيذيين" لكونهم من موظفي السلطة التنفيذية والوزارات.
 - ٨٠ -- تخصص هذه المناصب الهامة عادة لقدامي ضباط الطرطة والقوات المسلحة.
 - ٨١ -- يعد المحافظ محور الإدارة المحلية المصرية.
- AY بطريقة ما يتقق غياب الديمقراطية فى الصطيات ورفض اللامركزية مع القورد السياسية والانتصادية فالأهذ بنظام سياسى—ادارى معلى لا يستجيب لتطلعات من انتطبهم الشب ولا يقبل إغرافهم يتيح ترزيع موارد الدولة الضنيلة على أسس انتقائية تلعب فيها المحسوبية دورها نظرا لعدم إمكانية خدمة جميع الأهالي أو تلبية مطالبهم الجماعية واقلارية
- ٨٣ ثمة تعليل بقيق للعلاقات القائمة بين مجلس الشعب والسلطة التنفيذية في "برر البرلمان في عملية التحول الديمقراطي" في كتاب وحيد عبد المجيد، القطور الديمقراطي في مصدر، القطعرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص ٢٧٩-١٩٤٤.
- AL ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب العام لعدة لاستوات قابلة للتجديد. غير أنه يطترط أن يتم الترطيح من طريق ثلاث أعضاء البراسان وأن يوافق على هذا الترطيح ثلثا الأعضاء على الأقل (تدنير ذلك في للتعديل الدستوريج الأعير السادة ٧٧٪.
- ٨٥ العشورهات بالقوانين التي تتقدم بها السلطة التنفينية بناءً على توجيهات الرئيس تطرح المناشخة مباشرة بعد مرضها على اللجنة المنشسة أو لجنة هامخ، بينما التراسات نواب البرلمان لابد من عرضها أولا على لجنة الاقترامات والشكاري تقبل اللجنة المنتصة علما بأن أي مشروع بقانون صادر عن النواب ورفضه المجلس لا يجوز اقترامه مرة غانية.
 - ٨٦ يتمتع النواب أيضا بهذا الحق، ولكن يشترط أن يأتي الاقتراح من ثلث أعضاء المجلس على الأقل
- AV في الأميل كان المقصود بذلك أنه يجوز لرئيس الهمهورية تعيين بعض الشخصيات العامة القادرة على إثراء المجلس بما الديها من غيرات أو بحكم مهنها. وكان معظم مولاء من المحامين والضباط المتقامين أن أسائدة البامادات لم استخدم الرئيس هذا العق بعد ذلك في تعيين بعض قيادات أخزاب العمارشف وبعض العواطنين من الفنات الاجتماعية غير المعثلة بالقدر لكافى في مجلس الشب لاسيما العرأة والأقياط. كان هدف هذه المسلاحية المستورية التي منحت لرئيس الجمهورية هو معالجة محكلة التعثيل البراماني للأقياط، بعد نشل نظام الدوائر المنظقة المرضمين أقياط، لنظر في ذلك نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان العربج السابق تكره حس ۲۸۱–۲۸۲ وانظر أيضاً لغض الدوائد المنافذة المرضمين المرافء، النص

- والرصاص، الإسلام السياسي والأقباط وأزمات العولة العديثة في مصدر الناشر دار النهار بيروت ١٩٩٨.
 - ٨٨ يشترط أن يصدر الطلب من ١٠ نواب على الأقل وأن يحصل على موافقة الأغلبية.
- A4. العرات القليلة التى مارس فيها مجلس الشعب هذه العقوق بطريقة مستقلة عن السلطة التنفيذية حدات عندما كان للمطرفحة السبحة تشخير عدات عندما كان للمطرفحة السبحة تشخيب عام ٢٠٠٠ والذى شهد للمطرفحة السبحة المنتخب عام ٢٠٠٠ والذى شهد في أنواس دوراته ١٦ القراح بطريق والغزي و ١٩٠٧ والذى شهد في أنواس دوراته ١٦ القراح المناقشة في البلسات العاملة كما جاء في التقرير الاستراتيجية المراح ١٩٠١ (مساح ١٩٠١) المساح عن المراح التقرير الاستراتيجية العربي ١٩٠١ (مساح ١٩٠١) من الماركة في هذا التقرير الاستراتيجية العربي العربي العربي العربية بالعربية بالأمراح إلى المراح ١٩٠١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأمراح إلى المراح الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأمراح المارة المساحة المساحة المساحة المساحة المياساتية والاستراتيجية بالأمراح المارة المساحة المياسات المياساتية والاستراتيجية بالأمراح الميارة المياسات المياساتية والاستراتيجية بالأمراح المياسات المياساتية والاستراتيجية بالأمراح المياسات المياسات المياساتية والاستراتيجية بالأمراح المياسات الم
 - ٩٠ على سبيل المثال عادة ما يكون عمدة القرية هو المسئول المحلي للحزب الوطني الديمقراطي.

الباب الثاني

تاريخ التصويت في مصر ممارسة انتخابية عشوائية ومعايير مهمَلة

وفقا للجدل العلمى — والسياسى كذلك — الذى دار إثر انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية فإن طبيعة التصويت المصرى اللاسياسية "ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجربة الناصرية وتأثيرها على النظام السياسى الحالى، من قبل، وخاصةً فى الفترة الليبرالية، كان انتخاب النائب يعنى أساسا التعبير عن اختيار سياسى. أما تفريغ عملية الانتخاب من محتواها السياسى والحد من سلطات المجلس الذى يمثل الشعب فيرتبطان بما التصحت به التجربة الناصرية من نزعة تسلطية وهيمنة الحزب الواحد وتحول النظام في عهد عبد الناصر – من ناحية الممارسة الواقعية للسلطة - إلى نظام رئاسى علاوة على ثقل دور المؤسسة العسكرية في ذلك الحين. ومع الانتقال إلى التعددية الحزبية والسياسية لم تتغير فى الواقع طبيعة النظام السياسى بالقدر الكافى حتى يمكنه والسياسية لم تتغير فى الواقع طبيعة النظام السياسى بالقدر الكافى حتى يمكنه

يجب التحقق من هذا التحليل لسببين على الأقل، أولهما محاولة الخروج من دائرة الجدل حول الفترة الليبرالية (١٩٥٢-١٩٥٧) وحول الفترة الناصرية (١٩٥٧-١٩٥٧) والساداتية (١٩٥٠-١٩٥١) على حد سواء، وثانيهما والأهم التساول عن ما الذي تبقى من هذه التجربة القديمة الثرية، أي تجربة الانتخابات التي بدأت عام ١٩٧٤ الذي تبقى من هذه التجربة القديمة الثرية، أي تجربة الانتخابات التي بدأت عام ١٩٧٤ واستمرت ولو كإجراء شكلي في ظل نظام الضباط الأحرار، ثم استردت حيويتها أيام السحادات وبالتحديد اعتبارا من ١٩٧٦ وهو تاريخ أول انتخابات تشريعية في ظل التعديدة السياسية. وهذا سؤال جوهري بالفعل. فإذا كان التصويت في الديمقراطيات الغربية وفقا للقواعد المعمول بها اليوم هو نتيجة لعملية بطيئة وطويلة، فإن مصر لها هي الأخرى تاريخ حافل في هذا المجال. لقد شهدت عشرة انتخابات تشريعية في الفترة الليبرالية، وثلاثة في الفترة الناصرية الأولى منذ تولى حسني مبارك الرئاسة. فما الذي تبقى من هذه التجربة الطويلة سواء على مستوى الممارسات الانتخابية أو على مستوى النصوص التي تحدد معايير وقواعد عملية التصويت وما "تستوجبه" من دلالات.

يذكر آلان جاريجو^{٢٠} أنه في عام ١٨٤٨ عند البدء في تطبيق نظام الانتخاب العام كان التصويت في فرنسا عبارة عن نوع من التصويت الجماعي، العلني وليس السري، على أساس الروابط العائلية والاجتماعية والمبنى كذلك على الإجماعية. وهو تصويت يعبر عن ثقل التبعيات العديدة التي كان يخضع لها الفرد ومنها التبعية للكنيسة ولأعيان هذه الفترة من الطبقة الأرستقراطية وملاك الأراضي، كما كان يعبر أيضا عن أهمية وتعدد صور الولاء للأسرة والقرية وشبكات النفوذ بأنواعها المختلفة. في البدايـة كان التصويـت يتبع رأى من لهم الحق في التعبير عن الصالح العام مثل رب الأسيرة والعمدة والقساوسة الذين كانوا يقومون بدور المرشد والمحفز "لحمل الناس على التصويت" وقد أوضحت نتائج أول انتخابات تجري في فرنسا بنظام الانتخاب العمام أن ثلاثمة أرباع المنتخبين توافرت فيهم الشعروط المالية للترشيح التي كان يفرضها النظام الملكي (الملكية المخلوعة). وقد استلزم الأمر في الواقع صراعات سياسية حادة بين الجمهوريين وخصومهم، والعديد من الإصلاحات المستمرة في النواحي الفنية وفي الممارسة الانتخابية من أجل تصحيح الظواهر التي أسفرت عنها مختلف الانتخابات بطريقة تلقائية، والتي "نظير إليها فيما بعد" كظواهر غير سوية أو منحرفة مثل تبرعات المرشحين والثلاعب في الأصوات الانتخابية ... الخ يتبين من هذه النتائج أن الانتخابات كانت في البداية ولعدة عقود مؤسسة ليس بها ما يميزها، وأنها كانت تتم في ظل العلاقيات الاحتماعية السائدة في ذلك الصين، حيث كان التصويت في البداية فعلا اجتماعيا يكيُّف وفقا لتصورات موجودة مسبقا. وكانت الإصلاحات ترمي إلى "تهذيب" الناخب وتحريره من ضغوط عديدة، وتوصلت في النهاية إلى صنع هذه الصورة الأسطورية والمثالية للناخب الفردي، الذي يضع بنفسه بطاقية الانتخاب داخل ظرف مغلق قبل وضعها في صندوق الانتخاب الموجود خلف ساتر احتراما لسرية التصويت. هذه الصورة معناها أنه لابد من إبعاد عملية التصويت عن أي علاقات احتماعية سابقة الوجود مثل التواطئ والتربيطات التقليدية وعلاقات الهيمنة. وقد تم هذا التحول من التصويت الجماعي إلى التصويت الفردي على يد من يسميهم آلان جاريج و "المقاولين السياسيين" مقابل الأعيان التقليديين، أو على يد "محترفي السياسة" مقابل من كان نشاطهم وسيادتهم السياسية نابعة من سيادتهم الاجتماعية والاقتصادية. فمن أحل منافسة "المهيمنين" "les dominants" اتخذ هـوُلاء موضعا مختلفا عن الذي يمنحه اللقب أو الثروة لافتقارهم إلى ذلك، معتمدين على "الرأى" السياسي، فاستطاعوا هكذا تعويض العائق الاجتماعي عن طريق العمل السياسي المتخصص والذي تعدُّ فترة الانتخابات أهم فترة فيه : تنظيم الانتخابات وتشكيل اللجان المحلية وإعداد الزيارات والخطب واللقاءات...الـخ ويذلك استطاعوا التغلب على الاحتكارات السياسية المحلية، وبناء علاقة "مثالية" جديدة بين المرشح والناخب حيث يقوم المرشح بعرض البرامج والمغروعات، ثم يصوت الناخب لصالح من يريد حسب رأيه الشخصى.

بناءً على ما سبق فإن تعريف التصويت بكونه التعبير عن اختيار سياسى فردى – وهو تعريف يبدو عادياً وطبيعياً اليوم – لم يأت إلا نتيجة لما قام به بعض الفاعلين معروفى الهوية تماما والمستفيدين من عملية التصويت فى حد ذاتها ومن نوع المعايير التى يجب أن تتوفر فيها. وهولاء الفاعلون هم أساسا النواب والمرشحون ووكلاؤهم فى الانتخابات.

بستشهد ميشيل أوفيرليه بما يقوله ج. موسكا في هذا الشأن: "عندما نقول إن الناخبين ينتخبون نائبهم فهذا يعد تعبيرا غير دقيق على الإطلاق. الحقيقة أن النائب يجعل ناخبيه ينتخبونه "٢٠. ويقول آلان لانسلو¹⁴ إن المشاركة ليست عملية كبرى أثت من أعماق الأمة تلقائيا ولا هي نوع من التدفق الجارف. إنها بالأصح استجابة لنداء التعبشة. بل يمكن مقارنتها بحشد فرقة بناءً على طلب قائدها. هذا هـو ما اكتشفه النواب المصريون المنتخبون في عـام ١٩٧٤ عند مناقشتهم مشروع الوفد بإعادة صياغة قانون الانتخابات الذي تم انتخابهم في ظله. فيقول أحد النواب: "يفترض من المرشحين ترشحهم جماعات من الناخبين... إن المرشح هو الذي ينتمي إليه..."٩٠٠.

ويذلك يرجع الفضل في تعريف التصويت بأنه تعبير عن اختيار سياسي شخصي للنخب السياسية الجديدة في فرنسافي القرن التاسع عشر، تلك الفئات التي، لدى دخولها مجاس النواب وتكوينها الأغلبية في البرلمان، اهتمت بشروط إعادة إنتاجها بمعنى إعدادة انتخابها و زلك بوضع نصوص قانونية خاصة بالمعيارية الانتخابية على أساس الممارسات الانتخابية القائمة من أجل تغيير هذه الممارسات. وقد أثارت هذه النصوص جدلا واسعا وصراعات سياسية عديدة وتم تعديلها عدة مرات، وهي تتناول أدق التفاصيل من أجل "تهذيب الممارسة" و"تهذيب الناخب" في آن واحد. يدفعنا هذا التطور التاريخي مالقانوني والسياسي إلى طرح السؤال التالي: مانا عن مصر في التطور التاريخي والمارسات بفعل النصوص ؟ هل "تحركت" النصوص بفعل الممارسات؟ وهل يجوز الحديث عن أغلبية برلمانية اهتمت أو على الأقل استطاعت وترفر لها الوقت اللازم والمساحة اللازمة للاهتمام بشروط إعادة إنتاجها؟ لم يحدث نظيك في أي فترة من الفترات سواء الليبرالية أو الناصرية أو المعاصرة وذلك لأسباب

مختلفة تماماً. فالتاريخ الانتخابي المصرى يختلف عن التاريخ الانتخابي الفرنسي ولم يشهد، رغم عمقه التاريخي، ما يطلق عليه آلان جاريجو" الدائرة المثالية لفك ارتباط المجال السياسي والانتخابي بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والمقصود بها الجهود الرامية إلى الحيلولة دون تأثير الهيمنة الاجتماعية على الانتخاب وقد ساهمت تلك الجهود في تكوين السياسي كعالم له استقلاليته"⁷.

الفرضية التي نطرحها هنا هي أن مثل هذه الظاهرة تتوقف على عاملين أساسيين: طبيعة النظام السياسي من جهة والظروف السياسية التي تجرى في ظلها الانتخابات من جهة أذرى، والعنصر المشترك في هذه الفترات الشلاث هو عدم وجود أغلبية برامانية تنافسية تهتم في مجلس النواب بشبروط إعادة إنتاجها، وتسعى بالتالي إلى مناقشة المعايير الانتخابية والصدود بين المباح والمحرم، وتعمل أيضا على أن يصدق المجلس ويقر الشروط والمعايير التي تخدم مصلحة كل منها. تؤكد هذه الظاهرة بطريقة ما "وبالتَّضاد" الفرضية التي يدافع عنها غسان سلامة بخصوص التجارب الديمقراطية في لبنان والكويت. فأهم عوامل الجذب في المسار الديمقراطي لهاتين الدولتين هو أنه الوحيد الذي يمكِّن من تنظيم عملية تقسيم السلطة سلميا في محتميم لا تستطيع محموعة مهيمنة فيه أن تنفيرد بالنفوذ أو على الأقل أن يكون لها هيمنية واضحة. وعليه تستمد الآلية الديمقراطية شرعيتها في هذه الحالة مما لها من فوائد أكثر من كونها تستمدها من القيم التي يفترض أن تجسدها ٧٠. وعلى هذا الأساس اخترنا كعنوان لهذا الباب من الدراسة: "ممارسة انتخابية عشوائية وقواعد انتخابية مهمَلة". ليس من المستغرب إذاً، على سبيل المثال، ألا يكون في مصر حتى يومنا هذا نصوص تهتم على وجه الدقة بما "يجب أن تكون عليه" الحملة الانتخابية باستثناء بعضن النصوص التي تتحدث عن الموضوع بصفة عامة ويمكن تأويلها وتفسيرها بطرق مختلفة. ولا ينفرد بذلك نواب العهد الناصري الذين كانوا "جميعا" نوابا للنظاء، فنواب العهد الساداتي وكذلك النواب الحاليون يعتمدون في الواقع على السلطة التنفيذية لضمان إعادة انتخابهم ويكتفون بصفة عامـة "بالتصديق" على ما تعده السلطة التنفيذية من تعديلات في قانون الانتخابات وفقا لحالة علاقات القوة بينها وبين المعارضة. ومن جهة أخرى نجد أن المعارضة، نظرا لقلة ثقلها في مجلس الشعب، تقوم بطرح المشكلات المتعلقة بالمعيارية الانتخابية خارج المجلس في الصحافة، ولكن أيضا -وريما أكثر- أمام السلطة القضائية وعلى وجه الخصوص المحكمة الدستورية العليا. ولم يكن الوضع مختلفا في الفترة الليبرالية، رغم أن الملكية النيابية تساعد على مثل هذه الظاهرة. فإن الأغلبيات الوفدية، باستثناء واحدة منها، لم يكن لديها الوقت، بل ولم تحتاج إلى ذلك ونادرا ما كانت المناقشات والاعتراضات على القواعد الانتخابية تحدث داخل المجلس، ولكنها كثيرا ما كانت تثار خارجه في الساحات الاجتماعية والعامة.

بالتنالي لم يطرأ على الممارسة الانتخابية المصيرية ودلالات التصويت بالنسبة للنائب في هذا البلد أي تغيرات جوهرية. فالمهمة الرئيسية للنائب المصرى كانت دائما وما زالت قيامه بدور الوساطة بين الجماهير والجهاز الإداري والسياسي للدولة، كما أنه على مدى الأحقاب التي مربها النظام السياسي المصرى ظل النائب يعتبر مثاسة "المعلم" "patron" الذي يقدم الخدمات الشخصية والجماعية. فالذي تتميز به كل فترة من هذه الفترات الثلاث فيما يتعلق بوظائف النواب هو كالآتي : في الفترة الليبرالية كان النائب يعتبر أيضا وكيل الأمة المعبر عن الارادة الوطنية الشعبية، وهو الدور الذي كان يقوم به النموذج المثالي للنائب الوفدي. وإذا كانت الفترة الناصرية قد أفرغت عمليـة انتخاب نواب المحلس من هـذا البعد السياسي الهـام بسبب طبيعة نظام الحكم الجديد نفسه (مجموعة من الضياط الأحرار ونظام تسلطي)؛ حيث المهمة السياسية الأسمى متمثلة في طرد الإنجلييز على يد الضباط الأحرار، فإنها قد دعمت بصورة أكثر فاعلية وظيفة الوساطة التي يقوم بها النائب. من جهة كان نواب هذه الفترة "نوايا للنظام"، ومن جهة أخرى لم تعد الدولة تقوم بالوظائف السيادية فقط كما في الفترة الليبرالية، بـل أصبحت على عكس ذلك تأخذ وضع الدولـة الراعية État-providence، أو على الأقبل الدواسة التوزيعية État-providence التي يصبح من بين أدوارها إعادة توزيم الثروة على المواطنين ومن هنا أصبحت وظيفة النائب محدودة وانحصرت في كونه شخصية عامة "محلية"، وهي الصورة التي تلازم النائب حتى الآن، وقد فقد صورة الشخصية السياسية الوطنية التي كان يتسم بها في الفترة الليبرالية. أما في الفترة الساداتية فلم يحدث تغير جوهري في وظيفة النائب المحلية، ولكن شهدت هذه الفترة إضافة وهي صورة النائب رجل الأعمال الذي يقدم الخدمات العامة والشخصية ليس من الأموال العامة، وإنما من ماليه الخاص. هذه هي سمات التحالف "السياسي" الجديد بـين النظام الحالي الذي انسحب إلى حد ما من الدور الاجتماعي، ويعض القطاع الخاص "المسيس" الذي لعب دورا كبيرا فيما قد نسميه خصخصة الساحة العامة المصرية.

أما فيما يتعلق بسمات الممارسة الاجتماعية للتصويت فهي لم تتغير كثيرا طوال

هذه الفترة. وتشير الشهادات التي جمعناها عن الانتخابات خلال الفترة الليبرالية والفترة الناصرية وكنلك الدراسة الميدانية التي أحريناها إلى وجود نفس الظواهر الانتخابية: التوسط المفرط بين المرشح والأهالي عن طريق "الناخبين الكبار غير الرسميين"، و شبه غياب الناخب الفردي الذي يدلي بصوته في سرية تامة و بالتالي تتم عملية التصويت علنياء والاتفاقيات أو التربيطات بين المرشحين والأعيان المحليين، وأهمية الروابط المحلية للنائب وثقيل الروابط العائلية والاجتماعية، وأخيرا وريما الأهيم ثقل الهيمنة الاحتماعية والاقتصادية. عموما، مع يعض الاستثناءات أي كان لبعض مرشحي صزب الوفد يحققون نجاحا في بعض الدوائس التي كان يرشح فيها الوف يعض الأفندية، في مواجهة بعض الباشوات وينتصرون عليهم في إطار عملية التصويت. كما يلاحظ أيضا طوال هذه الفترة ثقل الإدارة في صوره المتعددة في عملية التصويت، وإن كان هذا الثقل قد ازداد بطريقة ملموسة في الفترة الناصرية ويميل إلى الانكماش الآن بفعل "خصخصة" الفضاء العام مما أدى إلى استقلالية حزء كبير من الوظائف العامة المحلية ^^. الا أن ما تحدر الاشارة اليه هو أنه، على خلاف الفرضيات المسبقة حول خضوع الجماهير المصرية "لرؤسائها الطبيعيين" وللتعليمات التي تتلقاها من "أعلى" ظهرت في وقت مبكر قوة أخرى، وهي قوة مجتمع محلي يسعى إلى الاستفادة — على طريقته الخاصة — من هذه المؤسسة المتمثلة في انتخاب نائب ما، وذلك على عكس الصور التي التصقت بالجماهير وأظهرتها كأسيرة اتفاقيات أبرمت بين "معلميهــا" "própres patrons" والمرشحين. ويالعودة إلى "التعددية" وإن كانت مقيدة إزيادت هذه الظاهرة حيدةً. وإذا كانت كثرة عدد المرشحين تبين بالفعل أن الانتخابات التشريعية المصرية الدالية لا تتحدد نتائجها مسبقاً، إلا أنها تبين أيضا أن "الهيئة الناخية" – على حد تعبير ريشار بانيجاس – بإمكانها أن تلعب على التنافس بين المرشجين للحصول على أكبر المكاسب.

الفصل الأول

الحقبة الليبرالية، التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة وإعادة النظر فيه

ارتبطت السمات الاجتماعية لعملية التصويت المصرى في الفترة الليبرالية بالشعبية الكبيرة التي كان يتمتع بها الوف بقدر ما ارتبطت بشتى أساليب العنف التي استخدمها الملك والإنجليز على حد سواء في محاربة هذا الحزب. ما هي أشكال عدم احترام السيادة الشعبية في هذه الفترة ؟ كيف يمكن وصف التصويت لصالح الوفد ؟ ما هو تعريف التصويت من منظور النخب السياسية في هذه الفترة وبماذا التسمت ممارساتهم الانتخابية في الواقع.

نظرا لأهمية الرهانات؛ ما هي الأشكال والأساليب التي اتخذتها المعراعات الانتخابية سواء بالنسبة للوفد أو لخصومه؟ وهل ساهمت هذه الأشكال بالفعل في وضع حد للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية وثقل الروابط العائلية على عملية التصويت وجعله يعبر حقيقة عن الاقتناع السياسي الشخصي للناخب؟ وأخيرا سوف نطرح السؤال التالي: إلى جانب المعابير الانتخابية الرسمية التي تحددها النخب، فما هي المعيارية الاجتماعية للتصويت في تصور الناخبين في هذه الفترة ؟.

عدم احترام التصويت الشعبى

فى مقال نشرته جريدة الوفد أثناء انتخابات ٢٠٠٠ يرى المورح عبد العظيم رمضان أنه من الأصبح التحدث عن تاريخ تزوير الانتخابات فى مصبر وليس عن تاريخ الانتخابات فى مصبر وليس عن تاريخ الانتخابات ويبدو أن استخدام تعبير "تزوير الانتخابات" ما هو إلا نوعا من الكناية مقارنة بما حدث بالفعل خلال الحقبة الليبرالية. كان هناك تزوير بالفعل، بل و تكرر أكثر من مرة كما تشهد بذلك الكتابات التاريخية. فيبدو كذلك أن عدم احترام السيادة الشعبية من قبل الملك والإنجليز على حد سواء لم يحدث بشكل مباشر وعنيف،

وإنما اتخذ صورا أخرى: تشكيل الحكومات على نحو لا يعكس التركيبة السياسية لمجلس النواب، وعدم احترام سلطات البرامان، وحل المجالس النيابية بحيث لم يكمل أي من المجالس مدتم القانونية. ويذكر أيضا في هذا الشأن تأجيل ميعاد دورات البرلمانية، وانتهاك الدستور انتهاكا بينا، وإصدار دستور جديد دون الالتزام بالشروط التي يجب توافرها لإجراء أي تعديل دستوريس. الخ.

بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٥٧ شهدت مصر ما لا يقل عن عشرة انتخابات تشريعية. غير أن ذلك لا يعنى رسوخ الممارسة الانتخابية في هذا البلد، وإنما ما يمكن قوله إن التجربة قد ساهمت في تفريغ الممارسة الانتخابية من معناها ودلالتها. فحزب الوفد رغم فوزه في كافة الانتخابات التشريعية غير المرزورة والتي دخلها تقريبا لم يتول السلطة بمفرده إلا ثلاث مرات ولمدة تقل في مجملها عن عامين. والواقع أن اندماج الجماهير في المؤسسة الانتخابية يتوقف أولا على تحقق هدفها الرئيسي من ذلك ألا وهو اختيار الحكام وتداول السلطة. غير أن ما حدث في التجربة السياسية الليبرالية كان على عكس ذلك، إذ بينت هذه التجربة أن التغيرات السياسية الكبرى لا تأتى عن طريق صناديق الانتخاب.

ترجع حالة عدم الاستقرار هذه لأسباب معروفة. فنتيجة للاستقلال الشكلى الذي أعطاه الإنجليز للمصريين بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٧ أصبحت المسألة الوطنية تمثل الرهان الأكبر في الحياة السياسية التي شهدت الصراع بين ثلاثة أقطاب رئيسية: اللملك الذي خوله الدستور سلطات واسعة، والوفد الذي كان يستمد قوته من شرعيته الشعبية المرتبطة بنضاله الوطني ويتحالفه مع البرجوازية المصرية الجديدة التي تضم مزيجا من التجار وملاك الأراضي الزراعية والمهن الحرة الخ... والتي تكونت في فترة ما بين الحربين، وأخيرا الإنجليز معثلين في المندوب السامي البرطاني—السفير بعد تصريح ٢٨ فبلراير—. وقد توالت الأزمات السياسية (٦ أزمات) طوال هذه الفترة ورغم اختلاف الظروف السياسية التي أعاطت بكل منها إلا أنها كانت في كل مرة تسلك نفس السيناريو الذي لخصه بعض الباحثين على النحو التالى: "وصول الوفد عالمب الشعبية الساحقة إلى الحكم في أعقاب انتخابات حرة. وسرعان ما تدخل وزارة الوفد في صدام مع القصر أن الإنجليز أو كليهما، وهو ما يؤدي إلى إقالة الملك لوزارة الإعديدة بتأجيل انعقاد البرلمان الذي يتمتع فيه الوفد بالأغلبية ثم يصدر مرسوم — بناء على طلبها — بحله وإجراء انتخابات جديدة تصت إشرافها تستخدم مرسوم — بناء على طلبها — بحله وإجراء انتخابات جديدة تصت إشرافها تستخدم مرسوم — بناء على طلبها — بحله وإجراء انتخابات جديدة تصت إشرافها تستخدم مرسوم — بناء على طلبها — بحله وإجراء انتخابات جديدة تصت إشرافها تستخدم

فيها من الوسائل ما يضمن نجاح أنصارها على حساب حرية الانتخابات ونزاهتها، من بينها التزوير والضغط الإداري"⁸¹

ومن المفارقات في هذه التحرية السياسية الليبرالية على حد قول غسان سلامة، أنه إذا كان الوف نفسه، لم يظهر الحزم الكافي لجعل الملك والبريطانيين يحترمون تمثيليته الشعبية مما يعد تفريطا في استخدام حقوقه السياسية، فإن الملك والإنجلين لم يحاولوا، أو بالأصح لم يستطيعوا، وقف التجرية السياسية الليبرالية بصفة نهائية. واستمرت هذه التجربة بما تشمله من تعددية سياسية وتنظيم الانتخابات ووجود تنظيمات نيابية، حتى توقفت ولو جزئيا على يد قيادات ثورة ١٩٥٢. كيف يمكن تفسير ألا يعاد النظر في مبدأ الانتخابات حتى وإن كانت النتائج السياسية التي ترتبت عليه هي التي تعرضت للرفض والتحوير ؟ يتبين من ذلك أولا مدى اهتمام النخب السياسية والفكرية في هذا العصر بالفكرة الرئيسية التي تقوم على أساسها الليبراليـة السياسيـة ألا وهـي السيـادة الشعبية وقدرة المواطنين علـي انتخاب من يريدون. ومنذ البداية كان الإصلاح السياسي على أسس ليبرالية ودستورية بشغل بال الزعماء الوطنيين، ليس في مصر وحدها، وإنما في البلدان العربية بصفة عامة. غيير أن هذا التفسير ليس كافيا. ثمة سبب آخر لتوخي الملك والإنجليز الحذر، وهو مرتبط بمسألة سياسية غاية الأهمية في هذه الفترة ألا وهي المسألة الوطنية التي رآها الشعب مجسدة في حزب الوفد. ولا شك في أن قوة الوفد وشعبيته التي كانت سببا وذريعة لعدم استقرار الأمور وانحرافها عن مجراها السياسي الطبيعي كانت في نفس الوقت أداة الكبم التي تصدت لأية محاولة لإرساء الحكم السياسي المطلق في هذا البلد طوال هذه الفترة، ناهيك عن كون الوفدي الناشئ أصلاً عن حزب الأمة كان عداؤه الاساسي للسراي، ويسانده كبار ومتوسطو الملاك الذين كان لهم موقف معاد لتبعة السراي، ويمكن إرجاع هذا الموقف إلى عهد الثورة العرابية. ولفهم الظواهر الانتخابية في العصر الليبرالي لا يدمن وضعها في هذا الإطار. ما هو المعنى الجوهري للانتخاب أنذاك بالنسبة للمجتمع المصرى؟ نظرا لأهمية الرهانات المطروحة ما هي الأشكال التي اتخذتها المعارك الانتخابية، وما هي الأساليب التي استخدمت فيها سواء من قبل الوفد أو خصومه ؟ وهل يمكن القول بأن هذه الأشكال قد ساهمت بالفعل في تحرير عملية التصويت في مصر من الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية ومن ثقل التضامنات الأولية لتجعله يعبر عن الاقتناع السياسي الشخصي للناخب؟

التصويت بالأغلبية الساحقة لوكيل الأمة

إذا كان قيام النائب المصرى بدور الوساطة وتقديم الخدمات من الثوابت المؤكدة، فيبدو أنه كان يقوم أيضا آنذاك بدور آخر لم يعد من مهامه اليوم وذلك لأسباب واضحة. لقد كان يؤتمن في هذه الفترة على الإرادة الوطنية الشعبية ومكلفاً بالتعبير عنها أمام الملك والإنجليز، وهو ما يعتبر أمرا جوهريا يفسر بطريقة ما سر انتصار الوفد في الانتخابات التشريعية وسر قوته وشعبيته.

ثملة مؤشيرات عديدة تؤكيد هنذه الفرضية. أولا كانت التعددية السياسية أو على الأصبح التعددية الحزبية أكثر وضوحا في هذه الفترة، وكانت الخلافات بين مختلف التنظيمات السياسية ترتبط بأسلوب النضال الوطني ضد الإنجليز أكثر من ارتباطها بخلافيات أيديو لوجية أو اختلافات في برامحها. ويدل ذلك على أن هذه المسألة كانت تمثل المسألة السياسية المحورية آنذاك. أما التنظيمات السياسية ذات المحتوى الأيديولوجي المتميز والبرامج السياسية المتعلقة بمشاكل المجتمع المصدري الداخلية فلم تظهر إلا في فترة متأخرة نسبيا. يتضح هذا التطور في كون جماعة الإخوان المسلمين والحركات الاشتراكية والشيوعية لم تظهر كتنظيمات سياسية فاعلة إلا في الأربعينيات كنوع من رد الفعل لعجز الأحزاب السياسية التقليدية – "بما فيها الوفد —"عن معالجة المسألة الوطنية وكذلك المسائل ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي. هذه الملاحظة لا تعني أن الأحزاب السياسية التقليدية، ولاسيما الوفد، لم يكن لديها برامج سياسية تستهدف الأوضاع الداخلية. ومما يذكر لحزب الوفد أنه اتخذ في السنوات القليلة التي تولى فيها الحكم عددا من الإجراءات والتشريعات الهامة والإيجابية المرتبطة بالإصلاح الاجتماعي، غير أن أكثر ما أظهره الوفد هو تشدده تجاه الوجود البريطاني وهيمنة الملك، وهذه هي الصورة التي رآها فيه الشعب والتي أراد هو نفسه أن يراه فيها الشعب. السبب الثاني الذي يبين أن التعددية الحزبية كانت سطحية إلى حد ما، هو أننا إذا تركنا جانبا الأحزاب التي أنشأها القصر الملكي، ليس لمساب الإنجليز بل لمسابه الخاص، بهدف محاربة الوفد، سوف نجد أن التنظيمات السياسية الأخرى هي إما موروثة عن الفترة الأولى للحركة الوطنية المصرية التي نشأت منذ قبل الحرب العالمية الأولى وامتدت حتى ثورة ١٩١٩ مثل الحزب الوطني، وإمـا أحزاب منشقـة عن الوفد وترجع نشأتها لما قبل عـام ١٩٢٣ مثل حزب الأحرار الدستوريين، أو نشأت بعد هذا التاريخ مثل السعديين أو الكتلة الوفدية.

طوال هـذه الفـترة لم تكن شعبيـة الوفـد مرتبطـة بهيكلـه التنظيمـي أو بأسلوب أدائـه بقدر مــا كانت مرتبطة بقدرة قادتـه ولاسيما الشخصيتـين الكارزيميتين سعد

زغلول والنحاس باشا على تحسيد رغبة المصريين الشديدة في التخلص نهائيا من البريطانيين. تبين دراسة وحيد عبد المحيد `` عن الأحـزاب المصرية من الداخل أن معظم الأحزاب السياسية قبل ثورة ١٩٥٢ كان لها سمات مشتركة : المركزية الشديدة في إداره شئونها وانغلاقها على نفسها وهيمنة قياداتها على التنظيم واتخاذ القرارات، والنزوع إلى الشللية، كما اتسمت بصفة عامة بانعدام الديمقراطية في تسيير شنونها الداخلية. ويشير وحيد عبد المجيد أيضا إلى عدم وجود هيساكل تنظيمية حقيقية في هذه الأحزاب. ولكن ما يثير الدهشة هو أن حزب الوفد، الذي كان الصزب الرئيسي في تلك الفترة، لم يحيد عن هذه السمات. لقد كان في وإقع الأمر تجمعاً شعبياً كبيراً دون أن يتم تسجيل المنتمين إليه، وكانت قدرته على التعبئــة تظهر أساسا في فترة الانتخابات التشريعية ٢٠٠١. ومن وجه المفارقة، كما يقول وحيد عبد المجيد إن الوفد كان أقبل الأحيزاب ديمقراطية في ذلك الوقية، فهو لم يعقد أي مؤتمرات ولم تتضمن لا تُحتِ الداخلية أي ذكر في ما يخص مؤتمر الحزب وميعاد انعقاده. ولثقته في أنه يمثل الأمة المصرية كلها كان الوفد يؤثر الاتصال المباشر بين قيادته والرأى العام، بينما لم يكن على أنصاره على المستوى القاعدي، وفقا للائحة الحزب الداخلية، إلا "تطبيق تعليمات القيادة بشبرط أن تكون في خدمة الشعب"٢٠٠ . وهذا هو مدلول ما كان يردده سعد زغلول من أن الوفد ليس حزبا سياسيا حقيقيا.

هنا يكمن كل الفرق بين الوفد والتنظيمات السياسية الأخرى في هذه الفترة وخاصة الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ... الخ، بينما تشابهت قيادات الأحزاب إلى حد كبير من حيث تكوينها الاجتماعي، كان الفرق الأساسي بينها وبين الوفد هو أن هذا الأخير كان يتمتع بتعاطف وولاء أغلب فئات الشعب، سواء الطبقات الغنية والوسطي الأخير كان يتمتع بتعاطف وولاء أغلب فئات الشعب هو الذي مكنه من حشد الجماهير وتعبئتها أثناء الانتخابات وعند أغلب فئات الشعب هو الذي مكنه من حشد الجماهير وتعبئتها أثناء الانتخابات وعند تنظيم المظاهرات والإضرابات الاحتجاجية. غير أن هذه الشعبية كانت تزداد وتصبح أكثر وضوحا أثناء الانتخابات وذلك بطبيعة الحال على حساب خصومه ومنافسيه. والتعليقات على كون حزب الوفد قادراً على جعل الناخبين "ينتخبون معزة أو حجر" – أي ليس على أساس زبوني – خير دليل على ذلك. ثمة شهادات أخرى تعبر عن هذا الانتماء الشعبي لحزب الوفد ومنها ما ورد على لسان المؤرخ عبد الرحمن الرافعي "ناري رشح نفسه في انتخابات ١٩٧٤ في دائرة المنصورة ضد مرشح الوفد وكان الدائرة، ولكنه على عكس عبد الرحمن الرافعي، لم يكن يلعب دورا سياسيا:

"رشحت نفسى فى دائرة المنصورة معتمدا على مبادئى وشخصيتى وتاريخى وماضى فى النضال الوطنى ورشح الوفد أحد أعيان المنصورة..."

"... فقد رشحت نفسي في دائرة مركز المنصورة، معتمدا على الله ومستندا إلى مبادئي وشخصيتي وماضي في الحركة الوطنية، وكان الوف رشح ضدي على بك عبيد الرازق من أعيان المنصورة، فكان موقفي حرجيا، إذ كان المندويون والناخيون عامةً مم تقديرهم لي مترددين بين انتخابي وانتخاب من رشحه الوف، وكانوا يسألونني : لماذا لم يرشحك الوفد ؟ أو لم يترك لك الدائرة ؟ فكنت أقول لهم إن الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين فتنتخبوا من هو أفضل وأرسخ قدما في الجهاد والإخلاص...وتألفت لحنة وطنية لتأبيد ترشيحي أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة إلى انتخابي، وفي الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة في الطواف في الدائرة والمرور على كل مندوب أو ذي مكانبة في بلده، وإقناعهم بانتخابي. وكنت أمر أنا أيضا معهم مجتمعين أو منفردين وألقى أحيانا ترحيبا، وأحيانا إعراضا، ولم يحصل لى أذى بفضل الله، فإن مخالفي في الرأي كانبوا الجملة يحترمونني شخصيا، وقد وزعت على جميم مندويي الدائرة وذوى البرأي والمكانبة فيها مؤلفاتي التي ظهرت في ذلك الحين، فكان لها أثر كبير في تزكيتي وتقدير المندويين والناخيين لي. وكان لطلبة الدقهلية لدنة ساهمت في المعركة الانتخابية، وكان أعضاؤها يزكون مرشحي الوفد في دوائر المديرية. ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة، فمع أنهم كانوا في الغالب وفديين آثروني على مرشح

ويعد ستة وعشرين عاما من تلك الواقعة يذكر ضياء الدين داود ^{۱۰} نفس الظاهرة بالنسبة لانتخابات ۱۹۵۰ أي آخر انتخابات قبل ثورة ۱۹۵۲.

"ووجدت نفسى متورطا فى معركة انتخابية أساعد فيها زميلا من المحامين المرشحين فى دائرة فارسكور حيث تقع بلدتى الروضة. وكان الزميل المرشح منتمياً للحزب السعدى، وكان التيار الشعبى جارفاً وشديد الحماس للوفد ولمصطفى النحاس باشا. ويالتالى لمرشحى حزب الوفد. وقاسيت محنة شديدة وتجربة قاسية بالوقوف ضد هذا التيار الجارف الشعبى بحيث كان يصعب على إقناع أقرب الناس وكأننى أدعوه لتغيير دينه. وفى تلك الانتخابات احتككت عن قرب بأساليب الانتخابات قبل الشورة حيث كانت مستعمل الأموال بكثرة لرشوة الناخبين، وكان هذا أمراً مألوفاً ومقدوراً عليه بحكم انتماء المرشحين إلى الطبقات الثرية والمالكة، ولكن كل تلك

الأساليب لم تفلح في التصدي للتيار الجارف لصالح مرشحي حزب الوفد".

هذا التأييد شبه العاطفى للوفد هو الذي يفسر الهجوم الذي تعرض له من قبل خصومه واتهامهم إياه بالغوغائية أو الدماجوجية والشعبوية وياستغلال عواطف شعب يتسم بالأمية والجهل وانعدام المنطق. وهو أيضا الذي أدى إلى ألا يتحدث الباحثون عن تصويت مكثف لمساح الوفد بقدر ما يتحدثون عن استفتاء شعبى للباحثون عن تصويت مكثف لمساح الوفد بقد بون خصم على نفس المستوى قادر على منافسته في الاستحواذ على قلوب المصريين وعقولهم. خير دليل على خالد النتائج التي أجرزها الوفد في كافة الانتخابات، باستثناء تلك التي أجريت في خلك النتائج التي أحرزها الإدارة، والتي تتراوح بين ٧٠٪ و٩٣٧٪ من مقاعد مجلس النواب. تؤكد هذه الظاهرة بصورة ما، وبالتضاد، أطروحة دانكفارت روستوف" الانواب. تؤكد هذه الظاهرة بصورة ما، وبالتضاد، أطروحة دانكفارت روستوف" أو ومفادها أن الصراعات التي تنشأ بين نخب تترأس مجموعات تتساوى في أهميتها، إن الصراعات التي تنشأ بين نخب تترأس مجموعات تتساوى في أهميتها، إلى التفوق يدفع هذه النخب إلى الاتفاق على قواعد اللعبة التي يجب الالتزام بها وبانتهاج إجراءات ديمقراطية ذات طابع مؤسسي.

ولذلك يقسم بعض المؤرخين المصريين بشيء من التسرع الانتخابات التشريعية العشرة التي أجريت في العهد الليبرالي إلى نوعين: انتخابات اتسمت بالحرية وأخرى اتسمت بالحرية وأخرى اتسمت بالتزوير، وربط هولاء المؤشر الرئيسي على نزاهة الانتخابات بالنتائج التي أحرزها حزب الوفد فيها. فعندما لا يفوز الوفد بالأغلبية العظمي يكون معنى ذلك أن الانتخابات قد زورت، والمصدر الوحيد لهذا التزوير هو الإدارة والإرادة السياسية البينة المتمثلة في المحاباة لأنصار القصر وإسقاط أنصار الوفد. هل يمكن الموافقة كليا على هذا التحليل؟ للإجابة على هذا السؤال علينا أن نفهم أولا ما هي مقاييس القواعد الانتخابية التي كانت سائدة وقتذاك حتى يمكن فهم مقاييس انحرافها.

القواعد الانتخابية للنخب

كانت القواعد الانتخابية الرسمية وقتناك من صنع النخب السياسية. أجريت كل الانتخابات في الفترة الليبرالية في ظل دستور ١٩٢٣ والقوانين الملحقة به باستثناء انتخابات ١٩٣١ التي نظمت وفقا للشعروط الجديدة التي وضعها دستور ١٩٣٠ والقوانين الملحقة. وقد كانت هذه النصوص القانونية المختلفة موضع صراعات سياسية حادة بين الوفد – ولكن ليس الوفد وحده – من جانب والقصد والإنجليز

عموما مع الوضع في الاعتبار موقف الإنجليز المتضرر من جانب آخر. كان كل طرف يسمى إلى فرض القواعد القانونية التى تتفق أكثر مع مصالحه وتضمن لأنصاره الفوز في الانتخابات، ولكن ما يجب نكره هو أن – على عكس ما حدث في فرنسا بصفة خاصة – لم تكن النصوص القانونية تناقش بطريقة سلمية داخل مجلس النواب إلا نادرا، بينما تناقش خارجه وذلك بسبب تعطيل الحياة النيابية وعدم استقرارها. ويصفة عامة كان الوفد – وحده أو بالتحالف مع غيره من الأحزاب – يستشهد بالشعب ويطرح المشكلة السياسية أو القانونية في ساحات أخرى بعيدا عن المجلس: في المؤتمرات والاجتماعات والصحف... الخ. ونتيجة لهذه الصراعات بين الوفد في المؤتمرات والاجتماعات والصحف... الخ. ونتيجة لهذه الصراعات بين الوفد بالغاء قانون الانتخابات أو الدستور محل الرفض كما حدث في عام ١٩٣٥ بخصوص وبالتالي لم يحدث في مصر ما حدث في فرنسا من تراكم النصوص القانونية بحيث وبالتالي لم يحدث في مصر ما حدث في فرنسا من تراكم النصوص القانونية بحيث يبين تطورها كيف أن النص يحال "التقاط" ممارسة سبقته، وتعديلها، ووضع بالحدود بين المباح والمحظور، وذلك بأدق تفاصيل عملية التصويت.

ويذلك فإن الصراعات المتعلقة بقانون الانتخابات في هذه الفترة تكاد تكون مقصورة على نقطتين جوهريتين: تحديد نظام الانتخاب " وتعريف الهيئة الناخبة. وسرعان ما اختار الوفديون نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة معتمدين على قاعدتهم الشعبية الواسعة، كما أنهم كانوا يسعون دائما إلى توسيم الهيئة الناخبة المصرية بمنح حق الانتخاب لأكبر عدد ممكن من الأشخاص. وعلى عكس ذلك حاول القصدر أكثر من مرة الحيلولة دون إمكانية فوز الوقد في الانتخابات، فقرض نظام الانتخاب غير المباشر على درجتين والصد من هيئة الناخبين وفرض مزيدا من الاستوراء الصارمة لمباشرة حق الانتخاب.

تتسم مختلف النصوص القانونية في هذه الفترة بروح سياسية وأيديولوجية واحدة، لاسيما الإشارة إلى النماذج السياسية والقانونية الغربية والإعجاب بها. كما أن هناك قاسما مشتركا بين هذه النصوص وهو الإيمان بقيمة التعليم والإصلاح الاجتماعي، وهو ما يعكس في الواقع إيمان النخبة السياسية والاجتماعية بمهمتها التحديثية ويدورها في إرشاد جماهير الشعب وتهذيبها. ولكن رغم هذه المرجعية العامة المشتركة كان هناك فرق جوهري بين الوفد وخصومه فيما يتعلق بالتحديد بتعريف "التصويت". فالوفد، نظرا الشعبيته الواسعة، أبدى ثقة أكبر في جماهير الشعب بتعريف "التصويت". فالوفد، نظرا الشعبية الواسعة، أبدى ثقة أكبر في جماهير الشعب

والناخبين، وكان في نفس الوقت يسعى إلى جعل التصويت عملية اقتناع شخصى وسياسي وإلى تحرير التصويت من ثقل وتأثير النفوذ الإداري والنفوذ الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء. وبالمقابل كان خصومه – علاوة على عدم ثقتهم عامة في الناخبين – "يعتقدون، على غرار المحافظين الفرنسيين في القرن التاسع عشر، أن الهيمنة الانتخابية والسياسية ليست إلا نتيجة للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الادارية.

بالنسبة لحق الانتخاب لم ينص دستور ١٩٢٣ إلا على أربعة مبادئ : يكون مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالانتخاب العام؛ ضرورة أن ينتخب نائب لكل ٢٠٠٠٠ نسمة؛ يعتبر التقسيم الإداري الذي له حبق انتخاب نائب عنه بمثابة دائرة انتخابية؛ ألا يقل سن النائب عن ٣٠ سنة. أما قانون الانتخاب الصادر في عام ١٩٢٣ ^{١٠٠} فكان بطبيعية الحال أكثر تفصيلا. فيما يتعليق بالهيئة الناخية كفل القانون حق التصويت لـكل مصرى من الرجال بلـغ من العمر إحدى وعشرين سنة، ومقيد في أحد الكشوف الانتخابية الدائمة، ويكون التصويت على درجتين. يتم الانتخاب بواسطة مندوبين ويكون هناك مندوب عن كل ثلاثين ناخبا، ويشترط في المندوب أن يبلغ من العمر خمس وعشرين سنة على الأقل، ويكون انتخابه بالأغلبية البسيطة/ النسبية، ثم تقوم الهيئة المشكلة من المندويين بانتخاب النائب. أما المرشح للمجلس فيشترط أن يكون مقيدا على الكشوف الانتخابية للدائرة التي يرشح نفسه فيها وأن يحصل ترشيحه على تأسد ما لا يقل عن ٣٠ مندوبا من دائرته. وإذا كان القانون يفتقس إلى الدقة فيما يتعلق بطريقية انتخاب المندويين، فأسلوب انتخاب النائب عن طريق المندويين روعيت الدقة في صياغته. يجرى الانتخاب في مقر الدائرة، ويقوم مديرو المديرية بإخطار الناخبين المندوبين قبل ثمانية أيام من موعد الانتخابات. يلحق بالإخطار كشف بأسماء المرشحين في صورة بطاقة انتضاب أعدت وفقا لقرار وزارة الداخلية. وفي كل دائرة من الدوائر تتولى إدارة الانتخابات لجنة انتخابية برئاسة قاض أو أحيد أعضاء الهيئة القضائية يعينه وزير العدل، ومندوب عن وزارة الداخلية، وثُلاثة ناخبين مندوبين من بين غير المرشمين ينتخبهم نظراؤهم بالأغلبية البسيطة/ النسبيسة. يتسلم الناخب بطاقة الانتضاب غير مطوية من رئيس اللجنة ويتوجه إلى المكان المخصص للتصويت في ذات الحجرة، وبعد ملء البطاقة يسلمها مطوية لرئيس اللجنة ويضعها هذا الأخير في صندوق الانتخاب. وينص القانون على أن يكون الانتخاب سريا. ولكن يجوز لمن لا يستطيع ملء بطاقته بنفسه أن يدلى بصوته

شفاهـة بحيث لا يسمعه إلا أعضاء اللجنة. ثم يقوم معاون اللجنة بتسجيل ذلك على بطاقـة انتخاب يرُسُر عليهـا الرئيس. ويتم فرز الأصوات بصورة جماعية عن طريق اللجـان الانتخابيـة على أن يكون أعضـاء تلك اللجان المنتخبين معارين من أقسام أخـرى. وتكون المداولة سرية. ويكون الانتخاب بالأغلبية المطلقة، وإن لم تتحقق يتم تنظيم جولـة ثانية بين المرشحَـين اللذين فازا بأكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى.

كان لمجلس النواب الصلاحية المطلقة في الفصل في صحة أو عدم صحة عضوية أعضائه. وأخيرا كان القانون يعاقب مخالفة القواعد الانتخابية، وقد تمثلت هذه المخالفات أساسا في التعدى على حرية الناخب في التصويت لصالح الشخص الذي يختاره؛ وذلك عن طريق التهديد أو الإكراء أو الضغط أو غيرها من الوسائل مثل منح الناخب أو وعده بمزايا أيا كانت. كما كان القانون يعاقب الناخب الذي يقبل مثل هذه التعاصلات. وينص القانون كذلك على أن الموظف العام الذي يرتكب إحدى الجرائم الانتخابية يستحق الفصل من وظيفته. وأخيرا كل من يروج الإشاعات أو يسيء بأقواله لأحد المرشحين ويشهر به، وكل من يكشف عن المرشح الذي انتخبه ناخب ما يكن قد خالف قانون الانتخاب.

تم تنظيم أول انتخابات عامة في عام ١٩٢٤ وفقا للقواعد التي لخصناها للتو، وأسفرت عن فوز ساحق للوفد. ومع ذلك سرعان ما سعى النواب الوفديون، معتمدين على هيمنتهم على المجلس، إلى تعديل هذا القانون وإقرار القانون رقم ٤ لعام ١٩٢٤، والتحول بذلك إلى نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة. وطوال هذه الفترة لم يتراجع النواب الوفديون عن إرادتهم في فرض هذا النوع من التصويت، وبالفعل ظل هذا النظام مطبقا في كافة انتخابات العهد الليبرالي باستثناء مرة أو مرتين.

القواعد الانتخابية الوفدية ، التصويت كتعبير عن اختيار سياسي

ويذلك يكون قانون سنة ١٩٧٤ هو القانون الأول والوحيد الذي خضع للمناقشة العمام داخل مجلس النواب. ومن خلال الجدل (الذي دار حول هذا القانون نرى كيف أن قانون الانتخابات الذي تم وضعه بطريقة مجردة بعيدا عن الواقع، لكونه مستمدا من تشريعات أوروبية مختلفة، أعيدت صباغته بناءً على التجربة الأولى ليتناسب مع الظروف المعيشية في مصر في هذه الفترة ومع خصائص الناخبين المصريين. غير أنه بالنسبة للأغلبية الوفدية، أو بالأصع بالنسبة للحكومة وقيادات الأغلبية

الوفدية، كان المقصود بذلك هو عدم تعرض الناخبين لكافة أنواع الضغوط لاسيما الإدارية وعدم تأثر تصويتهم بذلك. ومن ثم تغير نظام الانتخاب المتعلم المباشر، وحاولت الأغلبية إدخال عنصر جديد ألا وهو التمييز بين الناخب المتعلم والناخب الأمي، كما ألزم المرشح بإيداع مبلغ من المال كتأمين، كما ألغى شرط أن يكن المرشح مقيدا في الكشوف الانتخابية للدائرة التي يرشح نفسه فيها.

فيما يتعلق بنظام الانتخاب استندت مذكرة الحكومة إلى حجتين لتبرير القانون. جاء في هذه المذكرة أن نظام الانتخاب القديم يصرم في الواقع معظم الناخبين من حقهم في التصويت ويبعل التصويت في أيدى حفنة من الأشخاص (نحو ٥٠٠ شخص). كما أنه يطيل مدة الانتخابات ويعقد عملية التصويت أكثر مما ينبغي. في واقع الأمر كان هدف الوفد من ذلك هو التخلص من مجموعة الناخبين المندوبين! حيث لاشك أنهم يمثلون مرتعا خصبا الشتى أساليب الضغط وممارسة النفوذ من قبل الإدارة على وجه الخصوص. فعدد المندوبين مصدود وهويتهم معوفة، خاصة من خلال شهادة تذاكر الاعتماد التي يصدرها لهم مدير المديرية، ذلك علاوة على كون القانون ليس على قدر كبير من الدقة فيما يخص أساليب انتضاب الناخبين المندوبين. كان هدف الوفد إذا ضمان حرية انتخابية حقيقية، وهذه الحرية تفترض بطبيعة الحال سرية التصويت وعدم علنيته.

هذه الإرادة الوفدية في ضمان حرية الناخب تنضح كذلك في أمر آخر. ففي نفس الوقت الذي أدى فيه الإصلاح إلى زيادة هائلة في عدد الناخبين، اقترح الوفد التمييز بين الناخب الأمي والناخب المتعلم برفع السن الأدنى للتصويت بالنسبة للناخب الأمي "." و ترضيحا لهذا الاقتراح تقول مذكرة الحكومة الوفدية : حيث إنه من الصعب على الناخب الأمي فهم الصالح العام "، وبرامج الأحزاب السياسية وتقييم كفاءة الأشخاص وأسباب الصراعات السياسية، فمن المهم أن يكون الحد الأدنى لسن الناخب الذي لا يقرأ ولا يكتب أعلى من الحد الأدنى لسن الناخب الملم بالقراءة والكتابة، فالأمي قد يخدع أو يغين عندما يلجأ لأشخاص متعلمين لمساعدته في الاختيار. وبالمقابل يعطى ارتفاع السن بصفة عامة قدرة أكبر على التميين ومزيدا من الحذر والخبرة بالناس والحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى أن الشخص البالغ يمثل المصالح الأسرية والاجتماعية أكثر من غيره.

يرتبط هـذا الاقتراح –الـذي لم يتـم إقـراره فـى نهاية الأمـر – بنسبـة الأمية فى مصـر فى ذلك الوقـت وياعتماد الوفد للفوز فـى الانتخابات علـى الطبقات المتعلمة والمسيسة وعلى الطبقات الاجتماعية الجديدة التى ظهرت مع التقدم الذى أنجز فى مجال التعليم ```. بينما الناخبون الأميون يمكن التأثير عليهم بسهولة سواء من قبل المهيمنين اقتصاديا dominants économiques أو مين قبل رجال الإدارة، وهم نفس المنطق الذى كان سائدا فى فرنسا على سبيل المثال والذى على أساسه حرم المهيمين عليهم اجتماعيا dominés sociaux المثال النشاء والخدم من حق التصويت، ولم يقتصر اهتمام الوفديين على شأن النخبين فقط، ولكنهم اهتموا كذلك بالمرشحين، ففيما يتعلق بمنع موظفى الحكومة من الترشيح في الدائرة التى يعملون بها أيد القانون الجديد هذا الحظر، بل اتسعت من الترشيح في المختبين بهذا الحظر؛ إذ تقول المذكرة أن "مؤلاء الموظفين يتقاضون أجروهم من الحكومة ويالتالى فهم خاضعون لإداراتهم وليسوا أحرارا في آرائهم".
إلا أن هذا القانون الجديد يستثنى من ذلك العمد على سبيـل المثال "لأن لا العمد ولا

كان الهدف من إلزام المرشح بإيداع مبلغ من المال على سبيل التأمين، وهو شرط من شروط قانون ١٩٢٤، هو إثبات جديدة الترشيح وتفادي الظواهر التي شهدتها انتخابات عام ١٩٢٤ من قبل بعض الأشخاص الذين يرشحون أنفسهم "للمساومة بعدد الأصوات التي يتحكمون فيها" أو "للجهول على مبلغ من المال من منافسيهم مقابِل تنازلهم". ومن جهة أخرى رأى النواب الوفديـون أن اشتراط أن يكون المرشح مقيدا بإحدى القوائم الانتخابية للدائرة التي يرشح نفسه فيها قد أدى في الانتخابات السابقية إلى استبعاد عدد كبير من المرشجين المحتمليين عن المنافسة، وإلى محاياة المرشحين ذرى العصبيات المحلية. ورغم أن مثل هذا التغيير تم تبريره بأن "النائب يمثيل الأمنة بأكملها" إلا أن من الممكن ربطية أيضا يقاعدة الوفيد أي أنصاره من الطبقة الوسطى المتعلمة وحاملي الشهادات الذين كانوا يرشحون أنفسهم في الأقاليم اعتمادا على حظوة وضعهم الاجتماعي، ولكنها ليست حظوة زبونية. وهذا الأمر يتعلق كذلك، بطريقة ما، بالصراع بين السلطة الجديدة التي يمنحها "العلم" savoir والسلطة التقليدية القائمة على الروابط المحلية وثقل كبرى عائلات الأعيان. وجدير بالذكر أن بعض النواب قد انتقدوا هذا الاقتراح على أساس أنه "لا يمكن لشخص من الإسكندريــة أن يعــرف مشاكل دائرة قنــا، وبالتالي لا يمكنه الدفــاع عن مصالحها". المسألة المطروحية هنا هي مسألية الروابط المحليية وتعريف وظائيف النائب. ثمة تعديل آشر أدخله النواب الوفديون على قواعد الانتخاب وهو يتعلق بمسألة الإشراف على لجان الانتخاب. فنظرا لتزايد عدد اللجان التي تربو عن ٢٠٠ دائرة حتى يمكن لكل لجنة استقبال ما بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ ناخب، فقد كرس القانون الجديد الممارسة التي اتبعت في انتخابات ٢٩٢٤؛ ألا وهي تعيين عدر من موظفي وزارة العدل لسد العجز في عدد القضاة وأعضاء الهيئات القضائية.

أما التعديد الات الأخرى الواردة في قانون ١٩٢٤ فهي تتجه كلها نحو التوسع في حق الانتخاب سواء بالنسبة للناخبين أو للمرشحين، إذ تحد من حالات إسقاط حق الانتخاب ومن حالات تعليق حق الانتخاب. ومن المفارقات التي ظهرت في هذا التعديل أن القانون أصبح أقل تشدداً في تعريف الجرائم الانتخابية وكذلك في عقوية مثل هذه الجرائم، فحذفت من قانون ١٩٢٣ النصوص التي لم يرد فيها تعريف دقيق للجريمة الانتخابية مثل الفقرة ٤ من المادة ٧٧ التي تتحدث عن "من حاول عن طريق الفش أو الضداء الصول على صوت أو تسبب في الامتناع عن التصويت"، وكذلك المادة ٨٧ التي تقوي مشروع لأحد الناخبين بسبب تصويته أو امتناعه عن التصويت". ويذلك فإن الأمر كله متعلق بمسألة شرعية بسبب تصويته أو امتناعه عن التصويت". ويذلك فإن الأمر كله متعلق بمسألة شرعية الأساليب المستخدمة للفوز بالأصوات. وريما كان الوفد يخشي، وهو التنظيم السياسي عدم وضوح" تلك المواد للتشكيك في أشكال حملاته الانتخابية، أن يستغل منافسوه

وقد عزز القانون الجديد حق الناخبين تجاه الإدارة لاسيما فيما يتعلق بالطعون الخاصة بالقيد في القوائم الانتخابية، وذلك بزيادة عند أعضاء الهيئات القضائية في اللجنة المختصة بالنظر في هذه الطعون ويزيادة البيانات التي يجب إظهارها في البطاقة الانتخابية لتحديد هوية الناخب المقيد. كما نص القانون على أن تنشر أسماء المرشحين ليس فقط في مركز الدائرة، وإنما أيضا في الأقسام التابعة لها. وينص القانون أيضا على أن توجه دعوة الناخبين للتصويت على نطاق واسع بحيث تمتد حتى القرى، مع إظهار أسماء المرشحين على هذه الدعوة، ويمتد أيضا الوقت المخصص للتصويت بحيث لا يقتصر على مواعيد محددة. وأخيرا عزز القانون حقوق المرشحين تجاه الإدارة بأن فرض على هذه الأخيرة إعطاءهم إيصالا يغيد بترشيحهم المرشحين تجاه الإدارة بأن فرض على هذه الأخيرة إعطاءهم إيصالا يغيد بترشيحهم والحق في اختيار خمسة مرشحين ينضمون للجنة الانتخابية.

القواعد الانتخابية للقصر: التصويت كتعبير عن الهيمنة الاجتماعية

إذا كان قانون ١٩٢٤ يعكس إرادة الوقد ومصالحه، فإن مرسوم ١٩٢٥ الذي استصدره أحمد زيور، خاصة دستور ١٩٣٠ وقانون الانتخاب الذي صدر معه إنما يعكس أن إرادة ورغبات القصر ومصالحه ومصالح الأحزاب الموالية للقصر والبريطانيين في بعض الأحيان. فمع صدور دستور ١٩٣٠ وقانون الانتخاب الانتخاب المرتب عليه خضع حق الانتخاب في مصر لتغيرات جوهرية. صدر هذا الدستور بيناءً على اقتراح من إسماعيل صدقى باشا، رئيس الوزراء وقتذاك، الذي كان يسعى إلى اتخاذ إجراءات جذرية للتصدى للوفد، والحد من سلطات مجلس النواب، وإرساء سلطات الملك والسلطة التنفيذية على أسس راسخة و "دستورية". فعلاوة على إعادة صياغة المواد الخاصة بسلطات الملك وتلك التي تحكم العلاقات بين مجلس النواب والحكومة، كان أول ما تطرق إليه الدستور الجديد هو ما مكن الوفد من الفوز بالأغلبية والحكومة، كان النظام الانتخابي. كان قد تبين من تجرية الانتخابات الأربعة السابقة أن تغيير نظام الانتخاب لا يكفي للحيلولة دون ضوز الوفد بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وأن الأمر يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات الصارمة، وبالفعل تغيرت الفلسفة العملية العليدة التصويت التي أقرها دستور ١٩٢٧.

بالإضافة إلى العودة لنظام الانتخاب غير المباشر على درجتين، حدد القانون الجديد عدد أعضاء المجلس بدلا من الربط بين عدد الأعضاء وعدد السكان، فأصبح المجلس يتكون من ١٥٠ نائبا، بينما كان عدد أعضاء مجلس ١٩٢٩ قد بلغ ٢٣٢ نائبا، كما رفع الحد الأدنى لسن الناخب فجعلها خمسا وعشريس سنة، أما بالنسبة نائبا كما رفع الحد الأدنى لسن الناخب فجعلها خمسا وعشريس سنة، أما بالنسبة للناخبين المندوبين فقد قيد القانون الجديد انتخابهم بشروط مادية أو مالية المائب ١٩٣١، وإنسا ٥٠ ناخبا. وبالنسبة للمرشحين يشترط أن يكونوا مقيدين في القوائم الانتخابية للدائرة التى يتقدمون للترشيح فيها منذ ما لا يقل عن سنتين، وأخيرا وفقا لقانون ١٩٣٠ لا يجوز ترشيح من يمارس مهنة حرة في مدينة غير مدينة القاهرة. كان الهدف المباشر الذي سعى إليه إصلاح صدقى بالشاً ١٠٠ من خلال مدين الشرطين هو التيل من القواعد الشعبية للوفد لاسيما في الأقاليم، وهو ما يؤكد أن هذه القواعد كانت تتكرن خاصة من طبقة جديدة هي الطبقة الوسطى المتعلمة أن هذه القواعد كانت تتكرن خاصة من طبقة جديدة هي الطبقة الوسطى المتعلمة التي استمدت مركزها الاجتماعي من التعليم، وقد أشارت المذكرة إلى أن مجلس النواب السابق، أي مجلس أكثر من ثلثيهم خارج القاهرة.

إن مذكرة الحكومة التي وقع عليها إسماعيل صدقي باشا ١١٠ والتي يفسر فيها دواعي هذه التعديلات له دلالة كبيرة ليس فقط على نية محرري المذكرة، وإنما أيضا وبوجه خاص على أنماط تواجد الوفد وقوته في الانتخابات وكذلك ويصورة أشمل على الممارسات الانتخابية في هذه الفترة. إن ما يتضح على مدى قراءه هذه المذكرة هو احتقار الناخبين المصريين بوجه عام واعتبارهم غير قادرين على الاختيار بسبب سذاجتهم وسهولة التأثير عليهم وعدم نضجهم وافتقارهم إلى التدريب السياسي وهم في الواقع غير جديرين بدستور ١٩٢٣ الـذي يناسب أكثر حالة التقدم التي وصلت إليها المجتمعات الأوروبية الصناعية على حد ما حاء في المذكرة. كما تشير المذكرة إلى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التصويت حق طبيعي يتمتم به الجميم، فهو وظيفة لا تصق ممارستها إلا لبعض الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط المالية أو التعليمية اللازمـة والقادرين بذلك على الارتقاء فوق الحماهـين وتوجيهها. وبذلك أصبح الوفد متهما بأنه أفرز صورة جديدة من الأوتوقراطية النيابية أفسدت المؤسسات، واستبدت بالشعب وخدعت وسيطرت عليه وذلك بأن أحيت بطريقة ديماجوجية ذكري ماضيه في الكفاح الوطني. وتقتيس المذكرة الكثير من الأبديولوجيا الفرنسية المضادة للحياة النيابية الخاصة بهذه الفترة والتي تستند على الفرضيات الأولية الآتية : البراميان مصدر لعرقلة الحيياة السياسية لأنبه يحول دون قييام السلطية التنفيذية بأداء مهمتها؛ أدى الأخذ بنظام الانتخاب العام إلى اقتحام الحياة السياسية من قبل "محترفي السياسة" أي أولئك الذين يحترفون العمل السياسي لتحقيق مصالحهم الشخصية، وينتج عن ذلك انخفاض المستوى العام للعمل السياسي وحرمان الأشخاص ذوى المستوى الرفيم من ممارسته. هذا هو الفرق بين "الأعيان" – الذين يمثل العمل السياسي بالنسبة لهم نوعاً من الاستمرارية والتكريس لوظيفتهم أو نسيادتهم الاحتماعية والاقتصادية – و"محترف السياسة" أو "المقاول السياسي" من أصل متواضع والذي يسعى إلى تعويض النقص الاجتماعي الذي يشعر به بالعمل السياسي المتخصص الذي يبلغ أقصاه أثناء الانتخابات ٢٠٠٠.

كذلك تتهم المذكرة الموقعة من إسماعيل صدقى باشا، الوفد بأنه كون لنفسه مجموعة من الزبائن بين النخبة السياسية داخل البرلمان والمجالس الإقليمية، وأن هو لام يخضعون له تماما وغير قادرين على معارضته. كما لتهم الوفد كذلك بأنه أنخل في السلوك الانتخابي ممارسات غير شريفة تستوجب العقاب مثل "الاتجار بالتنازلات الانتخابية" وتهديد القلة من المرشحين غير الوفديين الفائزين لإرغامهم

على الانضمام للوفد واتباع تعليماته فى مجلس النواب. وهكذا بموجب القانون الجديد انتزع من مجلس النواب حقه المطلق الفصل فى صحة العضوية.

يتضع من هذا العرض السريع لقانونى الانتخاب أنهما يدلان على رويتين مختلفتين للتصويت ترتبط بالنخب السياسية التى وضعتهما. غير أنه على مستوى الممارسات الانتخابية ونظرا للرهانات ولخطورة الممارسات "الانتخابية" لمنافسي الوفد، يبدو أن هذا الأخير قد استخدم كافة موارده للفوز وخاصية الموارد والاختصاصات التى توفرها الهيمنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكذلك اتجه الوفد، في الفترات التي فقد فهها شعبيته، إلى استخدام نفس الأساليب الملتوية وغير النزيهة التي استخدمها منافسوه.

المارسة الانتخابية للنخب: الهيمنة الاجتماعية والانحرافات الإدارية الهيمنة الاجتماعية

من بين الاتهامات الموجهة للوفد في مذكرة الحكومة الموقعة من إسماعيل صدقي باشا أنه أنشأ "طبقة محترفي السياسة". غير أنه من الصعب قبول مثل هذه الادعاءات لعدة أسباب. يتضح من تحليل وحيد عبد المحيد ١٠٧ لطبيعة العلاقات ببن قيادات الوفد وقاعدته أن الوفد لم يكن لديه أعضاء بالمعنى المعروف في التنظيمات الحزبية، يكرسون الصزء الأكبر من وقتهم للنشاط السياسي والانتخابي. وكانت الهياكل التنظيميــة للوفـد فضفاضة إلى حد كبـير، وكانت لجانه المختلفة، مثــل لجان الطلبة والشبيات، تتشكل عند وقوع أصداث سياسية هامة كتنظيم المظاهرات والتجمعات أو تنظيم الحملات الانتخابية لدعم المرشحين الوفديين ومساعدتهم على الفوز، وهو ما أشار إليه عبد الرحمن الرافعي في شهادته التي أوردناها سابقا. وكذلك على المستوى القاعدي ارتبط الوفد بكافة الطبقات الاحتماعية بما فيها أكثر هنا شعبية، كما كان يحظي بدعم الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر ثراءً سواء في المدن أو في الريف. وكما يتضح من نتائج آخر انتخابات قبل ثورة ١٩٥٢، فإن شعبية الوفد قد بلفت حدا يدعو إلى افتراض أنه لم يكن بحاجة إلى البحث عن مرشحين يخوضون المعارك الانتخابية باسمه بقدر ما كان المرشحون يسعون إلى حمل اسم الوفد؛ إذ أن "شعار الوفد" ظل — على الأقل لفترة ما — مفتاحا للنصين وكانت قيادة الوفد تكتفي باختيار أكثر العناصر قدرة على الفوز إما بسبب روابطها المحلية وشبكة اتصالاتها الشخصية في الدائرة، وإما بسبب ما تتمتع به من إمكانيات مالية ومادية، أو بسبب

ثقلها داخل الهيساكل الإدارية المحلية والقومية. يرجع ذلك لكون الأحزاب السياسية بصفة عامة، بما فيها الوف، لم يكن لديها ميزانية الإنفاق على الحملات الانتخابية لمرشحيها، علما بأن هذه الحملات كانت، منذ ذلك الحين، باهظة التكاليف، ويشهد على ذلك المناقشات التي دارت في مجلس النواب عندما اقترح الوقد في عام ١٩٧٤ أن يقوم كل مرشح للانتخابات بإيداع مبلغ من المال في خزينة الحزب.

ويالنسبة لممارسات الوفد في الانتخابات، يقول صبرى أبو المجد ١٠٠ في هذا السنان وإن كان علينا توخى الحذر الشديد إزاء تلك الاقتوال: "الواقع أن الوفد لم يكن يختا رمر شحيه على أساس كفاءتهم، وإنما على أساس قدرتهم على الفوز. كان يدرس الدائرة من الناحية التاريخية والجغرافية ولا يتردد في ترشيح شخصين يدرس الدائرة من الناحية التاريخية والجغرافية ولا يتردد في ترشيح شخصين أو ثلاثة أشخاص من العائلة الواحدة في دوائر مختلفة حتى وإن كانوا لا يقيمون فيها ولا أحد يعرفهم، أي على أساس سياسي..." ويبدو أن هذا السلوك كان متبعا في كل الأحزاب السياسية وقتذاك، وهو ما يؤكده سيد مرعى حين لاحظ أن النقراشي باسا زعيم السعديين اختار في انتخابات ١٩٤٤ أن يرشح أكبر عدد من الأعيان، لأن الأعيان ملتصقون بدوائرهم وذلك حتى لا يتحمل حزبه النفقات ١٠٠٠. ويتبين من ذلك كيف أن الهدف الرئيسي للوفد من هذه الممارسات كان ضمان فوز مرشحيه وأن الوسائل التي استخدمها لتحقيق هذا الهدف عديدة ولا تختلف كثيرا عن تلك التي استخدمها خصومه، وهي في هذه الحالة ثقل العائلات الكبيرة ونفوذها الاجتماعي والاقتصادي على الناخبين. ويتناول صبري أبو المجد في كتابه عن غضب الشباب الوفديين في مدا ملكبيرة بين الشباب.

كما سبق أن ذكرنا، كان من بين الاتهامات التى وجهها اسماعيل صدقى باشا للوفد أنسه كون لنفسه مجموعة من الزبائن/الأنصار السياسيين داخل البرلمان والمجالس الإقليمية وأن هولاء يخضعون لله تماما وغير قادرين على معارضته، وأنه أدخل في السلوك الانتخابي عملية الاتجار بالتنازلات وتخويف المرشحين غير الوفيدين الفائزين في الانتخابات.

الواقع أن تلك الممارسات تظهر كذلك قوة وشعبية الوفد بالقدر الذي تظهر به عدم تردده في استخدام شتى الوسائـل التى تمكنه من الفون. حـدث ذلك بالفعل في انتخابـات ١٩٢٩ حيـث فـاز الوفد بـ ٩٣،١٪ بن من المقاعد وكان ١٩٣ من مرشحيه قـد فـازوا بالتزكية لعدم وجود منافس لهم. وتكررت هـنه الظاهرة فـى انتخابات ۱۹٤٢ التي حصل فيها الوفد على ٧٠/٩٪ من المقاعد وكان ١٩٤٤ مرشحا قد فازوا بالتزكية ٢٠٠ وكذلك يظهر القانون الجديد الذي فرضه إسماعيل صدقى والذي يحرم مجلس النواب من حقه في الفصل في صحة العضوية استعداد الوفد لعمل أي شيء في سبيل الهيمنة على المجلس. فبسبب الضغوط الشديدة التي تعرض لها من قبل الملك والإنجليز، ويسبب "مهمته الوطنية المقدسة"، كانت قيادات الوفد تسعى إلى الفوز في الانتخابات مهما كلفها الأمر، ولم تنشغل كثيرا بالمسائل الشكلية والأساليب المستخدمة في الانتخابات إلا إذا كان في ذلك خطر على فوز الوفد.

الانحرافات الإدارية

اتخذ تزوير الانتخابات في هذه الفترة أشكالا عديدة ومتنوعة وكان غالبا من منم الإدارة، بعضها يقع قبل الانتخابات مثل تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث تأتى النتائج في صالح بعض المرشحين دون غيرهم، ويعضها الآخر أثناء الانتخابات بمساعدة رجبال الإدارة كمديري المديرية والموظفين وضبياط الشرطة، وكذلك العمد والشياوخ بطبيعية الحال لما لهم من تأثير على الأهالي، لاسيما في الريف وتفسر هذه الظواهر ما اتخذت قيادة الوفد من قرارات بمقاطعة الانتخابات كلما أدركت أن الملك، بسبب توتر العلاقات بينه وبينها، سيستخدم كافة الوسائل الإدارية للحيلولة دون فيوز الوفيد. كما تفسر هذه الظواهير أيضا السبب الذي جعل قيبادة الوفد تطالب بعد كل أزمة من هذه الأزمات بتشكيل حكومة محايدة أو ائتلافية تترأس الانتخابات التاليبة وتشرف على عملية تقسيم الدوائس لحساسية هذه العملية. كان تقسيم الدوائر الانتخابية قبل إحراء الانتخابات يتم عن طريق لمنة في وزارة الداخلية، وكان الهدف الرئيسي من هذه العملية هو ضمان أكبر عدد ممكن من الأصوات لبعض المرشحين بتجميـم القـرى والكفور التي توجِـد بها أهم "الشبـكات الموالية لهـوْلاء المرشحين" (أهالي وأقارب المرشح وكل مَن على أملاكه الزراعية أو الصناعية أي بتعبير آخر كل "تابعيسه" كالفلاحين والمزارعين والعمد... الخ) في دائرة واحدة. حدث ذلك في عدة انتخابات وخاصة في انتخابات ١٩٢٥ حيث تم تعديل ١٠٦ دائرة من إجمالي ٢١٤ دائـرة وانتهـت بفوز الوفد وإن لم يكن فوزا ساحقا كما في ١٩٢٤. وتكرر نفس الشيء أيضنا في انتخابنات ١٩٣٨ فامتنع الوفد عن تقديم مرشحين باسميه في ٩٨ دائرة بعيد إعبادة رسم خريطة الدوائر كليا بدحة تزايد عدد الناخبين الذي أظهره آخر تعداد للسكان. ويذلك ارتفع عدد الدوائر من ٢٣٢ دائرة إلى ٢٦٥ دائرة. ووفقا لشهادة محمد

حسين هيكل "" الذي كان وزيرا آنذاك وأحد رموز حزب الأحرار الدستوريين، كان المرشحون المقربين كان المرشحون المقلبة المؤلمة المؤلم

إن الذين استفادوا من مثل هذه الميزات هم أكثر المرشحين تقريبا للدوائر الحاكمة. وفي هذا الشأن يروى سيد مرعى ٢٠٠ تجريته في أول انتخابات يرشح نفسه فيها، وهي تجريبة تستحق الذكر تقدم سيد مرعى للانتخابات كمرشح سعدي وكانت الحكومة آنذاك حكومة سعدية، ومع ذلك، ففي الدائرة التي رشح نفسه فيها، دعمت حكومة أحمد ماهر باشا منافسه فكرى أباظة من الحزب الوطني، علما بأن هذه الدائرة هي التي كان يمثلها والده في عام ١٩٧٤ كنائب وفدى. وقد فوجئ سيد مرعى بأن الحكومة كانت قد حذفت إحدى القرى من هذه الدائرة وضمتها إلى دائرة أخرى.

"...وكانت هناك بلدة مجاورة للعزيزية لها أهمية، وأصواتها لها تأثيرها في الدائرة – واسمها كفر فرج جرجس – وذهبت إليها في جولتي وخلال مروري بها لاحظت فتور الاستقبال من الأهالي، وأحسست أن هناك شيئا غير عادي وتكشفت الموقف عندما سألوني: أنت جاي لهيه ؟ ودهشت في باديء الأصر ولكنني عذرتهم بعد ما عرفت أن الحكومة فن ضمت بلدتهم إلى دائرة "منيا القمح" – وكان المرشح فيها فكرى أباظة عن الحزب الوطني – وكان الموقف كله بمثابة الصدمة الأولى ولم تتمتمل كبريائي أكثر من ذلك، وغادرت البلدة على الفور وأنا أغلى من الغضب والغيظ من الحكومة السعدية، كيف يحدث هذا التصرف بالنسبة لمرشح من السعديين وكيف يضعني النقراشي في هذا المأزق ؟ وتوجهت مباشرة إلى القاهرة لمقابلة النقراشي في هذا المأزق ؟ وتوجهت مباشرة إلى القاهرة لمقابلة النقراشي في الانارجية وكنت ثائرا وقلت له: لماذا إذا طلبتم مني ترشيح نفسي في الانتخابات ؟ ولماذا كان الإصرار على نزولي المعركة في دائرة العزيزية عن السعديين ثم تفتتون أصوات الدائرة من وراء ظهري؟"

ويضلاف تقسيم الدوائر الانتخابية في مرحلة ما قبل الانتخابات كان التزوير يتم بواسطة رجال الإدارة و لاسيما العمد والشيوخ كما يذكر د. سيد صبري ^{۱۲۲. "}لقد أصبح من المعلوم أن أية وزارة في الحكم تستطيع الحصول على أصوات أغلبية هيئة الناخبين إذا توفر لديها أمران: الأول تأييد رجال الإدارة وبالأخص العمد الذين في قبضتهم أصوات الناخبين فى القرى، الثانى العدد الكافى من اللوريات لنقل الناخبين إلى اللجان للإدلاء بالاسم الملقن لهم. ولقد أثبتت التجارب سهولة كلا الأمرين".

وللتصدى لهذه التصركات كان الوفد يعتمد، وهو في قمة شعبيت، على أنصاره
داخل الجهاز الإدارى، ويكفى في هذا الصدد الإشارة إلى الإضراب الشهير الذي قام به
العمد والشيوخ في عدة مديريات في عهد حكومة زيور باشا، ويمكن القول أن الحركات
داخل الجهاز الإداري كانت جزءا من حركة مقاومة عامة يقودها الوفد بدأت حركة
الاحتجاج هذه بإرسال خطاب إلى وزير الداخلية تعبيرا عن اعتراضهم على قانون
الانتخابات الجديد وعزمهم مقاطعة الانتخابات، فأقيلوا من مناصبهم وقدموا
المحاكمة إلا أن المحكمة برأتهم. كانت هذه المقاومة الإدارية من بين الأسباب التي
المد المعالمة الحكومة وإلغاء قانون زيور باشا. وتكررت نفس الظاهرة عند وقوع
أزمة ١٩٣٠ حينما استقال نحو ٤٠٠ عمدة احتجاجا على قانون انتخابات ١٩٣٠
كان يتمتع فيه الوفد بالأغلبية قد ألغى كل هذه القرارات. وبالإضافة إلى الغرامات
على المعاش المبكر.

ينطبق هذا الكلام على رجال الشرطة أيضا. فمن بين أشكال تزوير الانتخابات في ذلك الحين أن كان وزير الداخلية يرسل العساكر لتطويق القرى في بعض الدوائر أو إبداع شيوخها في السجون أو منع الناخبين من دخول لجان الانتخاب "لا أو إبداع شيوخها في السجون أو منع الناخبين من دخول لجان الانتخاب "لا ولابد أن نذكر هنا أيضا عدم التجانس السياسي بين رجال الإدارة. وفيما عدا بعض الاستثناءات الناتجة عن مقاطعة الوفد للانتخابات، فإن نتائج الانتخابات لم تكن الاستثناء وكانت تنتهى عادة بفوز الوفد، مما كان يدفع الموظفين إلى توخى الحذر الشديد تجنبا للعقاب الذي كان ينزله الوفد بمجرد توليه الحكم على الموظفين الذين المديد تجنبا للعقاب الذي كان ينزله الوفد محرد توليه الحكم على الموظفين الذين هذا الصدد عن انتخابات 190 يثبت ذلك. فهو يروى حقيقة الصراع بين فؤاد سراج الدين المحام سرى باشا بخصوص موقف الطرطة والإدارة أثناء الإعداد للانتخابات. حكومة سرى باشا بخصوص موقف الطرطة والإدارة أثناء الإعداد للانتخابات. قالده طلب منه قال مرشح معين أن "يتركه يفوز" وذلك لأسباب لم يذكرها صلاح الشاهد. غير الذواب سعراج الدين رفض هذا الطلب بمنتهى الثقة، وظل طوال الحملة الانتخابية أن شواد سعراج الدين رفض هذا الطلب بمنتهى الثقة، وظل طوال الحملة الانتخابية أن شواد سعراج الدين رفض هذا الطلب بمنتهى الثقة، وظل طوال الحملة الانتخابية

يوكد فى خطبه على كل الإجراءات التى اتخذتها الحكومات الوفدية لصالح الشرطة وفى المقابل تنوى الشرطة الاستغناء عن الوفد بتزوير الانتخابات. كما ذكر أيضا فى هذه الخطب أن عددا كبيرا من رجال الشرطة اتصلوا به ليوكدوا حيادهم. وأخيرا يذكر صلاح الشاهد كيف أن فوّاد سراج الدين قد أرسل سرا أحد الأشخاص إلى الضابط المسئول عن دائرة مرشح وزير الداخلية ليطلب منه عدم تزوير الانتخابات لصالحه، وبالفعل لم يفز هذا المرشح.

كل هذه التصريحات بالغة الدلالة على الممارسات الانتخابية في أواخر الحقبة الليبرالية وعلى قوة الوفد كجزب "حاكم" وعلى التواطئ والتحالفات بين النخب السياسية، سواء كانت اجتماعية أو أسرية أو اقتصادية، بغض النظر عن اغتلاف مواقفهم السياسية. تزايد هذا التواطؤ مع الزمن في الوقت الذي اتسعت فيه الهوة بين "الناس اللى فوق" و "الناس اللى تحت". وقد مهد هذا الوضع لاستيلاء الضباط الأحرار على السلطة في عام ١٩٥٢ وانتهاء عهد التعددية الحزبية والتعددية السياسية الذي شهدته مصر في الحقبة الليبرالية.

ومن المفارقات أن عدم التوازن المفرط لصبالح الوفد وشعبيته التي فاقت كل الحدود لارتباطهما بمهمت "الوطنية" هـ والـذي أدي إلى ابتعاد الوفد عن تعريف التصويت في الإطار الاجتماعي الذي أرادت النخب الوفدية ذاتها في بادئ الأمن أي أن يكون التصويت تعبيرا عن اختيار حقيقي أو رأي سياسي. الواقم أنه نظرا لأهمية الرهانات والعضف الذي استخدمه القصر لتزويس إرادة الناخبين لجأت النخب الوفدية إلى كافة الوسائيل لتأكيد تفوقها في الانتخابيات، فحشرت موارد المرشحين مين الطبقات المهيمنة اجتماعيا واقتصاديا وكذلك الإمكانيات التي توفرها الهيمنة السياسية والحكوميـة. وتجـدر الإشارة هنا إلى البنية الاجتماعية لآخر مجلس نواب عام ١٩٥٠ والبذي كان للوفد فيه الأغلبية الساحقة ٢٠١٠: ٣٥٪ كبار ملاك زراعيين، ٢٧٪ متوسطى مىلاك زراعيين، ١٤٪ رأسماليون صناعيون، ٩٦.٥٪ رأسماليون تجاريون، ٢٠,٦٩٪ مهنيون ومعظمهم من المحامين والأطباء، ٥٪ موظفون حكوميون. وتقول عزة وهبي أن ارتفاع نسبة تمثيل الطبقات المهيمنة اقتصاديا واجتماعيا يعد سمة ثابتة في البرامانات التي تشكلت منذعام ١٩٢٤. هذه النتائج هي حصيلة دراسات عديدة تناولت هذا الموضوع مع اختلاف المعايير التي استخدمها الباحثون بطبيعة المال في تعريف مختلف الفئات المذكورة. يفسر مجموع هذه الظواهر كيف أن وراء القواعد الانتخابيــة الرسمية للنخب السياسية، ووراء الرهانات السياسية الكبرى المتمثلة في الانتخابات، تختبئ فى الواقع ممارسات ومعيارية انتخابية شعبية تكاد تكون باقية على حالتها ولا تزال سماتها الرئيسية موجودة حتى الآن.

المعايير والممارسات الانتخابية الشعبية

الواقع أن الممارسة الشعبية للتصويت خلال الفترة الليبرالية غير مفصح عنها ويصعب اكتشافها. معظم الذين كتبوا أو أدلوا بشهادتهم عن ماضيهم السياسي وتجاربهم الانتخابية كانبوا من كبار الشخصيات السياسية آنذاك وكانوا يشغلون المناصب الهامة كمنصب وزير أو رئيس وزراء أو من كبار المسئولين في الأحزاب السياسية أو من كبار الصحفيتين... الخ. وبالتالي نكون بصدد وجهة نظير متأثرة بموضعهم الاجتماعي والسياسي وموقفهم الأيديولوجي. من جهة أخري غالبا ما تكون شهادتهم انتقائية ويها ثغرات، وهذه الثغرات إما أن تكون حتمية لعدم احتفاظ الذاكرة بكل البيانات، وإما أن يكون سببها ببساطة شديدة أن بعض المعلومات الأساسية بالنسبة لدارس الانثروبولوجيا السياسية لا يراهنا غيره ذات أهمية، وبالتالي لا يتم ذكرها أو الإفصاح عنها. أما شهادات من قد نسميهم المرشحين العاديين في انتخابات الفترة الليبرالية فهي نادرة للغايـة. ومع ذلك استطعنا، بناءً على بعض هذه الشهادات، التعرف إلى حد ما على العادات الاجتماعية الحقيقية التي سادت عملية التصويت في هذه الفترة، ومن ثمُّ دلالات التصويت بالنسبة للجماهير. لا يحب تبرك الرهانات السياسية الوطنية في انتخابات هذه الفترة تلهينا أو تصحب عنا الرهانات الاجتماعية المحلية لانتخاب النائب. ففي وقت مبكر جدا تكونت في مصدر صورة "النائب الوسيط" بين الأهالي المحليين والأجهزة الإدارية المركزية والإقليمية، وكذلك النائب مقدم الخدمات والمجاملات الشخصية والجماعية. في ضورء هنذه التوظيفية يمكن فهم حقيقة منطق الانتخاب حيث تقدم الحماهير دعمها وأصواتها للمرشح مقابل بعض الخدمات والمزايا التي يوفرها لهم. وهو ما يحدث اليـوم. إن مثل هذا التصويت يكون دائما في صالح المرشحين الذين يتمتعون بالقوة الاقتصادية أو يعلاقيات كثييرة، وكذلك الذين يتمتعون يقاعدة شعبية في الدوائر التني يرشحون أنفسهم فيها. وهذا ما يشير إليه عبد الرحمن الرافعي ١٢٧ بشأن تقدمه لانتخابات ١٩٢٤.

"...فعلى الرغم من أنى لم أعتمد في حملتى الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصى أو قوة حزبية في دائرة مركز المنصورة، فإن ما عرفه الناس عنى من ماضي وصفوه بالوطنية، قد أوجد شيئا من التوازن بينى ويين منافسي، ففزت عليه بصوّت واحد، إذ نلت ١٧١ صوتا، ونال هو ١٧٠ صوتا، وكان عدد المندويين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندويا...".

من الواضح أيضا أن عملية التصويت لم تكن سرية على الإطلاق، وإنما كانت تتم بطريقة جماعية شفاهة نظرا لارتفاع نسبة الأمية. يشير محمد زكى عبد القادر ^{٢٨}، وكان من المرشحين في عام ١٩٤٥، إلى ذلك واصفا الظواهر التي شاهدها ويحاول شرحها على النحو التالى:

"... وما أكثر ما أثرت فيه صور أخرى فيها سذاجة ولكن فيها جمال أخاذ...سمعت عـن بعضهم يسأله عضو اللجنة من تنتخب فيجيب: "الشيخ محمد" وهو يعنيني... إن أعظم الألقاب عنده هو لقب "الشيخ" وهو يضغيه علىّ راضيا فرحا... وآخر يسأله رئيس اللجنة من ينتخب فيجيب "أبو عبد القادر" وهو يعنيني أيضا... إنه لا ينتخب ممثلا له لمجلس النواب، وقد لا يعرف ما هو هذا المجلس ولا ما هي اختصاصاته وخصائصه، ولكنه ينتخب ابن الرحل المقيم معه في قريته يعرفه ويعطف عليه ويحيه، وهو عنده أقرب إليه من مجلس النواب ومن كل ما في مجلس النواب... وثالث يسأله الرئيس من تنتخب فبحيب في سذاجة حلوة : ودي عاوزة كلام ابن بلدنيا... وهو يعنيني أيضا... إن الانتخابات في نظره ليست إلا الانتصار لابن بلده أيا كان، سواء أكان صالحا أم غير صالح... إنها العصبية الريفية القديمة كانت لا تزال بكل صولتها تسيطر على أذهبان الناسي، ورايم بسأله الرئيس من تنتخب فيقول "ابن السنجري" وهو يعنيني أيضًا... إنه هنا ينتذب الأسرة... إنها العصبية الأسرية القبلية... أنصار لأسرتنا وخصوم... وخامس يجيب: الأستاذ الكبير، وسادس يقول سعادة البيه وسابع يقول البيه بتاعنا... كل إحابة من هذه الإجابات لها مغزاها ولها دلالتها ولها تفسيرها... الأول متعلم عسارف لمن يعطى صوته والثاني ينتخب سعسادة البيه الذي يراه يرتدى البدلة ويذهب إلى القاهرة ويعود منها ويحلس مع البكوات والباشوات فهو واحد منهم بطبيعة الحال وطبيعة الوضع والثالث يصف "البيه" بأنه "بتاعنا" أعنى الرجل الذي نعتمد عليه ونلجأ إليه ونستجير به...".

تشهد هذه التصريحات الواردة على لسان محمد زكى عبد القادر على ما كان يحدث في لجنة الانتخاب في القرية عندما يكون أحد المرشحين للانتخابات من أبنائها فينتخب كل الأهالي "ابن البلد" الذي يعرفون اسمه وعائلته. غير أن ذلك لا ينطبق على كل اللجان خاصة في المدن الكبيرة وكل القرى الأخرى لأن النائب لم

يولد في كل قرى الدائرة وهذا ما يؤكده أحد القضاة وهو د. السيد صبرى^{١٧٥} الذي كان رئيسا لإحدى لجان الانتخاب بالإسكندرية في عام ١٩٣٨.

"... فقد حضدر للانتخاب أفــراد لا يعرفون أسماء المرشحــين وآخــرون ينتخبون محافظ المدينة، وغيرهم ممن يفوضون الرأى لرئيس اللجنة، وآخــرون يصوتون لرئيس الحكومة وهو غير مرشح فى الدائرة، أو من يطلبون سرد أسماء المرشحين لأنهم نسوا اسم من يريدون انتخابه".

وبالطبع فإن التصويت شفاهة، ومن ثم علنا، يتيح الفرصة للضغط على الناخبين سواء من قبل الإدارة أو من قبل أنصار المرشجين والأشخاص الذين اتفقوا معهم على دعم حملتهم الانتخابية. وبالفعل قبل عملية التصويت كان هناك فترة للمساومات التي يتحتم على كل ناخب جاد إجراؤها مم "الناخبين الكبار غير الرسميين"، أي مم مجموع الشخصيات المحلية القادرة على التأثير على الجماهير لتنتخب مرشحا ما. وقد ترتبط هذه القدرة بسلطة الفرد الشخصية أو بوضعه، مثل كونه من الأعيان أو رأس عائلة كبيرة، أو بمركزه الاجتماعي لكونه شخصا متعلما أو بمنصبه الإداري أو قدرته على ممارسة القمم إذا كان موظف حكوميا في الأجهزة المحلية. ويؤخذ في الاعتبار أيضا أن مرشحي الوفد كانوا قادرين في بعض الأحيان على هزيمة الباشوات المحليين وهزيمتهم في دوائرهم. إلى جانب هذه المساومات استخدم المرشدون وسائل أذرى عديدة، وكانت هذه الوسائل والأساليب المستخدمة في حملية الدعايية الانتخابية تختلف وفقيا لسمات كل مرشح ونبوع الجمهور الذي يريد إقناعيه، وإذا كانت الاحتماعات الحماهيرية والمواكب وإقامية الحفلات التي يشارك فيهما الخطباء والشعراء الشعبيون لمدح المرشحين والتغنى بفضائلهم من السمات المشتركة في الحملات الانتخابية، فإن البعض الآخـر كان يعمل على التميز بتوزيم الإعلانات ومبادئه السياسية وغيرها من وسائل الاتصال المكتوبة. وكان هذا النوع من الدعايـة يستهدف أساسا النخب المحلية المثقفة ولاسيما المدرسين والأطباء والمحامين ورجال الدين... الخ، ويبدو أن هؤلاء كانوا يمثلون في ذلك الوقت فئة هامــة من فئات "الناخبين الكبــار غير الرسميين". وهذا ما فعله عبد الرحمن الرافعي حبن قام بتوزيم كل ما نشر من كتاباته للتأكيد على أنه يتميز بالعلم والثقافة علاوة على نشاطه الوطني التاريخي.

غير أنه رغم وجود هذا الكم من وسائل الدعاية الانتخابية منذ الانتخابات الأولى في عام ١٩٣٤ إلا أن تأثيرها على الانتخابات لم يكن كبيرا لأن الناس كانوا ينتخبون حسب ما يوصيهم به الأشخاص الذين يفترض أنهم على علم بالصالح العنام ومصلحة مجتمعهم، وهذه هى النصيحة التى يعطيها نائب وفدى سابق وكان أيضا من المسئولين عن الحملة الانتخابية للوفد فى كافة دوائر مديرية الشرقية وهو محمد زكى عبد القادر '''.

".. لا تعتمد على الهتافات والتصفيق... إن الناس فى القرى يقابلون كل مرشح بالتهليل والزعيق، ولكن هذا لا يعنى شيئا... اجتهد أن تعتمد على الصلات الشخصية والاتفاقات والزيارات الخاصة... إن تجربتى دلتنى على أن هذه أحسن وسيلة...".

وبالفعل تأكد محمد زكى عبد القادر بنفسه من ذلك من تجربته الشخصية.

"... وزرت قرية رزنة وهي بلدة أحمد عرابى زعيم الشورة الأولى في مصدر، واستقبلنى الناس هناك بحماسة وتصفيق وهتاف والمنظومة المعهودة... الكرسى المسين ؟ تنتخبوا مين ؟... وهي المنظومة التي لاقيتها وسمعتها في كل قرية زرتها تقريبا، فما أن يحس الطبالون والزمارون وسماسرة الانتخاب أن المرشح هبط البلد، حتى يلبسوا "هدوم الشغل" وهي ليست إلا الطبلة والمزمار وجماعة من الصبية والأطفال، خليط من أهل القرية المتعطلين، يزفون المرشح، حتى أننى في أوقات متعددة كنت أشعر بالأسف والألم أن أديت بنفسي إلى هذا الموقف... وتذكرت قول الشمسي باشا أن هذا كله لا قيمة له... إنه "مولد" مجرد "مولد" حتى إذا انتهى الموكب كان لابد من صدرف المكافآت، للطبال والزمار والصلاق وخادم المسجد والمؤذن

كان التصويت وقتذاك – مثل ما هـ و عليه اليوم – متوقفا على المساومات بين مختلف المرشحين وبعض الأشخاص في كل قرية أو منطقة، على أن يتم اختيار هؤلاء الأشخاص، بعناية شديدة بمعنى أن يكون لهم بالفعل وضعهم ومركزهم الاجتماعي في القرية ومن شأنهم التأثير على الأهالي وضمان عدد كبير من الأصوات. لذلك كان على المرشحين ومساعديهم أو وكلائهم، دراسة المنطقة، في حالة عدم انتمائهم إليها، لمعرفة من هم الأشخاص المسيطرين على الانتخابات في كل قرية حتى لا يقعوا في شعراك بعضى المحتالين. وعلى حد قول محمد زكى عبد القادر، لا يمكن الارتجال في هذا الأمر.

"... أحسست أن الانتخابات أشبه بالمواسم، لها سماسرة ما أعجبهم... واحد منهم يأخذك على جنب ويقول لك هامسا: البلد دى كلها فى أيد الشيخ أبو محمود... اتفق معاه وحط فى بطنك بطيخة صيفى ونام... ويقترب منك آخر محذرا: إياك من الشيخ عامير، وهو الـذى همس فى أذنك من قبل، ويقول فى خبث ومكر ودهاء لازم قال لك البلد فى ايد الشيخ أبو محمود، ما تصدقوش... أبو محمود ده راجل بتاع غرزة وماهوش من البلد، عليك بالحاج عبد الكريم... راجل طيب حج بيت الله الحرام...".

وكان الهدف من المساومات بين المرشح و"الأشخاص الذيبن يعتمد عليهم" هو تحديد شيروط المقايضة، أي تحديد التبرعات أو الوعود بالتبرعات والخدمات التي يتحتم على المرشح تقديمها مقابل دعمه وتأييده في الانتخابات. وهذا أيضا يروى محمد زكى عبد القادر ''' كيف أن رفضه الدخول في لعبة الوعد بتقديم الخدمات والتبرعات وعدم اختياره للأشخاص المناسبين أدى إلى فشله في الانتخابات لاعتباره فظا وجاهلا بأصول اللعبة.

".. ويقترب منك ثالث، وهو يهمس أيضا: إن كنت عايز أصوات البلد دى، صلح الجامع... دورة الميه خسرانة ووزارة الأوقاف بقى لها سنين وما عملتش حاجة... ويجيئك رابع وخامس وسادس، وأعجبهم هو الذى قال لى أن أبو سنة محبوس على ذمة قضية... كلم وكيل النيابة يطلعه والبلد كلها تنتخبك... وأسأل: وأبو سنة ده متهم في إيه ؟ فيقول في حادث قتل... ويقترب شيخ جليل ويدس في يدك ورقة ويقول باسما: البواد ابني ساقط في البكالوريا وعايز يدخل كلية البوليسي... البركة فيك... وقد اعتدت أن أكون صادقا، فكنت أقول لمن يسألونني شيئا ما إذا كنت أستطيع أو لا أستطيع، ولاحظ بعض أنصارى خطتى، فكانوا يزمون شفاههم أسفا، حتى إذا اختلوا ببي قالوا في أسف شديد: الشفل ده ما ينفعش... لازم توعد الناس... ما فيش حاجه ما يمكنكش... هو أنت حتغرم حاجة... جامع... آه يتصلح... المفروض أنك صاحب وزير الاطلية... الناس هنا ما بتفهمش، خدهم على قد

هذه هي على ما يبدو أهم سمات التجرية الانتخابية لليبرالية والإطار الذي يصحح وضعها فيه إذا أردنا فهم السهولة التي استطاع بها الضباط الأحرار إنهاء فصل الليبرالية الانتخابية في مصر، وإذا كانت دراسة سمات الانتخاب على مستوى الدائرة قد سمحت بإدراك الدوافع الحقيقية للتصويت من وجهة نظر الأهالي والوسائل المستخدمة من قبل المرشحين للفوز، فإن المستوى القومي الكلى يعطى كذلك بعض الدلالات الهامة. بالنسبة للمشاركة في الانتخابات (الجدول رقم ٦ الملحق) وطوال هذه الفترة كان متوسط نسبة المشاركة الفعلية للناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية ما بين ١٤٥ ٪ و٩٠٨٪. ولكن كم من الذين لهم الحق في التصويت كان مقيدا بالفعل في الجداول الانتخابية ؟ وإن كان من الصعب الحصول على هذا الرقم هما يمكن قوله هو

أن متوسط عدد المقيدين لم يكن يتعدى ١٨ ٪ من إجمالى عدد سكان مصر فى هذه الفترة ٢٣٠ غير أن أكثر الأمور دلالة هو أن المشاركة الفعلية فى الانتخابات قد سجلت انخفاضا بين ١٩٢٤ و ١٩٣٥ وإن كان من الصعب المقارنة بين انتخابات أجريت فى ظل نظم انتخاب مختلفة. من المؤكد أن هذا الانخفاض يرتبط بظاهرة سياسية هامة اتسمت بها هذه الفترة وهى عدم احترام إرادة الناخبين.

الفصل الثانى

الحقية الناصرية: احتكار الدولة للسياسية ومحلية دور النائب

إذا كان النائب في الفترة الليبرالية يعتبر قبل كل شيء مستودع الإرادة الوطنية الشعبية، ممثلًا في صورة النائب الوفدي، والانتخاب نوع من الاستفتاء الشعبي لصالح الوفد، ففي الفترة الناميرية كان النائب أساسا هو الوسيط الفعال بين الشعب والدولة "وليسة النعم"، وهو موزع الخدمات العامسة والأموال العامة. فبإتمامهم مهمة الوفد السياسية الأسمى، ألا وهي طرد الانجليز نهائيا من الأراضي المصرية، وباعطائهم هذه المهمة عمق أكبر من خلال الكفاح ضد الإمبريالية والإنجازات السياسية الكبرى مثل تأميم قناة السويس انتزع نظام الضباط الأحرار عن عملية الانتخاب أحد أبعاده السياسيسة الهامسة، وهي كونه يعبر عن خيار سياسي. ثم توطد غيساب مثل هذا البعد بقيام نظام سياسي استبدادي وأحادي، ويوجود شخصية بارزة ذات "كاريزما" لزعيم وكُل نفسه لتحديد الصالح السياسي ويحرص على إقامة علاقات مباشرة وحميمة passionnées مع الشعب. وعليه لم يكن أمام النائب المصرى إلا أن يكتفي بدوره التقليدي الذي طالما قام به وهو دور الوسيط بين المجتمع والدولة، أي أن يكون بمثابة "سير لنقل الحركة" الذي ينقبل رغبات واحتياجات الشعب وفي الوقت ذاته يشارك في تأطير المجتمع بنقبل الخيارات والتوجهات التي تحددها الجهات العليا وحدها. ويذلك اختفى الاقتراع كتمثيل سياسي نهائيا ليحل محله الاقتراع – المقايضة بين الذين يقدمون دعمهم وصوتهم والذين يعطون ويوزعون نعم وخدمات الدولة، وهو ما يعتبره البعض بمثابة تغير نوعي

ازدادت فعالية الوسيط في تلك الفترة لسببين. من جهة ظل النائب هو نائب النظام الحاكم؛ إذ أن اختيار الناخبين محصور في المرشحين الذين يدعمهم النظام، ومن جهة أخرى لا تقوم الدولة بالوظائف السيادية التي كانت تقوم بها في الحقبة

الليبرالية فحسب بل على عكس ذلك تعتبر نفسها مسئولة عن تنمية وتطوير المجتمع كليبا وإقرار العدالة الاجتماعية وتوزيع الغيرات والخدمات إذا كان اختيار الناخبين في هذه الفترة لا يعد اختيارا سياسيا فهذا لا يعني مع ذلك أن السياسي اختفى تماما من عملية الاقتراع وأن هذا الأخير لا يحكمه سوى الروابط العائلية والعصبية. الواقع أن هذه الحقبة قد شهدت إعادة تعريف النشاط السياسي الذي أصبح نشاطا مفتوحا للجميح وليس مقصورا على نخبة رجال السياسة أو الأعيان في الأقاليم، ومن جهة أخرى اتسع مضمون النشاط السياسي ليشمل جهود كافة المواطنين لاسيما المسئولين لمساعدة الدولة "ولية النعم" في كفاحها من أجبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإقرار العدالة الاجتماعية. فقد النائب البعد "القومي" الذي كان يتسم به في الفترة الليبرالية واتخذت صورته الطابع "المحلي" الذي يعرف به اليوم. أصبح النائب شخصية عامة محلية تستطيع بحكم تأصلها في الحياة الاجتماعية المحلية وفي الحياة العامة على المستويين المحلى والقومي أن تخدم مصالح أهالي الدائرة وتوزع الخدمات العامة اعتمادا على الأموال العامة لدولة تعتبر نفسها دولة راعية ومنصفة. إن الحقبة الناصرية هي بالفعل التي وطدت علاقة التبعية بين النائب والدولة، وهي علاقة جاري تصحيحها اليوم مع انتشار صورة النائب "رجل الأعمال". هذا التحول الذي طرأ على وظيفة النائب يقربه من مواطنيه وفي الوقت ذاته يؤدي، على المستوى الانتخابي، إلى تمييز المرشمين الذين يتمتعون بمكانبة عالية في الدوائر العليا للدولة والهيئات السياسية القيادية، وإلى جعل الانتخاب من بين ما يعبر عن الهيمنة الإدارية.

المايير الانتخابيــة الناصرية : التصويـت غير السياسي و"الشـأل العام" للجميع

فى عهد عبد الناصر شهدت مصر ثلاثة انتخابات تشريعية لعضوية مجلس الأم^{٢٧٢} الذى حل مكان مجلس النواب. جرت هذه الانتخابات الثلاثة فى إطار سياسى وقانونى مختلف تماما عن الذى كان سائدا فى الفترة السابقة. تبنى دستور ١٩٥٦، وكذلك دستور ١٩٦٤، نظاما سياسيا يمزج بين النظام الرئاسى والنظام البرلمانى أو ما يطلق عليه البعض في الفقه الدستوري المصري النظام البرلماسي. فهما يقضيان بتشكيل مجلس للأمة، يختار أعضاءه عن طريق الانتخاب العام السرى، ويتولى هذا المجلس السلطة التشريعية. كما ينصان فى الوقت نفسه بأن تتولى المؤسسة الرئاسية

السلطة التنفيذية وتحدد مع الوزراء السياسة العامة للحكومة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والإدارى، وتقوم كذلك بالإشراف على تنفيذ هذه السياسة. كما نظم الدستوران نوعا من التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين. بالإضافة إلى ذلك يرشح مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة لعدد أغضائه رئيس الجمهورية، ثم يعرض اللرشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه. ومن الناحية القانونية أيضا وفيما يتعلق بتنظيم السلطات أضاف دستور ١٩٦٤ عنصرين لم يردا في دستور ١٩٥٠ : حق رئيس الجمهورية في تعيين نحو عشرة نواب، وأن يكون للعمال والفلاحين ٥٠ في المائة على الأقل من مقاعد البرلمان.

ولتقييم طبيعة النظام السياسى الناصرى على حقيقته، لاسيما فيما يخص السلطة التشريعية، لابد من إضافة بعض العناصر الجرهرية إلى هذا الوصف :

١ – إلغــاء الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين في ١٩٥٣ و ١٩٥٤ على التوالئ؛

٢٠ نصت المادة ١٩٢٦ من دستور ١٩٥٦ على أن "يكرن المواطنون اتحادا قوميا
 [...]" ويتولى الاتحاد القومى حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة، كما نصت المادة الثالثة من دستور ١٩٦٢ على أن الاتحاد الاشتراكى العربى (الذي أنشئ عام ١٩٦٢) المكون من تحالف قوى الشعب هو السلطة التي تمثل الشعب ؛

٣ - وأخيرا استبعد النظام الناصدرى من لعبة الانتخابات وبالتحديد من حق الترشيح في الانتخابات وبالتحديد من حق الترشيح في الانتخابات التشريعية، ولأسباب سياسية واضحة، بعض الفئات مثل المنتمين إلى الأسرة الملكية المخلوعة، والأشخاص الذين "أفسدوا" الحياة الحزبية قبل الثورة، والذين فرضت على أملاكهم وأموالهم الحراسة، والذين جرى اعتقالهم في وقت من الأوقات بعد الثورة... الغ.

ويتضبح ضعف ثقل البرلمان في الحقبة الناصرية ليس فقط من كونه خاضعا لرقابة هذا "الحزب/ الدولة" - برامان معين اجتمع في ٢٠ و ٢١ - الذي أدخله النظام على الحياة السياسية المصرية، ولكن أيضا من عمر المجالس المنتخبة خلال هذه الفترة والتي تبلغ مدتها القانونية خمس سنوات. فمجلس الأمة المنتخب عام ١٩٥٧ لم يكد يكمل سبعة أشهر من عمره حتى تم حله بسبب قيام الوحدة المصرية - السورية. ويحدوث الانفصال انتهى دور مجلس الأمة وظلت مصر بدون برلمان منتخب علم عام ١٩٦٤ واستمر ثلاث سنوات وثمانية أشهر فقط أما المجلس الجديد في عام ١٩٦٤ واستمر ثلاث سنوات

يتأكد ضعف دور البرلمان بالنسبة لغيره من التنظيمات السياسية التابعة للنظام من الأسلوب الذي نظمت بعه الإدارة الناصرية مختلف الانتخابات. ففي عام ١٩٦٤ على سبيل المثال حرم عدد كبير من المواطنين من مباشرة حقهم في التصويت لمجرد أن وزارة الداخلية لم تقم بطبع بطاقات الانتخاب الجديدة وطلب من الناخبين المتعمال بطاقات ١٩٥٧. وحتى الناخبين الذين تمكنوا من العثور على بطاقاتهم القديمة لم يتمكنوا كلهم من التصويت لأنه مع طبع القوائم الانتخابية الجديدة والمعدلة بناء على الإضافات والحذف، تغير الرقم المسلس الدال على لجنة الانتخاب، كما تغير أيضا مكان لجان الانتخاب نتيجة لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، حتى أن عدد الناخبين في لنتخابات ١٩٦٤ لم يتعد ٥٠٠ ما خيراً ...

غير أنه رغم كل هذه التعقيدات، ورغم إنشاء جهاز قانوني وسياسي يخضع البرلمان لرقابته ويكون له (أى الاتحاد القومى الاشتراكي) حق الولاية على مجلس الإمان لرقابته ويكون له (أى الاتحاد القومى الاشتراكي) حق الولاية على مجلس الأعناب أدخل النظام السياسي الناصري بعض التعديلات الهامة في عملية الانتخابات لاسيما في اتجاه توسيع الهيئة الناخبة المصرية، مثيل تخفيض الحد الأدنى لسن الناخب إلى ١٨ سنة وإن قلت عن سن الرشد القانوني وهي ٢١ سنة، ومنح المرأة المصرية لأول مرة حق الانتخاب على أن القانون قد فرق بين الرجل والمرأة بأن جعل القيد في جداول الانتخاب إجباريا بالنسبة بأن جعل القيد في جداول الانتخاب إجباريا بالنسبة للرجال واختياريا بالنسبة للمرأة، وإعطاء حق التصويت لبعض الفئات التي لم يكن لها هذا الحق قبل ذلك مثيل العسكريين والموجودين ضارح الحدود وقت إجراء الانتخابات. وأخيرا بموجب بغرامة.

وفيما يتعلىق بالدوائر الانتخابية أخذ القانون بالمبدأ الذي كان قد أقره دستور المبدأ الذي كان قد أقره دستور المهدأ وهو مبدأ تثبيت عدد الدوائر الانتخابية بحيث لا تتعرض للزيادة أو للنقص بحسب تعداد السكان. وقضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٦ بأن "يؤلف مجلس الأمة من الأثمائة وخمسين عضوا"، وبأن "تقسم الجمهورية المصرية إلى دوائر انتخابية عددها ثلاثمائة وخمسون دائرة". أما باللسبة لنظام الانتخاب فقد أخذ قانون الانتخابات بالنظام الانتخاب المباطر على درجة واحدة، كما أخذ بنظام الانتخاب المباطر على درجة واحدة، كما أخذ بنظام الانتخاب الفردى وليس الانتخاب السرى وفيما يتعلق انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة. وأخذ بمبدأ الانتخاب السرى وفيما يتعلق بممارسة الأميين لحق الانتخاب فقد استحدث القانون مبدأ الرموز لتمييز المرشحين

كضمان لسرية الانتخاب بينما كان الأمى فى الحقبة الليبرالية يدلى برأيه شفاهة أمام المسئولين فى لجنة الانتخاب.

وفيما يتعلق بالمرشحين أخذ النص القانوني بما كان معمولا به في تنفريع الحقبة الليبرالية من حيث إنه لا يلزم أن يكون اسم المرشح مقيدا في جداول انتخاب الدائرة التي يتقدم للترشيح عنها. ومن شدووط العضوية في مجلس الأمة أيضا أن يكون العضو محسنا للقراءة والكتابة، وألا تقل سن عضو مجلس الأمة يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية. وبخصوص عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى بعض الوظائف العامة قضى القانون على أنه يحظر على القضاة وضباط الشرطة والجيش الترشيح لعضوية مجلس الأمة إلا في حالة استقالتهم وقبول تلك الاستقالة. وكذلك نص قانون مجلس الأمة على أن يكون طلب الترشيح مصحويا بإيداع المرشح مبلغا من المال كتأمين لضمان جدية الترشيح

هذه هى المبادئ التى أضافها دستور ١٩٦٤ والتى قضت على وجه الخصوص
بتقليل عدد الدوائر الانتخابية إلى النصف على أن يمثل كل دائرة نائبان يكون أحدهما
على الأقل "عامل أو فلاح". ويرى معظم المتخصصين وخاصة على الدين هلال "' أن
انتخابات ١٩٥٧ هى أكثر الانتخابات الثلاثة حيوية. ومع أن على الدين هلال بيرى
انتخابات ١٩٥٧ هى أكثر الانتخابات الثلاثة حيوية. ومع أن على الدين هلال يرى
المجتمع، إلا أنه من الممكن أيضا إرجاعها إلى أن الدولة لم تكن قد استكملت بعد هيمنتها على
المجتمع، إلا أنه من الممكن أيضا إرجاعها إلى تزامن هذه الانتخابات مع بلوغ شعبية
جمال عبد الناصر ذروتها. فبعد استبعاد محمد نجيب وإرساء سيطرته على مجموعة
الضباط الأحرار زادت شعبية جمال عبد الناصر إلى حد كبير بسبب الإجراءات التي
اتخذها على المستويين الداخلي والخارجي: اشتراكه في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥
الذي جعله يظهر في صورة رجل سياسي دولي، وتأميم قناة السويس، وحرب السويس
وأخيرا إصدار قانون الإصلاح الزراعي.

ترتبط حيوية هذه الانتخابات أولا بتوسيم الهيئة الناخبة بعد الإصلاحات التي أشرنا إليها. ورغم تباين الأرقام التي يعطيها الكتاب في هذا الصدد، يقول علي الدين هلال إن الهيئة الناخبة قد قفزت من 5.0 مليون مواطن عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ستة ملال إن الهيئة المشاركة السياسية ملايسين عام ١٩٥٧ من الجدير بالذكر أنه يمكن قياس درجة المشاركة السياسية بمعيارين: درجة الإقبال على الترشيح بالنسبة لعدد المقاعد، وعدد الدوائر التي لم يتم انتخاب النائب إلا في الجولة الثانية أي بعد الإعادة، وإذا كان المؤشر الأول (درجة الإقبال على الجولة الثانية أي بعد الإعادة، وإذا كان المؤشر الأول (درجة الإقبال على الترشيح) يدل على ثقة المرشحين في انفتاح لعبة الانتخابات، فإن

المؤشر الثانى (درجة إقبال المواطنين على التصويت) يدل على درجة هذا الانفتاح وهذه المنافسة. تقول عزة وهبى في دراستها الشيقة لانتخابات ١٩٥٧ التشريعية ٢٠٠ أن عدد المرشحين المتبقين بعد تصفية الاتحاد القومى لهم قد بلغ ٢٤٩٣ مرشحا، ويذلك يكون متوسط عدد المرشحين لكل دائرة قد قفر من ٢٠١٦ عام ١٩٥٠ إلى ويذلك يكون متوسط عدد المرشحين لكل دائرة قد قفر من ٢٠٩١ عام ١٩٥٠ وذلك رغم الشدة التي أظهرها الاتحاد القومى في عملية التصفية هذه، والتي أسفرت عن استبعاد ٢٠١٨ طلب ترشيح. وقد أدى الاعتراض على بعض المرشحين إلى خلو عدد من الدوائر من المرشحين بالكامل ومن ثم أعلن عن إعادة فتح باب الترشيح فيها مستقبلا. ومن الواضح أن الهدف الرئيسي من عملية المتياد القيمة المرشحين من قبل الاتحاد القومى كان التخلص من الطبقة السياسية القديمة التي لعبت دورها في الحقبة الليبرالية. وإذا كان إلغاء الأحزاب السياسية والإجراءات الأخرى التي أشرنا إليها والمتعلقة باستبعاد بعض الفئات من اللعبة الانتخابية تمس أكثر رجال السياسة تألقاً في الفترة الليبرالية، فإن عملية اختيار المرشحين التي قام أكثر رجال السياسة من الأعيان وأثرياء الريف الذين كانوا يشكلون النخبة السياسية في العهد الليبرالي، لاسيما في المحافظات والريف.

تمثل زيادة عدد المرشحين لأول انتخابات تشريعية تجرى في الحقبة الناصرية ظاهرة غاية الأهمية تستحق التحليل. فإذا ما حاولنا التعبير عن الخريطة الاجتماعية والسياسية للذين تقدموا لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة فسوف نلاحظ التغير المسامل الذي حدث فيها 14. تشير المصادر الصحفية لهذه الفترة إلى تنوع المرشحين الشامل الذي حدث فيها 14. تشير المصادر الصحفية لهذه الفترة إلى تنوع المرشحين وإلى أن من بين الذين خاضوا المعركة الانتخابية أشخاص ينتمون إلى الطبقات الوسطى، بل والدنيا، الذين كانوا مستبعدين من قبل من أي صدراع سياسي، ومنهم المعمال يدعمهم الاتحاد المصرى العام للعمال، والمهنيين تساندهم لجنة شكلت من المناء النقابات المهنية، بالإضافة إلى التجبار ورجال الصناعة ومتوسطى الملاك الزراعيين، وأخيرا الموظفين وضباط الجيش وضباط الشرطة وعدد من النساء (١٦ مرشحة). يعكس هذا التغيير إرادة النظام الحاكم ورغبته في تشجيع الفئات الاجتماعية التي كان يريد الاعتماد عليها لتكوين قاعدته الشعبية على المشاركة السياسية، ويمكن القول أن ظاهرة كثرة عدد المرشحين ترجع أساسا إلى الاختفاء المفاجئ للطبقة السياسية مما خلق فراغا مجهولا طمع كثيرون إلى ملئه على أساس عني معظم الأحيان، حيث كان الجميع مؤيدين للنظام، وقد أثارت الظاهرة غير سياسي في معظم الأحيان، حيث كان الجميع مؤيدين للنظام، وقد أثارت الظاهرة غير سياسي في معظم الأحيان، حيث كان الجميع مؤيدين للنظام، وقد أثارت الظاهرة

انزعاج الصحف وقتها. نظرا لأن كثيراً من المرشحين لم يكن لهم برنامج سياسي. ووضع حد للهوة التى كانت تفصل بين النخبة السياسية الحاكمة وجزء كبير من المجتمع المصدري. يعكس هذا التغيير أيضا الشعبية التى كان يتمتع بها النظام الناصدري في ذلك الوقت، حيث لم تكن مصداقيته فد تأثرت بعد بإخفاقه في عدد من الأحداث مثل فشل الوحدة مع سوريا وهزيمة ١٩٦٧، علاوة على ما اتسم به بعد ذلك من طبيعة سلطوية وبيروقراطية، وانخفاض مستوى المعيشة في المجتمع نتيجة لعواقب المغامرات العسكرية التى دخلها ولأساليب إدارة النظام للاشتراكية.

يشير هذا الإقبال الشديد على الترشيح لانتخابات نتائجها "السياسية" معروفة سلفًا، حسب التحليل السابق، إلى مدى ثقة المرشحين في انفتاح اللعبة الانتخابية على المستوى المحلى. وبالفعل بالإضافة إلى الرقابة "من المنبع" التي باشرها الاتحاد القومى باختياره المرشحين اتخذ النظام الناصرى نوعا ثانياً من الاحتياطات وهو إغلاق ٧٦ دائرة على مرشحين بعينهم لضمان فوزهم بالتزكية. ويلاحظ أن الدوائر المعنية بهذا القرار هي على وجه الخصوص الدوائر التي كان المرشح فيها من الوزراء أو العسكريين أو المسيحيين كما أغلقت دائرة من الدوائر على رئيس الاتحاد المصرى العام للعمال. أما الدوائر الأخرى وعددها ٢٦٩ دائرة فكانت مفتوحة أمام المرشحين، والشدة المنافسة شهدت ١٦٨ دائرة جولة ثانية لانتخاب نائبها ١٣٩. ووفقا لما تقوله عزة وهبى في دراستها يبدو أن المعركة الانتخابية قد تمت في إطار حياد الأجهزة الإدارية وعدم تدخلها لصالح مرشح ما أو للإضرار بغيره. وياستثناء بعض الأفعال الفردية يمكن القول بأن التجاوزات والانحرافات التي حدثت كانت من فعل الناخبين والمرشحين أكثر منها بفعيل الأجهزة السياسية أو الإدارية. وقد أظهر النظام حسن نيته أثناء المعركة الانتخابية، ومثال ذلك ما قررته الحكومة من أنه لا يجوز لوزير من الوزراء أن يباشر الدعايــة الانتخابية في دائرة غير الدائرة التي أغلقت عليه. غير أن نفس النظام الذي طالما أظهر حرصه على إبعاد الجانب السياسي والأيديولوجي عن المعركة الانتخابية هـو الذي منم المرشحين من تقديم برامج جماعية أو القيام بدعاية مشتركة رغبة في عدم ظهور تكتلات سياسية أو أيديولوجية. كذلك أصدرت وزارة الداخلية تعليمات مشددة تقضى بألا يختار المرشحون مندوبيهم أمام لجان الانتخباب من بحن العمد والمشايخ، وذلك حرصا على عدم تأثير العناصر السياسية والإدارية القديمة على تصويت الناخبين، كما صدرت التعليمات لجميع العمد والمشايخ بعدم التدخل في المعركة الانتخابية بحضور الاجتماعات الانتخابية أو المشاركة في،

الدعاية الانتخابية. وبالفعل، فيما عدا ترشيح بعض الشخصيات المعروفة بانتمائها لليسار ومرشحى النقابات العمالية، تركزت المنافسة على القدرات الشخصية للمرشح وارتباطله بالدائرة والخدمات أو المشروعات التي يتعهد بالقيام بها. وهذا أمر يمكن فهمه نظرا للتشابه الشديد بين المبادئ والبرامج التي خاض بها المرشحون حملتهم الانتخابية وكلها تشير إلى الالتزام بمبادئ شورة ١٩٥٧. و من ثم فمن المنطقى أن تكون هذه الانتخابات قد تعت مع بعض التدخل المسبق كالشطب الواسم لبعض المرشحين الذي يتجاوز الممنوعين من ممارسة حقوقهم السياسية، ثم ترك النظام المنافسة تلعب دورها على مستوى القاعدة واثقا في أن النتائج ستكون مطابقة لما يريده بعدئذ. ويمكن هنا الاستشهاد بما يركده ضياء الدين داود '' في مذكراته من أن النظام الناصري قد ترك علاقات القوى على المستوى المحلى تلعب دورها، وهو يروى لنا قصة ترشيح أحد أقاربه في الدائرة التي تقم فيها قريته.

"في عام ١٩٥٦ كانت أول انتخابات لمجلس الأمة وفوجئت بقيام ابن خالى بترشيح نفسه للمجلس، ووجدتني ملزما بحكم القرابة وحكم الصداقة الوثيقة بيننا وحكم الإيمان بكفاءت أن أكون بجانب وأن يكون لى دور أساسي في معركته. ولكن الطريـق كان حافلا بالصعاب فهو وإن كان من عائلـة نشأت بقرية "الطرحة" إحدى قرى مركز فارسكور وله فيها وفي الكثير من القبري الأخرى عشرات الأقارب والأصهار غير أنه لم يسبق له الإقامة بها أو الاتصال بأهلها كما أنه أعلن عن ترشيح نفسه متأخرا عن منافسيه ما يقرب من الشهير، مروا خلاله بالدائرة وريطوا علاقات واتفاقات وحصلوا على وعود وعهود، بل كنت أنا شخصيا مرتبطا ببعضهم مما صعب مهمتي فأحدهم زميل والآخرون أصدقاء. غير أنه نزل إلى الجماهير ببرنامج وأسلوب دعائي ممتاز وإمكانيات طيبة، وخضنا المعركة وكان على أن أقف في اليوم الواحد خطيبا عشرات المرات، ولم يكن لي سابق عهد بالخطابة أو الكلام العام اللهم إلا المرافعـة أمــام المحاكم وفي إقلال وإيجــان، وكنت أنا الذي أعــرف الناس والقرى وعلى أن أقدمه وأن أفيد من كل معرفة لي أو صلة. ووقعت أخطاء فقد شطب أحد المرشمين ومنع من الترشيح [بحجة عدم التزامه بمبادئ الشورة]... ولأنه كانت له علاقــات وثيقة ببعض رجال الثورة، وخاصـة المشير عامر ١٤١ فقد نسب إليه أنه وراء شطب هذا المرشح ولذلك انضم المرشح المشطوب وأنصاره ويكل إمكانياته وقدراته وهي كبيرة إلى واحد من المرشحين المنافسين، وكان لذلك أثر كبير في نجاحه".

هذه الأقوال لها أكثر من دلالة. فهي تدل أولا على وجود منافسة حقيقية بين

المرشحين في تلك الانتخابات تنعكس في المعركة الانتخابية التي خاضوها وما شملته من زيارات وخطب ووعود و"اتفاقات". كما تدل أيضا على أن استبعاد السلطات العليا لبعض المرشحين لا يكون دائما في صالح من يتهم - عن حق أو دون حق -بأنه السبب في هذا القرار البيروقراطي الذي يمثل "ضغطها" على الناخب، وذلك في الوقت الذي بلغت فيه الناصرية نروتها. إن هذه المعلومة تدعو إلى عدم التسليم دون حذر بما يقال أحيانا، بشيء من السطحية، عن خضوع "المحلي" للمركزي في مصر. وأخيرا تدل هذه الأقوال كذلك على الوزن الحقيقي للعصبيات المحلية، إذ يتضع أنه لا يكفي أن يكون المرشح من مواليد القرية أو الدائرة لينجح في الانتخابات وأن هناك عوامل كثيرة أخرى تدخل في الاعتبار. ولكن قبل أن نتطرق للسؤال الهام عن الأساليب التي اتبعها المرشحون في هذه الفترة للفوز بالأصوات، يجب أن نوضح أولا كيف عبر نظام الضباط الأحرار في بداية عهده علاقة المصريين بالسياسة وقتذاك. يمكن القول بأن فترة ما قبل هزيمة ١٩٦٧ كانت بمثابة العصر الذهبي للناصرية. انعكس ذلك على مستوى الانتخابات في الإقبال الشديد على الترشيح مما يعني أنه بالنسبة لكثير من المواطنين، لاسيما الفئات الاجتماعية الدنيا، أصبحت المشاركة في الحياة العامة إن لم يكن السياسية مفتوحة أمام الجميع دون تمييز للمركز أو الثروة أو الطبقة الاجتماعية أو السياسية، لكن مع الوضع في الاعتبار محددات المشاركة في ظل النظام التسلطي وقيوده وضوابطه المعروفة. ويمكن القول كذلك أن الناصرية في ذلك الوقت فتحت المجال السياسي أمام الشباب، ويكفي أن نستمم إلى ما يقوله حتى اليوم جيل الذين دخلوا الحياة العامة والسياسية خلال هذه الفترة ومازال كثير منهم يمثلون حتى الآن النذب السياسية المحلية والموجودة في بعض القرى المصرية النائيـة. وكمثـال لهذه الظاهـرة نستشهد بأحـد مرشحي الوفد فـي انتخابات ٢٠٠٠ التشريعيــة الذي أجرينا معه حديثا طويلا. منا يقوله عن الحقبة الليبرالية يتكرر على لسبان كل من أحرينا معهم مقابلة ميدانية من الذين في الستينيات من العمر. يبين خطاب أحد المنتمين حاليا إلى الوفد الجديد مدى تأثير هذه الفترة على جيل بأكمله أيسا كانت خيبارات الشخص السياسية جالينا، وكيف أن القيم الناصرينة جزء من الذاكرة الجماعية المصرية وتضرب جذورها إلى أبعد بكثير من التنظيمات السياسية الحالية التي تدعى انتماءها إلى الفكر الناصري. ومن بين هذه القيم الأساسية، رغم كل القيود التي فرضها نظام الضباط الأحرار على النشاط السياسي – وهنا تكمن المفارقة — فتح المجال السياسي أو بالأصح الشأن العام أمام الجميع. رُ. ع. : إذا قارنا بين ما يحدث اليوم وما كان يحدث في الفترة الناصرية نجد أن في عهد عبد الناصر كان يوحد ثقافة سياسية. الدليل على ذلك أنه كان هناك الاتحاد الاشتراكي والاتصاد القومي ومنظمة الشياب، حتى وإن كان البعض يتهم بالتجسس لدساب الحكومة. هذه المنظمة سمدت بإنشاء الكوادر السياسية التبي لعبت دورا هامنا في السياسة المصرية. هؤلاء الشباب التابعون لمنظمة الشباب كان عمرهم في ذلك الوقت يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سنة وهم الذين لهم الينوم دور سياسي هام. هؤلاء كنا نسميهم "المنظرين السياسيين" وكانوا يدرسون "الثقافة السياسة". في المدارس كان الأطفال يدرسون موادا مثل التربية الوطنية ويتعلمون الثقافة السياسية والفكر الاشتراكي، وكان يوجد في ذلك الوقت معهد الدراسيات الاشتراكية والذي كان عليه إعداد الكوادر السياسية وتوعيتها ، وحتى لو كنا لا نتفق معهم كانوا على درجة عالية من الثقافة بالنسبة للسياسة. وكانوا قادرين على توصيل ثقافتهم السياسية لكل الشعب لأن النظام كان موافقاً على ذلك. والدليل على أهمية هذا المعهد أن م! كان يقوم بالتدريس فيه وأنه علم جيلا من المؤرخين مثل ر. ع و ع.أ.. وهم مؤمنون حتى اليبوم بفكر عبد الناصير. مأ. كان شقيق الدكتور . ع.أ. الذي نشر كتابيا عن الثقافة المصريبة مع م.أ.أ.وكان هذاك أيضا م.أ.م.. عميد مؤرخي اليسار في مصر. هؤلاء هم الذيان يقال عنهم مثقفو الستينيات. لديهم المقدرة على مخاطبة الجماهير المصرية باللغة السياسية التبي تفهمها والتي تصل إلى عقولهم وقلويهم، وهم يعرفون كذلك أكثر من لغبة أجنبية قراءة وكتابة حصلوا جميعا على درجة الدكتبوراه من باريس أو لندن أو أمريكا. دخلوا المدرسة أيام الاحتلال الانجليزي وتعلموا الانجليزية منذ المرحلية الابتدائية. كنيا نستطيم قراءة وفهم اللغة الانجليزية. في هنذا الوقت كانت المرحلة الابتدائية القديمة من الممكن أن تصنع وكيل وزارة لأنها كانت تساوى شهادة البكالوريوس الحالية. جيل الستينيات فريد من نوعه. لم يخرج مثله حتى اليوم. الدكاترة حاليا كلهم أميون. في هذه الفترة كان يوجد كذلك كتب سياسية بأسعار في متناول الجميع. وكان هناك أيضا المطبوعات القومية : مطبوعات "الشعب"، والقصص الأجنبية المترجمة وحتى الكتب السياسية الصادرة في أوروبا وأمريكا كانت تنشر في "نفس الوقت". لم تكن باهظة الثمن. وكان هناك كذلك هيكل في الأهرام وكان الناس يتخاطفون الجرائد لقراءة مقالاته ومحمود أمين العالم في "أخبار اليوم". كان يمكن للناسي الاحتماع والحديث عن مشاكلهم وكان يرسل إليهم بعض الكوادر من منظمة الشباب ليخاطبوهم وينقلوا لهم الوعى والثقافة السياسية. وحتى من لم يكن

يتفق مع الفكر الناصري كان يتعلم ويزيد وعيه بالثقافة السياسية في هذا النوع من الاجتماعيات أكثر مميا يتعلمه في أي كتياب، ولكن إذا نظرنا لميا لدينا اليوم من ثقافة سياسية وقمنا بالمقارنة. في عهد عبد الناصر كان النظام دكتاتوري، ولكن لم يكن هذاك قانون الطوارئ. فكيف يمكن أن يكون هذاك ثقافة سياسية في ظل تطبيق قانبون الطوارئ ؟؟ ما هي الكتب التي توصل الثقافة السياسية للجماهير ؟ (...) هل يستيقظ أحد اليوم مبكرا لقراءة مقالة في الجريدة الصباحية ؟ لماذا حدث كل ذلك ؟ أولا لأن عبد الناصير كان يصارب كبار المالاك الزراعيين وأصصاب النفوذ والمال الذين من جيل ما قبل الثورة. قضى عليهم بالإصلاح الزراعي والتأميمات المختلفة. ولهذا كان مضطرا إلى الاعتماد على طبقة المفكرين المثقفة... ويفسر ذلك اهتمامه ينشير الثقافية السياسيية بين حماهير الشعب لأن هذه هي الطبقة التي كان يعتمد عليها والتي كانت تدافع عن مكاسب ثورة ١٩٥٢ وهي المكاسب التي كان يدافع عنها. مصالح متبادلة! أما اليوم في عصر الخصخصة وظهور رجال الأعمال الجدد والطبقة التي ولدها الانفتاح، فمصلحة النظام الحاكم هي الإضرار بالقاعدة الشعبية وتركها في حالة الجهل السياسي لأن مصلحتها مع رجال الأعمال ومع الخصخصة التي مي ضد مصلحة الشعب. فطالما بقي الشعب جاملاً، لا يستطيع المطالبة بحقوقه السياسية، ولذلك لا يفعل النظام الحالي شيئا لتشجيع ونشر الثقافة السياسية.

لم تقتصر مهاشرة العمل السياسي في ذلك الوقت على المشاركة في انتخابات مجلس الأمة وإنما كانت تمتد إلى عدة فضاءات أخرى سواء كانت التنظيمات السياسية التي أنشأها النظام والتي امتد نشاطها ليغطى كافة أنصاء البلاد أو الجمعيات التعاونية والنوادى والصحف والإعلام الجماهيري... الغ. إلا أنه على مستوى الانتخابات كان تحدد التنظيمات على هذا النحو يتيح لكل مرشح إمكانية بناء قاعدة شعبية تسانده، كما كان يمكن الأهالي من الحصول على خدمات نوابهم. ولعل ما يركد مثل هذه الفرضية ويدعو إلى إعادة النظر في أقوال بعض المحلين عن انعدام "السياسي" تماما في عملية التصويت في الحقبة الناصرية، هي التجربة الشخصية لضياء الدين ادو الذي انتخب لعضوية مجلس الأمة في عام ١٩٦٤.

صورة النائب : شخصية عامة محلية في خدمة الجميع

رشح ضياء الدين داود ^{۱۷۲} نفسه في الدائرة التي تقع بها قريته. ورغم أن والده كان من صغار الأعيان فقد تميز ضياء الدين داود منذ شبابه بالاهتمام بالشأن السياسي وبالرغبة في الدفاع عن قضايا الفقراء ولاسيما الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، وبالتالي سرعان ما اعتنق الأفكار والمبادئ الناصرية التي بقى على وفائه لها حتى اليوم. وإذا كان اشتراكه في الحملة الانتخابية لأحد أقاربه في علم ١٩٥٦ قد علمه "الخطابة السياسية الجماهيرية وحسن التحدث إلى الجماهير بالأسلوب وباللغة التى يألفونها وينجذبون إليها" كما جعلته يكتشف الكثير من أساليب ومناورات الانتخابات وحيلها، فهو لم يقرر ترشيج نفسه إلا في عام ١٩٦٤، وكان ضياء الدين داود قد لكتسب صداقات كثيرة وروابط محلية بحكم عمله كمحام في قريته ونشاطه في التنظيمات التعاونية والإدارية والسياسية. يقول ضياء الدين داود إنه رشح نفسه وهو واثق من نجاحه لدرجة أنه حدد قبل بدء المعركة الانتخابية نسبة الأصوات التي يتوقعها في كل قرية والتي جاءت النتيجة من بعد قريبة جدا منها.

كان ضياء الدين داود قد استثمر في شبابه متسعا كبيرا من الوقت في النشاط الاجتماعي والثقافي والرياضي، واشترك في تجمعات الطلبة والمثقفين في قريته وتوجيت جهودهم بإنشاء نادريفي. ثم رشح نفسه للجنة الاتصاد القومي في قريته وانتخب ثم انتخب عضوا بلجنة المركز غير أنه وجد في هذا التنظيم كثرة من الوجوه التقليدية وطبقة الأعيمان وهي الطبقة التبي ينتمي إليها أسريما، ولكنه يفترق عنها لأنبه "فكريبا وعاطفينا منع مثنات الفلاحين والمطحونين فني آمالهم وتطلعاتهم ومصالحهم...". ووفقــاً لما يقوله فإن تصدى هذه الطبقة حال دون فوزه عندما رشح نفسه لمركز من مراكز المسئولية في الاتجاد القومي. ورغم علمه مقدما بأنه لن يفون، فقد أراد بترشيح نفسه أن "يؤكد معنى الرفض لهذا الأسلوب وكي يؤكد أيضا أنه ينبغي أن تتاح الفرصة لطلائم جديدة تمثل معنى من معانى الثورة...". وكان لضياء الدين باود تحربة مماثلة عندما رشح نفسه لرئاسة الحمعية التعاونية للمركز وانتخب رئيسيا لها. وكان ذلك "لتطبيق رغبة المستوليين في الجمعية إحياء تلك الجمعيات لتخدم بالفعل مصالح الزراع الحقيقيين وليس مصالح كبار الملاك...". ولدى انتخابه للمرة الثانية استقال ضياء الدين داود عندمنا اكتشف أن عشرة من أصل الأحد عشر عضوا الذين يتكون منهم مجلس الإدارة الجديد هم من كبار الملاك وأنهم يسعون بذلك لتحقيق مصالحهم.

واستمر ضياء الدين داود فى العمل السياسى بالاتحاد الاشتراكى العربى فى مجلس محافظة دمياط بعد ذلك. وعند افتتاح أول محكمة ابتدائية بالمركز انتقل عمله ومكتب الرئيسى إلى هناك اتسم نشاطه المهنى والسياسى والاجتماعى ليشمل كل المحافظة. ويقضل عضويته بمجلس المحافظة أتيحت له القرصة لتحقيق العديد من المسروعات الحيوية في مجال الإنتاج والخدمات والبنية التحتية والتي عمت العديد من قرى ومدن المحافظة. ويشير ضياء الدين داود إلى أن الغضل في تحقيق تلك الإنصازات يرجع للاعتمادات المالية الكبيرة التي وفرتها ميزانية المحافظة والإدارة المحلية أنذاك. ونظرا لما اكتسبه من ثقة لدى الأمالي واتساع اتصالاته وما أنجزه من مشروعات بتمويل من المحافظة قرر ضياء الدين داود أن يدخل المعركة الانتخابية على أسس ومفاهيم وأساليب انتخابية جديدة. وحيث إن المبلغ الذي كان ينوى إنفاقة في الانتخابات لم يكن كبيرا فقد قرر عدم استخدام وسائل الدعاية المعتادة مثل طبع المصقات واللافتات في الشوارع أو توزيع الكتيبات أو المرور في مواكب بالسيارات أو إقامة السرادقات، وقرر أن يتقدم للناس بمنشور واحد يعلن فيه عن ترشيح نفسه. ويقول ضياء الدين داود: "إني أعتقد أن لي رصيدا لدى الناس حصيلة نشاطي المهنى المهنى المحام والاجتماعي...".

يبدو أن هذا هو نموذج المرشح والنائب في العهد الناصري : أن يكون مؤمنا بالتوجهات والمبادئ السياسية الكبيرة للنظام الناصري ويعمل على تحقيق المصالح المحلية كوسيط، كما أن هذه المبادئ وتوسيع قاعدته داخل الأجهزة السياسية والإدارية المحلية يمكنه من تخطى كافة العقبات بأنواعها لخدمة المصالح الحماعية لدائرت، من المال العام. غير أن هذا الوصف ليس إلا نموذجا، بينما يكشف الواقع عن اعتبارات أخرى يجب أخذها في الحسبان ومنها على وجه الخصوص الاعتبارات الشخصية والصراع على السلطة والمصالح داخل النخبة السياسية المحلية والقومية. وقد تعلم ضياء الدين داود ١٤٢ ذلك عندما وقع ما لم يكن في حسبانه. فبعد أن أعلن عن ترشيح نفسه بقليل اهتزت ثقته عندما اكتشف أن أحد أصدقائه من الاتحاد الاشتراكي العربي والمرشح عن نفس الدائرة وراء الخطاب المسجل الذي تلقاه من قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي والذي يحمل إليه قرارا بمنعه من الترشيح لأنهم "يدخرونه لمهام أخرى أكبر". وللدفاع عن نفسه توجه ضياء الدين داود إلى مقر الاتحاد الاشتراكي بالقاهم ة، وكانت بهشته كبيرة أمام عدد المرشدين الذين رفض ترشيحهم مثله لأسباب لا علاقة لها بالسياسة، وكذلك لكون باب المسئولين بالاتصاد الاشتراكي مغلقها دون الجماهيين ولم يتمكن ضياء الدين داود من التوصيل إلى الغاء قرار العزل وإباحة الترشيح للجميع إلا بعد أن أرسل خطابا شخصيا لجمال عبد الناصر. ولدى عودته من القاهرة شعر بأن هذا الإجراء قد ضاعف من شعبيته وإقبال الناس عليه

لأن هذا الإجراء قد أظهـر في الواقع ثقل اتصالاته مع الأوساط "العليا" وثقة الرئيس عبد الناصر فيه.

لاشك في أن هذا المثال لتكوين قاعدة شعبية تمكن المرشح من الحصول على مقعد في مجلس الأصة يظهر الحنر الذي يجب توخيه حيال ما يقال عن "عودة الروابط العائلية ربما كانت تلعب دورا أكبر في الوجه القبلي خاصة في المحافظات التي تتمتع ببناء قبلي متماسك مثل قنا وسوهاج. ودورها في انتخاب المنائب إبان الحقبة الناممرية. من المؤكد أن هذه الروابط تلعب دورا كبيرا في فوز المنائب إيان الحقبة الناممرية. من المؤكد أن أبناء قريته المقيمين في القاهرة عادوا للقرية ومعهم كل إمكانياتهم لمساعدته على الفوز. غير أن هذا الارتباط بالمجتمع المحلى لا يكفى وحده. فهو قد فاز في الانتخابات لأنه استثمر وقته وجهده في العمل الاجتماعي والعام. مقابل الأصوات التي تمكنه من الفوز يقدم النائب لأهالي دائرته المزايا والخدمات التي تتيحها الدولة ويقدم كذلك العديد من الخدمات ويقوم بحل المشاكل الفردية مثل التسجيل في إحدى المدارس أو الجامعات ونقل أحد الموظفين المؤرن عمل عمله قريبا من مسكنه... الخ.

الممارسة الانتخابية والهيمنة الإدارية

إن من شأن وظيفة النائب المصرى في الحقبة الناصرية أن تغير وضع النائب وعُمقت روابطه المحلية وأصبح أقرب إلى أهالى دائرته. وفي هذا الصدد يقول ضياء الدين داود إن جميع الزملاء الذين فازوا في الانتخابات في المحافظة كلها كانوا يقيمون فيها، مما جعلهم "أقرب إلى الناس ومشاكلهم ولم يكن الوضع كذلك من قبل". ويذكر أيضا ازدياد عدد الطلبات بشتى أنواعها التي كان أهالى الدائرة يوجهونها للنواب وله شخصيا. تبين مثل هذه الظاهرة كيف أن الخطاب السياسي الناصرى المعبر عن كون الدولة أصبحت "دولة الجميع"، وخاصة أكثر المعوزين كان له أثر على العلاقة بين النائب وأهالى دائرته الذين أصبحوا يرون فيه شبه "ساحر" قادر على حل كل مشاكلهم وتلبية جميع مطالبهم. كذلك ساهم تغيير الخصائص الاجتماعية للنواب المصريين بعد شورة ١٩٥٧ في التقارب بين النواب والشعب. هذا هو الفرق، على حد قول ضياء الدين داود، بين النائب في العهد الليبرالي والنائب بعد ١٩٥٧:

في قضائها؟ ولمناذا يضطر الناس سواء في بعض مصالحهم العامة أو الخاصة

للجوء إلى عضو مجلس الأمة ؟ ثم كيف يستطيع النائب أن يوفق بين كل تلك المصالح المتعارضة وأن يرضى الجميع ؟ كيف يوفق بين الالتزام بقيم الحق والعدل والمساواة ثم إرضاء الناس وتحقيق آمالهم والمحافظة على أصواتهم التي أوصلته لمقعده والتي يأمل أن توصله مستقبلا . إن مهمة النائب لم تتغير كثيرا عما كانت عليه قبل الثورة إلا من زاوية واحدة.. أنه لم يعد مرتبطا بحزب له أنصاره ولم خصومه فيتحرك ويتصدوف في هذا الإطار فيغدق على الأنصار ويضيق وينتقم من الخصوم، وبالتالي يطلق له حزبه — خاصة إذا ما وصل للحكم — العنان فييسر له الكثير من الاستثناءات والمحسوبيات. وبالتالي فهو غارق في الطلبات والعرائض والرساطات والمشاكل الفردية للناخبين. لم تختلف الصورة إلا من الناحية الحزبية، ثم تختلف أيضا في نوعية ممثلي الشعب ودخول قطاعات من الشعب كانت محرومة في ظل النظام الملكي والذي كان يسيطر على الحياة السياسية فيه مجموعة الأسر الثرية والمالكة الأرض والمههمنة على الاقتصاد. أما مهمة النائب وارتباطه بالناس ونظرة الناس إليه ألهههما التي يتوقعونها منه فلم تتغير كثيرا ولم يعاون النظام على تغييرها..." أالههما التى يتوقعونها منه فلم تتغير كثيرا ولم يعاون النظام على تغييرها... " ألهها التي يتوقعونها منه فلم تتغير كثيرا ولم يعاون النظام على تغييرها... " ألهها التي يتوقعونها منه فلم تتغير كثيرا ولم يعاون النظام على تغييرها... " أله المهام التي يتوقعونها منه فلم تتغير كثيرا ولم يعاون النظام على تغييرها... " أله المهام التي يتوقعونها منه فلم تتغير كثيرا ولم يعاون النظام على تغييرها... " أله

هكذا أصبح النائب في الحقية الناصرية نائبا للجميع الأمر الذي لم يفت على الأهالي ولا -بالأحرى - على الناخبين. وكمثال لنظرة الناخبين للمرشح أو النائب في هذه الفقرة، نستشهد هنا بما صرح به أحد المشاركين في انتخابات ١٩٦٨، ليس كمرشح وإنما كناخب أو بالأصح بصفته على رأس مجموعة من الناخبين. أ.ف. البالغ من العمر ١٠٠ عاما هو حاليا أحد المسئولين بالحزب الوطنى الديمقراطي في المحافظة التي أجرينا فيها البحث الميداني، وقد بدأ نشاطه السياسي أو المشاركة في الانتخابات في الفترة الناصرية و بالتحديد أثناء انتخابات ١٩٦٩. كان أحد المرشحين في دائرت معروفا بعلاقاته الوثيقة مع السلطات، وبالتالي كان له نفوذ كبير. أ.ف.. من كفر صغير في هذه الدائرة وكانت علاقة الصداقة التي تربطه بهذا المرشح هي نقطة البداية في انخراطه في العمل العام والسياسي على المستوى المحلي.

أ.ف.: "كنت قد لاحظت أن المرشح س كان يتمتع بسمعة ممتازة كرجل يقدم خدماته لأبناء الدائرة وذي نفوذ. إلا أن قريتنا كانت محرومة من الكهرباء والماء. حاولت الاتصال به وكان أحد أصدقائي له خبرة طويلة في السياسة فنصحني بجمع كل مطالب أهالي القرية كتابة وتنظيم اجتماع بحضور المرشح وأن أسلمه هذا الفطاب أثناء الاجتماع، غير أن تنظيم مثل هذا الاجتماع لم يكن أمرا سهلا لأنني لم أكن معروفا في ذلك الوقت. وعندنذ خطر ببالنا أنا ومجموعة من الأصدقاء فكرة

نشر إشاعة عن طريق شخص لا يمكن التشكيك في كلامه وهو شيخ القرية وهي أنني أفضل من يستطيع "تجميع الأصوات" وأنى مفتاح الانتخابات في القرية. وكان لا بدأن يحضر الاجتماع لأنه كان بالنسبة لنا بمثابة "الفرخة التي تبيض نهبا". نجصت الإشاعة وبعد أيبام قليلة كان المرشح س يسعى إلى مقابلتي ويبحث عنى في كل مكان سائلا: "من هو. أ.ف.. هذا الذي يتحكم في كل أصوات القرية ؟ "هكذا قمت بتنظيم الاجتماع وطلبت من كل الأهالي الحضور ومعهم أسوأ ما يملكون من لمبات العاز حتى يتضايق المرشح من عدم الرؤية ويدخل الكهرياء في القرية وبالفعل، لم المستطع أن يرى شيئا في الاجتماع الذي أاقيت فيه قصيدة أمدحه فيها وأقول أنه إذا ما أدخل الكهرباء في قريتنا سيكون "القمر الذي يضيئنا" ونقف جميعا معه ويحصل ما أدخل الكهرباء في قريتنا سيكون "القمر الذي يضيئنا" ونقف جميعا معه ويحصل على كل أصوات قريتنا. بعد ذلك بيومين وفي تمام الساعة السابعة صباحا وجدت أمام باب بيتي قاطرة محملة بعواميد الكهرباء، وقام العمال بتوصيل الكهرباء لكل أصوات الأهالي لأن الخدمة التي قدمها المرشح س نسبت إلى وكان الناس يقولون أن الصاح . أ.ف..أدخل لنا الكهرباء بمساعدة المرشح س...".

هـذه القصة عـن "الانتخابات" ذات دلالـة كبيرة عن خصائص التصويت بهدف المقايضة في عهد عبد الناصر وعن نظرة الناخبين للنائب وهي مبنية على "المنفعة" وكذلك عن الأساليب التي كان يستخدمها المرشح المقدر له النجاح لحمل الأهالي على انتخابه استنادا إلى ثقله وعلاقاته داخل النظام الإداري. فقبل بداية الانتخابات كانت المراقح تدخل القرية أو الكفر ولم يكن أمام الناخبين إلا شكر المرشح وذلك بإعطائه أصراتهم. ويتضح أيضا من هـذه القصة أن التصويت كان "جماعيا" وإن كان ذلك لا يعني أنه تصويت لا عقلاني من قبل أشخاص يخضعون لمن نصب نفسه رئيسا عليهم مثل ما حدث مع أ.ف. بل على عكس ذلك سواء الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح مرشح واحد، أو "مجمع الأصوات"، فـكل منهم استطاع أن يحقق مصلحته لمالحم مرشح واحد، أو "مجمع الأصوات"، فـكل منهم استطاع أن يحقق مصلحته الشامية : فالناخبون حصلوا على الكهرباء بينما حصل المرشح على الهيبة ويداية الشهرة. وأخيرا تبين هذه القصة كيف أن المرشحين ليسوا الوحيدين الذين يستخدمون شتى الأساليب – غـير النزيهة أحيانا – للفوز بمقاعدهم، وأن القاعدة أيضا تستخدم كيرا من الحيل والخدع للفت أنظار المرشحين إذاً رأوا فيهم القدرة على خدمتهم.

بطبيعة الحال يميز هذا النوع من التصويت، أى التصويت بهدف المقايضة الذي اتسمت بـه الحقبة الناصرية، المرشحين الذين لهم وضعهم فـى السلم الإداري والسياسى للحزب/الدولة أى الاتحاد الاشتراكى. فليس غريبا إذا أن يكون ضمن نواب ١٩٦٩ وعددهم ٣٥٠ نائبا، ٣٥٠ من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وغيرها من لجان الاتحاد الاشتراكى العربى. ومن الصحيح أيضا أن انتخابات ١٩٦٩ جرت بعد هزيمة ١٩٦٧ بعامين فقط فى جو يسوده تلاشى الأوهام وخيبة الأمل فى نظام ثورة ١٩٥٧ وفى ظل مناخ سياسى شديد التوتر، فلم يتقدم للترشيح سوى ٨٧٠ مرشحا وهو ما يدل على إحكام هيمنة النظام وتنظيماته على الانتخابات ١٩٠٠.

ومن جهة أخرى فتح التصويت بهدف المقايضة المجال للتجاوزات والانحرافات الإدارية، بل وانتشارها واستخدم المرشحون ثقلهم في رشوة الموظفين المكلفين الإدارية، بل وانتشارها واستخدم المرشحون ثقلهم في رشوة الموظفين المكلفين بتنظيم عملية الانتخاب. علاوة على ذلك فإن طبيعة النظام القانونية والسياسية على حد سواء وعدم استقرار المجالس المنتخبة وقصر عمرها هي أمور تفسر عدم المتمام نواب هذه الفترة ليس فقط بمسألة القواعد الانتخابية، وإنما أيضا ويطريقة أعم بما يتعلق بالسياسة العامة. ثمة عامل آخر لتفسير تلك المعطيات وهو أن معظم عناصر مجلس الأمة، بحكم تجديد المجلس تجديدا شبه كامل، لم يكن لديهم خبرة في الحياة النيابية ولم يدركوا برضوح مهامهم ودورهم كنواب.

ويالنسبة لمسألة القواعد الانتخابية بالتحديد يروى محمد الطويل في كتابه "برلمان الشورة"، المذي استند فيه على المناقشات التي كانت تدور في البرلمان وقتذاك، كيف أن موضوع سوء تنظيم وزارة الداخلية لانتخابات ٢٩٦٤ كان ضمن الموضوعات التي طرحت للمناقشة في مجلس الأمة بناءً على اقتراح تقدم به أحد النزاب بشأن إلغاء جميع المخالفات المحررة ضد المتخلفين عن الإدلاء بأصواتهم في حين أن التصويت كان قد أصبح واجبا إجباريا منذ قيام الثورة "١٠ يشير المؤلف إلى أنه إذا كان النواب قد ناقشوا بالفعل مسألة إعفاء أو عدم إعفاء المتخلفين من الغرامة، إلا أنهم لم يتطرقوا للمسألة الجوهرية في الموضوع وهي إخلال وزارة الداخلية بمهامها في تنظيم الانتخابات بتقاعسها عن طبع بطاقات جديدة. ويشير محمد الطويل أيضا إلى الضبجة التي أثارها سوال أحد النواب في مايو ١٩٦٦ حول موضوع تعرض الموظفين المحليين للنقل بصورة تعسفية نتيجة لسلوكهم أثناء الانتخابات، مشيرا بذلك إلى سوء استعمال بعض النواب المنتخبين لنفوذهم بمعاقبة من "سلكوا ملوكا غير سليم" في الانتخابات إما بحياده وإما بالتصويت لصالح منافسيهم "عد

القصل الثالث

الانتخابات ابتداءً من عهد السادات ، العودة المقيدة للبعد السياسي وجدلية الحوار حول العيار الانتخابي

ترجع سمات وخصائص عملية التصويت المصرية التى نشهدها اليوم إلى حد كبير للتحولات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التى أدخلها السادات وإن كانت تداعيات هذه التحولات على عملية الانتخاب قد ظهرت بوضوح أكثر في عهد الرئيس حسنى مبارك. من أهم هذه التغيرات العودة المقيدة إلى التعددية السياسية والحزبية، والإصلاح الاقتصادى الذى أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة، وأخيرا إلى انسحاب الدولة من مهامها الاجتماعية دون التقليل من ثقل الجههاز الإدارى والبيروقراطي بشكل ملموس. أما الظاهرة الجديدة التى شهدها عهد مبارك فهى عودة الحوار حول المعايير والقواعد الانتخابية وارتباطها بدور المحكمة الدستورية العليا في هذا المشأن الأن مما يدل على تجديد تلك المعايير والقواعد وكونها لم تعد حكرا على السلطة التنفيذية والمؤسسة الرئاسية. كما يظهر تنامي دور القضاء في السياسة من تزايد عدد الطعون المقدمة للمحاكم ضد بعض النواب المتهمين بالتلاعب في

التصويت في عهد السادات وعودة البعد السياسي

شهدت مصر فى عهد السادات ثلاثة انتخابات تشريعية مختلفة تماما من حيث خصائصها ونتائجها. فبينما اتسمت انتخابات ١٩٧١ بتشابهها الكبير مع انتخابات ١٩٧١ متشابهها الكبير مع انتخابات ١٩٧٦ ما الحقبة الناصرية بخلاف بعض التعديلات الطفيف أما فإن انتخابات ١٩٧٦ ما زالت عالقتة بالأذهان وفى الذاكرة السياسية حتى الآن، اتسمت تلك الانتخابات بالفعل بعدة عناصر: بروز ظاهرة المرشحين المستقلين –التي كانت قد اختفت من المساحة السياسية منذ عام ١٩٥٧ والذي كان عددهم ١٩٩٧ مرشصا مستقلا فاز

منهم ٤٨ مرشحا. بعضهم من نوى التوجهات السياسية الواضحة وهم بوجه خاص الإسلاميون والوفديون واليساريون، ويعضهم كانوا مستقلين حقيقة ولا ينتمون إلى يتار سياسي من التيارات القائمة، وهذا لا يعنى أنه لم يكن لهم رأي سياسي ثابت. وأخيرا بعض "المستقلين" كانوا في الواقع يمثلون النخبة الاقتصادية الجديدة التي ارتبطت بسياسة الانفتاح رشحوا أنفسهم كمستقلين أو تحت لواء حزب الدولة آنذاك وهو تنظيم مصر العربي الاشتراكي (منير الوسط). بلغ عدد مرشحي هذا التنظيم ٧٧ مرشحا فاز منهم ٢٨ مرشحيا، وتنظيم الأحرار الاشتراكيين (منبر اليسار) ١٥ مرشحا فاز منهم ٢٨ مرشحين، وتنظيم الأحرار الاشتراكيين (منبر اليمين) ١٧١ مرشحا فاز منهم ٢٨ مرشحا".

وإذا كانت انتخابات ١٩٧٦ ما زالت عالقة بالأذهان فلأنها كانت أول انتخابات تجرى في ظل التعديية بعد الفترة الناصرية، التى اتسعت بهيمنة الحزب الواحد وانعدام الحرية. لذلك اتسمت المعركة الانتخابية بحدة الحوارات السياسية المتعلقة بالرهانات العربية في هذه المرحلة من تاريخ مصر كما تميزت أيضا بقدر من الحرية في ظل تحولى ممدوح سالم وزارة الداخلية وكان آنذاك معروفا باستقامت وزاهاته. ومن المؤشرات الصادقة عن درجة المنافسة في الانتخابات هي نسبة الدوائر التي أجريت فهها انتخابات الإعادة. ففي انتخابات الاعادة. ففي انتخابات ١٩٧٨ لم يفز في الجولة الأولى سوى ١٢٥ مرشحا مما دعا إلى إعادة الانتخاب في ٢٢٥ دائرة. وتميزت هذه الانتخابات أيضا بارتفاع نسبة الوجوه الجديدة في البرلمان؛ حيث بلغت هذه النسبة نحو ٥٠٪/٥١ مارتفاع نسبة الوجوه الجديدة في البرلمان؛ حيث بلغت هذه النسبة نحو ٥٠٪/٥١ على المستوى القرمي. وفي هذه الانتخابات أيضا قام الناشطون اليساريون بإنشاء الجان الوعي الانتخابي" التي سعت إلى قيد المواطنين في قوائم الانتخابات وحثهم على التصويت.

الواقع أن انتخابات ١٩٧٦ جرت في ظل نظام سياسي على درجة عالية من الثقة في النفس بسبب نصر ١٩٧٣ ، ومن ناحية أخرى أجريت تلك الانتخابات بعد إصلاح الإدارة المحلية بهدف إعطاء المجالس الشعبية المحلية سلطات حقيقية، الأمر الذي قد ساهم بالتأكيد في تخفيف ما كان يقع على النواب من أعباء و"مهام محلية" حتى يتفرغوا لمهامهم القومية المتمثلة في مراقبة، بل والاشتراك في وضع السياسة العامة للدولة على المستويين الداخلي والخارجي. ويذلك فليس من الغريب أن يكون نواب مجلس ١٩٧٦ هم مصدر المضايقات والمعارضة الشديدة التي واجهها السادات عند قيامه بزيارته المفاجئة للقدس. بعد ذلك قام السادات بحل مجلس الشعب وتنظيم عند قيامه بزيارته المفاجئة للقدس. بعد ذلك قام السادات بحل مجلس الشعب وتنظيم

انتخابات جديدة في عام ١٩٧٩، وكان المناح الذي أجريت فيه هذه الانتخابات الجديدة مختلفا تماما عن مناح انتخابات ١٩٧٦ لتزعزع مصداقية النظام السياسي الجديدة مختلفا تماما عن مناح انتخابات ١٩٧٦ لتزعزع مصداقية النظام السياسي نتيجة لحدثين هامين، فإذا كانت زيارة القدس قد أفقدت السادات تأييد جزء كبير من الطبقة السياسية والمثقفين فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في عام ١٩٧٧ أثار أكثر طبقات المجتمع المصرى فقرا وهو ما تدل عليه الانتفاضات الشعبية التي شهدتها مصر في عام ١٩٧٧. وفي انتخابات ١٩٧٩ استخدم النظام كل ما توفر له بحكم سيطرته الإدارية والقمعية من أساليب لمنع المعارضة السياسية من العودة إلى المجلس، كما تم تعديل قانون مجلس الشعب ومن ضمن هذه التعديلات نص القانون على ضعرورة موافقة القوى والأحزاب السياسية أو من يرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب على المبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام بتاريخ الشعب على المبادئ التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء على معاهدة السلام بتاريخ بهدف إعادة دور النواب إلى ما كان عليه أي شغلهم من جديد بالمهام المحلية.

التصويت في عهد مبارك وعودة الحوار حول المايير الانتخابية

لعل أول ظاهرة هامة تمس العملية الانتخابية في مصدر في ظل رئاسة حسني مبارك هي عودة الحوار حول قواعد الانتخابات. وهذا الحوار، الذي لم يكن له وجود في عهد عبد الناصر وحتى في عهد السادات، يختلف إلى حد كبير عن الحوار الذي شهدت الخصار وحتى في عهد السادات، يختلف إلى حد كبير عن الحوار الذي شهدت الخيار الذي يثير مثل هذا الحوار هد الفوذ معتمدا على الشعب بهدف التصدي للإصلاحات الرامية إلى عدم تمكنه من الفوز والضغط بالتالي على السلطة التنفيذية انطلاقا من ضغط "الشارع". أما في الفترة الحالية فالذي نشهده هو نوع من الصدراع حول المعايير والقواعد الانتخابية بين النظام المصرى من جانب وأفراد يرفعون الدعاوى أمام المحاكم "١٠ بشكل فردى وليس في إطار مجموعات سياسية، وهم غالبا أشخاص أرادوا ترشيح أنفسهم ولم يقبل ترشيحهم أو من المرشحين الذين لم يفوزوا في الانتخابات دون أن يكونوا بالضرورة من مرشحي المعارضة.

وقد أدت أحكام المحكمة الدستورية العليا إلى حل البرلمان أكثر من مرة، ولكن للمرة الأولى في التاريخ السياسي المصدري لا يحدث عدم الاستقرار هذا بسبب السلطات السياسية رغبة منها في التخلص من مجلس غير منقاد، وإنما بسبب حكم قضائي. فقد تم حل مجلسي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ بموجب الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نظام الانتخاب الذي تكون على أساسه كل من المجلسين، وكذلك حكمت المحكمة الدستورية العليا بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ التقريعية بوجوب الإشراف القضائي على كافة اللجان العامة والفرعية، وأخيرا قضت المحكمة الدستورية العليا في أغسطس ٢٠٠٢ بعدم صحة عضوية ٢٢ نائبا مستندة في حكمها ذلك إلى أنه يسترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشعب أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعني من أدائها طبقا للقانون، وإذا كان عدد الطعون والدعاوى الانتخابية فد بلغ ٢٠٥٠ طعنا بعد انتخابات ١٩٠٥ أ، فقد تزايد هذا العدد بعد انتخابات ١٩٠٥ إلى أكثر من ٢٠٠٠ دعوى وطعنا ضد التجاوزات الانتخابية، وقد ارتبطت تلك الطعون بحجج عديدة : عدم أداء الخدمة العسكرية، الأخطاء الواردة في جداول الانتخابات، التزوير في الإجراءات الانتخابية، تغيير صفة المرشح (عمال — جداول الانتخابات، أو دائرته وأخيرا مسألة ازدواج الجنسية.

يبدو أن عودة الحوار حول القواعد والمعايير الانتخابية وتحوله المتزايد إلى ساحة القضاء يرتبط بالأسلوب الذي استطاعت به المحكمة الدستورية العليا، من خلال الأحكام التي أصدرتها، فرض استقلاليتها تصاه السلطة السياسية بقدر ما يرتبط بالتغيرات التي شهدتها الساحة العامة المصرية خلال العقدين الأخيرين. فالضغوط الدولية من أحل اتخاذ إجراءات "الحكم الرشيد" من جهة، والمطالب السياسية التي تنبادي بهنا النذب السياسية والمثقفون داخليا قندأدت إلى ظهور وتطور فاعلين سياسيين حدد مثل المنظمات غير الحكومية المهتمة بمسألة حقوق الإنسان وحماية الدريات العامية. وتقوم هيذه المنظمات التي تضم كيوادر رفيعة المستنوى متصلة بالمنظمات الأجنبية والدولية غير الحكومية بعمل ضخم في مجالي البحث والإعلام بموضوع حقوق الإنسيان، وقد ساهمت بذلك في إبراز تلك الحقوق ووضعها ضمن رهانات الصوار السياسي الداخلي. بدأ الحوار حول القواعد الانتخابية بإصلاح تاريخي لنظام انتخاب نواب مجاس الشعب. يعتبر هـذا الإصلاح تاريخيا بالفعل لكونيه بمثيل تحولا من نظام الانتخاب التقليدي المعمول به في مصعر منذ ١٩٢٤، وهو النظام الفردي بالأغلبية المطلقة على درجتين، إلى نظام الانتخاب بالقائمة. دخيل هذا الإصلاح حين التطبيق منذ أول انتخابات تجري في عهد الرئيس مبارك أي انتخابات ١٩٨٤. وعلاوة على الانتخابات بالقائمة أخذ قانون الانتخابات الجديد بميداً التمثيل النسبي. فيمقتضي هذا القانون يقدم كل حزب قائمة بمرشحيه وتحظر الترشيصات الفرديــة وكذا القوائم غير الحزيية، مما يعني أن الحظـر يشمل ليس فقط

الترشيحــات الفرديــة، ولكن أيضا الترشيحــات المستقلة أي غـير المنتمين إلى أي من الأحزاب^{^۱۵۲}.

من جهة أخرى سعى القانون الجديد إلى ضرب إمكانية التحالف بين أحزاب المعارضة من خلال حظره لنزول أكثر من حزب على قائمة واحدة، كما نُزع من نظام الانتخاب بالقائمة أحد عناصره الأكثر إيجابية وهو التمثيل النسبى الذي يسمح عادة بالحصول على تمثيل برلماني يعكس إلى حد كبير الرأي العام. غير أن هذا القانون كان ينص على أن الحزب الذي لا يحصل على ٨ ٪ من مجموع أصوات الناخبين على المستوى القومي يحرم من دخول البرلمان.

كانت التعديب لات التي جياءت في هذا القانون صدمة لقوى المعارضية كما أنها عكرت الصفياء النسبي الذي اتسمت به السنوات الأولى من حكم مبارك. فمنذ توليه المكم كان مبارك قد اتخذ عداً من الإجراءات لوضع حد للأزمة السياسية الداخلية التي عاشها النظام في أواخر عهد السادات. كانت فترة أواخر الثمانينيات قد شهدت درجة عالية من التوتر السياسي بين نظام السادات ومعظم القوى السياسية والمثقفين أيا كانت توجهاتهم السياسية سواء كانوا من الإسلاميين أو الوفديين الذين أوقف نشاط حزبهم أو اليساريين بصفة عامة. وبلغت هذه الأزمة قمتها في موجة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ التي واجه بها السادات كل القوى السياسية وشخصيات من شتى المجالات، والتي انتهت باغتياله على أيدى الجماعات الإسلامية. وأتى مبارك فعمل على تحسين المناخ السياسي الداخلي باتخاذ الإجراءات السياسية التالية: الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح لحزب الوفد بالعودة إلى العمل، وعودة جرائد المعارضة إلى الصدور، ووضع قيود للانفتاح الاقتصادي الذي كان السادات قيد فتحيه على مصراعيه، وأخيرا طهر الحزب الوطني الديمقراطي من العناصر ذات الترجيه "الساداتي" الشديد. ونتيجة لهذه الإجراءات شهدت علاقاته مع المعارضة السياسية تحسنا أكيدا فخففت المعارضة من حدة خلافها مع النظام وقررت منحه الوقت اللازم للقيام بالإصلاحات الضرورية على المستوى الديمقراطي والاقتصادي أنضيار وعليه دعمت المعارضة شرعية الرئيس بقبول معظم أطرافها ترشيحه في الرئاسة في الاستفتاء الذي تم وفقا لما ينص عليه الدستور.

ويذلك تعتبر انتخابات ١٩٨٤ نقطة الانطلاق التى استمد منها حسنى مبارك شرعيت السياسية. ومع ذلك تم حل مجلس الشعب عام ١٩٨٤ بعد انتخابه بثلاث سنوات بناءً على حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة المنظمة للانتخاب بواسطة القوائم في قانون مباشرة الحقوق السياسية لسنة ١٩٨٣ لتضمنه لبعض النصوص المخلة بمبدأ المساواة والحقوق العامة المقررة للمواطنين بالترشيح للمجالس النيابية بمقتضى الدستور. وأجريت انتخابات مبكرة في عام ١٩٨٧ على المجالس النيابية بمقتضى الدستور. وأجريت انتخابات مبكرة في عام ١٩٨٧ على يجمع بين قائمة حزبية ومرشح مستقل عن كل دائرة، وحدد مقعدا واحدا في كل دائرة المستقلين، ويشغل مرشحو القوائم الحزبية باقى المقاعد النيابية المخصصة للدائرة. غير أن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم دستورية المادة التي تقضي بذلك الذي تكون على أساسها مجلس ١٩٨٧ لتعارضها مع أحكام الدستور وإخلالها بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين بشأن عضوية مجلس الشعب، مما أدى إلى حل هذا المجلس قبل أن يكمل مدته القانونية والعودة إلى نظام الانتخاب الفردى على جولتين المجلسة فيما يتعلق بعضوية في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠.

أما الدوافع السياسية وراء تغيير نظام الانتضاب فيصعب الكشف عنها. إن الفرضيــة التــي يمكـن طرحهــا مبدئيا هـي أن هــذا التغيــير كان يستهدف فــي الواقع المرشحين الإسلاميين الذين يرشحون أنفسهم كمستقلين لعدم انتمائهم إلى تنظيم معترف به رسميا. غير أن نشطاء التيار الإسلامي كان قد توفر لهم على مدى سنوات حكم السادات – الـذي كان بمثابة "العصر الذهبي للدعوة" كمـا يسميه الإسلاميون حتى اليوم – الوقت والمساحة والحرية وريما أيضنا التمويل البلازم للاندماج في المجتمع على المستوى المحلى عن طريق العمل الاجتماعي وتقديم الخدمات الصحية والدينية المحلى اللهذا الاستثمار الاجتماعي على المستوى المحلى آثاره السياسية الهامة لاسيما في وقت الانتخابات، خاصة وأن ضغط الإنفاق الحكومي في المجالات الاجتماعية المرتبط بسياسة الانفتاح كان قد أدى إلى تحولات في التصويت الزبائني بهدف المقايضة الذي شهدته مصر في الحقبة الناصرية على النحو الذي أشرنا إليه. فاذا كان عهد السادات لم تختف فيه ظاهرة التصويت لصالح المرشح القوى ذى النفوذ والعلاقيات باخيل الأجهزة السياسيية والإبارية، إلا أنها قيد أسفرت عن ظهور نوع جديد من المرشحين وهو المرشح القوى الذي "يفعل" أو يتعهد بأنه سوف يفعل من أمواله الشاصة. ويعد ذلك من تداعيات الانفتاح الاقتصادي وهجرة عدد كبير من المصريبين إلى دول الخليج؛ إذ أسفرت ماتان الظاهرتان عن تكوِّن طبقات اجتماعية اقتصادية جديدة قوية ماليا ومنها من يصاول دخول مجلس الشعب. هذا هو نموذج المرشح رجل الأعمال الذي يسعى إلى الانضمام للنظام الإداري والسياسي من خلال عضويته في مجلس الشعب وذلك لتحقيق مكاسب أكبر لأنشطته الاقتصادية. يفسر ذلك إحدى المتغيرات الهامة و "السياسية" في التصويت بهدف المقايضة وهو التصويت لصالح الإسلاميين الذي ما زال قويا حتى يومنا هذا إذ "فعل" النشطاء الإسلاميون الكثير في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى: مستوصفات ومستشفيات ودروس خصوصية ومساعدة الأيتام وإعانة المعوزين... الخ.

بيد أن مثل هذه الفرضية عن الدافع السياسي وراء تغيير نظام الانتخاب لم تثبت صحتها في النتائيج التي أسفرت عنها انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧. فمنـذ العودة إلى التعددية السياسية المقيدة في عهد السادات لم يحدث أبدا أن كان للمعارضة، ولاسيما المعارضة الإسلامية، مثل هذا التمثيل العالى في مجلس الشعب. الواقع أنه في عام ١٩٨٤ وأملا في تخطى الحظر المفروض على ترشيحهم في الانتخابات عقد الإخوان المسلمون نوعا من التحالف أو الائتبلاف الوقتي "المخالف للطبيعة" مع حزب الوفد الجديد، فأسفرت نتائج تلك الانتخابات عن الآتي : في انتخابات ١٩٨٤ حصل التحالف الوفدي – الإسلامي على ٥١ مقعداً، وفي انتخابات ١٩٨٧، حيث كانت حصة المقاعد المخصصة للمرشحين المستقلين محددة، شكل الإخوان المسلمون تحالفا سياسيا مع حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار، وهو التحالف الذي دام على الساحة السياسية المصريسة لعدة سنوات وحتى انتخابات ١٩٩٥، وتقدموا بقائمية واحدة، فقد أسفرت انتخابات ١٩٨٧ عن فوز قوى المعارضة السياسية بمختلف توجهاتها بـ٩٦ مقعداً. من المحتمل ألا يكون النظام المصرى آنذاك قد أدرك تماما، الفائدة السياسية التبي يمكن أن تعود عليه من الترشيحات المستقلة غير الإسلامية. لقد أدرك ذلك في الواقع اعتبارا من عام ١٩٩٠ عند بداية الأخذ باستراتيجيت الهجومية ضد التيار الإسلامي بهدف إقصاء عناصر هذا التيار من كافة الساحات التي نجح في اقتدامها مثبل النقابات والمنظمات الخيرية والتبي تشكل قاعدته السياسيبة والانتخابية على المستوى المحلي. ففي انتخابات عام ١٩٨٧ برزت ظاهرة المستقلين بوضوح، إذ تنافس ١٩٣٧ مرشحًا من المستقلين على ٤٨ مقعدا المخصصة لهم في ٤٨ دائرة مما يدل على الإقبال الشديد من قبل بعض طبقات المجتمع على الانضمام للنظام السياسي الرسمي عن طريق عضويتهم في البرامان، وكذلك على ضعف التنظيمات الحزبية الرسمية وعدم قدرتها على استيعاب هذا الطلب.

لم تكـن انتخابــات ١٩٩٠ التشريعية موضع اهتمام كبـير من قبل علماء السياسة والسبب واضح. جرت هذه الانتخابات في ظل مقاطعة أهم أحزاب المعارضة السياسية

وهم الوفد الحديث والتحالف الإسلامي المكون من حزب العمل الاشتراكي والإخوان المسلمين وحزب الأحرار، بينما اشترك فيها حزب التجمع وغيره من أحزاب المعارضة الأقبل أهمية مثل حزب الخضر وحزب الأمة وحزب مصر الفتاة. وأمام تخوف النظام من أن يدخل مجلس الشعب عدد كبير من النواب الإسلاميين من خلال الترشيحات الفردية والمستقلة اتخذت عدة إجراءات الهدف منها ضمان فوز مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي دون غيرهم. ومن أهم هذه الإجبراءات تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح مرشحي النظام على حساب الآخريـن. وكان المبرر لهـذا التقسيم هو تغيير نظام الانتخباب والعودة إلى الانتخباب الفردي. فعندما كان يؤخذ بنظام الانتخاب بالقوائم، أو حتى بالنظام المختلط كما في عام ١٩٨٧، كان عدد الدوائر الانتخابية ٤٨ دائرة فقط ٥٠٠. في ١٩٩٠ ١٠٠ أعيد تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث بلغ ٢٢٢ دائرة أي بزيادة ٤٩ دائرة إلى عدد عام ١٩٧٦، و٤٦ دائرة مقارنة بعدد الدوائر في ١٩٧٩. وقبد قامت وزارة الداخلية وحدها بهذه العملية وفقا لأحكام القانون الجديد لسنة ٩٩٠. وقابلت أحزاب المعارضة هذا التقسيم للدوائر الانتخابية بالنقد الشديد، حتى انتهى الأمر بقيرار مقاطعة الانتخابات. وكان من بين الاعتراضيات التي وجهتها المعارضة ولاسيمنا الإسلاميين من حنزب العمل والوفديين إلى هنذا التقسيم هي أنه هدف بالأساس إلى ضم مجموعة هائلة من القرى والنجوع إلى دوائر المدن التي يقل فيها عدد مؤيدي الحزب الوطني الديمقراطي كما أن عملية تزويس الأصوات لصالح مرشحي الحكومة تكون أكثر سهولة في القرى عنها في المدن بسبب وجود أنصار المعارضة في المدن.

ومع مقاطعة جزء كبير من قدوى المعارضة، لاسيما الإسلاميين فى "حزب العمل"، اتسمت انتخابات ۱۹۹۰ ببروز ظاهرة المستقلين التى ظلت محجوية نسبيا فى الانتخابات السابقة بسبب نظام الانتخاب، حيث بلغ عدد المرشحين المستقلين فى الانتخابات السابقة بسبب نظام الانتخاب، حيث بلغ عدد المرشحين المستقلين ۲۲۲۸ مرشحا. وإن كانت هذه الظاهرة قد نشأت منذ أول انتخابات تجرى فى عهد السادات فى ظل التعدية النسبية أى انتخابات ۱۹۷۸ كان حيث بلغ عدد المستقلين ۱۹۷۸ مرشحا من إجمالى ۱۹۲۰ مرشحا، وفى ۱۹۷۹ كان عدد المستقلين ۱۹۹۲ مرشحا من إجمالى ۱۸۵۷ مرشحا، إلا أن نسبتها قد تزايدت فى انتخابات ۱۹۷۰ بشكل ملحوظ وارتفعت من ۲۰۰۵٪ فى ۱۹۷۲ إلى ۲۰۸۸ فى عام ۱۹۷۰ كما تأكد استمرار هذه الظاهرة فى انتخابات فى ۱۹۷۹ حيث ظلت نسبة المستقلين حوالى ۸۰٪ من إجمالى المرشحين.

وإلى جانب ظاهررة المستقلين فيان انتخابات ١٩٩٠ كانت تنبئ بما حدث في انتخابات ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ فيما انتخابات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ فيما يتعلق بعدد من الظواهر الأخرى والتي أثارت عدة تساولات في هذا الكتاب. فرغم مقاطعتها من قبل أهم التيارات السياسية في المعارضة تساولات في ١٩٩٥ تدل على شدة الإقبال على الترشيح لعضوية مجلس الشعب كما تدل على شدة المنافسة بين المرشحين. ومن ناحية أخرى أبرزت انتخابات ١٩٩٠ بما استخدم فيها من أساليب العنف فوز عدد كبير من المستقلين كما أبرزت انضمام المستقلين الفائزين إلى الحزب الوطنى الديمقراطي، وظاهرة التزوير التي شملت كافة لجان الانتخاب تقريبا وليس فقط لصالح مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطي دون غيرهـم... الخ. هذه هـي الظواهر التي أثارت تسارلات مؤلفي هذا الكتاب ودفعتهم إلى محاولة فهمها من خلال القيام ببحث ميداني في إحدى قرى دائرة أشمون بمحافظة قبل المنطق الاجتماعي والسياسي المحلي وراء هذه الظواهر وذلك حتى المنوفية، أي فهم المنطق الاجتماعي والسياسي المحلي وراء هذه الطواهر وذلك حتى الرئيسي مـن الباب الثالث والأخير مـن الكتاب : دراسة إعمال المنطق القديم لعملية الانتخاب مـن أجل انتخاب دواب مصر في العصر الحالي والتحولات التي طرأت على هذا المنطق إثر قيام القضاء بمهمته.

[هوامش]

٩٤ دون أن يرَّعَدُ في الاعتبار مجلس الأمة أيام الرحدة بين مصر وسوريا وهو مجلس معين وليس منتخباً.

Alain Garrigou. Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs?. Presses de la 92 Fondation nationale des sciences politiques. 1992

Michel Offerlé. « Mobilisation électorale et invention du citoyen. L'exemple du milieu urbain français 93 à la fin du XIXe siècle. dans Daniel Gaxie (éd.). Explication du voice. Un bilan des études électorales en France. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. p. 161

Alain Lancelot. « La mobilisation électorale"... dans Daniel Gazie (éd.). Explication du vote Un bilan 94 des études électorales en France. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. n. 79

٩٥ ميدوعة محاضر مجلس التواب الـ٢٢، ٦٣، ١٤، ١٥، ٢٦ و ١٧ من ٢ إلى ١٩٣٤/٨.

- 96 Alain Garrigou. "Clientélisme sous la IIIe République". dans Jean-Louis Briquet et Frédéric Sawicki (éds). Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. coll. "Politique d'aujourd'hui". PUF. 1998. p. 39-74.
- 97 Ghassan Salamé. «La démocratie comme instrument de paix civile". dans Démocratie sans démocrates. Fayard. 1994. 452 pages.
- . الاستراكية على المراح غصفصة الدولة والوطائف العامة، نبيل عبد الفتاح، العربية والعراقية، مساهمة في الإسلاح، نقد الدولة والسلطة، من ٢٥ إلى من 41 بالإنسانية إلى العرجي السابق تكون
 - ٩٩ على الدين ملال: السياسة والمكم في مصر. العهد الليبرائي ١٩٢٤–١٩٥٢، مكتبة نهضة الشرق-- جامعة القاهرة صفحة رقم ٢٧ ١٠٠ وجديد عبد المجيد، الأحزاب السياسية من الداخل، القاهرة، المصروسة، ١٩٩٧، ٢٦٩ صفحة.
- 4- الانشرات ليان الوقيد الرئيسية في كفاة فروه (التنفاية تقريبا ميت كانت تعطي مؤرق والمرشح والوضيقي الدائرية واقتصر شقاة هذه الليمان المكرك من الأمهان العبلين على تنفيه إصداة الانتفاءية للمرشح وبحو التربعات، ومانت ما كان تشاهها يتقيي بالتهاء الانتفايات أسا الوينات القامية الوقد فكانت مركزة من قيادات فالريمان من الهيئة الوقية الورامانية وكان معيف الرئيسي موقع سواف
- ١٠٠ قيري الرقيع كلفا في العرب الوطني الذي كان يترتب المركة الوطنية قبل الولد أن قبل ما ١٩٠٧ روادي خيم ما لا يقل من حساء مؤتمرات على من حساء مؤتمرات على من حساء وتعرفت من المراكز المراكز
- ۱۰۳ عبد الرحمن الواضي، في أعلب القريرة الحسرية: تورة سنة ۱۹۲۱، الجزء الأول الطبعة الرابط، القاهرة، دار المعارف ۱۸۸۰، من ۱۸۲۸، من ۱۸۲۱، من Transitions to democracy: towards a dynamic model. Comparative Politics. 2(3). April 1970
- ١٠٦ فيمنا عنا انتهابات ١٩٢٤ و ١٩٣٠ و ١٩٣٠ للتى أهذفهها بنظام الانتهاب غير المباشر على برجتين، كل الانتهابات الشثريعية التى أجريت في المقبة الهبرالية أشنت بنظام الانتهاب المباشر
 - ١٠٧ المِريدة الرسمية، العدد ٤٦، ٣٠ إبريل ١٩٣٣، قانون الانتشابات رقم ١٩ اسنة ١٩٢٣.
 - ۱۰۸ مجموعة معاضر مجلس التواب لماسات ۲۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۱۲، ۲۷ من ۲-۱۹۲۶/۷/۸.
 - ١٠٩ القترحت المنكرة أن يكون الحد الأمني لمن الانتشاب ٢٤ سنة للناهب الأمي و ٢٠ سنة للناهب الذي يعرف القراءة والكتابة.

- ١٩٠ هذا النعبية زمين الأمهين وغيرهم كان موضع انتقاد من يوسف الجندي أنندي على وجه النصوصي على أساس المجج التاليث المذكرة من ٧٧٧
- ۱۱۱ في مام ۱۹۸۸ اطارخ آمد لفضا معطى الشيرع هذا التمييز مع فنارق ولعد وهو مضح النساء حق التصويت، ولكن يشرط "سرفة القراءة والكتابا" " نشار عبد السيد متولى، سنفا إسلاح كلفاره الانتخابي السيري، ۱۹۸۸ مطبعة بزر نشل ولفائلة الإسكنوية ميا أن معلم الأميين مم من القطرة ولها لهامين مجهولة لكور مجاهلة الشي أسياني والمنظر والتيفي والتجاه
 - ٩٩٣ الواقع أن هذا التعديل جاء استجاءاً لرغبة رؤساء بعض قبائل مديرية البحيرة في خرض الانتشابات لتعفيل فبنظهم
 - ١٩٣ الجريدة الرسمية عدد غير اعتيادي رقم ٩٨ في ٢٣/ ١٩/٠/١٩٣٠. ص ١٨٨
- ١١٤ كانت المبورات المقدمة لهذا العظر كالتالي كثيرا ما يتغيب الأطباء والمسلمون الذين يعملون في الأقاليم عن عضور اجتماعات مجلس الفواب
 - مما يتسبب فى تعطيل أعمال المجلس. أما الفضاة فإن اشتراكهم فى السياسة يضدر بوجوب التزامهم المياد. ١١٥ المريدة الرسمية عدد غير اعتيادى رقم ٩٨ فى ٢٣٠/ ٢٠/ ١٩٠٠، بشأن تحيل الدستور وقانون الانتضاب، من ١٩٣–٣٣.
- 116 Alain Garrigou. Le vote et la vertu Comment les Français sont-ils devenus électeurs? op. cit. pp?220-225.
 - ١١٧ وحيد عبد المجيد، الأحرَاب السياسية من الداخل، ص ٥٤–١٧. مرجع سابق
- ۱۸۸ صبري أبن المجد سنوات ما قبل الثورة، الهيئة المصرية للكتاب، ۱۹۸۷، من ۲۵۱–۹۷۳. ۱۹۹ محمد الجنوادي، سيد مرعى طريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح في مصر قدهاصرة (۱۹۶۵–۱۹۸۸)، مكتبة معيولي، ۱۹۹۹.
 - مس ٢٤ وما يعده ١٢٠ عزة وهبي، التجربة الديماتراطية الليبرالية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأمرام، ١٩٨٥، من ٣٦-٣٦
- ١٣٩ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المعمرية، الجزء الثاني، من ٢٩ يوليو ١٩٣٧ إلى ٢٦ يوليس ١٩٥٣، القاهرة، دار المعارف صفحة رقم
 - ۱۲۲ محدد الجوادي، مرجع سابق، من ۲۹ وما يعدد.
 - ١٢٣ سيد صبري، ميادئ القانون البستوري، طبعة ١٩٤٧، من ٦٧٣.
- ٬۲۱۶ أحمد الشربيني، " الأحزاب والبرلمان"، في رؤوف عباس، الأحزاب السياسية المصرية: ٬۲۹۲ ۱۹۵۳، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ۱۹۹۰، ص. ۲۳۵–۲۰۶
 - ١٢٥ صلاح الشاهد، تكرياتي في عهدين، دار المعارف، من ٥٠ وما يعده.
 - ١٣٦ عزة ومين، مرجع سابق، ص ٩٠.
 - ١٢٧ عبد الرحمل الراقمي، في أعقاب الثورة المصرية، مرجع سابق ص ١٧١
 - ١٢٨ محدد زكى عبد القادر، أقدام على الطريق، القاهرة، بار الكتاب العربي، ١٩٦٧، ص ٤٣٧.
- ۱۲۹ سيد صبيري، مهادئ القانسون الدستـوري، في عبـد الحميد متولى، مشكلـة إصلاح نظـام الانتخاب في مصـدر، القاهرة مطبعة دار نشعر الفقافة. الاسكندرية ۱۹۶۵، من ۹.
 - ١٣٠ مصد زكى عبد القادر مرجع سايق س ٤١٥.
 - ١٣١ نفس البرجيء ص ٢٣١.
- ٬۹۲۷ عبد الحميد متولي، مشكلة إصلاح النظام الانتشابي المصري. ۱۹۶۸، مطيعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مرجع سابق، ص ۲۸. ۱۳۲ تغير اسم البرلمان المصري في الدستور الجديد من "مجلس النواب" إلى "مجلس الأمة" بدل هذا التغيير على رغبة السلطة السياسية النابعة من
- ثورة ١٩٥٢ الاتسام "بالإجماعية" ١٣٤ مصد الطويل، برلمان الثررة تاريخ المياة النيابية في مصر, ١٩٥٧–١٩٧٧، القاهرة، مكتبة مبيرلي، ١٩٨٥، ص ٤٧ وما يعده.
- ٩٣٥ عليّ الدين هلال. "الاستخابات التشريعية المصرية من سعد زغلول إلى حسنى مبارك" في عليّ الدين هلال، التطور الديمةراطي في مصر قصاليا
 - ومثألشات، جامعة القامرة، ١٩٨٦، ص ٣٥٧. ١٣٦ كان عبد المقيدين ومقا لملئ الدين هلال ١٧٦٤، ثاغيا، مرجع سابق، من ٢٩٣
- ۱۲۷ عزة وهبي، السلطة التشريعية في النظام السياسي المصرى بحد يوليو ١٩٥٢، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣، مد ٧٧
- ٩٣٨ أسباب هذا التغيير ولمسحة تماما استيماد كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين طالتهم قوانين الإصلاح الزراعي اسبتمبر ١٩٥٧، واهتفاء الوجوء السياسية التي لمبت دورا في فترة صاقبل الثورة أثر حل الأحزاب السياسية، وأخيرا كل نزاب صاقبل الثورة تقريباً.
 - ۱۳۹ عزة وهيي، ۱۹۹۳، مرجع سابق، ص ۸۲-۸٤.
 - ١٤٠ شبهاء الدين داود، مذكرات شبهاء الدين داود. سنوات عبد الناصر وأينام السادات، دار الفيال، ١٩٩٨، ص ٣٦.
 - ١٤١ كان المشهر عبد المكيم عامر قائدا للقوات المسلمة ورقم ٢ في السلطة وقتلا انتجر عامر بعد هزيمة ١٩٦٧.
 - ۱٤٧ هياء الدين داود، مذكرات، مرجع سابق، ص ٢٧–٤٣.
 - ١٤٢ نفس البرجع.
 - ١٤٤ نفس المرجع، من ٤٤.
 - ١٤٥ علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٢٦٠
 - ١٤٦ معدد الطويل، مرجع سابق، عن ٤٧.
- ۱۱۷ فلمرجم السابق، من ۵۹ ۱۱۵۸ انظر في دور المحكمة للاستورية الطلها في النظام السهاسي المصري، تبيل عبد الفتاح، اليوتوبيا والجحيم، من ص ۵۰۰ إلى ۹۳۱، الطبعة الثانية،

- التاشر باز أزمنة، عين الأردن، ٢٠٠٥.
- ٤٠٤ رقب أز أرال تتنايات في ميد السامات وهي تتعليات ۱۹۷۷ دقد أميرت في أطار القيرة التي كانت تفرض على المشاركة السياسية في المسلمة التشريع إلى المسلمة الأستراحية إلى الأسلمة المشاركة المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين الاستراحية المسلمين المسل
 - ١٥٠ علي الدين هلال، مرجع سابق، عن ٢٦٦–٢٦٨.
- ١٩٧ أنشتت المحكسة المستورية العليا بموجب مستور ١٩٧١ من أبدل العرب على اعترام أمكام المستور من قبل المنطنين التشريعية أو النشايية المنظنية المنظنية المنظنية المنظنية المنظنية المنظنية المنظنية أن المنظنية أن المنظنية أن المنظنية المنظ
 - الصاورية العلما أن يكن منا الشغم صلحي مصلحة شفسية ومباغرة لهدف الطفن الراقي هذا الشأن: "Nathalie Bernard-Maugiron. La Haute Cour Constitutionnelle. gardienne des libertés publiques".. dans Le Prince et son juge. Droit et politique dans l'Égypte contemporaine. Egypte/Monde arabe. nouvelle série. n°2. 1999. Cedei. Le Caire. p. 17-54.
 - وانظر أيضا نبيل عبد الفتاح، اليرتوبيا والجميم، المرجع السابق نكره
- 40 بغضل القصوبة القريمية القري عقدما السادات مع القبار الإسلامين روغ معم محمل عالقيار على إطار فالتوني كعزب نشة الإسلامين طوال سرة السنينية بقدر من العربة منظم من الأمول التي تعقد عليه من تلك العرب للواسلة مطالحة من جبال الأصال تلك بسيدة بعير بالخاص معر ودول الطبيح إسناف القبار الإسلامية من الأمول التي تعقد عليه من تلك العرب لدواسلة مطالحة من جبال الأصابية بعير بالخاصة أن القيمات الإسلامية القدي كانت قد لهدأت إلى مول الطبح إمان العالمية الناصرية كانت قد كانت على كلانات الوجاب الاستخدام الاستخدام الاستخدام الاستخدام والمستحداث المستحداث ال
- ١٥٠ نظرا لاتساع البواتر الانتشابية لتساعا شاسما، ولجه المرشمون المستقلون الذين لا يتمتمون بدعم حزب من الأحزاب صحوبات كبيرة في تنظيم حملاتهم الانتشابية، وكفك في مراقبة لجان الانتشاب بواسطة أنصارهم.
 - ١٥٦ على الدين شيلال وأسامة الغزائي هرب، انتشابات مجلس الشعب ١٩٩٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيبة بالأمرام، ١٩٩٢، هي ١٥٠-٩٠

الباب الثالث

الزبائنية في الانتخابات المصرية بين هيئة ناخبة أسيرة وتوسيع السوق الانتخابي

أجريت الدراسة الميدانية التى استند إليها التحليل المعروض فى هذا الباب من الكتاب فى قرية من هذا الباب من الكتاب فى قرية سنتريس بدائرة أشمون فى محافظة المنوفية. لم يكن اختيار قرية سنتريس مبنيا على معايير محددة، ولكن كل ما فى الأمر هو أن هذا الاختيار قد ارتبط بظروف معينة ويسهولة الوصول إلى موقع الدراسة. فأحد موافى هذا الكتاب من مواليد القرية وعاش فيها ما يقرب من ٢٥ عاما، وبالتالي يستطيع الحصول على معلومات قد لا يدلى بها الفاعلون لباحث أجنبي أو من خارج الدائرة أو القرية.

قبل عرضن خصائص هذه الدراسة الميدانية وتحليل المواد التي تم جمعها، يبدو من المهم ترضيح ما يلي، أن نقدم أولا للقارئ أهم العوامل والظواهر والنتائج التبي أسفرت عنها انتخابات ٢٠٠٠ في الدائرة التي تقع فيها قريـة سنتريس. ثمة هدفيان من هيذا التقديم : تذكير القارئ بأحد الأمور البديهيية وهي أن قرية سنتريس وإن كانت قد ساهمت في نتائج الانتخابيات إلا أنها لم "تحديهيا". فعدد الناخيين في دائرة أشمون ١٥٠١٥٧ ناخبــا١٥٠ وتستحوذ مدينة أشمون على ٢٢ ألف ناخب منهم، وهو ما يمثل ١٤,٦ ٪ من جملة ناخبي الدائرة ١٥٨، تليها قرية طليا وقرية البرانية وتضم كل منهما ١٢ ألف ناخب أي صوالي ٨٪ من جملة أصوات الناخبين. تتبوزع بقيبة أصوات الدائرة على ٦٤ قرية وعزية تشملهم دائيرة أشمون التي تعدمن أكبر الدوائر على مستوى الجمهورية من حيث عدد القرى، وتتسم بذلك بغلبة الطابع الريفي. يتراوح عدد الناخبين في قرية سنتريس موضع الدراسة بين ٦ آلاف و٧ آلاف ناذب، مما يحلها في موضع متوسط بين القرى الكبيرة والقبري الصغيرة التي لا يزيد عبدر الناخيين فيها عن ألف ناخب أو أقل العامل الثاني البذي بدعو إلى تقدير ثقيل هذه القرية في الانتخابات الأخيرة، سواء في انتخابات ٢٠٠٠ أو في انتخابات ١٩٩٥ و ١٩٩٠ بحجميه المناسب، هو أن لا أحد من المرشحين أو من الذين فازوا في الانتخابات كان له روابط محلية مباشرة في قرية سنتريس: فلا يوجد بين المرشحين من هـ و من مواليد القرية أو من سكانها أو من العرتبطين بها لأسبـاب اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، كأن يكون له عيادة أو مكتب محاماة أو ورشة أو تجارة أو أراض زراعية. ولم يكن الوضع كذلك من قبل، بل ويفتخر أمالي القرية بأن الذي كان يمثلهُم فى برلمان ١٩٥٧ وهو على محمود أحمد عسر كان من مواليد قريتهم وقد فاز ضد الناتب "الإقطاعي" وقتذاك. كما أن محمد شاهين، نائب الدائرة عن الفئات فى الدائرة ظل يمثلهم منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧٩ فى مقعد الفئات، وكان يمتلك عزبة كبيرة فى ضواحى قرية سنتريس.

هذا التقدير المناسب لدور قرية سنتريس وثقلها في الانتخابات الأخيرة لا يعنى إطلاقا أن ما سوف نسميه موققا الهيئة الناخية للقرية لم يكن لديها رأى في المرشحين أو قدرة على الاختيار '\'. ولا يعنى كذلك أن المرشحين لم يكن لهم وكلاء وشبكات داخل القرية. وأخيرا وربما الأهم هو أن مثل هذه الظاهرة لا يقلل إطلاقا من شأن هذه لقرية كموضع للدراسة ولا من أهمية الأحاديث التي جمعناها خلال اللقاءات وذلك القريب التى ذكرناها في مقدمة هذا الكتاب. فالهدف من الدراسة الميدانية التي أمريت لم يكن التحليل السياسي بحصر المعنى لعملية الانتخابات في هذه القرية، أو أحيى التحليل السياسي لانتخابات * * * * التقريعية في مصر، وإنما يرمى إلى فهم المنطق الاجتماعي، بل والانتروبولوجي لانتخاب النائب فيي مصر خلال هذا المقد الأخير. فما هي الظواهر التي نستخلصها من دراسة انتخاب النائب على المستوى القومي * وكذلك المحلي، والتي قد تساعد على فهم الظواهر التي تلاحظ على المستوى القوية والذي قد يساعد على فهم الظواهر التي تلاحظ على مستوى القرية والذي قد يساعد على فهم الظواهر التي تلاحظ على مستوى القرية والذي قد يساعد على فهم الظواهر التي الدائرة ؟

ومن ثم فإن دراسة انتخابات ٢٠٠٠ بدائيرة أشمون تفى بهذيبن الهدفين. فهى تظهير من ناحية كيف أن الظواهر الانتخابية "الكلية" على مستوى الجمهورية والتى عرضناها فى الجزء الأول من هذا الكتاب تتضح أيضا على مستوى الدائرة الواحدة. كما تظهر من ناحية أخرى كيف أن نفس هذه الظواهير، إذا تناولناها على مستوى الدائيرة الواحدة لتحليلها على الوجه الصحيح، يجب تناولها على مستوى أضيق وهو القرية في هذه الحالة. ثمة سبب آخر لتطرقنا لانتخابات أشمون في هذا الفصل ألا وهو أن يتأقلم القارئ مع أسماء الأطراف الرئيسية في انتخابات العقد الأخير التشريعية والتي سيشير إليها المستطلعون مرارا في هذا الباب من الكتاب.

انتخابات ٢٠٠٠ التشريعية في دائرة أشمون

دار الحديث طويـــلا عن دائــرة أشمون خــلال انتخابات ٢٠٠٠. كانـت أشمون من ضمــن الدوائــر التــى شملتها المرحلــة الأولى''' مــن الانتخابات وهــى المرحلـة التى مثلـت اختبارا على المستوى القومى لنزاهة الانتخابات ولدور القضاء الفعلى في هذا

الشأن. كما كانت هذه الانتخابات بمثابة اختبار لعلاقة القوى بين مختلف الأطراف السياسية، وللاستراتيجيات والخطيط التي اتبعها كل من هذه الأطيراف، وإختيار كذلك لسلوك الناخبين. وفي هذا الصدر تحققت في أشمون كل التوقعيات. فقد بلغ عدد المرشحين المتنافسين على المقعدين ١٩ مرشحا بينهم ١٢ مرشحا على مقعد الفئيات و٧ مرشحين على مقعد الفلاجين والعمال. وتشير صحيفة "المنايفة" إلى أنه لم يسبق أن خاص الانتخابات مثل هذا العدد من المرشحين، وقبل بداية الانتخابات توقعت الجريدة أن تكون المعركة الانتخابية شديدة الصعوبة، وأن الأمر لن يحسم إلا في جولية الإعادة. ومنذ عام ١٩٩٠ تشهيد دائرة أشمون بالفعل تزاييدا مستمرا لعدد المرشمين؛ إذ ارتفع عددهم من ٥ مرشمين في ١٩٩٠ إلى ١٤ مرشما في ١٩٩٥ و١٩ مرشحاً في عام ٢٠٠٠، وتشير نفس الصحيفة إلى أن الدائـرة أصبحت تشكل تحدياً لمرشحي الحزب الوطني الديمقراطي الذي عاني من إخفاقات متتالية منذ انتخابات • ١٩٩٠، وأن الناخبين يؤيدون المستقلين للحيلولة دون فوز مرشحي الحزب، وأنه من الأرجح أن يتكرر نفس الشيء لأن الصرب لم يستفد من دروس الماضي ولم يوفق في اختيبار مرشحيه. وتضيف الصحيفة أن أشمون هي أكبر دائرة في محافظة المنوفية، إذ تشتمل على ١٤ قرية وعزية إلى جانب البندر أي مدينة أشمون. ومع ذلك تعانى دائرة أشمون أكثر من أي دائرة في المحافظة من نقص شديد في الخدمات الأساسية، ومن ثم قرر الأهالي على ما يبدو انتخاب النواب القادرين على حل المشاكل المحلية وإيجاد الحلول المناسبة.

وتشير خريطة المرشعين إلى ارتفاع عدد الوجوه الجديدة التى تشارك لأول مرة فى الانتخابات التشريعية حيث بلغت ١٢ من إجمالى ١٩ مرشحا، وعلى مستوى القوى السياسية فقد دخل الحزب الوطنى الديمقراطى بمرشحين هما سمير زكى السقا على السياسية فقد دخل الحزب الوفد بمرشح واحد على مقعد الفئات، ويحيى حسنين على مقعد الممال، ودخل حزب الوفد بمرشح واحد على مقعد العمال والفلاحين وهو زكى عبد الفتاح، وأخيرا كان مرشح التيار الإسلامى على مقعد الفئات هو أشرف بدر الدين الذى رشح نفسه كمستقل، ووفقا لما جاء فى صحيفة المنايفة فإن أكثر المرشحين نفوذا هو أشرف بدر الدين لأنه مشهور فى كل الدائرة بإنسانيته وتفانيه فى خدمة الأهالى وإنجازاته وكان له الفضل فى بناء مستوصف فى مدينة أشمون. وقد تقدم بالترشيح فى اللحظة الأخيرة مما أربك كل المرشمين الأخرين وأشار مخاوفهم وجعلهم يراجعون استراتيجياتهم وخططهم للحصول على الأصوات، بل وقرر بعضهم الانسحاب من الانتخابات. ولا يجبب الاندهاش لهذا

الترشيح المفاجأة؛ إذ أنه يتمشى تماما مع الاستراتيجية الجديدة التى وضعها التيار الإسلامى لتجنب الملاحقات الأمنية والتحايل على رغبة النظام العامة الواضحة فى منعهم من خوض الانتخابات. فقد قيل عن أشرف بدر الدين، المرشح الإسلامى الذى ينتمى إلى إحدى عائلات الطبقة الوسطى بمدينة أشمون أنه، تجنبا لرفض ترشيحه ولخداع أجهزة الأمن التى كانت تراقيب، ذهب إلى الصعيد قبل إغلاق باب الترشيح ببضعة أيام بعد أن حرص على توكيل محامي من أصدقائه بتقديم طلب ترشيحة نياء عنه.

أما مرشح حزب الوفد – وليس الوفد مقر في الدائرة – زكى عبد الفتاح من مواليد
"سبك الأحد" ومنشق عن الحزب الوطنى الديمقراطي فقد قام قبل الانتخابات بأيام
قليلة بتغيير صفته الانتخابية من فئات إلى عمال أو فلاحين؛ نظرا لشدة المنافسة
على مقعد الفئات. أما ترشيحات الحزب الوطني الديمقراطي الرسمية والمستقلين على
مبدادئ الحزب الوطني الديمقراطي فهي تستوجب التحليل الدقيق؛ لأنها تمثل عنصرا
حاسما في الانتخابات التشريعية لدائرة أشمون على مدى العشر سنوات الماضية.
ويعكس ما يحدث في دائرة أشمون من هذه الزاوية نفس الظاهرة الانتخابية التي
نلاحظها على المستوى القومي.

وإذا كان الحزب الوطنى الديمقراطى لم يرشح إبراهيم جنينه عضو البرلمان السابق ليمثله على مقعد الفنات، إلا أنه رشح على مقعد العمال أو الفلاحين عضوا آخر من أعضاء البرلمان السابق وهو يحيى حسنين. ورغم `ذلك تمسك إبراهيم جنينه بترشيح نفسه كريس بعض المراقبون المحليون أن استبعاده من ترشيحات الحزب وتمسكه بترشيح نفسه كرد فعل لذلك جاء في صالحه. وكان إبراهيم جنينه يعتمد على تعاطف كثير من أهالى الدائرة معه بسبب الخدمات التى استطاع أن يقدمها لهم على مدى الخمس سنوات من خلال عضويته في مجلس الشعب، كما كان يعتمد أيضا على مدى الخمس سنوات من خلال عضويته في مجلس الشعب، كما كان يعتمد أيضا على أن منافسه سمير السقا الذي ينتمى إلى عائلة كبيرة من التجار بقرية البرانية، والمرشح الرسمى وأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى في دائرة أشمون، والذي كان إبراهيم جنينه قد انتصر عليه في انتخابات الإعادة عام ١٩٩٥، لم يحظ ترشيحه بموافقة عدد من مؤيدى الحزب. ومن جهة أخرى كان إبراهيم جنينه يعتمد كذلك على أصوات أهالى قريته وبعض القرى المجاورة التى لا يوجد بها مرشحون.

ومن بين المرشحين الآخرين المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى عبد الواحد سيل من مدينة أشمون والمرشح على مقعد الفئات، وإبراهيم طه مقلد المقيم في سبك الأحد وهـ و مرشح على مقعد العمال. ويتميز كل منهما بخبرة برلمانية سابقة.
بالنسبة لعبد الواحد سبل تعد انتخابات ٢٠٠٠ ثالث معركة انتخابية يخوضها: حيث
فاز فى انتخابات ١٩٩٠ كمستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى، وخسر
فى انتخابات ١٩٩٥ لأنه رشح فيها على القائمة الرسمية للحزب الوطنى أى حزب
الحكومة ولأنه لم يتميز بما قدم للدائرة من إنجازات، بينما فاز فى ١٩٩٥ منافسه
إبراهيم جنينه المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى. أما الثانى
وهـ و إبراهيم طه مقلد فكان يخوض الانتخابات للمرة الرابعة على مقعد العمال
والفلاحين. فاز فى انتخابات ١٩٨٤ و ل٩٨٧ وفى عام ١٩٩٠ شغل مقعد العمال
بوفاة المرشح الفرماوي، بينما خسر انتخابات ١٩٩٥ أمام يحيى حسنين الذي كان
وقتذاك مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى.

أما الاثنا عشر مرشحا الذين لا ينتمون إلى أية تيارات سياسية فهم من الوجوه الجديدة، وتكاد خبرتهم بمجال الانتخابات أو حتى بالعمل السياسى تكون معدومة. وسوف نكتفي هنا بذكر ثلاثة من هؤلاء لعرض الاستراتيجيات التى تفسر بعض الترشيحات. نبيل الحرائى ويعتمد على العلاقات والاتصالات التى كونها على مستوى الدائرة بفضل خبرته الطويلة في المجالس الشعبية المحلية، وعبد الحسيب أبو يوسف وهو طبيب يتمتع بسمعة حسنة، وعبد المنعم مبروك المذيع بالبرنامج العام الذي تقدم لأول مرة في الانتخابات تحت شعار "صوت أشمون مسموع " إشارة إلى أحد براجبه التليفزيونية الذي يعرض فيه المشكلات التى تعانى منها دائرة أشمون ولاسيما مشكلة الصرف الصحى.

وكما كان متوقعا أسفرت النتائج عن إعادة الانتخاب على المقعدين. فبالنسبة لمقعد الفنات تنافس سمير زكى السقا مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى مع المستقل أشرف بدر الدين مرشح التيار الإسلامى. وعلى مقعد العمال تنافس يحيى حسنين مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى مع إبراهيم طه مقلد المرشح المستقل على مبادئ الصرب الوطنى الديمقراطى. وقبل أن نعطى عدد الأصوات التى حصل عليها كل من المرشحين تجدر الإشارة أولا إلى قلة عدد من قاموا بالتصويت: فقد صوت ٢٩٤٤٥٢ ناخبا فقط أى نحو ٢٠٪ فقط من العدد الكلى للأصوات. ويذلك تكون نسبة المشاركة الفعلية في التصويت أقل من المتوسط القومى، وخاصة أقل بكثير من مستوى المشاركة في المناطق الريفية في مصر. قد ترجح هذه الظاهرة أساسا إلى بطء إجراءات التصويت في لجان الانتخاب ٢٠٠٠. وقد أسفرت الجولة الثانية من الانتخابات عن فوز

سمير السقا مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى ب ١٠٠٨٧ صوت مقابل ٢٠٠٣ صوتا لأشرف بدر الدين، وفوز إبراهيم طه مقلد ب٢٥٨٠٦ صوتا، بينما لم يحصل منافسه يحيى حسنين إلا على ٩٩٩٣ صوتا.

ويرجع الفضل في النتائج الجيدة نسبيا التي أحرزها سمير السقا لتحالفه مع المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى إبراهيم طه مقلد وهو من كبار التجاروله سمعته ونفوذه. فقد تحالف المرشحان لضمان حصول كل منهما على أصوات مؤيدي المرشح الأخر حيث إنهما لم يتنافسا على نفس المقعد. ويذلك استطاع سمير السقا الفوز على منافسه يحيى حسنين مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى بسبب تضاؤل شعبية هذا الأخير والتحديات التي واجهها من مرشحين عدة فى القرى المجاورة لقريته البرانية. ويبدو كذلك أن إبراهيم طه مقلد حصل على أصوات الإسلاميين لعدم وجود مرشح إسلامي على مقعد العمال والفلاحين؛ إذ أنهم أيدوا المرشح المستقل رغبة منهم في إسقاط مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى يحيى حسنين رغم مساندتهم له في انتخابات ١٩٩٥ عندما كان مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطي.

هذا وقد شهدت انتخابات الإعبادة نسبة مشاركة أقل من البولة الأولى، فكان عدد الناخبين لمقعد الفئات ٢٧٦٧٩ ناخبا فقط ولمقعد العمال والفلاحين ٢٧٨٧ ناخبا فقط ولمقعد العمال والفلاحين ٢٧٦٠٩ ناخبا فقط ولمقعد العمال والفلاحين ٢٧٦٠٩ ناخبا فقط لمثل هذه الظاهرة تفسيرات خاصة بدائرة أشمون. كانت دائرة أشمون ضمن الدوائر التي شملتها المرحلة الأولى للانتخابات، وقد أحدث نتائج انتخابات الجولة الأولى على مستوى الجمهورية صدمة تناقلتها وسائل الإعلام بما فيها الصحف "القرمية" وصحف المعارضة والصحف الإقليمية والدولية وكذلك التعليقات نسبة المقاعد التي لم يفز بها النخب المحلية والقومية. فقد لعب القضاء دوره وارتفعت نسبة المقاعد التي لم يفز بها أحد في الجولة الأولى مقارنة بالانتخابات السابقة، كما سجل الحزب الوطني الديمقراطي فشلا ذريعا حيث لم يفز في الجولة الأولى إلا ٢٠ من مرشحيه من إجمالي ١٠٥٠ مرشحا على قائمته الرسمية وتنافس في انتخابات الإعادة فيهم المرشحون الإسلاميون، ضد ٨٦ مرشحا من الحزب الوطني الديمقراطي و٢ من حزب التجمع و ٢ من الحزب الوطني الديمقراطي و٢ عن الحزب الوطني الديمقراطي و٢ من حزب النائج عن الآتي : لم يفز الحزب الوطني الديمقراطي إلا بـ ٥٨ مقعدا، وكان نصيب مرشحي عن الأحوان المسلمين ٦ أو ٧ مقاعد، والتجمع ٣ مقاعد، والوفد مقعدا واحدا، في حين فاز الإحوان المسلمين ٦ أو ٧ مقاعد، والتجمع ٣ مقاعد، والوفد مقعدا واحدا، في حين فاز

المرشحون المستقلون ب ٧٩ مقعدا انضم ٥٩ منهم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى بعد فرزهم.

وفى اليوم التالى لانتخابات الإعادة فى دوائر المرحلة الأولى احتلت انتخابات دائرة أشمون الصفحات الأولى من الصحف. ففى صفحتها الأولى تشير صحيفة الوقد دائرة أشمون الصفحات الأولى من الصحف. ففى صفحتها الأولى تشير صحيفة الوقد فى عملية التصويت كلما اشتد التنافس فى جولة الإعادة بين الحزب الوطنى الديمقراطى والمعارضة، وإلى الاشتباكات التى وقعت بين قوات الأمن والمواطنين وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص. وفرض حظر التجول فى عدة مدن، ومنع الناخبين – وخاصة المشتبه فى ولائهم للمعارضة – من دخول لجان الانتخاب للإدلاء بأصواتهم. وقد شهدت دائرة أشمون فى انتخابات المرحلة الأولى: ٢ قتلى، و ٢ جريحا، واعتقال عدد كبير من الأشخاص، إغلاق عدد من الجان الانتخاب، و ٢ جريحا، واعتقال عدد كبير من الأشخاص، إغلاق عدد من الجان الانتخاب، وإشعال الحرائق، ومنع المرور بمدينة أشمون...الخ.

فما الذي حدث في أشمون وأدى إلى كل هذه التجاوزات؟ الواقع أن السبب الأساسي لكل هذا الضحيح وهذه الاشتباكات العنيفة هو شدة التنافس على مقعد الفئات بين أشيرف بدر الدين مرشح الإخوان المسلمين والعميد سمير السقا مرشح الحزب الوطني الديمقراطي. كانت الحولة الأولى من الانتخابات قد أسفيرت عن فارق ٣٢٨٧ صوتا فقط لصالح سمير السقا، ولذا فإن نتائج انتخابات الإعادة لم تكن مضمونة. ويبدو أن القلق تجاه النتائج قد انتاب الإخوان المسلمون ومؤيدوهم في مدينة أشمون فقرروا أتباع استراتيجية هجومية بالتوجه للتصويت جماعيا بعد صلاة العصر لتفادي تعرضي مؤيديهم لأساليب التخويف في حالة توجههم للتصويت بمفردهم. وتسبب خروج الناخبين في جماعات كبيرة من الجامع الرئيسي في المدينة وما رفعوه من شعارات دينية في قلق وانزعاج قوات الأمن التي كانت على علم بهذه الاستراتيجية منذ اليوم السابق. ومن بين ما جاء في جريدة الوفد : أشمون تحولت إلى منطقة عسكرية وأصبحت معظم لجان الانتخباب بالمحافظة أشبه بالثكنيات العسكرية منذ الصباح الماكس تمركز قوات الأمن أمام لحان الانتخاب وفي الأماكن المجاورة لها. منع عدد كبير من المواطنين من الإدلاء بأصواتهم وخاصة مؤيدي التيار الاسلامي والمستقلس والمعارضة بحجة عدم حيازتهم على البطاقات الحمراء (بطاقات الانتخاب). وأشارت جريدة الوف كذلك إلى تواجد عدد من البلطجية، رجالا ونساءً، أمام لجان الانتخاب ومهاجمتهم للنا غبين المؤيدين لغير مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي وتعرضهم خاصة للنساء المنقبات ومطالبتهن بخلع النقاب قبل دخول اللجنة، واستخدام هؤلاء

البلطجيــة الأسلحة البيضاء لتخويــف الناخبين، وعلى صدورهم صورة مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى.

إلا أن استراتيجية الإخوان المسلمين أثبتت عدم فاعليتها. فبينما كان الهدف منها التأثير على قوات الأمن من جهة وجذب تعاطف الناخبين من جهة أخرى بالظهور في موضع ضحايا القمع الذي يمارسه ضدهم النظام، جاءت النتيجة عكسية، وخسر أشعرف بدر الدين الجولة الثانية من الانتخابات التي أسفرت عن فوز المرشح الرسمي للصرب الوطني، وذلك بسبب إغلاق عدد من لجان الانتخاب سواء في مدينة أشمون أو ساقية أبو شعرة وسملاي والقناطرين، ولم يحصل أشرف بدر الدين إلا على ٨٨٣٠ صوتًا وهي أقل من الأصوات التي حصل عليها في الجولة الأولى، بينما استطاع مرشح الصرَّب الوطني الديمقراطي — بطريقة غامضة إلى حد منا — الحصول على ١٧٧٨٩ صوتاً. إن منا حدث في أشمون يثير الدهشة حيث إن إعبلان نتائج انتخابات الإعادة على المستوى القومي تشير إلى فور الإضوان المسلمين ب ٦ مقاعد في الإسكندرية وبور سعيد والبحيرة والفيوم وأن موقف قوات الأمن في تلك الدوائر كان مختلفا. إذًا ما الذي حدث في أشمون ؟ نجد الإجابة على هذا السؤال في كتابات بعض الصحفيين المصريبين الذيان دفعهم فوز الإضوان المسلمين بهذا العدد من المقاعد إلى دراسة الاستراتيجية التي تبناها هؤلاء في حملتهم الانتخابية. وإذا سلمنا بالفرضية التي طرحها هولاء الصحفيون فهذا معناه أن نقر بأن ما حدث في أشمون يدخل في إطار تكتيكات الإخوان المسلمين على المستوى القومي: إثارة الشغب في إحدى الدوائر حتى يتركز اهتمام قوات الأمن في هذه الدائرة، بينما يخوض الإخوان المسلمون المعركة بهدوء في دوائر أخرى يتوقعون الفوز فيها. قد يقال إنها خطة شيطانية تلك التي دفعتهم إلى التضحية بإحدى الدوائر للفوز في دائرة أخرى وإتاحة الفرصة أسام الحزب الوطني الديمقراطي للعودة إلى دائبرة ترفضهم منذ انتخابات المحلسين السابقين.

أكدت انتخابات ٢٠٠٠ في دائرة أشمون بطريقة أكثر وضوحا الدلالات والنتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات على المستوى القومى. فمن الناحية السياسية كان المعراع بين الحزب الوطنى الديمقراطي والتيار الإسلامي هو المسيطر كما أن النتائج المعراع بين الحزبها زكى عبد الفتاح، المرشح الوفدى على مقعد العمال والفلاحين، بحصوله على ٥٤٣ صوتا فقط تعكس الفشل الذي واجهه حزب الوفد الجديد في هذه الانتخابات، وتشير إلى عدم تمتم الوفد بتواجد قوى في الدائرة. أما انتخابات الإعادة التي تنافس

فيها يحيى حسنين وإبراهيم طه مقلد على مقعد العمال والفلاحين، فهي تبين كيف أن أشد صور المنافسة التي شهدتها الانتخابات المصرية خلال العقد الأخير هي المنافسة بين الصرب الوطني الديمقراطي والمستقلين على مبدئ الحزب الوطني الديمقراطي. فإن فوز إبراهيم طنه مقلد، الذي استطاع الحصول على بعض أصنوات الإسلاميين، إنمــا يــدل علــى أن التصويت لصالح المرشـح المستقــل، وإن كان مستقلا على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، ليس تصويتا لا سياسي، بل هو تصويت يتسم بالرفض السياسي. ومن جهة أخرى أكدت انتخابات ٢٠٠٠ واحدة من أهم دلالات الاقتراع ف، مصر وهي أنه في الأساس تصويت بهدف المقايضة بين مرشح "يفعل" أو "يعد بأنه سوف يفعل" شنا وناخب يرد (أو لا يرد) الجميل من خلال اختياره الانتخابي. هـذا هـو الوضع على سبيل المشـال بالنسبة لأشرف بدر الدين الـذي وصل إلى الجولة الثانية من الانتخابات لأنه "فعل" أي بني مستوصفا في مدينة أشمون، بينما يرجم السبب في خسارة يحيى حسنين إلى أنه، خبلال الخمس سنوات التي كان فيها عضوا في البرلمان، لم يفعل أو لم يحقق الكثير لأهالي الدائرة، وبالتالي كان عدم فوزه في الانتخابات عقابا على ذلك. ويفضل هذا العقاب كان فوز إبراهيم طه مقلد شبه مؤكد منذ الجولة الأولى. ورغم ترشيح هذا الأخير على مقعد العمال والفلاحين إلا أنه مثال للمرشح رجل الأعمال الذي له مركزه واتصالاته القوية، وبالتالي من المنطقي أن يستفيد من ذلك أهالي الدائرة، خاصةً وأن انضمامه مرة أخرى إلى الحزب الوطني الديمقراطي بعد فوزه أمر لا شك فيه.

ويصفة عامة أكدت الانتخابات الأخيرة في دائرة أشمون سمة أخرى من سمات التصويت المصرى وهي تصويت الجوار أي المحاباة لأبناء المائلة أو القرية أو العي، فكل المرشحين الفائزين في الجولتين الأولى والثانية من أبناء الدائرة. وهذا العامل يمكن قياسه على مستوى الدائرة، ولكن أيضا على مستوى الدينة والحي والقرية. يمكن قياسه على مستوى الدينة والحي والقرية. لايناء أن ترزيع البيانات الخاصة بالانتخاب حسب التوزيع الجغرافي غير متوفرة لدينا، فمن الواضح أن الناخبين يدلون بصوتهم عادة لأقرب المرشحين إليهم. ومن جهة أخرى أكدت الانتخابات الأخيرة في دائرة أشمون الانطباع بخيبة الأمل والإحباط الذي أدت إليه نتائج الانتخابات على المستوى القومي، فالرأى السياسي يعبر عنه بكثير من الحذر وهو لا يمثل ثقالا حقيقيا بالنسبة للمنفعة التي قد يجنيها الفرد من وجود نائب قريب منه سبق أن أثبت فعاليته وقدرته على "فعل شئ"، أن يفترض أنه قادر على "فعل شئ"، أن يفترض أنه قادر على "فعل شئ" بسبب ما يتمتع به من قوة ونفوذ سواء على المستوى

الاقتصادى أو على مستوى العلاقات الشخصية. فنصن إذا بصدد نموذج من نماذج التصويت الزبائنى الذي يدل فى الواقع على ثقل الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، بينما المفترض فى التصويت المبنى على الرأى السياسى أن يكون مستقلا والإدارية، بينما المفترض فى التصويت المبنى على الرأى السياسى أن يكون مستقلا وهل يمكن اعتبارها مرحلة هامة فى التحول الديمقراطى الانتخابى والسياسى فى هذا البلد ؟ حتى يمكن الإجابة على هذا السوال الذيمقراطى الانتخاب فى كتابنا هذا لابد من فهم المنطق وراء عملية التصويت فى مصر قبل عام ٢٠٠٠ لفهم التغيرات التى طرأت عليها نتيجة للإشراف القضائى على اجان الانتخابات التشريعية المصرية قبل من هذا الفصل. من هم الفاعلون الرئيسيون فى الانتخابات التشريعية المصرية قبل انتخابات التشريعية المصرية قبل عام ٢٠٠٠ ومن الذى كان يقوم بتزوير الانتخابات قبل عام ٢٠٠٠ ومن الذى كان يقوم بتزوير الانتخابات التشريعية المصابية في منا التلابة اعراك المقائم الدمقرطة بسمات الانتخاب وماهى النتائج التى يمكن استخلاصها بالنسبة لمسألة الدمقرطة الانتخابية فى هذا البلد ؟

عودة إلى سنتريس

للإجابة على هذه الأسئلة سوف نعتمد أساسا على الأقوال التي جمعناها أثناء البحث الميدانس الذي أجريناه في قريبة سنتريس. يشمل البحث نصو ثلاثين لقاءً تمت بناءً على أسئلة شبه موجهة واتسمت بالخصائص التالية. من الناحية الزمنية بدأت اللقاءات في شهر مارس ** 7 وانتهت عشية الانتخابات التي أجريت في شهر مارس ** 7 وانتهت عشية الانتخابات التي أجريت في شهري أكتوبر ونوفمبر ** 7 بومن ثم فإن جزءاً منها تدأجري قبل حكم المحكمة الاستورية العليا الذي فاجأ الجميع والذي يقضي بضعرورة الإشراف القضائي على عملية الانتخاب، معظم الأشخاص المستجوبين من الشخصيات المعروفة في القرية أو في الدائرة بخبرتهم في الحياة السياسية المحلية وبالأخص في الانتخابات السابقة كمرشحين أو نواب سابقين أو أعضاء في المجالس الشعبية المحلية أو كمندوبين في لجان الانتخاب أو مسئولين محليين وأعضاء في الحزب الوطني الديمقراطي والأحزاب المسرية الأخرى. فهم باختصار من الأعيان المحليين، إذ إن الانتخابات المصرية في الحقيقة هي أولا وقبل كل شيء مسألة تخصى "الأعيان" رغم كل ما تكتنفه هنه الكلمة من غموض. فاللقاءات التي أجريت مع من يمكن تسميته "بالناخب العادى" الكايات والسيب هو أنه في مصر لا يهتم بالتصويت سوى الفاعلين الحقيقيين القلياء والسيب هو أنه في مصر لا يهتم بالتصويت سوى الفاعلين الحقيقيين

و"الناخب العادى" ليس من هو"لاء. ومن الفرضيات الهامة التى نطرحها في هذا الكتاب أن فئة الناخبين الفرديين لم يكن لها وجود في مصر قبل عام ٢٠٠٠ وأن الإشراف القضائي على عملية التصويت هو الذي أظهر هذه الفئة أي فئة الناخب الذي يقوم بالتصويت وفقا لرأيه الشخصي في سرية تامة. أما السبب الحقيقي الذي جعلنا نختار "الأعيان" فهو مختلف. كان من المهم بالنسبة لنا أن ندخل في قلب عملية التصويت المصرية، وحيث إن هذه العملية – نظرا لما كان يشربها من تزوير – كانت سرا لا يطلع عليه سرى الفاعلين المباشرين، كان من الضروري أن نركز في لقاءاتنا على الأشخاص الذين كانوا يشاركون فيها بالفعل.

لم تجسر اللقاءات بناءً على أسئلة محددة وإنسا أسئلة مفتوحة حول موضوعات مختلفة تتصل بالانتخابات. ثم إزدادت الأسئلة وضوحا وعمقا أولا بأول كلما ازدادت "الاكتشافات" و"الأسرار" التى أطلعنا عليها الفاعلون. وقد اختلفت الأسئلة كنابك حسب وضع الشخص المستجوب، وتناولت موضوعات الديمقراطية، والتعبئة السياسية، والمشاركة السياسية، وتنظيم الانتخابات محليا وكذلك تزويرها. كما السيامية المائلة بوطائفه على المستوى المحلي والدور الذي تلعبه المجالس الشعبية المحلية والموظفون المحليون في الانتخابات. وأخيرا تطرقت الأسئلة لدور الأنوادي والجمعيات والتجمعات الأخرى في عملية التصويت ودور الأحزاب السياسية وأخيرا دور وكلاء المرشحين والوسطاء والمرشدين أنفسهم وثقل العصبيات والمال. أما بالنسبة للشخصيات الهامة في اللعبة الانتخابية والسياسية فقد طرحت أسئلة أصافية حول ماضيها السياسي وأنشطتها السياسية الحالية والأسباب التي تدفعهم إلى الرغبة في لعب دور سياسي، وربما ترشيح أنفسهم، وأسباب فشلهم أو نجاحهم ...الخ.

من خلال الإجابات التى حصلنا عليها خرجنا من البحث الميدانى بالانطباع العام الاتى. فالأفراد الذين أجريت معهم اللقاءات هم الفاعلون الرئيسيون فى انتخابات قرية سنتريس، وهم فى الواقع الذين تتكون منهم ما قد يطلق عليه قاعدة النظام المصرى أى قاعدة الحزب الوطنى الديمقراطى أو بالأصح "زبائن" هذا الحزب. وفيما عدا بعض الحالات النادرة ١٠٠٢ لم تتناول الدراسات السياسية عن مصر هذه الفئة بسبب ما يحيط بها من أفكار مسبقة. ففى المفهوم العام لدى بعض الباحثين (المصريين والأجانب) تشكل هذه المجموعة فى واقع الأمر شبكة من الشخصيات المحلية "عديمة الذمة" لا تسعى إلا لتحقيق مصالحها الشخصية بالانضمام لحزب الدولة والإدارة، وليس لها

أى روّى أو أفكار أو سياسـة، ولا تتمتع بالحس النقدى، ومعظـم هوّلاء هم فى الواقع مـن "الخاضعين" للهيراركية الإدارية والسياسية ومن "الانتهازيين". غير أن النتائج التــ أسفرت عنما اللقاءات كانت مختلفة.

أولا نحن بصدد نخبة سياسية محلية على وعى تام بالرهانات السياسية المحلية والقومينة وتبدرك بوضبوح خصائصن النظنام السياسي المصري الصالي وحدوده وكذلك مدى انفتاحه. هذه النخبة السياسية تتسم بالتنوع الشديد من حيث الأفكار والأيديولوجيات السياسية، على أن ما يجمع بينها داخل الحزب الوطني الديمقراطي أو حوليه هو الوصول إلى الإدارة والدولة والسعى إلى الفاعلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى هذه النخبة ليست في وضع الخضوع والتبعية، بل إنها على عكس ذلك تتسم بحدة الحس النقدى ووضوح الرؤية تجاه النظام السياسي. فهي تعانى في الواقع من كونها في وضع المهيمَن عليه على عدة مستويات. فبصفتهم قرويلين يشعر أفراد هذه النخبة بوقوعهم تحت سيطرة المدينة ومركز المحافظة ويطبيعة المال للعاميمة. وتشعر هذه النخبة كذلك على المستوى السياسي والإداري بوقوعها تحت سيطرة الهيراركية السياسية والإدارية العليا للحزب الوطني والسلطات السياسية والإدارية. وهي تعبر عن الحاجة إلى الديمقراطية سواءً فيما يتعلق بالحزب الوطني الديمقراطي أو بالنظام السياسي المصبري ككل. وهي بذلك تعبر عن الشعور العنام للأهنالي وهو عندم تمتعهم بنظام سياسني – إداري منفتح يستمنع لهم وقادر على تحقيق آمالهم. على أنه بالنسبة للنخبة السياسية المحلية نفسها يبدو أن الحاجة للديمقراطية مرتبطة بشعورها بأن النظام لا يسمح لها بالتعبير عن نفسها أو بالأصبح بالتعبير عن قدراتها وكفاءاتها السياسية. وإذا أدهشتنا الطريقة الإيجابية التني استقبلت بها قاعدة النظام المصرى حكم المحكمة الدستورية العليا الذي فرض إشراف الهيئات القضائية على لجان الانتخاب، بينما كان يبدو من المنطقي أن تخشى قاعدة النظام من تطبيق مثل هذا الحكم.

انطلاقا من هذه الملاحظات أعطى مؤلفا هذا الكتاب أهمية كبيرة لخطاب الفاعلين وأقوالهم فى النص والتحليل وذلك لسببين على الأقل، أولهما تعريف القارئ بخطاب أشخاص لا "يُستمع" لهم بصفة عامة سواء من قبل الباحثين أو من قبل النظام السياسى المصرى، حيث يوجد بالفعل فى مصر احتكار للكلمة - ألسياسية - ليس فقط من قبل النظام، ولكن أيضا وبشكل أوسع من قبل النخب السياسية والمفكرين بمختلف توجهاتهم السياسية، وكذلك النضب الأكاديمية، تحتكر هذه النخب الخطاب حول السياسة في كافة وسائل الإعلام، ولذا كان من المهم بالنسبة لمؤلفي هذا الكتاب أن "يتيحوا الاستماع" إلى نخب سياسية "من القاعدة". أما السبب الثاني لإعطاء الأهمية الكبرى لأقوال الفاعلين فهو أن هؤلاء الفاعلين واعون تماما بحقيقة النظام السياسي الذي هم جزء لا يتجزأ منه، فهم واعون أيضا بممارساتهم وينتهجون الأسلوب العقلاني في تلك الممارسات. وإن كان لا يجب أخذ أقوال الفاعلين بمعناها الحرفي إلا أنه من المهم فهم رؤيتهم الخاصة والأسباب التي يتذرعون بها لتبرير أنفسهم وإضفاء المشرعية على ممارساتهم وأفعالهم.

القصل الأول

الفاعلون في عملية التصويت : المرشحون و"الناخبون الكبار غير الرسميين"

منطقياً يوجد في أي عملية انتخابية نوعان من الفاعلين الرئيسيين على الأقل: المرشحون والناخبون. وإذا كانت فئة "المرشحين" لها وجودها وتشهد تزايدا مستمرا في مصدر كما أشرنا فيما سبق، فعلى عكس ذلك تمثل فئــة "الناخبين" إشكالية أكبر بكثير. ففي ضوء أقوال من تحدثنا معهم يتضح أن المعنيين الوحيدين بعملية التصويت "القديمة" ينقسمون إلى فئتين : وهم المرشحون، ومن يمكن أن نطلق عليهم "الناخبين الكيار غير الرسميين". وليس المقصود بذلك بطبيعة الدال فئة الفاعلين الذين يتحتم وجودهم في نظام الانتخاب غير المباشر الذي ينص على أن ينتخب الناخب الناخبين الكبار الذين يقومون بدورهم بانتخاب من يتولى المناصب العامة. فنظام الانتخاب المصيري يأخذ بالانتخاب المباش وهذه الفئة من الفاعلين ليست إلا ظاهرة خاصة بالدراسات السياسية وحدها ولا قيمة لها إطلاقًا على المستوى القانوني. الواقع أن عملية التصويت في مصير هي بمثابة "سوق كبيرة" يتنافس فيها المرشحون ولكل منهم أنصاره الذين تمت تعبئتهم بواسطة "الناخبين الكبار غير الرسميين"، وهم ببساطة شديدة الأعيان المحليون ورؤساء شبكات أصحاب النفوذ. قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ لم يكن الناخب المصيري يذهب "تلقائيا" للإدلاء بصوت وإنما كان على المرشحين و الناخسين الكبار غير الرسميين" أن يأتوا بالناخبين ويحثوهم على التصويت. وكانت المهمة الرئيسية للناخبين الكبار إذًا هي "جعل الناخبين يصوتون" وكان ذلك يتم، وفقا للظروف، إما بنقل الناخبين إلى لمان الانتخاب وإما عن طريق تزوير الانتخابات داخل لحان الانتخباب عن طريق وكلاء المرشصين ومهمتهم "التصويت البديس" أي التصويت محل الناخبين المقيدين في كشف اللحنة. وبالتالي يمكن القول بأن عملية الانتخاب في مصر قبل انتخابات عام ٢٠٠٠ كانت تتم من خلال فاعلين رئيسيين: وهم المرشدون و"الناخيون الكيار غير الرسميين".

هذه السمة التبي تتسم بها الانتخابات أو بالأصح التعبئة الانتخابية في مصر ليست أمرا غريبا في حد ذاته ولا هي من الخصائص المصرية وإن كانت تتفق اليوم مع مقاييس تاريخية وقانونية خاصة بهذا البلد. فحشد الناخبين للتصويت لا يمثل ظاهرة طبيعية ولا تلقائية، وإنما يرتبط أكثر بالفاعلين المعنيين بالانتخابات بطريقة مباشيرة وفورية وشخصية، وهم على وجه الخصوص المرشمون الذين يسعون إلى الفور بمقعد في مجلس الشعب، والناخبون الذين ليس لديهم —بصفة عامة— مصالح مباشيرة وشخصيـة تدفعهم للتصويـت^{٦٦٤}. وهذا الأمر لا يخص مصير وحدها، بل إن ميشيسل أوفيرليه قد حاول إثبات أن البحث عن دافع التعبئة الانتخابية موجود لدى القائم بالتعبئة، أي المرشحين ووكلائهم، أكثر منه لدي من يتم تعبئتهم ١٦٠ . وهذا هو أيضًا المنهج الجديد الذي يدعو إليه دانييل جاكسي في أبداثه عن الانتخابات الفرنسيــة استنــادا إلى استخدام مفهوم بورديو عن "الحقل" وعــن التحليل من منظور "السبوق"، حيث يؤكد من حهة على استقلالية الحقل السياسي وعلى ضرورة تركين التحليل على التفاعلات بين الفاعلين، ومن ههة أخرى على قيام محترفي السياسة ب "إنتاج" التطلعات لدي الناخبين ٢٦٦؛ فالمرشحون لهم ضلع كبير في توليد أو تشكيل الطلب أو الآمال لدى الناخبين وفي الواقع لا ينجم هذا الطلب في أكثر الأحيان إلا ردا على العرض، ١٦٧.

بالنسبة لما يحدث في مصر اليوم أو على الأقل قبل انتخابات ٢٠٠٠ فإن التفاعلات الأساسية التي تشكل "الحقل" الانتخابي لا تتم بين المرشحين والناخبين الكبار غير الرسميين". في أي انتخابات في العالم تمر العلاقات بين المرشحين والناخبين الكبار غير الرسميين". في أي انتخابات في العالم تمر العلاقات بين المرشحين والناخبين بالضرورة عبر العديد من الوسطاء مثل الوكلاء والهياكل الحزيية والجمعيات المحلية أو اللجان الانتخابية لدعم المرشحين، وهذه فله مذا الشمال أو الجنوب. أما ما تنفرد به مصر في مذا الشأن فهو الثقل الكبير لدور هؤلاء الوسطاء في إجراء الانتخابات ونتائجها، إذ إن معظم الناخبين لا يدلون بأصواتهم كما يتبين من الأرقام الحقيقية للمشاركة في الانتخابات. ولذلك فضلنا استخدام مصطلح "الناخبين الكبار غير الرسميين" بدلا من كلمة "وسطاء" لكونهم يلعبون دورا حاسما في نتائج الانتخابات.

في الفصول السابقة حاولنا حصر عوامل نزعة المصريين للامتناع عن التصويت بناءً على عدد من العوامل سواء كان ضعف الثقل السياسي للمجلس في تنظيم السلطات أو التزوير الإداري في تنظيم عملية التصويت وصوره العديدة والمتنوعة. ولكن كيف يفسر المستجوبون في البحث الميداني مثل هذه الظاهرة ؟

القسم الأول الإحجام عن التصويت والتعبئة الانتخابية الانتقائية

على المستوى المحلى يرجع المتحدثون إلينا هذه الظاهرة لعدة عوامل وأسباب المكومة" وغياب الديمقراطية بصفة عامة. والمثال على ذلك تصريحاتهم التالية: "الحكومة "وغياب الديمقراطية بصفة عامة. والمثال على ذلك تصريحاتهم صحيح": "عندنا ديمقراطية ظاهرية ولكن دون مضمون": "الانتخابات هى عملية شكلية فقط، فهى كلعبة العرائس تحركها الحكومة": الأحزاب السياسية تلعب دور الترويج للديمقراطية": "نسبة مشاركة الشعب فى الانتخابات فى دائرتنا ضئيلة مقارنة بعدد من كان يفترض أن ينتخبوا، ولكن الناس لا تشارك فى الانتخابات لأنهم يشعرون أن القرارات التى سوف تتخذ لن تأخذ رأيهم فى الاعتبار". ولكنهم فى بعض الأحيان يرجعون الإحجام عن المشاركة فى الانتخابات لأسباب متعلقة بالمواطنين أنفسهم لأنهم لا يتحركون ولا يقاومون سلوك الحكومة غير الديمقراطى بسبب "سلبيتهم" و"أنانيتهم" و"عدم اتحادهم".

ك.ط.(۲۵ سنة) :

"... كل ذلك من الأهالي. في قريتنا إذا رشحت الحكومة مرشحا من الحزب الوطنى الديمقراطي وقررنا نحن وأهالي القرى المجاورة عدم المشاركة لن ينجح هذا المرشح بالتزكية لأنه لن يكون هناك أحد أمام صناديق الاقتراع... وهذه سلبية إيجابية. فأنا أعبر عن رأيي بعدم المشاركة في هذا النفاق. أنتم تفرضون علينا شخصا لا نريده، إذن لمن نذهب لانتخاب هذا الشخص وسوف نرى ماذا ستفعلون... المهم أن قريتنا والقرى المجاورة إذا وجدوا شخصا يصلح لمجلس الشعب فلماذا لا يظهرون ويتفقون على انتخابه ويذلك ترفع الحكومة يدها عن الرأي العام. إذا حصل ذلك سيمكننا كسر هيمنة الحكومة ولن نتركهم يستخفون بمصالح الشعب ويرأيه...".

وأحيانا يفسد الامتناع عن المشاركة بضعف الثقافة والوعى السياسي لدى المواطنين، ولكن معظم من التقينا بهم كانوا يفرقون بين المستوى الثقافي ومستوى الوعى السياسي. على أن ما يسترعى الانتباء فيما يتعلق بالطريقة التي ينظر بها إلى ظاهرة الإحجام عن التصويت هو أنها ظاهرة نسبية إلى حد ما وعند ذكرها يشار إلى بعض الاستثناءات، أي أن ظاهرة الامتناع الجماعي عن التصويت لا يسرى إذا ما توفرت العوامل الثلاثة الاتية: إذا كان أحد المرشعين من أبناء القرية فأهالي القرية كلام ينتخبونه، وكذلك إذا كان أحد المرشحين من أبناء القرية فأهالي القرية

معظــم أهـالى الدائرة فى الانتخابات ولاسيمــا الشباب، وأخيرا إذا كان أحد المرشحين يتمتــم بشعبية كبيرة بسبب أعماله والخدمات التى قدمها لأهـالى الدائرة يحدث نفس الشىء.

ويقول صررع وهو أحد الأعيان المسنين ويتمتع بخيرة سياسية طويلة: "يوم الانتخابات لا يحضر عملية التصويت إلا نحو مائة شخص وهم في الواقع المندويون وأقارب وأصدقاء المرشح إذا كان المرشح من أبناء القرية". ويذلك فإن العصبية تمثل عاملا من عوامل المشاركة. ويقول زكى عبد الفتاح أحد مرشجي الوفد في انتخابات على عندما يكون "إن الحالة الوحيدة التي يشارك فيها الناس في الانتخابات هي عندما يكون هناك مرشح من أهالي القرية أو عندما تكون المنافسة بين مرشحين من نفس القرية. في الحالة الأولى يقف الأهالي مع ابن قريتهم ضد المرشحين القادمين من خارج القرية، بينما يؤدى الوضع في الحالة الثانية إلى نشوب صدراعات بين أهالي القرية. الواحدة وتصوت كل مجموعة لصالح مرشحها...".

وهناك عوامل أخرى تجعل الناس يخرجون من حالة اللامبالاة تجاه السياسة أو بالأصبح "التصويب". ومن هذه العوامل على سبيل المثال وجود مرشح يتمتع عادة بشعبية كبيرة ويتقدير أهالي الدائرة بسبب ما قدمت لهم من خدمات. وعلى حد قول صنع. ع. فإن خوض المرشحين الإسلاميين للمعركة الانتخابية يسفر عن تعبئة عامة للناخبين وذلك لتقديمهم الكثير من الخدمات الاجتماعية والصحية.

صن ع: "... تتم التعبئة خاصة فى القرية التى ينتمى إليها المرشح، وفى القرى الأخرى تكون عادية. إلا إذا كان الأمر يتعلق بمرشح إسلامى ففى هذه الحالة يكون هناك تعبئة عامة فى كثير من القرى، أما إذا كان مرشح عادى فالتعبثة تكون عادية...". غير أن المرشحين الإسلاميين ليسوا وحدهم القادرين على جعل الناخبين يتوجهون إلى لجان الانتخاب ففى دائرة (أبت) ما زال الأهالى يتذكرون النجاح الساحق الذى حققه رجب الفرماوى فى انتخابات ١٩٩٠ وهو كان يعمل كمحصل قبل أن يصبح مديرا فى النقل العام. ويقول (أبت) ٢٨ سنة فى هذا الشأن: "سبب فوزه وحب الناس له هو الخدمات التى قدمها، إلى حد أن فى يوم نجاحه توقفت سيارات النقل فى وسط الشارع، ونزل السائقون والمفتشون يعبرون عن فرحتهم بفوزه. كان يتمع برلاء الناس وجبهم لأنه كان له شعبية كبيرة فى عمله ويلدته..."

و في بعض الأحيان قد تكون المشاركة الانتخابية لعوامل عكسية، أي رغبةً ليس في إنجاح أحد المرشحين وإنما للحيلولة دون فوزه وفي كل هذه الحالات تقريبا يكون المقصود هو نائب من نواب الحزب الوطنى الديمقراطى فى البرامان السابق لم يعمل شئا لتحسين الظروف المعيشية للأهالى خلال فترة نيابته.

هذا ما يقوله ف.ع. (٥٧ سنة): "طبعا توجد مشاركة سياسية قوية جدا فى القرية، فكل الناس يتكلمون فى السياسة. اللى بيفهم واللـى ما بيفهمش فيها، والدليل أن مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى سقط مرتين فى دائرتنا".

بالتالي يمكن القول بأنه فيما عدا الحالات التي تنشط فيها العصبيات أو يتمتع فيهنا المرشحون بشعبية كبيرة ويحب الأهالي، أو التي يكون لديهم الرغبة في إسقاط أحد المرشحين، فإن الانتخابات تتسم بغياب الهيئة الناخبة مما يسهل مختلف أشكال التزوير والتزوير. كذلك بالاحظ في هذه الأقوال أن المشاركة الانتخابية ترتبط ارتباطا وثيقا بشخصية المرشحين وسماتهم وأفعالهم على المستوى المحلى وليس بأفكارهم أو برامجهم أو أيديولوجياتهم السياسية حتى ولو كانت هذه العناصر تمثل جزءاً من التبادل أو من السوق الانتخابي في مصدر. الواقع أن السمات السياسية للمرشح لا تؤخذ في الاعتبار إلا بالنسبة لنوعين من المرشحين : المرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي لكونه مرشح النظام الحاكم والدولة، وهو بالتالي يحمل عبئا ثقيلا بسبب فقيدان الثقة في النظام، والمرشح الإسلامي البذي، بالإضافة إلى كونه من المبادرين بتقديم الخدمات للأهالي وتمتعه بشبكات واسعة من النشطاء القادرين على حشد وتعبئية الجماهير للانتخابات، يُنظر إليه أيضا على أنه المرشح السياسي المعارض للحكومة الأمر الذي يعطيه طابعًا "غير عنادي" على حد قبول من. ع.. بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٠ عبر أ.س. (٣٠ سنة) عن هذه التعبئة الانتقائية التي تتم على أساس شخصية المرشح بالتصريح عن توقعاته بضعة أشهر قبل إجبراء الانتخابات على النحو التالي:

"سوف تكون التعبئة خلال الانتخابات لصالح بعض الأشخاص دون غيرهم. على سبيل المثال سوف تحشد الجماهير لصالح أشرف بدر الدين رغم أنه لم ينظم أية حملة انتخابية لأن الشباب يقف وراءه ولأنه يحظى بتأبيد ودعم الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي والجمعية الشرعية الأرقيقة المعروفون بدرجة عالية من التنظيم، والشباب يؤيدونهم لأنهم يكرهون كل المرشحين الآخرين المتنافسين على مقعد الفئات. وسوف يكون هناك تعبئة لصالح طه مقلد للأسباب التي ذكرتها من قبل ولن يحدث ذلك بالنسبة لسمير السقا لأنه مكروه حتى من أهالي قريته، وكذلك بالنسبة ليحيى حسنين لأن الكل يكرهه بسبب سلوكه الشخصي "". هذه هي أسماء المرشحين التي تتردد في الدائرة...". ثبتت بعد ذلك صحة هذا التحليل. فمن بين ٢٠ مرشحا في الدائرة، الأربعة الذين ذكرهم أ.س. هم الذين خاضوا الجولة الثانية للانتخابات وفاز اثنان منهم بطبيعة الحسال بمقعدي مجلس الشعب: "سمير السقا بمقعد الفئات، وطه مقلد بمقعد العمال والفلاحين". رغم هذه الاستثناءات التي ذكرناها للتو، فإن الإحجام الجماعي عن الانتخاب من العوامل المواتية لتمتع "الناخبين الكبار غير الرسميين" بثقل كبير في عملية الانتخابات المصرية. ولكن قبل التطرق لخصائص وسمات ووظائف هذه الفئة من الفاعلين والعلاقات التي تربطهم بالمرشحين وكذلك بالأهالي، علينا فهم وتحليل أولى فئات الفاعلين في الانتخابات المصرية أي المرشحين.

السمات التقليدية والجديدة المؤهلة للترشيح والفوز ، العصبيات وروح الخدمة

يتزايد عدد المرشحين لمجلس الشعب في مصر من انتخاب إلى آخر، ولا تحيد دائرة أشمون عن هذه الملاحظة؛ إذ بلغ عادد المتقدمين للترشيح في انتخابات ٢٠٠٠ نحو ٢٠ مرشحا لمقعدين. والأسئلة التي نطرحها، بناءً على دراسة دائرة أشمون، كالآتي: ما هي سمات المرشح "الجاد" الذي يتقدم لعضوية مجلس الشعب في مصد؟ ما هي معايير "المرشح الجيد" من وجهة نظر من تحدثنا معهم؟ هل من الصحيح أن المعيار المرتبط بالعصبية يعد معيارا أساسيا وما هو المنطق وراء هذا المعيار؟ ألا يمكن القول بأن المعيار المرتبط "بالخدمات" له دور أكبر وأنه يعتبر المعيار الحاسم؟ وكيف يمكن تحليل أشكال التعاملات الانتخابية بين المرشح والجمهور دون الاستناد فقط على خطاب الفاعلين، وإنما بالاستناد أيضا على ما يسميه مارك أبيليس···· "المؤهلين للانتخاب". فهو يتحدث في كتابه عن فئة "المؤهلون للانتخاب" مشرا إلى أن الوصول إلى المناصب السياسيــة في فضاء جفرافي بعينه حتى في إطار الديمقراطية، وإن كان متاحا من الناحية النظرية لجميع من تتوفر فيهم الشروط التي يحددها القانون إلا أنه من الناحية العملية مقصور على أقلية من المريدين. وهؤلاء هم "المؤهلون للانتخاب". و"الأهلية" هي على حد قوله صلة ترابطية المقصود بها انتماء المرشحين المتمتعين "بالثقة" و"الشرعيـة" إلى الشبكات السياسية المحلية حيث تتداخل بقوة الروابط العائلية وإستراتيجيات المصاهرة. وفي هذه الشبكات يتم نقل وبناء الشرعيات ومواضع الأهلية. ويطبيعة الحال لا تعرف هذه الشبكات أي جميود، بل إنها تقوم بتحديث وتجديد نفسها لاسيما وقت الانتخابات. وهذه هي على وجه الخصوص المشكلة التي يواجهها أي فرد يرشح في فضاء جغرافي معين دون

أن يكون منتميـا إليه، حيث لا يكون له أى وضع فى عالم الشبكات السياسية المحلية ويتحتم عليه بالتالى، إذا أراد أن ينجح، التعامل مع الشبكات القائمة ليصبح له مكان فى هذا التشكيل.

ما هي إذا المعايير "الذاتية" و"الموضوعية" التي تمكن المرشح من التأمل للانتخابات في الدائرة موضع البحث؟ أحد الأهداف العلمية لهذا الفصل الخاص بالمرشدين هو التحقق من ثقيل "العصبيات" ويصف أوسم "الروابط العائلية والاحتماعيــة" التي تبدو، وفقا لمطلى الانتخابــات المصرية الحالية، عاملا حاسما في اختيار الناخبين. وقد أكدت نتائج الانتخابات على المستوى القومي ١٧١ هذا التحليل كما أكده أيضا الفصل السابق حول التعبئة الحماهيرية في الانتخابات. وهذه الفرضية غير مقصورة على الأبحاث الخاصة بمصر، بل تطرح أيضا في كافة الأعمال التي تتناول مسألة ضعف الدمقرطة في العالم العربي. وإذا كانت كلمة "العصبية" قيد احتلت موقعا بارزا في مقدمة ابن خلدون الذي يعتبره علمياء الاحتماع العرب مؤسس علم الاجتماع، فإن الباحثين الحاليين مازالوا يستخدمونها ويستثمرونها كثيراً، ومنهم على وجه الخصوص ميشيل سورا ٧٣٠ في أبحاثه عن سوريا ولبنان وهشام شرابي في كتابه عن النظام الأبوي الجديد ٧٣١. وفقا لهذه الدراسات قد يمثل ارتباط العرب بشبكات الانتماء الأولية (العائلة – القبيلة – القرية – الحي – المجتمع المحلي – المنطقة...) أحد العوائق الكبرى التي تحول دون التحديث السياسي لأن هذا الارتباط يتنافي مع كثير من العناصر الأساسية المكرنـة للديمقراطية الحديثة. فهو يتنافي أولا مع وجود الفرد الحر المسئول عن اختياراته وآرائه لاسيما على المستوى السياسي، كما أن هذه الجماعات الأولية لا تقر المساواة بين أفرادها وإنما تأخذ بعدم المساولة بينهم: (الشاب/المسن، الرحل/المرأة، الغني/الفقير، القوي/الضعيف، ...الـخ). وتتسم العلاقات بين أعضاء هذه الجماعات بالخضوع والتبعية والزبائنية على عكس القواعد الديمقراطية الحديثة القائمة على المساواة إن لم يكن التماثل بين الأفتراد: فرد واحد = صوت واحد كما يوضحه بيتير روزانفالون ١٧٤. وأخيرا فإن الخصوصيات التي تنميها العصبيات التقليدية الجديدة ١٧٥ من شأنها التقليل من انتماء الأفيراد للتجمعات الأخرى مثل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات التي تقوم على الانتماء الحر وعلى العلاقات الأفقية وليس على العلاقات الرأسية.

هذه الفرضية تحظى حاليا برواج متزايد وتكتسب اليوم شرعية جديدة في الخطاب عن العوامة حيث تتراجع سيطرة الدول على المجتمعات ويقل دورها في الحماية، وحيث عودة المجتمعات عامة إلى الأشكال الأولية للحماية وهي تلك المتمثلة في العائلات والقبائل والجماعات المختلفة. إن العصبية التى تؤكد التحليلات السياسية على أهميتها كمعيار لأهلية المرشح نجدها أيضا في خطاب الفاعلين. فوفقا لمن أجرينا معهم اللقاءات هناك نوعان من المعايير لابد من توفرهما في "المرشح الجيد". النوع الأول يتعلق بصفاته الشخصية كأن يتسم بالأخلاق والتدين وأن يكون مثقفا وملما بالعمل النيابي وأن يكون خدوما...الخ. أما النوع الثاني من المعايير فهو متعلق بانتماءات المرشح: أن يكون من عائلة معروفة في المنطقة محترمة وغنية. أما الانتماء السياسي للمرشح ومهنته وآرائه فلا ذكر لها إطلاقا في الإجابات عن "المرشح الجيد". ما يتضح من هذا الخطاب هو التأكيد على وجود نوعين من العصبيات، إحداها جغرافية والأخرى عائلية، ولا تعارض بين النوعين، بل يكمل كل منهما الآخر، فما هو "المنطق" الانتخابي لهذه العصبيات؟

١- العصبية ومنطق الجوار

بالنسبة للمعيار الذي يؤكد فرضية "العصبية" الجغرافية: أي أن يكون المرشح من أبناء الدائرة ويحبذ أن يكون من أبناء القرية فهو تفسير منطقى للغاية: إذ أن الجوار العائلتي و/أو المكانى يسهل الحصول على الخدمات التى يقدمها المرشح لأهالي العائلتية ول أأ. (٣٠ سنة): "أنا أعتقد أن العصبيات ليست من علامات الجهل أو الدائرة. يقول أأ. (٣٠ سنة): "أنا أعتقد أن العصبيات ليست من علامات الجهل أو الحماقة...العصبيات مهمة جدا وكون أهالي القرية الواحدة أو العائلة الواحدة أو المائلة الواحدة أو السارع الواحد يدافعون عن مرشح من بينهم فلأن هذا المرشح، دون غيره، هو الذي سيخدم مصالحهم لأننا في مجتمع ريفي...وعلى عكس ذلك في البندر الناس لديهم عدة طرق للوصول إلى الإدارات وأجهزة الدولة، أما في عالمنا الريفي فلابد من اللجوء فسر منطق الاختيار على أساس العصبيات على النحو التالى: "الناس يريدون شخصا يعرفون عائلته أو أقاربه ويذلك يكرن بإمكانهم الذهاب إليه عند الضرورة...وهذا هو سبب عدم فوز الوزراء الذين يرشحون أنفسهم بعد قضاء ٣٠ عاما في الكويت... هؤلاء يسقطون.

٧- العصبية ومنطق القوة

ثانى مظاهر العلاقة بين "العصبية" والانتخابات فى خطاب المتحدثين معنا هـو أنهم يرون أن الأفضل أن يكون المرشح من إحدى العائلات الكبيرة المعروفة فى الدائرة. يقول ف.أ. (٥/ سنة): لابد أن يكون للمرشح قاعدة اجتماعية قوية فى القرى الواقعة في الدائرة، وياحبذا لو كان من إحدى العائلات الكبيرة والعصبيات الحسنة. ففي مصر كما في بقية العالم العربي، ثمة معايير كثيرة لما هي "العائلة الكبيرة" أو "العائلة المحترمة": الثراء –"ألقوة –"ألعلاقات -"ألأصل –"عدد الأفراد –"علاقات المصاهرة... الخ.

وفقا للتفسيرات التى حصلنا عليها فإن معيار الانتماء هذا له جانبان إيجابيان. أولهما ضمان عدم سعى المرشح إلى تحقيق مصالح شخصية فحسب من خلال مقعده في مجلس الشعب وأنه قادر على العطاء وعلى خدمة دائرته لكونه في وضع يمكنه من العطاء وخدمة الآخرين، وهذه سمة من سمات العلاقات بين "المعلمين" و "الزيائن" حيث يقبل الزبائن وضعهم "كمهيمن عليهم" مقابل الامتيازات والخيرات التي ينعم بها عليهم "المعلم". في هذه الحالة يكون الوضع السياسي للنائب مترتبا على وضعه كأحد الأعيان أو "الكبار" إذا أخذننا بالمصطلح الذي استخدمه ببير بوريو عن الـ Kabyle "أو امتدادا لهذا الوضع. فالزعامة السياسية هي امتداد وتأكيد للزعامة الاجتماعية – الاقتصادية، والانتماء لعائلة "محترمة" هو إذا ضمان لكون المرشح له كثير من العلاقات والنفوذ وأنه يستطيع بالتالي خدمة مصالح أهالي القرية أو الدائرة على أكمل وجه.

أما ثانى الجوانب الإيجابية التى يذكره المستجوبون فهو أنه على مستوى عملية التصويت ذاتها تعد العصبية الحسنة من الضمانات الأساسية للنجاح. فمن الناحية العملية، انتماء المرشح إلى "عائلة محترمة" يعنى بصفة عامة أن لديه عددا كبيرا من الأشخاص، تربطه بهم علاقات القرابة والمصاهرة وعادة ما تكون هذه الأخيرة مع عائلات أخرى من ذات المستوى أى من الأعيان والشخصيات الهامة، مما يزيد من نفوذ المرشح على المستوى الانتخابي، مثل هذا الوضع يرجح نجاحه فى الانتخابات لما له من اتصالات وعلاقات داخل الأجهزة الإدارية من جهة، ولأن وضعه هذا يسهل عليه التربيطات الاساسية التى تسبق أى انتخابات فى مصدر ويالتالى، من وجهة نظر الناخبين، يكون اختيار هذا النوع من المرشحين هو بمثابة اختيار الحصان "الرابح" فى سباق الخيل.

٣- العصبيات و"روح المخدمة" ٧٧٧

هذه هي أهم مظاهر الدور الذي تلعبه العصبيات في الانتخابات المصدية وفقا لما جاء في خطاب المستجوبين ورأيهم فيما إذا كان هذا المعيار هو حقا المعيار الحاسم والرئيسي في تحديد مدى أهلية المرشح وبالتالي اختيار الناخب له. الواقع أن معيار

العصبيلة لا يعمل منفردا وإنما لابدأن يكون مرتبطا بمعيار آخر أكثر أهمية ألا وهو "الخدمات"؛ بمعنى أن يكون من سيتم انتخابه قادرا على تقديم الخدمات للناخبين. وهذه هي أهم سمات التبادل الانتخابي المبنى على الزبائنية، وهو التبادل بين المرشح الذي يقدم الخدمات والناخبين الذين يشكرونه ويجازونه بإعطائه أصواتهم ويذلك يمكن القول بأن الخطاب عن العصبية له عدة وظائف بالإضافة إلى دوره في تلطيف العلاقة المبنية على المصالح التي تربط بين المعلم و"الزيون" وتحويلها إلى علاقسة ارتباط وولاء تجاه النائب ابن البلد ضد الغريب أو تعبيرا عن الاعتبار والكرم الواجب له. ومن وجهـة النظر هذه فإن تحليل باتريك هينـي للعلاقات بين "الزيون" و"المعلم - الزعيم" في ضواحي مدينة القاهرة على قدر كبير من الحصافة. فهو يؤكد أن الزيائنيـة تتكون من شبكات نفعية تستخدم لغة غير نفعية ليس بهدف إخفاء أي شئ - "فالكل يعلم ما في الأمر - وإنما لتبدو مطابقة للأصول أي أن تتخذ التفاعلات مظهرا مقيولا احتماعيا. غير أن هذا الخطاب من وجهة نظرنا يذهب إلى أبعد من ذلك، ويبدو أن دور العصبيات هو الوصول بعلاقة الخدمات إلى أقصى ما يمكن وذلك من زاويتين : فهي تقرب الناخب من الشخص الذي يفترض أن يقدم له الخدمات. كما أنها تتيح للمرشح المنتخب والمرشح المنتمى "لعائلة كبيرة" تقديم مزيد من الخدمات، وعليه فإن العنصر الأساسي هو "الخدمة" وليس "الانتماء".

ثمة عدة عناصر تؤكد مثل هذه الظاهرة. أولا تركيز المرشحين في خطاب برامجهم الانتخابية على الخدمات كما سبق أن أوضحنا "". يقول الدكتور على محجوب على سبيل المثال (وقد كان مرشحا مستقلا على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطي في انتخابات ١٩٩٥) أن "برنامجه هو خدمة أهالي الدائرة وخدمة مصالحهم". نفس الشيء يقوله م ز. المرشح المستقل على مبادئ الصزب الوطنى الديمقراطي في انتخابات ١٩٩٥: "كنت أريد تنمية الخدمات في مركز أشمون لأنه يعاني من نقص شديد في الخدمات مقارنة بغيره من المراكز حتى التي بها عدد أقل من السكان".

جدير بالذكر أيضا أن إضفاء قيمة كبيرة على العصبية قد يتحول إلى النقيض فى حالة عدم تحقيق "الخدمة"؛ وذلك أيا كان مدى التقارب بسين الأهالى والنائب. على أنه بصفة عامة يؤدى قيام نواب مجلس الشعب السابقين بترشيح أنفسهم مجددا إلى احتمال كبير لحدوث رد الفعل هذا لأنه من المستحيل إرضاء الجميع. وهذه هى الحدود الجوهرية للزيائنية الانتخابية أيا كان نوع الأموال والخدمات التى يستطيع النائب تقديمها سواء كانت أموالا عامة أو خاصة.

٤- العصبية قيمة إيجابية وقيمة سلبية

كثيرا ما يرخذ على بعض المرشحين من نوى العصبية الفعالة أنهم بعد انتخابهم لا يقدمون الخدمات إلا لقراهم أو لأقاريهم وزيائنهم دون بقية أهالى الدائرة. ومن جهة أخرى يعد هذا النوع من السلوك عاملا من عوامل سقوط المرشحين الذين انتهت ولايتهم. كان هذا هو سبب سقوط يحيى حسنين في انتخابات ٢٠٠٠ الذي كان قد فاز في انتخابات ١٩٩٥ بغضل تمتعه بشعبية كبيرة بين شباب الدائرة. فهو لاعب كرة قدم قديم وكان معروفا بنشاطه في تنظيم مباريات كرة القدم بين شباب الدائرة ألا كما أنه استغل مقعده في المجلس الشعبى المحلى بالمركز وفترة نيابته في مجلس الشعب لتسهيل بناء مركز شباب القرى الأخرى يأخذون للميرة وعدم المساعدة في إنشاء مراكز من هذا النوع في القرى الأخرى يأخذون.

كذلك عبر البعض عن أسفه لكون "العصبهات" ليست دائما من عوامل الاتحاد،
بل إنها تؤدى إلى الشقاقات والصراعات فى القرى عندما يوجد أكثر من مرشح من
أبناء القرية الواحدة. وأخيرا يرى البعض أن الاختيار الانتخابى الذى يقوم على أساس
العصبيات قد يسفر عن استبعاد مرشحين ذوى قيمة قادرين على تقديم الخدمات
والمساهمة فى تنمية الدائرة لمجرد أنهم لا ينتمون إلى عصبية جغرافية أو عائلية.
وبالتالى فإن فوز المرشح رغم عدم انتمائه إلى عائلة معروفة ومعترف بها من
الجميع قد يمثل عنصرا من عناصر الشعبية. هذا هو الحال بالنسبة لرجب الفرماوى
الذى فاز فى الدائرة موضع الدراسة الميدانية فى انتخابات ١٩٩٩ بمقعد العمال رغم
أنه لا ينتمى إلى عائلة "محترمة". وهذا هو ما يقوله فى هذا الشأن أحد المستجوبين
(أدى ٢٨ سنة):

" في الانتخابات الأخيرة فاز رجب الفرماوى وهو رجل بسيط بدأ حياته كمحصل تذاكر وتدرج حتى أصبح مديرا في هيئة النقل. هذا الرجل أعطانا الأمل في إمكانية أن يضوز رجل بسيط في الانتخابات إذا كان للناس نية سليمة. فوز الفرماوى أثبت للشعب أن الرجل البسيط الفقير يستطيم أن يفوز...".

ولتحقيق هذا النصر اعتمد رجب الفرماوى بوجه خاص على شبكته النقابية داخل
هيئة النقل العام وكون لنفسه شعبية كبيرة فى الدائرة لما قدمه من خدمات عديدة
ليس فقط لزملائه فى هيئة النقل العام وإنما أيضا لكل أهالى الدائرة، ولذلك فإن
الكل يعترفون حتى اليوم بجميله عليهم، فهو الذى سعى إلى إنشاء خط لسيارات النقل
العام لنقل أهالى الدائرة، وهى خدمة عظيمة لانخفاض تعريفتها بالنسبة لخطوط
الميكروباصات الخاصة التى كانت تلتهم جزءاً كبيرا من الأجور المنخفضة التي

يتقاضاها الموظفون العاملون في القاهرة، غير أن هذا الخط لم يتم تسييره إلا لمدة أسبوع واحد وذلك التدخل صلاك الميكروباصات وضغطهم على السلطات العليا من أجل إيقاف تلك التجريبة، أما العنصر الأخير الذي يدعو إلى عدم المبالغة من أهمية العصبيات بالنسبة لروح الخدمة فهو مبنى على مسارات "المؤهلين للانتخاب" في دائرة أشهون.

٥- العصبيات و"المؤهلون للترشيح والفوز" في دائرة أشمون

في انتخابات ٢٠٠٠ يوجد بين المرشدين "الجادين" من يمثلون بعض العائلات الكبيرة في الدائرة. فسمير السقا ينتمي إلى عائلة كبيرة من قرية البرانية، كما ينتمي كل من إبراهيم طه مقلد وزكى عبد الفتاح مرشح الوفد إلى عائلات من أعيان سبك الأحد، بينما ينتمي عبد الواحد سبل إلى إحدى العائلات المشهورة في مدينة أشمون ونبوى عقل من أشهر عائلات كبار ملك الأراضي الزراعية، ويقال إن هذه العائلة كانت تمتلك قبل شورة ١٩٥٧ أكثر من ٩٠٪ من أراضي ساقية أبو شعرة. ومع ذلك استطاع النان من المرشحين الذين لا ينتمون لدائرة العائلات الكبيرة من الفوز في الجولة الأولى في انتخابات ٢٠٠٠ وخوض جولة الإعادة وهما الإسلامي أشرف بدر الدين ويحيى حسنين. كيف يمكن إذا تفسير قدرة بعض الأشخاص غير المنتمين لشبكة المرشح التيار الإسلامي أشرف بدر الدين على سبيل المثال ؟ هال يمثل الإسلاميون استغناءات ؟ وإذا وجدت فما هي ؟ للإجابة على هذه الأسئلية يدب أن ننظر عن كتب إلى مسارات المرشحين الأربعة الموجودين على هذه الأسئلية بداية بدائرية بنتمون إلى "العائلات الكبيرة".

إبراهيم طه مقلد الفائز بمقعد "العمال" رجل ذو خبرة طويلة في المجال السياسي بدايتها مع ثورة ١٩٩٧ ثم كعضو في الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٣ وفي و بدايتها مع ثورة ١٩٩٧ ثم كعضو في الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٣ ع٦٠ وفي عهد السادات تكثف عمله في السياسة حيث كان من رجال الفائب محمد شاهين (في انتخابات ٢٧، ٧١، ٧١) الذي ما زالت ذكراه في الدائرة حتى اليوم بسبب الإنجازات التي نجح في تحقيقها بحكم علاقة النسب التي كانت تربطه بعبد الناصر. وكان السادات هـو الذي درجـه فـي العمل حيث إن طه مقلد كان نائبـا عـن الدائرة في برلمانـات ١٩٧٩ و ١٩٨٧ و ١٩٨٧ و ١٩٨٧، وفـي عـام ١٩٩٩ فـاز طـه مقلد بالمقعد بوفاة رحـب الفرمـاوي. أما عام ١٩٩٥ و ١٩٩٩ فكان بالنسبة لطه مقلد بداية الانهيار: إذ فاز عليه

المستقـل يحيى حسنين بمقعد العمال. كان إبراهيم طه مقلد عضوا في الحزب الوطنى الديمقراطي ولكنه لم يشغل أبدا أي منصب إداري فيه كما أنه لم يشغل أبدا مقعدا في المجالس الشعبية المحلية، ولكنه اعتمد على شبكة اتصالاته المهنية. ينحدر طه مقلد المجالس الشعبية المحلية، ولكنه اعتمد على شبكة اتصالاته المهنية. ينحدر طه مقلد من عائلـة كبيرة من المزارعين من سبك الأحد وقد كون ثروته الشخصية من تربية المواشى، ومن علامات حراكه الاجتماعي البيت الذي بناه على الطريق * أما الشبكة التي كونهـا من اتصالاته المهنية فتتكون من جرزاري الدائرة الذين كان يبيع لهم المواشى واكتسب بينهم سمعة حسنة لمراعاته ظروف كل منهم في تسديد ديونهم. وجدير بالذكر أن وسط الجزارين يشتهر - "عن حق أو دون حق - "بالبلطجة مما عاد على إبراهيم طه مقلد بفائدة كبيرة أثناء الحملات الانتخابية التي خاضها. وبغضل على المراهية خاص على شبكته المهنية انتخب طه مقلد رئيسـا للجمعية الزراعية المرزيـة مماء المستـوي القومي، ومن جهـة أخرى، كان ضمن أعضـاء لجمهـة الزراعية المرزيـة على المستـوي القومي، ومن جهـة أخرى، كان ضمن أعضـاء لجنه الزراعة بمحلس الشعب.

الفائين بمقعب الفئيات بدائيرة أشمون هو سميير السقا وهب عميد سابيق بالقوات المسلحة وينتمن إلى عائلة كبيرة من قرية البرانية لها فروع في عدة قري أخرى بالدائيرة. بعد تقاعده المبكر من القوات المسلحية عمل بالرقابة الإدارية وكون ثروته من تربية الدواجن. سمير السقا عضو في الحزب الوطني الديمقراطي، ولكنه لم يشغل أي منصب إداري في الحزب إلا بعد سقوطه في انتخابات ١٩٩٥ التي رشع نفسه فيها كمستقل أمام ابراهيم جنينة. كان أخوه أمينا للحزب الوطني في أشمون وبعد ١٩٩٥ أصبح هـو نفسه أمين عام الحزب في مركز أشمون. من المؤكد أن شبكة اتصالاته في القوات المسلحة هي التي سمحت له بالفوز بعضوية المجلس الشعبي المحلى بأشمون وهو من الأشخاص الذين يتسمون بمستوى تعليمي واجتماعي واقتصادي رفيم. وهو يحضير أيضا بانتظام احتماعات المجلس الشعبي المحلي للمركز، ويرجع الفضل في فون سمير السقا بمقعده في محلس ٢٠٠٠ إلى شبكة علاقاته داخل الأجهزة الإدارية والسياسية وقد اكتفى بذلك ولم يسم إلى تكوين علاقات له مع الأهالي، ويقال إنه لا يتمتع بشعبية كبيرة، بل وأنه مكروه في قريته. الواقع أن سمير السقا قد أدرك بعد سقوطه في انتخابات ١٩٩٥ أمام ابراهيم جنينة أن علاقاته في الجهاز الإداري لا تكفي للفوز فانضم إلى هياكل الحزب الوطني الديمقراطي والمجالس المحلية للتقرب من الأهالي، وبذلك أصبح المرشح الرسمي للحزب الوطني في انتخابات ٢٠٠٠ رغم عدم إجماع الكوادر المحلية للحزب على ترشيحه. إن مسار هذين الفائزين في انتخابات ٢٠٠٠ بدائرة أشمون يبين بوضوح كيف أنهما رغم كونيا بوضوح كيف أنهما رغم كونيا من أبناء "العائلات الكبيرة" لم يكتفيا بعلاقاتهما العائلية للفوز. إذا كان صحيحا أن الانتماء لإحدى هذه العائلات يسهل الوصول إلى مركز سياسي فمن الواضح أنه لا يكفى وحده، ويجب أيضا أن يكون المرشح منتميا لأنواع أخرى من الشبكات مثله في ذلك مثل المرشحين الذين لا يتمتعون بحماية عائلية قوية في الدائرة كيحيى حسنين وأشرف بدر الدين.

يحيى حسنين كان نائبا عن الحزب الوطنى الديمقراطى فى المجلس السابق. ففى عام ١٩٩٥ كان مرشحا على مقعد العمال ضد إبراهيم طه مقلد، ولم يفز، على حد قول الأهالى، إلا لأنه رشح نفسه كمستقل ضد المرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطي. أما في عام ٢٠٠٠ فإن ترشيحه على القائمة الرسمية للحزب لم يكن فى صالحه، بل أضره. ومن جهة أخرى ينتمى يحيى حسنين إلى عائلة متواضعة. وكما ذكرنا عاليه انتخب يحيى حسنين كعضو فى المجلس الشعبى المحلى بمركز أشمون وكون قاعدته الشعبية فى عام ١٩٩٥ من شباب الدائرة حيث أنه كان لاعب كرة قدم قديم.

الواقع أننا إذا نظرنا إلى مسارات "المؤهلين للترشيح والفوز" في انتخابات السابقة لوجدنا أن نفس أنواع الشبكات تتكرر: عبد الواحد سبل، وإن كان من إحدى العائلات الكبيرة بأشمون، الشبكات تتكرر: عبد الواحد سبل، وإن كان من إحدى العائلات الكبيرة بأشمون، ليس إلا مدرس رسم بسيط، وسبق أن فاز في انتخابات ١٩٩٥. بدأ عبد الواحد سبل لعيس إلا مدرس رسم بسيط، وسبق أن فاز في انتخابات ١٩٩٥. بدأ عبد الواحد سبل المحلى بأشمون وكان رئيسا له في فترة ما. كما أنه قد شغل مناصب إدارية في المحلى بأشمون وكان رئيسا له في فترة ما. كما أنه قد شغل مناصب إدارية في الحرب الوطنى الديمقراطي وكنك في الهياكل المحلية لنقابة المعلمين. أما زكى عبد الفتاح، وهو موظف حكومة بالدائرة، فهو عضو سابق في الحزب الوطنى الديمقراطي انضم إلى حزب الوفد عندما رفض الحزب الوطني ترشيحه على قائمته الرسمية. النشم إلى حزب الوفد عندما رفض الحزب الوطني ترشيحه على قائمته الرسمية. وكان قد بدأ حياته السياسية بالانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ثم فاز في الانتخابات المحلية، وكان له نشاطه في مركز شباب الدائرة. كان فودة عقل، وهو من أبناء الأرستقراطية المنحلة، قد اغتنى من عمله كمقاول زراعي لحساب وزارة الزراعة واحتى مراكز قيادية في الجمعيات الزراعية بالدائرة، وكذلك في جمعيات الزراعية بالدائرة، وكذلك في جمعيات الديمقراطي.

هذه هي السمات التقليدية "للمؤهلين للترشيح والفوز" والتي يتضح منها أن نظام

الانتضاب، رغم أنه يبدو أحاديا إذا ما نظرنا إليه من بعيد، يحتوي في الواقع على نزاعات وصراعات من أجل الوصول إلى وضعية المؤهل للترشيح والفوز. وهذا الوضع هـ و تركيبة معقدة بين الشبكات العائلية من جهة وشبكات ذات طبيعة مختلفة من جهة أخرى، ومن خلال هذه التركيبة يمكن للمرشح الوصول إلى المجال العام وتكوين العلاقــات وإثبــات قدرته على خدمة الحميم. يمكن القــول إذًا أن العصبية "التقليدية" وحدها لا تكفى إطلاقا لبناء أو تكوين الصفات المطلوبة في المؤهل للانتخاب، ومن المهم أن يكوِّن المرشح لنفسه "عصبيات" جديدة سياسيـة أو مهنية أو نقابية... الخ. ومن المهم الإشارة إلى أن "العصبيات التقليدية" ليست أحادية على الإطلاق وأنها هي نفسها تتعرض للصراعات والخلافات. وهذا الأمر ليس بجديد. فوفقا لشهادة الشهود حتى في العهد الليجرالي كانت هذه الظاهرة موجودة أي أن أكثر من مرشح من عائلة وإحدة كانوا يتنافسون على مقعد في نفس الدائرة، ويوجد دائما شقاقات بين المجموعات العائلية ذات المستويات الاجتماعيــة - الاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، بالنسبة للفترة الحالية، يبدو أن سياسة الانفتاح المطبقة منذ ثلاثين عاما قد نتج عنها اختلال كبير وسريع في التوازن بين المجموعات. وعلى المستوى الانتخابي مثلت انتخابات ۲۰۰۰ صورة كاريكاتيرية لذلك؛ إذ كان بين المرشحين أفراد تربطهم درجة عالية من القرابة يتنافسون على نفس المقعد كما حدث في قنا أو الفيوم التي فاز فيها أحد المرشحين على عمه. وفي دائرة أشمون شوهدت تغيرات مماثلة تتعارض مع أطروحة النزعة العائلية وتثبت أن "العصبيات" ليست إلا بناء من فعل الأفراد حسب مصالحهم في لحظة ما وفي موقف ما. ويمكن حتى القول أن إحدى اللحظات الهامية التي يحدث فيهيا إعادة تشكيل المحموعة العائلية التي ينتمي إليها الفرد هي فترة الانتخابات. فباختياره الانتخابي يعيد الفرد تحديد دائرة مجموعته العائلية. كذلك فإن الذين ينافسون أفرادا من عائلتهم لا يسعون فقط إلى الفوز بمقعد سياسي يعلي من شأنهم ويكون مصدرا لمصالح عديدة وإنما يسعون أيضا إلى الفوز بزعامة مجموعتهم العائلية.

ع.ط.، أحد المسئولين المحليين عن الحزب الوطنى الديمقراطي: الواقع أن الأكثر فقرا هم الذين هاجروا، وكلهم قضوا بين ١٠ و ٢٥ عاما في السعودية ثم عادوا إلى الوطن بأموال كثيرة مكنتهم من الانتقال من الفرع الفقير في العائلة إلى الفرع الغني، وانقلب الصال وأصبح الفرع الغني هو الأفقر، ويأموالهم عمل هولاء العائدون على تعزيز وضعهم؛ وذلك بأن يصبح لهم مكانة اجتماعية في القريحة، فأقاموا علاقات اجتماعية قوية مع المحافظ وغيره من الشخصيات الهامة وقرروا العمل بالسياسة، واستطاعوا استقطاب كثير من الناس حولهم بفضل أموالهم؛ مما أدى إلى شقاقات كثيرة داخل العائلة الواحدة، والآن لم يعد للعائلة صوت واحد ورأي واحد تجاه مرشح واحد كما كان يحدث من قبل، و"من له أصل" لا يريد دعم محدثى النعمة. تكررت هذه الخاهرة في كل العائلات ولذا أصبح من المستحيل تعبئة عائلة من العائلات ووقوفها الظاهرة في كل العائلات ولذا أصبح من المستحيل تعبئة عائلة من العائلات عوقفها وراء مرشح واحد. وإذا كان اختلاف الآراء وما ينتج عنه من صراعات علامة على التحضر، فإن الأمر هنا مختلف؛ إذ تنشب الصراعات بسبب الغيرة والحقد والجشع. هذا الحديث عن تحويل رأس المال الاقتصادي إلى رأس مال سياسي من قبل بعض المرشحين للمجالس النيابية، إنما يثير مشكلة ظهور أنماط جديدة "للتأهيل للانتخاب" في مصر والتغيرات التي تمس طبيعة الزبائنية الانتخابية والسياسية.

٦- المنافسة بين نوعين من الزبائنية

من خلال وصف مسارات المؤهلين للانتخاب في دائرة أشمون رأينا كيف أن الوصول إلى وضع التأهيل للانتخاب شبيه بمهنة السياسة التي يتم بناؤها عبر الزمان والمكان، الأمر الذي يفسر ما قاله المستجوبون عن الحاجة إلى نحو عشر سنوات على الأقل ليصبح المرء مرشحا جادا أهلا بالانتخاب.

أ.ت. (٢٨ سنة): "بالنسبة لقريبة مثل قريتنا سنتريس فهى صورة مصغرة امصدر من المهم أن يعد المرشح نفسه على مدى نحو عشر سنوات قبلها وذلك بإعداد الميدان الانتخابي الذي سيرشح نفسه فيه (الدائرة)... أي أن عليه أن يقوم بالتزاماته تجاه كل القرى المحيطة بقريته من المشاركة في المآتم والأفراح، وتقديم الخدمات، والمشاركة في المجالس العرفية، والتبرع بأموال للمساجد والجمعية الشرعيبة، وفي نهابه ومجبئه عليه أن يحيى الجميع من يعرفهم ومن لا يعرفهم... والناس أذكياء، فهم يدركون جيداً أن هذا الشخص يرمي إلى ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة أو التي يدركون جيداً أن هذا الشخص يرمي إلى ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة أو التي تلهيا ويتصرفون معه على هذا الأساس. وعليه التنفيذ وبذلك يبدأ رؤساء العائلات

وبالفعل في معظم الحالات، ببدأ الذين يريدون ترشيح أنفسهم باكتساب الشهرة في محيطهم المباشر أو في قريتهم. عـلاوة على ذلك يتطلب الفوز بمقعد النائب أن يكون المرشح معروفا في القرى والمدن الراقعة في الدائرة التي يسعى إلى الفوز فيها. والواقع أن أصحاب بعض المهن أو المقاعد النيابية يسهل لهم عملهم بناء قاعدة شعبية واسعة. فعلى سبيل المثال من السهل على من يراول مهنة المحاماة أو الطب بناء قاعدة شعبية لله. غير أن هذه المهن وحدها غير كافية، ومن المهم أن تكون مصحوبة بعوامل أخرى، لذلك غالبا صايسعى من يريد ترشيح نفسه إلى الفوز أولا بمقعد في المجالس الشعبية المحلية، إذ تعتبر العضوية في هذه المجالس بمثابة بمقعد في المجالس الشعبي المحلية، إذ تعتبر العضوية في هذه المجالس تقديرا من قبل المرشحين هو المجلس الشعبي المحلي للمركز لأنه يغطى من الناحية المكانية حدود مشاكل الدائرة الانتخابية للمرشح، وبالتالي يستطيع عضو هذا المجلس التعرف على كافة مشاكل الدائرة وإقامة علاقات مع كافة الشخصيات الهامة "التي يعمل لها حساب". كما أن مقعد العضو المنتخب في المحافظة له قيمة كهيرة بالنسبة للمرشحين لأنه مما يمكنه من تقديم الخدمات الجماعية والفردية للجميع والدفاع عن مصالحهم منا يمكنه من تقديم الخدمات الجماعية والفردية للجميع والدفاع عن مصالحهم وقضاياهم لدى أصحاب القرار من كبار الموظفين المسئولين عن الخدمات اللامركزية للدولة. وهناك شبكات أخرى تساعد على التأهل للترشيح والدفاع عن مصالحهم والجمعيات الأهلية والمهنية، والشبكات السياسية للصرب الوطني الديامة والمهنية، والشبكات السياسية للصرب الوطني الديامة والمهنية، والشبكات السياسية للصرب الوطني الديامة والديات الزاعية... الخ.

ورغم اختلاف هذه الشبكات من حيث طبيعتها ورسالتها، إلا أنها تشترك جميعا في خاصتين تخدمان سير العمل السياسي للفرد وتطوره: فهي تجعل المرشح المحتمل على اتصال بعدد كبير من الأشخاص داخل الدائرة، لاسيما من أطلقنا عليهم فيما سبق "الناخبين الكبار غير الرسميين"، كما أنها تمنحه قدرا من القوة والسلطة يتيح له إقامة علاقات مع الشخصيات التي يُعمل لها حساب في الدائرة مثل المحافظ وكبار الموظفين...الخ. وبهذه الطريقة يستطيع أن يقدم الخدمات لمن حوله وتكوين مجموعة من الزبائن ويذلك تتكون قاعدته الشعبية.

هذا هدو ندوع العمل السياسى التقليدي بمصدر والذي لمه جنوره كما ذكرنا في التجربة الناصرية التى نشأت في ظلها صدورة النائب كشخصية عامة محلية في خدمة الجميع، والذي يعتمد على الأموال العامة للدولة الراعية. وما زالت هذه الصورة سائدة في مصدر حتى اليوم، بل تنافسها صورة من نوع أخر، وهي صورة المرشح التقليدي الذي "يفعل" أو "يعد بفعل شئ" معتمدا على أموال الدولة القابلة للتوزيع إما على المستوى الفردي (إلصاق شخص ما بوظيفة حكومية، الحصول على تصريح من إحدى الأجهزة الإدارية، قيد طفل بالمدرسة أو نقل أحد الموظفين...)، وإما على

المستوى الجماعى (بناء مدرسة أو مستوصف أو نادى للشباب في قرية من القرى، أو إدخال الكهرباء في كفر من الكفور... الخ). ومن هنا تتضع أهمية أن يكون المرشع قد تدرب واكتسب التكرين والضبرة أولا في الهياكل السياسية — الإدارية المحلية والإقليمية والقومية. ومن هنا أيضا تتضع أهمية أن يكون المرشع شبكة له داخل الصرب الوطنى الديمقراطي وأن يحرص على إبقائها حتى وإن لم يرشح نفسه على القائمة الرسمية للحزب، وإنما كمستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطي، إذ أن أبواب الإدارة تظل موصدة أمام الذين لا ينتمون إلى هذه الدائرة، فهذه الدائرة، رغم أبواب الإدارة تظل موصدة أمام الذين لا ينتمون إلى هذه الدائرة، فهذه الدائرة، رغم المرونة التي تتسم بها، إلا أن لها حدودا واضحة والمرشح أو الذائب الذي ينتمى إلى المعارضة لا يمكنه القيام بدور الوساطة بين الأهالي والدولة لكونه منبوذا من الجهاز الإدارى، ولذا يكون من الصعب النظر إليه على أنه مرشح "جاد" أو "مؤهل للانتخاب" نظرا لعدم فاعليته "^*. هذا ما يؤكده زكى عبد الفتاح مرشح حزب الوفد في انتخابات نظرا لعدم فاعليته "*. المرشح المستقل في الإدارة يرفضون مقابلة مرشحى المعارضة ". وهذا ألى الدخرب الوطنى الديمقراطي؛ لأن ذلك سيكون من مصلحة الأهالي، وذلك أهم من مصالحى الشخصية ".

وأمام الزبائنية الانتخابية التى تعتمد على الأموال العامة يوجد اليوم نوع جديد الدبائنية تنافس النوع الأول، وهى التى يعتمد فيها المرشحون على إمكانياتهم المالية الكبيرة "لفعل" أو "الوعد بفعل شئ" من مواردهم الخاصة. على أن هذا النوع الجديد من المرشحين لا يلزمه التكويس والخبرة فى الشبكات السياسية والإدارية الجديد من المرشحين لا يلزمه التكويس والخبرة فى الشبكات السياسية والإدارية التوزيعية، هذا النموذج هو فى بعض الأحيان صورة كاريكاتيرية "لرجل الأعمال". التوزيعية، هذا النموذج هو فى بعض الأحيان صورة كاريكاتيرية "لرجل الأعمال". بمقعد الفئات فى انتخابات ١٩٠٥ والدى من المرشحين فى منخص إبراهيم جنينة الذى فاز يحصل فى الجولة الأولى إلا على ١٩٩٤ الذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابات ١٩٠٠ ولم يحصل فى الجولة الأولى إلا على ١٩٩٤ الذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابات من ربيا الأعمال الاواجب ومن المستوصف الذى يمتلكه. وهو يعمل فى الواقع لصالح شقيق زوجته وهو رجل أعمال صاحب منشأة كبيرة وكان له فى وقت ما مشكلة مع القضاء. ويقال إن بلطجية صهره هم الذين قاموا "بتزوير انتخابات ١٩٩٥ الضمان فوزه حيث إنه لم يكن يتمتم بأى شعبية.

تشهد مصر اليوم تزايدا مستمرا لهذا النوع من المرشحين وهم عادة، على المستوى المحلي، أشخاص تمكنوا لدى عودتهم من دول الخليج، بعد قضاء سنوات عديدة هناك، من تكوين رأس المال اللازم لتأسيس شركة تجارية. وهم يسعون إلى الفوز بمقعد في البرامان لتوسيم علاقاتهم في أجهزة الدولة، لتعود بالفائدة على أعمالهم. وحيث إن هوَّلاء الأشخاص لم يكن لديهم الوقت الكافي للاندماج في الشبكات الهامة والوصول إلى مركز مرموق فيها، فهم يعتمدون أساسا على قدراتهم المالية التوزيعية للحصول على التأبيد. هذا هو الوضع بالنسبة أ.ع أحد الماركسيين السابقين الذي عاد من السعودية بعد غياب ٢٠ عاما وأسس شركة مقاولات. وللحصول على قبول الأهالي وتأييدهم اقترح إقامة مشروع أسماه "عنزة لكل مواطن". ولكن نظرا لعدم تشجيع الناس لـه لم يرشح نفسه أبدا. ويمكننا أيضا ذكر المرشح الذي عرض تسديد ديون فلاحي القرية في حالية فوزه في الانتخابيات. من هذين المثالين يمكننا أن نتبينَ الاستراتيجيــة "التوزيعية" التي يتبعها هذا النوع مــن المرشحين، وهي تتمثل في توزيع الأموال على عدد كبير من الأشخاص، وعادة يعد رجال الأعمال شباب القرية أو الحي الذين يعانون من البطالة بتوفير الوظائف لهم، كما أنهم قد يستثمرون بعض الأموال في المساهمة في يعض الأعمال العامة كيناء مسجد أو مدرسة. ورغم تضاعف عدد هذا النوع من المرشحين في مصر فمن غير المؤكد أن الأموال التي تسمح بتوظيف الشباب وبالإنفاق على الحملات الانتخابية... الغ، تشكل عاملا حاسما؛ إذ يدخل في الاعتبار أيضا مقاومة المنافسين الذين يعتمدون على وسائل أخرى، وكذلك مقاومة الأهالي الذين لا يستحسنون عودة هؤلاء "محدثي النعمة" وينظرون إليهم كبراشوت. ويصفة عامة حتى وإن كان هؤلاء المؤهلون للترشيح والفوز الجدد لا يتمتعون بقاعدة قوية داخل الهياكل السياسية والإدارية والجمعيات المحلية فهم يسعون إلى تكوين علاقات وطيدة مسم أجهزة الدولة والحزب الوطني الديمقراطي لأن نداح أعمالهم ومشروعاتهم أو منشآتهم يتوقف على ذلك. أما بالنسبة للمرشحين الإسلاميين فالوضم يختلف. وإذا كان القاسم المشترك بين هذين النوعين هو نوع الزبائنية وتوزيع الأموال والخدمات اعتمادا على أموال خاصة فهناك من جهة أخرى أوجه اختلاف عديدة بينهما.

٧- الزبائنية الانتخابية الإسلامية ، الفعالية وإخفاء الدِّين بالسياسة

على خلاف غيره من التيارات السياسية المعارضة فإن التيار الإسلامي قادر على تقديم عدد كبير من المرشحين على المستوى القومي لاتساع قواعده الاجتماعية والانتخابية نتيجة للخدمات العديدة التى توفرها الجمعيات الخيرية التي يتواجد فيها أعضاء هذا التيار ولما يتميزون به من جدية ونشاط. لعل أهم هذه الجمعيات هي الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية ١٨٢ ولها نحو عشرة فروع يتبع كل منها مراكز للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. تتميز الخدمات التي تو فر ها هذه المراكز بأنها لا تعتمد على أموال الدولة، وإنما يتم تمويلها من تبرعات القطاع الخاص في الداخل وأحيانا الأجنبي. هذا هو القاسم المشترك بين المرشحين الإسلاميين والملامح الحديدة للمؤهلين للترشيح والفون ولكن كيف يمكن التمييز بين الزبائنية الإسلامية وغير الإسلامية طالما نحن بصدد زبائنية انتخابية بمقتضاها يعطى الناخب صوته لمن يقدم له الخدمات؟ الاختلاف الأول هو أن المرشح الإسلامي عامة لا يتقدم للانتخابات إلا بعد أن يكون قد "فعل" أي قدم الخدمات وينتظر مكافأة عن جهده. ومن جهة أخرى عامة لا يقوم التيار الإسلامي بترشيح أحد دون أن يكون قد كوِّن بالفعل قاعدة شعبية تدعمه في الانتخابات لما أنجزه من أعمال في المجال الاجتماعي والصحي. ولقد حدث ذلك مع أشرف بدر الدين الـذي اكتسب شهرته في الدائرة يفضل مساهمته في المستوصف الخيري بمدينة أشمون.

وعليه فإن المرشحين الإسلاميين لا يقدمون الوعود إلا نادرا لأنهم "فعلوا" شئا قبل تقدمهم للانتخابات. ويمكن القول بأن هذا "الدين" يضمن لهم وفاء الناخب وتأييده الدائم. يؤكد ذلك الشيخ ع. (من مواليد ١٩٣٧) وهو ليس من أنصار التيار الإسلامي لاسيما بسبب الغلافات التي نشبت بينه وبين ابنه المتأثر بالأفكار الراديكالية للتيار الإسلامي والذي يلوم والده على أسلوب حياته "العلماني" مع ألراديكالية للتيار الإسلامي والذي يلوم والده على أسلوب حياته "العلماني" مع أن هذا الأخير من أعضاء جمعية التبليغ. يقول الشيخ ع. في هذا الشأن: صحيح أن لهم (الإسلاميين) تأثيرهم على الانتخابات، ولكن الناس اليوم يعلمون من هم أولئك الذين يرتدون الجلباب الأبيض، الواقع ثنهم أدركوا أنهم يستخدمون الدين لأهداف سياسية. ومع ذلك لا يستطيع الناس نسيان ما فعله الإسلاميون لخدمة ومساعدة الأمالي وهو ما يرثر على الأصوات أثناء الانتخابات. مثلا عندما أراد الشيخ رشيد المداح في حمويته الشرعية. ويؤكد ذلك أيضا سائق تاكسي تلقى ابنه العلاج في الحموية الشرعية :

"أنا أى واحد من الجمعية الشرعية يطلب منى التصويت لصالح مرشح ما، أعطيه صوتى...كان لابد من إجراء عملية جراحية لابنى وأجروها له مقابل مبلغ رمزى لا يساوى حتى أجرة الكشف عند طبيب كبير. فهم ردوا الحياة لابنى وإذا طلبوا منى أن أضحى بنفسى لأجلهم سأقعل... دول ناس كويسين جدا، بتوع ربنا، بيعملوا الخير لله وأنا عارف أنهم يؤيدون أشرف بدر الدين، ولذلك فأنا لن أذهب إلى عملى يوم الانتخاب وسوف أضحى بيوم عمل لكى أنتخبه...".

نفس هذا الكلام جاء على لسان من وهو مرشح لم يحالفه الحظ في عام 1940 : "هذا ليس لدينا جمعية شرعية ولا جماعة إسلامية ولكن في ساقية أبو شعرة توجد الجمعية الشرعية ولها دور في الانتخابات، وهذا الدور مرتبط بصدق وصحة كلام وأحاديث أعضائها وياتساع قاعدتها، وحجم هذه القاعدة يتوقف على مدى شعبية أعضائها...".

وكانت منشورات الدعاية الانتخابية leaflets التي وزعها أشرف بدر الدين على الناخبين في حملته الانتخابية تحمل العبارات الآتية: "وأقيموا الشهادة فش... ولا الناخبين في حملته الانتخابية تحمل العبارات الآتية: "وأقيموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه... الإصلاح غاية كل حر واختيارك للأصلح الطريق إلى هذا الإصلاح... احرص على أن تدلى بصوتك مهما تكن المعوقات فهذا حق وطنك عليك... لا تعطى صوتك لمن لا يستحقه فسوف تسأل عنه يـوم القيامة... كلنا مدينون للوطن بكل ما نملك ومشاركتك الإيجابية تسهم في تقدم هذا الوطن".

إذا كانت هذه المنشورات تتحدث عن "المرشح الذي يستحق" إشارة إلى المرشح الذي أثبت بأفعاله ما هو قادر على إنجازه أمام الجميع، فهى لا تحمل أي وعود ولا الدي أثبت بأفعاله ما هو قادر على إنجازه أمام الجميع، فهى لا تحمل أي وعود ولا أي إشارة أي إشارات محددة إلى ما تم إنجازه بالفعل، وجدير بالذكر أيضا عدم وجود أي إشارة إلى "المحلانية" ولا حتى ذكر لاسم الدائرة. فالمنشور يتحدث عن "البلد" بأكملها. هذا هو أحد المؤشرات الرئيسية، ويقراءة هذا المنشور نستنتج أن الزبائنية الانتخابية الإسلامية تتميز بالرغبة في جعل الناس ينسون "الدين" الذي يربط الناخب بالمرشح والعلاقة بين "الأصوات مقابل الخدمات". ويختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب عن الأسلوب عن الأسلوب عن الأسلوب عن الأسلوب عن الأسلوب المنافذة المواطنة والحوار وروح التضحية والاحترام وذلك بإضافة عنصد ثالث للعلاقة ألا وهو "الواجب" أو "الدين نحو البلد". من شأن هذا العنصر الثالث أن يساوى بين المرشح الجدير والناخب، فبذكره أن كافة المواطنين مدينون للبدهم بكل ما يملكون يوحى النص بأنه إذا كان البعض أكثر قدرة من غيرهم، فإن الناخب عندما ينتخب من يستحق إنما يؤدى واجبه نحو وطنه ويسهم في تقدمه. وفي نهاية الأمر فإن الناخب عندما يدتي بصوته "إيجابيا" لا ينتخب مرشحا بعينه وإنما

ينتخب فئة أعلى من الاثنين (أي الناخب والمرشم) ألا وهي الوطن أو الأمة.

أما الاختلافان الآخران اللذان تتميز بهما الزباننية الإسلامية فهما أن بعض الخدمات التى يقدمونها قائمة على التمويل الذاتى، ومن أشهر الأمثلة على ذلك تقديم الخدمات الطبية بأسعار متوسطة بين أسعار القطاع العام وأسعار القطاع الخاص، وهذاك مثال آخر وهو مشروع قومى بادرت به الجمعية الشرعية يدعو إلى كفالة اليتيم. ومن خواص هذا المشروع أنه يحث الهيئات المهنية على كفالة الأيتام المعوذيين الموجوديين في محيطها، بفوع أنه يدا الهيئات المهنية على كفالة الأيتام المعوذيين الموجوديين في محيطها، بفضل هذا النوع من الأنشطة استطاع المنشطة الإسلاميون بناء قواعد اجتماعية واسعة ليس فقط في الأوساط الشعبية، ولكن أيضا الإسلاميون بأنماط من القيم الأخلاقية يرتبط أخر عرض سياسى قدمه المرشحون الإسلاميون بأنماط من القيم الأخلاقية والفضائل التي يتباهون بها مثل روح المسئولية والنزاهة وعدم القابلية للإفساد... وهذه القيم الأخلاقية وهذه القيم الأخلاقية وهذه القيم الأخلاقية المائية والفخالية كبرى نظرا للسمعة السيئة عيها حول "معايير المرشح الجيد"، كما أنها تأخذ أهمية كبرى نظرا للسمعة السيئة عرف بها مختلف الإدارات الحكومية لاسيما على المستوى المحلى والتي أصبحت مرادفا للفساد والامتياز بغير حق وعدم القعالية وانعدام الدقة والكفاءة والكفاءة والكفاءة والكفاءة والكفاءة والكفاءة المدرى المحلى والتي أصبحت

ص.ع.: "تلعب الجمعية الشرعية دورا غاية في الأهمية في الانتخابات لأنهم منظمين حدا ويعرفون كيف يستفيدون من الانتخابات لأن خدماتهم ملموسة: المستشفيات والمعاهد الدينية ومساعدة الأيتام، الناس يثقون فيهم. كذلك تضم المسعية الشرعية بعض الإخوان المسلمين وناس من الجماعات الإسلامية وهؤلاء "معجونين" بالسياسة ومنظمين جدا... الدليل على ذلك أنهم يستخدمون الإنترنت في حملاتهم الانتخابية، وهم كذلك يتواجدون في كل مكان: في القطاع الحكومي وفي القضاء والنيابة وفي هيئة التدريس بالجامعات... لهم نفوذ كبير لخدمة الناس ولخدمة أنفسهم أيضا... لهم قاعدة شعبية...".

فى نهاية هذا الجزء الذى تناولنا فيه خصائص الزبائنية الانتخابية الإسلامية يمكننا القول بأن المرشحين الإسلاميين يتميزون عن غيرهم بأنهم يمثلون المعارضة السياسية دون أن يكونوا مع ذلك غير فعالين وغير قادرين على خدمة ومساعدة الأهالى كغيرهم من مرشحى المعارضة. وبذلك يكون التصويت لصالحهم تصويتاً بهدف المقايضة وتصويتاً مبنياً على الرأى السياسي، ولكن أقل حذرا وترددا بكثير من التصويت لصالح "المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي"

القسم الثاني

"الناخبون الكبار غير الرسميين"، السياسة والهيمنة على الشبكات.

لا تختص مصر دون غيرها من البلدان بالوساطة بين المرشح والناخبين. فكل معركة انتخابية تتطلب أن يمس المرشح بعدد من المراحل حتى يصبل إلى الجمهور ومنها : اللجان الانتخابية والهياكل المحلية للأجزاب السياسية والنخب السياسية المحليبة بصفة عامة مثل العمدة والمسئولين المهنيين والقيبادات النقابية وقيادات الجمعيات الأملية... الخ. غير أن الناخب يتمتم، عند التصويت، بحرية الانتخاب حسب ما يمليه عليه ضميره وحسب رأيه الشخصي، والدليل على ذلك السائر الذي يعزل نفسه ورائبه لوضيع بطاقته داخل المظروف سرا قبل أن يضعيه في صندوق الانتخاب. بدل هذا الطقس على أهمية حرية رأى الفرد بحمايته من الضفوط التي قد يتعرض لها، كمنا يدل على الرغبة في عدم تأثر التصويت بالعلاقات الاحتماعينة القائمة مسبقا سواء كانت التحالفات التقليدية أو علاقات السيادة. وبالفعل يتبين من المواد التي أبرزها آلان جاريجو أنه عند بداية الأخذ بنظام الاقتراع العام في فرنسا عادة ما كان الناخب يتبع رأى من كان لهم أهلية التعبير عن الصالح العام وهم : رب الأسرة والعمدة والكهنة، وكان كل من هؤلاء يقوم بدور المرشد لحمل الناخبين على الإدلاء بأصواتهم وهو ما أطلق عليه آلان جاريجو "الدائرة المثلي للتوجه نحو استقلالية السياسي" Le cercle vertueux de l'autonomisation du politique والمقصود بها الجهود المبذولة لمنع السيطرة الاجتماعية من التأثير على التصويت. منذ عام ١٩١٣ وفرنسا تأذذ بنظام خلوة الناخب واستخدام المظاريف حفاظا على سرية الانتخاب، وذلك تمقيقنا لرغبة الراديكاليين والاشتراكيين في الدفياع عن مصالحهم الانتخابية وعن تصورهم لما يجب أن تكون عليه الفضيلة الوطنيةvertu civique. مُمُ كذلك يعتبر كتاب ببير روزانفالون ١٨٦ عن التاريخ الفكري للاقتراع العام في فرنسا ذا دلالة كبيرة في هذا الشأن. فحتى عبام ١٧٨٩ كانت الفئيات الاحتماعية التي ترميز إلى التبعية الاجتماعية - لاسيما النساء والقصر والخدم - محرومة من حق الانتخاب.

أما في مصر اليوم فالدور الذي يلعبه "الناخبون الكبار غير الرسميين" في "حمل الناخبين على التصويت" دور حاسم ومهم، خاصة وأن عددا ضخما من الناخبين لا يتوجه إلى صناديق الانتخاب. ليس هذا هو الفرق الوحيد. فعلى عكس الصورة التى تعطيها وسائل الإعلام لا يتعلق الأمر بمرتزقة أو سماسرة الانتخابات. فهذه الفئة الأخيرة موجودة بالفعل، ولكنها لا تشكل إطلاقا نموذج "الناخب الكبير غير

الرسمى"، وعلى المستوى المحلى يدرك الأهالى الفرق بين الفئتين. الواقع أن هناك نوعين من الوسطاء بين المرشدين والأهالى. يهتم وسطاء الفئة الأولى بمصالحهم الشخصية المباشدرة كالحصول على مبلغ من المال أو وظيفة أو تعيين أو ترقية في عملهم أو مقعد بالمجلس المحلى. أما وسطاء الفئة الثانية، فإلى جانب اهتمامهم بمصالحهم الشخصية المتمثلة في اكتساب الهيبة والشهرة، نجدهم يهتمون أيضا بمصالحهم الشخصية التى ينتمون إليها. غير أن الفاصل بين الفئتين ليس بهذه البساطة في الواقع وثمة نوع من التدرج أو الاتصال بينهما. غير أن الأمر الأكيد هو أن الأعيان المحليين الذين يودون دور "الناخبين الكبار غير الرسميين" يعتبرون أنفسهم، أو ينظر رابهم على أنهم الذخبة السياسية المحلية. ومن وجهة النظر هذه، يبدو أن هناك اختلافا كبيراً يشير إليه باتريك هبني " بخصوص أعيان الضواحي الشعبية لمدينة القاهرة، إذ يتحدث هذا الأخير عن ما يسميه البيرقراطية في المناطق العشوائية التي الزبائنية ينمو على يد نوع من الزعماء، أماملهم من الطبقة الشعبية الفقيرة ومن الصعب اعتبارهم حقيقة من الأعيان.

 ويسعون إلى الدفاع عنها لاسيما بالتفاوض مع من يحتمل أن يمثلهم في المجلس.
هذه المعطيات خاصة بقرية سنتريس والأمثلة التي أوردناها عن الانتخابات في
هذه الدائرة تبين بوضوح كيف استطاع بعض المرشحين الفوز فيها لأنهم نجحوا
في تعاملهم وارتباطهم مع بعض مجموعات المصالح مثل نقابة العاملين بالنقل
العام (بالنسبة لرجب الفرماوي) أو الوسط المهنى للجزارين (بالنسبة لطه مقلد). أما
المجموعات الأخرى المشار إليها في البحث الميداني وهي نادي الشباب بالقرية
وفروع الجمعية الشرعية، فكلاهما لا يقع تحت سيطرة الأعيان الناخبين الكبار غير
أن نمطهما في التنظيم والعلاقات التي تريط هذه التجمعات برئيسها لا تختلف كثيرا
عن علاقة الزبائنية التي تربط "الناخب الكبير" بالمرشح من جهة، ويزبائنه من جهة
أخرى.

إن "الناشب الكبير غير الرسمى" هو إذًا وسيط بين المرشح والأهالي أو الناخبين المحتملين في مختلف القرى أو مختلف أحياء المدينة في دائرة ما.

عن هولاء يقول ع.ط. (6 ع سنة وأحد المسئولين عن قرع الحزب الوطنى الديمقراطى محليا): "دورهم مهم جدا ولكن كلهم لا يأخذون أموالا. البعض يأخذ ولكن هذا لا يحدث إلا مرة واحدة بعدها يكتشف الناس ذلك ويعلمون أن فلانا أخذ مبلغا من المال من المرشع، وأنه بذلك استهزأ بالمرشح وبالناس. وبطبيعة الحال هذه المعلومة تسيء المرشع، وأنه بذلك استهزأ بالمرشح وبالناس. وبطبيعة الحال هذه المعلومة تسيء وي يعتفر فيه أحد. وهناك وسطاء لا يأخذون أموالا وهم عادة أغنى، هم وعائلتهم، من المرشح نفسه. لكن الخدمة العامة شيء في دمهم وهم يرون أن السياسة والانتخابات وسيلة تتحقيق الخدمة العامة ويما أنهم ليسوا موظفين فهم يعتمدون على وضعهم الاجتماعي وعلاقاتهم مع رجبال السياسة لتحقيق ذلك. والحقيقة أن جزءاً كبيرا مما يفعله مثل هؤلاء في سبيل الخدمة العامة شيء مثالي. فالشخص الذي يفعل ليسل لديه المستوى الثقافي الكافي لكي يدرك أن ما يفعله شيء مثالي فهد يفعله بطريقة تلقائية بهدف تقديم خدمة عامة لأهالي قريته. والهدف الآخر الذي يرمى إليه هو تأمين وتوطيد مركزه الاجتماعي ودوامه بمواصلة العطاء لأهالي. "

ويذلك يكون تعريف ع.ط. للوسيط مطابقا تماما لتعريف الأعيان التقليديين الذين ينجم ثقلهم السياسي والانتخابي ليس عن ثروتهم بقدر ما هو ناجم عن سلطتهم ونفوذهم. كذلك وفقا لتعريفه فإن المقايضة بين الأعيان وأهالي القرية تتسم دائما بالانجذاب لوهم العطاء دون مقابل، ^{٨٨٨} أو على الأقل دون مقابل مسادي ومباشر وظاهر. أما الت. (٢٨ سنة) فتصريحاته مختلفة إلى حد ما. فهو من جهة يميز بين الانتخابات فى المدن الكبيرة والانتخابات فى المناطق الريفية مثل قرية سنتريس، ومن جهة أخرى فإن رؤيت للمقايضة الزبائنية أكثر واقعية ووضوحا ولا تقع تحت تأثير "الوهم" بنفس القدر.

"تعتمد الانتخابات في القاهرة على مجموعة من الوسطاء الذين بإمكانهم، مقابل مبلغ من المال، امتداح أي مرشح أو محاولة اكتساب أكبر عدد من الأصوات يوم الانتخاب للمرشحين الذين يعطونهم أجرا أو مبلغا من المال. ولكن الوضع مختلف في القريسة، فعندما يؤمن الفرد بمرشح ما، وهنو ما يحدث في معظم الحالات، فهو يفعل كل ما في استطاعته ليجعله يفوز حتى وإن أنفق من ماله الخاص لمساعدة هذا المرشح وذلك لاعتبارات ومصالح أخرى. فهذا الرجل هو شخصية عامة، وهو الذي له روِّية سياسية، وفي كل القرى يوجد عدد كبير من هذا النوع من الأشخاص. مصلحته الشخصيمة همو أن يعتمد النائب عليه للفوز في الدائرة. ويالتالي يعتبر هذا الرجل أن **نوز المرشح الذي يدعمه هو نصر شخصي له، لأنه يُعتبر من رحال هذا النائب. (...)** علاوة على ذلك فإن نواب مجلسي الشعب والشوري هم الذين يقومون باختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية على مستوى القرية والمركز والمدينة والمحافظة. وهذه في حد ذاتها مصلحة شخصيــة لأن النائب يستطيع أن يختارهــم لعضوية المجالس الشعبيـة المحلية. ومن جانب آخر سوف يصبح هذا الوسيط الشخصية "الرسمية" في قريت التي تتسلم معظم الطلبات المقدمة للنائب في حالة منا إذا لم يكن المواطن يعرف النائب شخصيا. والهدف من ذلك هو التواجد الاجتماعي والنفوذ، وعندما يقرر الوسيط أن يرشح نفسه في الانتخابات يكون قد كوّن بالفعل قاعدته الشعبية واكتسب حب الناس له".

وفقـا لما جاء فى هذه الأقوال فإن مـا يكسبه الناخب الكبير من الأعيان من جراء فوز المرشح الذى يسانده لا يقتصر على الحظوة والنفوذ فقط، وإنما يصبح هو الشخص الذى من خلاله يمكن الوصول للنائب، كما يمكنه أيضا البدء فى سلوك مهنة السياسة بمساعدة النائب.

للتحقق من صحة تعريف الناخبين الكبار غير الرسميين وتقديرهم التقدير السليم مع الحرصى في الوقت نفسه على أن يكون هذا التعريف واقعيا، سوف تستند إلى دراسة الشخصيات التى تلعب هذا الدور وتقوم بهذه الوظيفة في القرية موضع البحث الميداني، وقد دلنا المستجوبون على تلك الشخصيات.

أ.ت. (۲۸ سنة) :

"...على أي مرشح أن يعد الميدان الانتخابي الذي يرشح نفسه فيه وأن يذهب شخصياً لمقابلة الناس الذين لهم وزنهم في الانتخابات مثل الحاج ط.ع. لأنه كبير عائلة عسر، وله اتصالات مع كل أهالي القرية علاوة على علاقاته مع ناس من القري المجاورة. ولـ كذلك فكره السياسي. وعليه أيضا مقابلـة الشيخ س.ت. لأنه في نفس المستوى من حيث الإدراك السياسي وهو أيضا أحد كبار عائلات القرية وهي عائلة لها فرع كبير في قرية كفر الفرعونية؛ ومن ثم يمكنه التأثير على هذه القرية أيضا. ترجع أهمية س.ت. أيضا إلى كونه كان يعمل مدرسا وقد تتلمذ على يده معظم الأهالي الذين تجاوز سنهم الستين عاما الآن، بينما يبلغ هو حوالي ٨٠ سنة والكل يحترمه ويخشاه، وعلى المرشح الاتصال أيضا ب ص. ع.، كبير إحدى العائلات التي لها عدة بطون مما يعني أن تأثيره يمتد إلى أكثر من عائلة، والأهم من ذلك أنه شيخ عرب بابه مفتوح للجميع. ومن أكثر أسباب شهرته أنه يعقد المحالس العرفية ويحل النزاعات التي تنشب بين العائلات في عدة قرى، ومن هذا تأتي أهمية علاقاته. وأخيرا على المرشح مقابلة ك. ع. وهو كبير عائلة لا تعد من العائلات الكبيرة ولكنها تتمتع بثروة كبيرة. وهو أيضا شيخ بلد يعقد المجالس العرفية، وما يميزه هو أنه قادر على اكتساب أصوات الأقباط بسبب العلاقات الممتازة التي تربط بينه وبينهم حتى أنهم يثقون فيه أكثر من ثقتهم في القسيس ويطلقون عليه "قسيس الأقباط" رغم أنه مسلم. ورغم هذه العلاقات الطيبة مع الأقباط فهو رجل معروف بشدته وحدة طباعه لأنه يتمتع بشخصية قوية.

بناءً على هذه التفسيرات يمكن القول بأن "الناخب الكبير غير الرسمى" هو قبل كل شيء شخص من الأعيان أو شخصية محلية معروفة تتوفر فيها عدة معايير. ومن أهمها، على ما يبدو، عاملا السن والانتماء إلى عائلة كبيرة: إذ يتكرر كلا المعيارين في كافة المالات. غير أنه توجد عوامل أخرى مثل: الفكر السياسي، والثقافة، والقدرة على إقامة العلاقات مع عناصر من ديانة مختلفة...الخ. تبين هذه المعطيات مرة أخرى أن الفرضية الخاصة بالعصبيات – وإن كان الفاعلون يركزون عليها في خطابهم – لا بد من موازنتها بعوامل أخرى لها نفس القدر من الأهمية. كذلك يرجع خطابهم – لا بد من موازنتها بعوامل أخرى لها نفس القدر من الأهمية. كذلك يرجع الدور الذي يلعبه كبار الأعيان "كمفتاح" للانتخابات – إذا أخذنا بالتعبير الذي استخدمه الأهالي – أولا إلى اتساع علاقاتهم وقدرتهم على إقامة علاقات مع عدد كبير من الأشخاص؛ ومن ثم التأثير عليهم. وتتعدد طبيعة هذه الشبكات: شبكات

عائلية تمتد إلى عدة قرى، وشبكات الأشخاص الذين تم التعرف عليهم فى إطار إحدى الأنشطة التعليمية، وشبكات الأشخاص الذين تم الاتصال بهم لدى انعقاد المجالس العرفية، وأخيرا شبكات الأشخاص الذين تم التعرف عليهم من خلال ممارسة النشاط السياسى...الخ. فبالفعل "الناخبون الكبار غير الرسميين" هم قبل كل شيء أشخاص ذوو شبكات تختلف من حيث ذوو شبكة علاقات قوية أو يشغلون مواقع استراتيجية في شبكات تختلف من حيث طبيعتها. وهذه المواقع تعطيهم الثقل السياسي والانتخابي حتى لو أنهم ليسوا من الفاعلين السياسيين المباشرين أو الرسميين.

استطعنا في بحثنا الميداني استجواب اثنين من الأشخاص الأربعة الذين ذكرهم الدت في محديثه وهما ص. ع. و ط.ع. الذي توفي مؤخرا. أما الاثنان الآخران فلم نتمكن من الاتصال بهما ومع ذلك حصلنا على بعض المعلومات الخاصة بهما. بناء على المعلومات الخاصة بهما. بناء على المعلومات التي جمعناها يمكن التمييز بينهم. فإذا كان يمكن اعتبار ص.ع. وط.ع. "نماذج" من الأعيان – الناخبين الكبار غير الرسميين فالوضع يختلف بالنسبة لـ ك.ع. الذي لا فاعلية له على المستوى السياسي والانتخابي إلا "تأثيره" على نوع واحد من الشبكات وهي شبكة أقباط الشياخة التي يمارس فيها دوره كشيخ بلا، بينما الأعيان – الناخبين الكبار غير الرسميين هم رجال لهم شبكات عديدة لاسيما بيغيل ماضيهم ونشاطهم على المستوى السياسي. ولا يعتبر ك.ع. المثال الوحيد على رئاسة شبكة واحدة، وإنما هناك آخري في القرية مثل المستول عن نادى الشباب. كما ذكر المبحوثون أمثلة أخرى ليست بالضرورة في القرية ناتها كالمسئولين عن الجمعية الشرعية وغيرهم. من المهم قبل التطرق لأمثلة "رؤساء شبكات واحدة" المحمية الشرعية وغيرهم. من المهم قبل التطرق لأمثلة "رؤساء شبكات واحدة" بالدائرة موضع البحث أن نبذأ بنموذج الناخب الكبير غير الرسمي استنادا إلى مثالين: ص.ع. وط.ع.

السياسة عند "الناخبين الكبار غير الرسميين"

يمكن القول بأن اللقاءات التى أجريناها مع ص.ع. وط.ع. كانت حاسمة بالنسبة لتحليل التصويت المصدري. حتى فترة قريبة كان صر.ع. وط.ع. هما الفاعلون الرئيسيون فى قرية سنتريس على المستوى السياسى والانتخابى، وقد أطلق عليهما "الإخوة الأعداء" لأنهما بدءا العمل بالحياة العامة والسياسة معا وسرعان ما شب بينهما صدراع دام حتى أصبح وضعهما "كمفاتيح" الانتخابات بالقرية مهددا بدخول وجوه من الأجيال الجديدة فى الحقال السياسي المحلى، وكان ينظر إليهما

على أنهما "رجال المؤسسة" وذلك تعبيرا عن ثقلهما الاجتماعى والسياسى فى القرية واحتكارهم للعبة السياسية بالقدر الذى نتج عنه شعور بالضيق والكبت لدى كل من يريد دخول الحلبة السياسية لاسيما من شباب القرية.

١ - الإخوة الأعداء

إن الوجهين الرئيسيين في الحياة السياسية المحلية خلال الثلاثين سنة الماضية هما بلا جدال وبإجماع الآراء ط.ع. وصن.ع. الذين أطلق عليهما "الإخوة الأعداء". ولد كل منهما في عام ١٩٣٦ وكانا ينتميان إلى الشباب الوفدى قبل ثورة ١٩٥٢. غير أن عملهما الفعلى بالسياسة لم يبدأ إلا بعد الشورة داخل التنظيمات القيادية غير أن عملهما الفعلى بالسياسة لم يبدأ إلا بعد الشورة داخل التنظيمات القيادية المحلية الاتحاد الاشتراكي العربي ومجالس إدارة الجمعية الزراعية والجمعية التعاونية الاستهلاكية بسنتريس التي أسساها معالم يسع أو لم ينجح أي منهما في الفور بمقعد في مختلف المجالس النيابية المتعاقبة منذ شورة ١٩٥٢ حتى يومنا أعرز همع ذلك تعزز وضعهما السياسي المحلي بفعل الانتصارات المتتالية التي أحرزها المرشحون الذين كانا يدعمانهم. وربما كان ذلك هو مصدر الخصومة التي نشأت بينهما. بالنسبة للأول كان الفائز هو عمه على محمود عسر الذي انتخب نائبا للمنطقة في برلمان ١٩٥٧ والذي نجح بمساندة الشباب الناصري في إسقاط المرشح "الإقطاعي" في ذلك الصين. أما بالنسبة للثاني فقد كان المرشح الذي سانده هو النائب الكبير محمد شاهين الذي فاز بمقعد في عدة مجالس.

من حيث المستوى الاجتماعى فهناك اختلاف بين ط.ع. وص.ع، الأول ينتمى إلى عائلة ثرية نسبيا وحصل على شهادة عليا؛ إذ تخرج فى معهد الخدمة الاجتماعية، ثم كانت حياته العملية فى الإدارة المحلية حتى وصل إلى شغل منصب رفيع على المستوى الإدارى والانتخابى وهو رئيس الوحدة المحلية بساقية أبو شعرة وقضى بضع سنوات فى المملكة العربية السعودية.

أَصا الثانى فهو من أصل متواضع، عمل فى البداية كناظر عزية أحد كبار الملاك الزراعيين. ثم كان لقاؤه بشاهين – "وهو من الملاك الزراعيين – "وهو التحول الحاسم فى حياته السياسية، إذ أصبح فى وقت ما عضوا منتخبا فى المجلس الشعبى المحلى لقرية سنتريس وظل يعتبر طوال هذه الفترة "رجل شاهين". نشأت الخلافات بينه وبين طرع. عن منذ الفترة الناصرية فى مجلس إدارة الجمعية الزراعية بشأن المرشحين الذين يجب دعمهم لمقعد مدير الجمعية. وكذلك لم يكن كلاهما يدعم نفس المرشحين

فى الانتخابات التشريعية. غير أن الصراع بينهما أصبح أكثر شراسة عندما أراد ط.ع. أن يصبح عمدة عند نهاية حياته العملية، واعترض ص.ع. على هذا التعيين بحجة أن هذا المنصب لا يناسبه، وكان الكل فى القرية يعلم أن ص.ع. يؤيد مرشحا أخر. ومنذ المنصب لا يناسبه، وكان الكل فى القرية يعلم أن ص.ع. يؤيد مرشحا أخر. ومنذ خاصة حول القاضية التى أصابت ط.ع. والصراع بينهما فى احتداد مستمر ويتركز خاصة حول المرشحين الذين يجب دعمهم فى الانتخابات التشريعية. فى عام ١٩٩٠ كان ص.ع. يؤيد عبد الواحد سبل بينما كان ط.ع. يحاريه متهما إياه بالفساد والسرقة إذ كان يعرفه منذ كان عضوا منتخبا فى الوحدة الإدارية المحلية التى كان يعمل بها. وكان عبد الواحد سبل قد انتقم بعد انتخابه من ط.ع. بأن طلب مـن المحافظ نقله إلى وظيفة غير التي كان يشغلها والتى كانت قريبة من محل إقامته. وفى انتخابات إلى وظيفة غير التي كان يشغلها والتى كانت قريبة من محل إقامته. وفى انتخابات بريد عبد الوهاب سبل، كان ط.ع. يؤيد سمير السقا ويحيى حسنين.

تبين السيرة الذاتية لكل من هاتين الشخصيتين أن من يطلق عليهم "الوسطاء" بين المرشحين والأهالي هم من رجال السياسة الذين لهم مسار وماض سياسي، وأن هذه هي نظرتهم لأنفسهم.

ط.ع.: "ولحدت عدام ١٩٣٦ و وتخرجت في مدرسة الخدمة الاجتماعية قبل أن
تصبح كلية الخدمة الاجتماعية. قبل الثورة كنا كلنا وفديين لأن الوفد كان حزبا
شعبيا. ثم قامت الثورة وكان عصرى ١٦ سنة وكنت في السنة النهائية، وكنا نقوم
بالمظاهرات ضد الإنجليز في المدارس. كانت السياسة أكثر حرية من الآن لأن الناس
كانوا يتمتعون بمستوى ثقافي أعلى ولأن الذين كانوا يمارسون السياسة كانوا من
المعانىلات الكبيرة الغنية وكانوا قد درسوا في الضارج. لذلك كانت ثقافتهم عالية،
أتممت دراستي الجامعية في عام ١٩٥٨ و يعدها عينت موظفا في المحليات ودخلت
في كل التنظيمات المصدية لنظام ثورة ٥٠. ففي الاتحاد الاشتراكي كنت مسئولا عن
التنظيم في أشمون وكنا من الشباب المتحمس للثورة وإنجازاتها، وكشباب حاربنا
من أجل تطبيق مبادئ الثورة (...).

كان لى نشاط مستمر طوال فترة حكم عبد الناصر وذلك من خلال الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب، وكان معنا على الدين هلال وحسين كامل بهاء الدين والعماوى وآخرين...وبعد ذلك جاءت الأحزاب السياسية ونظام السادات. في ذلك الوقت كنت رئيس الوحدة المحلية بساقية أبو شعرة واشتركت في الانتخابات طوال هذه الفترة وحتى الآن، وكنت أساند من أراهم الأفضال من وجهة نظرى وليس من وجهة نظر

صــ. ج.. وهذا هــو سبب كره ص. ع. لى. ويعدها بفترة طلعـت على المعاش، والحمد لله أتمتع بصحة جيدة وأعمل بالسياسة مع الشخص الأفضل من وجهه نظرى...".

صن. ع. وط. ع. ليسا المثالين الوحيدين في القرية. فهما يعتبران خلفاء لأجيال سابقة من السياسيين، وما زالت الذاكرة المحلية تذكر حتى الآن الشخصيات السياسية المحلية التي شاركت في كبرى أحداث التاريخ السياسي المصرى مثل ثورة ١٩٩٧ أو المعروفة بنضالها في حزب الوقد أو في تنظيمات نظام الضباط الأحرار.

٢ - ذاكرة سياسية محلية

لم يذكر الإخرة الأعداء شئا عن الذاكرة السياسية المحلية ولكن الذي تطرق لهذا الموضوع هـو ع.ط. أحد المسئولين المحليين بالحـزب الوطنـي الديمقراطي ورئيس نادي الشباب بقرية سنتريس. وع.ط. هو ابن أخت ط.ع. ويعتبر نفسه خليفة للأجيال السياسيـة السابقـة. وفيمـا يلـي تحليله للصراعـات التي تمـر بها النخـب السياسية المحلدة:

"عمري ٥٥ سنة وقد مارست السياسة حتى عام ١٩٨١ كمندوب لبعض المرشحين وكنت أساند بعض الأشخاص. السبب في اهتمامي بالسياسة هو خالي ط. ع. الذي تشريت منه السياسة، والذي يعتبر أستاذا في السياسة فني القرية. ثم نشأت مع ابن خالي ربش ووالده الحاج ش وكان هو الآخر معلما في السياسة هو وعمه الشيخ أ. ومع أن الصاح شن و أ إخوة إلا أن التعارض بينهما من الناحية السياسية... كان واضحا وهذا يعني وجود الرعى السياسي في ذلك الحين. عندما كنت شابا، كنت أحضر كثيرا من الاجتماعيات التي كانت تعقد عنيد خالي ط وكان الصدييق الحميم للحاج س.ت. الـذي كان مـن الوفديين القدامـي قبل الثورة وظل على ذلك بعدهـًا. وكان هذا الأخير ينظم الذكري السنوية لوفاة سعد زغلول، ويشاركه في ذلك الحاج س. ع. الشاعر الذي عاصير ثورة ١٩١٩، استمر تنظيم هذه الذكري حتى الثمانينيات من القرن العشرين وكانت تعتبر بمثابة مدرسة سياسية حيث كان يدعى إليها كافة الوفديين القدماء من كل المحافظيات و شخصييات أخرى، وكان كل من الحاضريين يلقى كلمة أو شعرا في سعد زغلول. وكان الحفل يبدأ بتلاوة القرآن الكريم ثم إلقاء الخطب وينتهي بأغنية أم كلثوم "با زمن". وكان الارتباط بالوفد كبير الأهمية. وهذا تعلمت ما هي السياسة. كان الصاح س. ع. مدرس لغة عربية بالأزهار، وعند تقاعده عمل متبرعا في الحمعية التعاونيـة، وكان الناسي يقفون في الطابور لشراء ما يحتاجونـه، وأرادت زوجته أن تتجاوز دورها، إلا أنه أجبرها على الوقوف في الصف مثلها مثل الآخرين!!! كان هناك اختلاف كبير بينه وبين الشيخ س.ت. المعروف بمرونته في السياسة بينما كان هـ و كحد السيف(...) لم يكن ط.ع. وص.ع. أعداء منذ البداية. في وقت ما كان كلاهما ضمن مجموعة من الشباب يتعلمون السياسة مع مجموعة قديمة من الأشخاص الذين كانوا يمارسون السياسة في القرية مثل الماج على عسر الذي كان رئيس المجموعة وأمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظة المنوفية، وكان أيضا عضوا بمجلس الأمة سنة ١٩٦٣ -- ١٩٦٤. هذه المجموعة كانت تضم عدة أشخاص : الحاج ع.ط. والله ل.ط، المدرس اللذي رشح نفسه كمستقل في انتخابات ١٩٩٥ ولم يفز، والحاج سن.ت. والد الحاج بهاء الذي كان مرشحا لمجلس الشوري سنة ١٩٩٥ وانسحب بناء على تعليمات قيادة الحزب الوطني الديمقراطي التي كانت ترشح شخصا آخر، وأخيرا الصاح ا.ت. والصاح ش.ع. والدالحاج ر.ش. والصاح أ.ع. ...الخ، كما يجب أيضا ذكر م.ه. عمدة البلد وقد خلفه ابنه في العمودية. لم يمارس أحد من أبناء م.ه. السياسة من بعده، وينطبق ذلك أيضا على الحاج ع.د. الذي كان ضمن المجموعة القديمة، وكان تاجر قطن وبعده لم يعمل أحد من أبنائه بالسياسة، وانضم واحد منهم فقط للاخوان المسلمين بينما تـزوج الآخرون وهـاجروا إلى المملكة العربية السعودية. وهكذا انتهى ماضيه السياسي (...). معظم أفراد مجموعة الشباب الذين كانوا يتعلمون السياسة على يد المجموعة القديمة كانت تربطهم علاقات نسب ومصاهرة بتلك المجموعة. هذا هو الحيال بالنسبة ل ص.ع. الذي تزوج من الزهرنة ويدأ يكتسب نفوذه السياسي والمادي من خلال علاقته مع محمد شاهين. أنا أيضا تزوجت من ابنة عمي. هذا يعني أن الأجيال تختلط وأن كل عائلة تسعى إلى أن يكون لها ابين يعمل بالسياسة ليحل محل أبيه أو عمه. ويذلك يكون لها دائما من يمكنها من الاحتفاظ بمركزها في القرية والدائرة.

أنا مثلاً من الجيل الثالث كأبناء عائلة الشايب الإثنين الحاصلين على الدكتوراه، أحدهما في علم النجات والثاني في الجيولوجيا. كلاهما يدرس في جامعة المنوفية وأرادوا دخول اللعبة السياسية، ولكن لا يمكنهما حقيقة ممارسة السياسة نظراً لأنهما من أصل متواضع حيث كان يعمل أبواهما باليومية في أراضي الغير، غير أن الأخوين سعيا إلى رفع وضع عائلتهما في القريبة، وأقاما علاقات مع صن.ع، الذي جعلهما يشتركان معه في المجالس العرفية ثم استفاد هو من علاقاتهما مع المحافظ ورئيس

أما الجيل الوسط فهو جيل صنع. و. وطنع، هذه الأجيال الثلاثة هي التي عملت بالسياسة في المنطقة، ويلاحظ أن الجيل الأول كان فيه مجموعات متنازعة وجبهات تتصارع فيما بينها. كانت الجبهة الأولى كان فيه مجموعات متنازعة وجبهات كانت تتكون من سنت. وسنع، بينما تكونت الجبهة الثالثة من عند وع.ح. وم.ه. كانت تتكون من سنت. وسنع، بينما تكونت الجبهة الثالثة من عند وع.ح. وم.ه. ول.ع. وشنع. كما يلاحظ وجود نزاعات وصراعات بين بعض العناصر في الجبهة الواحدة. على سبيل المثال التضارب بين الأخوين رغم أنهما في مجموعة واحدة ومن جيل واحد وجبهة واحدة. وينظبق ذلك أيضا على شنع. وأ.ع. وهما أخوان ينتميان إلى نفس المجموعة ونفس الجيل ونفس الجبهة ومع ذلك التعارض بينهما واضح. ويعد ذلك انفصل الشباب عن هذه المجموعة وكونوا مجموعة جديدة تكونت داخلها ويعد ذلك انفصل الشباب عن هذه المجموعة وكونوا مجموعة جديدة تكونت داخلها جبهات جديدة. على سبيل المثال شكل كل من طع. وصنع. ومجموعته الخاصة، ثم جبهات مجديدة. على سبيل المثال شكل كل من طع. وصنع. ومجموعته الخاصة، ثم وع.ط. وأخده جبهة رابعة ولكن ذلك قد حدث بعد ١٠ أو ١٥ عاصا، والأطفال الذين يقدمون لنا الشاي اليوم سيكون لهم نفوذ فيما بعد، وأولادنا هم الذين سيعدون لهم الشاي...".

هذا الاستشهاد الطويل له دلالته من أكثر من زاوية. فهو يبين أولا كيف أن الأجيال السياسية المتعاقبة انتقلت بطريقة شبه طبيعية من حزب الوفد القديم إلى تنظيمات ثورة ١٩٥٧ ومنها إلى المنظمات السياسية القائمة حاليا، كما لو أن التحولات السياسية المركزية والقومية والتغيرات التى حدثت فى نظام الحكم والتوجهات السياسية لم يكن لها تأثير على المستوى المحلى. ولم يكن انضمام هذه الأجيال من عائلات الأعيان إلى التنظيمات السياسية الخاصة بكل نظام من نظم الحكم ناجمة عن اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، وإنما كانت حفاظا على أوضاعها السائدة فى المجال السياسي والاجتماعي المحلى. هذا ما يؤكده صراحة أحد المسئولين المحليين بالحزب الوطني الديمقراطي: "تسعى كل عائلة لأن يكون لها ابن يعمل بالسياسة محل أبيه أو عمه. ويذلك تحتفظ العائلة دائما بوضعها في القرية والدائرة." والشقاقات والصراعات التي تقسم بينها ليست صراعات سياسية أو أيديولوجية وإنما والشقاقات والصراعات التي تقسم بينها ليست صراعات سياسية أو أيديولوجية وإنما الأمر يتعلق بصراعات حول المصالح ومنافسة بين الأعيان، وطبيعة الصراعات التي يجمع داخل نفس التنظيمات هو أن اللعبة السياسية الفعالة الوحيدة، على الأقل منذ

شورة يوليو ٩٩٥٢، هـى تلك التى حول أو داخل تنظيمات النظام الحاكم أى الاتحاد الاشتراكى العربى فيما مضى والحزب الوطنى الديمقراطى اليوم. وهذا الدور السياسى الفعال هو المبرر الوحيد لوجود مجموعات الأعيان، ألا وهو دور الوساطة لدى أجهزة الدولة والإدارة. وهذا هو التقسير الذي يعطيه ع.ط.:

"أولا النزاعات والشقاقات قديمة وكانت موجودة فيما قبل الثورة. القرية كان فيها الونديون والسعديون والأحرار الدستوريون. وعند قيام الثورة، تم حل الأحزاب السياسيية وأنشئ الاتصاد الاشتراكي العربي ومنظمة الشباب. وظل السياسيون بالقرية على انتماءاتهم القديمة وانتقلوا بصراعاتهم القديمة إلى صفوف الاتحاد الاشتراكي العربي. فهي إذا خصومات حزبية ترجع إلى ما قبل الثورة وهي إرث جلبه السياسيون معهم إلى الاتحاد الاشتراكي العربي. فهي خصومات قديمة وجديدة في أن واحد، وهي ما زالت موجودة حتى الآن بين أجيال الشباب (...). في المقيقة أنا اعتقد أن الثورة لم تنجح في خلق نخبة خاصة بها وأن معظم الذين انضموا إلى الاتحاد الاشتراكي العربي فعلوا ذلك لخدمة مصالحهم الشخصية وقليل منهم اقتنع بتوجهات عبد الناصدر مائة بالمائة. معظمهم انضموا للتنظيمات النامرية لعدم بتوجهات عبد الناصدر مائة بالمائة. معظمهم انضموا للتنظيمات النامرية لعدم وجود أحزاب سياسية وبالتالي كان الاتحاد الاشتراكي هو المخرج الوحيد. غير أنهم أثنوا إليه بتوجهاتهم القديمة وعلاقاتهم القديمة. ومع ذلك شربوا وتشبعوا بالمفاهيم النامرية وأصبحوا ناصريين دون أن يدروا، ولكن خصوماتهم بقيت. مما يفسر أنه عندما قام السادات بحل الاتحاد الاشتراكي لم يحدث شيء، وقد ورث أبناؤهم عنهم هذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب البعيدة لهذه الخصومات، ولكن دون أن يعرفوا حقيقة الأسباب المعربة المناهدة المتصومات.

بتسم تفسير ع.ط. بالذكاء، ويمكن القول بأن جيل الأعيان الذي يضم أشخاصا مثل من. ع. وط. ع. يمثل الطبقة الوسط في الريف التي درسها ليونار بليندر^^^، والتي كانت من أكثر الداعمين لنظام ثورة ١٩٥٧ السياسي وقضت بذلك على الهيمنة السياسية والاقتصادية التي كانت تمارسها برجوازية الحضدر. ويفعل اندماجها في تنظيمات ثورة ١٩٥٢ و علاقاتها مع الجهاز العسكري – البيروقراطي للدولة لعبت هذه "الطبقة الوسط" ١٠٠ دور الوساطة بين السلطة والشعب لاسيما بسبب قوتها التمثيلية للشعب المصرى الذي كان ٧٠٪ منه في ذلك الوقت من الريفيين.

٣ - ميراث ناصرى ثقيل

على أنه من الصعب الموافقة على رأى ع.ط. عند قوله بـأن الذيـن انضموا إلى التنظيمـات الناصرية إنما فعلوا ذلك عن انتهازية. لم يكن هذا صحيحا على ما يبدو بالنسبة لـ ص.ع. وط.ع. ومع ذلك فقد احتفظ كل منهما بالتعريف الناصري ل"الشأن السياسي" و"الشأن العام"، بالإضافة إلى أن الآثار المؤسسية المترتبة على الناصرية والموجردة حتى الآن تحكم حدود اللعبة السياسية والانتخابية على المستوى المحلى. في الجزء الذي تناولنا فيه عملية الانتخاب في العهد الناصري\" حاولنا أن نبين في الجزء الذي تناولنا فيه عملية الانتخاب في العهد الناصري\" حاولنا أن نبين فتح باب الوظائف العامة والسياسية للجميع دون تمييز على أساس الطبقة أو الثروة أو الأصرا أو الأصل الاجتماعي أو السن. ونجد "لحظة الحماس" هذه في أقوال "الإخوة الأعداء". في هذا الشأن يقول ط.ع.: "كنا شباب مولعين بالثورة وإنجازاتها". كما جاءت نفس الأقوال على لسان ص.ع. الذي يقول: "كنا من الشباب المتحمس وكان عبد الناصر يشجىع الناسي على ممارسة العمل السياسي حتى يعوضوا كل ما عانوه من مذلة في عصر الإقطاء...".

يبدو أن أحد أهم معانى الحقية الناصرية هى جعل ممارسة السياسة حقا للجميع. ولكن الحقيقة أيضا تقول إنه إذا كان النشاط العام والسياسى حقا للجميع إلا أن محترى هذا النشاط يخضع لقيود كثيرة لتمحوره حول المسائل المحلية فقط وتحسين ظروف الحياة اليومية للأهالى عن طريق وساطة الناخبين الكبار غير الرسميين لدى الأجهزة الإدارية ولدى النواب عند الاقتضاء. هذا هو الوضع بالنسبة للأخوين الأعداء اللاين انضما إلى الهياكل المحلية للاتحاد الاشتراكى العربي وللجمعيات التابعة له. وفى عهد السادات، عالاوة على عضويتهما فى منجر الوسط، ثم فى الحزب الوطنى الديمقراطي نجدهما أيضا في الوحدات المحلية التي عمل السادات على تنشيطها: عصر ع. كعصد ومتخب في المجلس الشعبي المحلي، وطع. كمسد ول في مجلس من

يعد هذا من النتائج الرئيسية التي خلفها النظام المؤسسي الناصدي على المستوى المحلى، ألا وهي الحزب/الدولة أو حزب الدولة. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن النشاط السياسي الذي مارسه هؤلاء "الأعيان" يتسم أساسا بما يلى : اختيار الأشخاص الهيمنة عليهم، والرهان على "الحصان الرابح" وفقا لعدد من الثوابت وتوسيع شبكة العلاقات الاجتماعية إلى أقصى حد لتوطيد وضعه ك "جامع" للأصوات. ويقول ط.ع. في هذا الشأن: "أنا الآن على المعاش وأمارس لعبة السياسة مع الشخص الذي أراه

الناخبون الكبار غير الرسميين والهيمنة على الشبكات

من المفارقات المترتبة على ضرورة "الهيمنة" على أكبر عدد من الرجال والأصوات أن يكون تعريف العمل السياسي غامضا وفي ذات الوقت متسعا بحيث يرتبط في الوقع بكل الأنشطة الإنسانية والاجتماعية تقريبا. ويصبح العمل السياسي نوعاً من المجهود العام من أجل "الصالح العام" دون أن ينحصر في أماكن أو مجالات محددة. وهذا هو ما يسميه ع.ط. "الخدمة العامة" التي تجرى في عروق رجل السياسة المحلى والذي يسميه آخرون "العمل العام". أما ص.ع. فيقول: "فترة ما بعد الثورة كانت أكثر فترات حياتي "للعمل العام"؛ لأنني أكثر فترات حياتي "للعمل العام"؛ لأنني أحدر على العاماء وعلى تلبية ثراء وإنتاجا. فقد كرست حياتي "للعمل العام"؛ لأنني أقادر على العطاء وعلى تلبية طلبات الكبار والمعفار؛ ولأن الكبير هـو القادر على العطاء فقط فهو لا يأخذ شأ لأنه يضحى بوقته وماله لصالح الآخرين. نفس هذه الاقوال يرددها ط.ع. قبل عدة أشهر من وفاته: "أقوم بالعمل العام من خلال المجالس العرفية. المهم أن أشعر أنني مهم وأنني أقرم بدور إيجابي في المجتمع".

هذه الرؤية الواسعة لمجالات العمل السياسي لا تختص بهافئة "الأعيان - الناخبين الكبار" وإنما هي رؤية المرشحين أيضا. يؤكد ا.ت. ذلك عند الحديث عن التزاماته الاجتماعية مثل تقديم التعازي لمن فقدوا أحد أفراد عائلتهم أو حضور الأفراح. ونظر الصعوبة تحقيق ذلك على مستوى الدائرة، فمن "يكلف" بهذا النشاط هم الإيرون الكبار غير الرسميين.

المجالس العرفية ساحة للعمل السياسي

أظهر البحث الميدانى الذي أجريناه فى قرية سنتريس أن إحدى الساحات المفضلة التي يمارس فيها الأعيان – الناخبون الكبار العمل السياسى هى المجالس العرفية. وهذه المجالس العرفية ليست خاصة بقرية سنتريس أو المناطق الريفية وحدها، فهى موجودة كذلك فى الحضر ولاسيما فى الأحياء الشعبية، وهى "مجالس الصلح" وشكل من أشكال تسوية النزاعات دون اللجوء للقضاء. وهذا الأسلوب للقضاء الأهلى المستخدم فى حل النزاعات يسد بوجه خاص أوجه القصور التى يتسم بها القضاء الرسمى فى مصر وهى ضخامة عدد القضايا والبطء والبيروقراطية، والذي ينظر المراسمى فى مصر وهى ضخامة عدد القضايا والبطء والبيروقراطية، والذي ينظر إلى أحكام على أنها أحكام غير متوقعة. ويتميز هذا الأسلوب فى تسوية النزاعات بالمجانية والسرعة وبأن الهدف منه ليس العقاب وإنما التوفيق. ومع ذلك ورغم الخطأ آلا المحتلافات إلا التضاد بين نظام قضائي "عرفى"، مجتمعي، شعبى، شعبى،

محلى قائم على القيم الثقافية، بل الدينية والأصيلة من جهة، ونظام قضائي حكومي ينظر إليه الفاعلون على أنه بعيد عنهم يحصى مصالح الطبقات الغنية أو العليا. هذه المجالس العرفية لم تنتج عن ميول أو نروع اجتماعية أو ثقافية أو دينية بقدر ما هي ناتجة عن ضغوط اجتماعية وسياسية مرتبطة إلى حد كبير بحسابات ومصالح مختلف الفاعلين المعنيين. علاوة على ذلك فإن العلاقة بين نظامي التقاضي ليست علاقة تضاد بقدر ما هي علاقة تكامل أو على الأقل علاقة ارتباط وتفاعل، وأخيرا الرهانات من وراء المجالس الشعبية ليست اجتماعية وقانونية فحسب، وإنما أيضا – بل وريما أكثر – رهانات سياسية ١٠٠٠. فهي تمثل بالنسبة للنظام المصرى أياة من الأدوات التي تمكنه من الاستمرار في فرض سيطرته على النظام الاجتماعي في الأحياء الشعبية والقرى بشيء من المرونة، وذلك ليس عن طريق مؤسساته، وإنما عن طريق وكلاته المحليين غير الرسميين. فقد لوحظ أن الأشخاص الذين يمارسون عن طريق وكلاته المحلين غير الرسميين. فقد لوحظ أن الأشخاص الذين يمارسون هذا النوع من العدالة هم من الأعيان المحليين، ومن أهم ما يتسمون به إلى جانب التنوع المهنى والوضع الاقتصادي وصفاتهم الشخصية هو ما لهم من اتصالات وعلاقات داخل الأجهزة الإدارية والسياسية للدولة لاسيما على المسترى المحلى. فهم وسيط بين المجتمع والدولة.

وقد لوحظ من البحث الميدانى الذي قامت عليه هذه الدراسة أن الشخصيات التى تتشكل منها المجالس العرفية هى فى الواقدع شخصيات سياسية محلية، تكون ما يمكن أن نطلق عليه الزبائن المحليين للحزب الوطنى الديمقراطى أى الحزب الحاكم، ومن ثم تربطهم علاقات طيبة مع الجهاز الإدارى المحلى. ويذلك فإن هوية أعضاء المجالس العرفية واضحة أمام الأهالى: عددهم محدود، ومن جهة أخرى أسماؤهم مقيدة فى قائمة أعضاء "لجنة المجالس العرفية" التى تشكلها الإدارات المحلية التابعة لوزارة الداخلية سواء قسم الشرطة أو العمدة.

بالنسبة لقرية سنتريس الشخصيات التى تعمل بهذا الذوع من القضاء هى فى الواقع من المجموعة السياسية المحلية: "الأخوين الأعداء ص.ع. وط.ع، وك.ع. شيخ الواقع من المجموعة السياسية المحلية: "الأخوين الأعداء ص.ع. وط.ع، وك.ع. شيخ البلد وأحد الملاك الزراعيين، وس.ت. مدرس متقاعد وأخيرا ف.ش. المدرس المساعد بجامعة المنوفية". يتضح من أقوال ط.ع. التى ذكرناها عاليه أنه يعتبر ما يقوم بع فى المجالس العرفية من توفيق بين المتنازعين كشكل من أشكال "العمل العام" ومن الخدمات التى يقدمها لبيئته، ويقول ص.ع. نفس الشيء: "فى هذه الفترة كنت مشهورا بفضل المجالس العرفية ..ساعدت محمد شاهين " أ

ولكن قبل الانتخابات كان قد قدم خدمات كثيرة لأهالي القرية والقرى المجاورة:
كُويسرى سنتريس، وأعمدة الكهرياء لإضاءة الشوارع...الدخ. ولما توفى محمد شاهين
كنت مشغولا جدا فى المجالس العرفية وكرست نفسى تماما لها ولخدمة الناس...".
يتضح من كلام كل من طع. وص.ع. أنهما يريطان عملهما فى المجالس العرفية
بالعمل العام والسياسي. وحتى إذا كان هناك اختلاف بين العمل العام والعمل
السياسي معنى الكلمة فهما يريان نوعا من الاستمرارية بين الاثنين كما لو كان
العمل السياسي والانتخابي يمثلان امتدادا طبيعيا ومنطقيا للعمل العام وتكملة له.
العمل المرارة التي نلحظها في أقوال طع. الذي اكتفى بالعمل بالمجالس العرفية
نعدم حصوله على أكثر من ذلك بسبب عدم فوز المرشحين الذين كان يعمل لحسابهم.
نظرهما يعتبر العمل بالمجالس العرفية نوعا من العمل السياسي، بل ويعتبر
الاستراك في هذه المجالس نوعا من الوصول إلى السياسة حيث يمكن من خلال ذلك
إقامة العلاقات في الجهاز الإداري والأمني وتكوين شبكات عديدة من المعارف مما
يمكّن من ممارسة النفوذ على الأشخاص؛ ومن ثم على الأصوات. وبالتالي أصبحت
محالس الصلح هذه ضمن الرهانات التي تتنافس عليها أجيال من الأعهان.

صنع: "الواقع أن أول مجلس عرفى اشتركت فيه كان فى عام ١٩٦٦، وفى هذا الوقت كنت عضوا فى الاتحاد الاشتراكى العربى وكنت أيضا مسئولا عن أعمال محمد شاهين. كنت عضوا فى الاتحاد الاشتراكى العربى وكنت أيضا مسئولا عن أعمال محمد شاهين. كنت فى مرحلة بناء دور سياسي هام لنفسى وكان الأهالى قد بدأوا يبتعدون عن الأعيان والعائلات الكبيرة ويتقربون من ناس مثلهم لحل مشاكلهم. ثم إن الناس فى الريف يفضلون الابتعاد عن الحكومة لأن المشوار إلى الحكومة طويل ويتطلب كثيرا من النفوذ والمال، ويالإضافة إلى ذلك يجب ألا يتأثر الشخص بخسارة ماله فى حالة الحكم ضده فى القضية ... فى عام ١٩٦٥ أصبح م.ن عمدة... كنا أصدقاء وقضينا معا سهرات جميلة فى القاهرة وقت الشباب. ولكن كانت شخصيته ضعيفة وكان بحباصا، مما أضعف موقفة أمام الناس. الواقع أنه ورث العمودية عن عمه بعد أن تركها العمدة السابق وكان من عهد ما قبل الثورة، ولأنه كان من الوفديين وكان من الصعب عليه التفاهم مع العسكريين أنا. فى وقته لم يكن ممكنا لأى مجلس عرفى أن ينعقد بدونه وإلا اعتبر ذلك إهانة شخصية، بعد ذلك عندما انتقلت العمودية لأشخاص ضعيف الشخصية بدأ الأهالى يلجأون إلى المجالس العرفية. فى تلك الأيام كنا مجموعة من الشباب أنا وط.ع. وك. وكنا مشهورين...فى المجالس كان هناك محمد عسر عطع. وكان نائبا...وأنا كنت أريد أن يكون لى دور سياسي فكنت أستخدم كل

الوسائل للانضمام للمجلس...ثم جاءت الفرصة...كنت فى الفيط عندما جاء ابن أخى يخبرنى بأن أمين صندوق الجمعية التعاونية الاستهلاكية يتشاجر مع أحد أعضاء مجلس إدارتها. كان هذا الأخير يتهم أمين الصندوق بالسرقة. فأسرعت وتدخلت وقلت لهما إنه لا ينبغى الذهاب إلى قسم الشرطة ويمكن حل المسالة بعقد مجلس. وذهبت إلى طرح وكرح وقلت لهما : جاءتنا الفرصة ! وعقدنا المجلس ونجحنا فى حل المشكلة. منذ ذلك الوقت أصبح الناس يلجأون إلينا وسجلت أسماؤنا فى كشف المجالس العرفية بقسم الشرطة. بعد ذلك بعشرين عاما استطاع ف.ش. تسجيل اسمه فى لجنة التصالح المسجلة فى قسم الشرطة.

يقول ف.شي. : "أول مجلس عرفي أشترك فيه كعضو عامل كان عام ١٩٨٦، كان ذلك فور حصولي على برجة الدكتوراه وكنت أريد الحصول على مركز سياسي في القريبة. فاشتركت مع مس. ع. و ط. ع. لأننى كنت ضمن الشياب الذين كانوا يساعدون هذا الأخير على الفوز في انتخابات العمودية. ولكن بعد حصولي على الدكتوراه كنت أود تحسين مركزي السياسي، وكان هناك نزاع بين جارين قاما ببناء فيلاتين بفاصيل مشترك على أرض اشترياها من شخص واحد. اكتشف أحد الحارين أن جاره قيد تجاوز ملكيته بأكثر من ٦٠ مترا قيمة الجزء المبنى على أرضه هي وعندما توجه إلى جاره رفض هذا الأخير الاعتراف بخطئه، فاتجه إلى بائع الأرض الذي أجابه بأن هذا أمر لم يعد يعنيه.. فاتصلت أنا بهما لمحاولة تسوية النزاع بعقد مجلس عرفي. وحينئذ بدأ ط.ع. البحث عنى في كل مكان وعندما عثر على قال لي: سوف نسجل اسمك في لجنة المجالس العرفية وسوف تشترك معنا في المجالس العرفية...". الواقع أن ف.ش. لم يكن يفكر في الالتحاق بالعمل السياسي كمهنة، ولكنه كان يعمل لحسباب أخيه الدكتور والمدرس بالجامعة والنزي بدأ حياته السياسية كعضو منتخب في المحلس الشعبي المحلبي بالمحافظة، ويبدو أنه ينتظر الوقيت المناسب لترشيح نفسه لمجلس الشعب. هذا هو الإطار الذي يجب أن تفسر من خلاله الجهود التي بذلها ف.ش. للانضمام للمجالس العرفية. فبالنسبة له كانت هذه هي الطريقة التي تمكنه من شفل وظيفة في اللعبة السياسية والانتخابية حتى يستطيع، عندما يحين الوقت المناسب، مساعدة أخيه بتمهيد الميدان الانتخابي أمامه على المستوى المحلي. أما بالنسبة لـ فقد توطد وضعه السياسي محليا بسبب عضوية أخيه بالمجلس ويفضل علاقات مع المحافظ وغيره داخل المحافظة، وكان توطيد وضعه السياسي على هذا النحو من الأسباب التي دعت ط. ع. إلى ضمه للمجالس العرفية.

إن العلاقـة بين السياسى واللعبة الانتخابية فـى المجالس العرفية واضحة تماما ويدركها الفاعلون فى هذه المجالس خير إدراك.

(...) "لا، طبعا المجالس العرفية ليست إجبارية...، أى أن الناس يأتون إلينا من تلقاء أنفسهم أو أن الذي يرسلهم إلينا هو العمدة أو قسم الشرطة... هذا ليس إجباريا... ولكننا نحاول إقناع الناس بالإلحاح وبالضغط المعنوى عليهم... خاصة عندما نتوجه نصن إليهم لحل المشكلة ونتوصل إلى الحل... ونحن نجنى ثمار ذلك أثناء الانتخابات لأن الناس يريدون حل مشاكلهم بسرعة دون إنفاق الأموال...".

بذلك نرى كيف أن "السيطرة على الأصوات والرجال" تتم عن طريق بناء الولاءات وعرفان الجميل، بل وتبادل الخدمات. ففى قرية سنتريس صحورة المجالس العرفية سلبية لاسيما بين الشباب إذ يُنظر إليها على أنها من شئون الأعيان الذين يتبادلون فيها الخدمات وأنه من الأفضل، لحل الزاعات، التوجه إلى القضاء الرسمى الذى يتمين فيها الخدمات وأنه من الأفضل، لحل ارتباطه بعلاقات مع الأطراف المتنازعة. وإذا كانت هذه الرزية غير خاطئة تماما فهى كذلك ليست صحيحة تماماً. والواقع أن الشخصيات التى ترأس المجالس العرفية تراعى وتدخل فى حسبانها العلاقات الاجتماعية السائدة فى القرية، ومن ثمة ليس أمام المهيمن عليهم اجتماعيا إلا فرص ضئيلة أهمية كبيرة لمن سوف يرشح نفسه لمقعد نائب لأنها خير وسيلة لتكوين العلاقات أهمية كبيرة لمن سوف يرشح نفسه لمقعد نائب لأنها خير وسيلة لتكوين العلاقات مع كبار أفراد العائلات الكبيرة فى الدائرة... المجالس العرفية أولا بالنزاعات التى يكون أفراد هذه العائلات طرفا فيها... لاتعقد المجالس العرفية للأشخاص ذوي المركز الاجتماعى الضعيف..."."

يؤكد ف.ش. هذا الجانب من الظاهرة مفسرا إياه بقوله: "في كل مرة يكون هناك شخص قـوى، فهذا يعنى أن له نفوذا على الأشخاص القريبين منه ونحن في حاجة إلى كل ذلك وقت الانتخابات. من الطبيعي إذا أن نحاول الاهتمام بمشاكل الناس وحلها أيا كان الثمن". ولكي يحظى النزاع باهتمام أعضاء المجالس العرفية يجب أن يكون له تداعيات هامة على مستوى السلام الاجتماعي في المي أو القرية أيا كان وضع أطراف النزاع، أي أن يكون الوضع الاجتماعي للمتنازعين مبررا لاهتمام أعضاء المجالس العرفية بالنزاع والله أن أن يكون الوضع الاجتماعي للمتنازعين مبررا لاهتمام أعضاء المجالس العرفية بالنزاع والله أعلى المحالة الأولى يكون على الأعضاء إظهار مهارتهم والحفاظ على وظيفتهم "كصانعي السلام". وهنا يجب التمييز بين المجالس العرفية وأشكال أخرى من الوساطة بهدف تسوية الخلافات البسيطة على

وجه السرعة "١٠٠ و توضيحا لذلك ذكر لنا مثالا لعملية سرقة تورط فيها بعض الشباب لا علاقة لهم بالحي فلم يتردد أحد المحنكين في المجالس العرفية في إرسالهم إلى قسم الشرطة في حين كان يستطيع حل النزاع وديا، فاستنتجنا من هنا أنه لا بد أن يحرّدى حل النزاع عرفيا إلى رفع شأن الموققين بأن يظهر مهارتهم ويؤكد أهميتهم يوددى حل النزاع عرفيا إلى رفع شأن الموققين بأن يظهر مهارتهم ويؤكد أهميتهم في الحي أو القرية وإلا ترك الأمر للشرطة. أما بالنسبة للحالة الثانية مهدف أعضاء المجالس العرفية هو التقرب من ذوى النفوذ، وأن يكونوا معهم علاقات يمكنهم تنشيطها والاستفادة منها وقت الانتخابات. غير أن مثل هذه الحالات نادرة الحدوث لأن من يتمتع بمركز اجتماعي أعلى بكثير من مركز أعضاء المجالس العرفية يأبى عادة على نفسه أن تعرض نزاعاته أمام أشخاص أدنى منه ويحتقرهم. ويقول ص.ع.: "هذا البلد بلد الأغنياء وهو ليس للفقراء. وبصفة عامة من يملك المال والنفوذ لا يحتساج إلينا ولا يحتساج للقضاء الرسمي. فهو يحل مشاكله بنفسه. بالقوة والمال والنفوذ من النادر أن تأتي إحدى هذه الشخصيات وتقبل المثول أمام مجلس عرفي... لاناس المهمين، عندما يكون لديهم مشكلة بينهم... يحلونها بينهم أو أمام العدالة، لأن العدالة هي عدالة الأغنياء والواقع أن من يملك المال يذهب أمام القضاء الرسمي والباقون هم الذين يأتون إلينا".

من أوجه المفارقة أن ذلك يحدث عندما يكون النزاع بين شخص "قرى والآخر ضعيف" فيعقد المجلس العرفى بناءً على طلب الطرف الضعيف، وفي معظم الحالات يتعلق الأمر بأشخاص يدركون تماما أنه لا أمل لهم في أن يحكم لصالحهم في يتعلق الأمر بأشخاص يدركون تماما أنه لا أمل لهم في أن يحكم لصالحهم في حالة توجههم إلى إحدى المحاكم الرسمية، فهم لا يملكون المسال اللازم لدفع أتعاب المحاماة ولا يملكون التفافو، كما أن حكم المحكمة يكون دائما في صالح القوى بحكم أنه يستطيع أن يوكل محاميا محنكا يعرف خبايا وثغرات القانون وليس لكون القضاء لمحكم لصالح الأغنياء، ويذلك "يحافظ المجلس العرفي على "الشكليات" بأن يبين لملكون أنه يعترف بقوته و"حقه" بمعنى أن حكم المجلس العرفي يكون رسميا وعلنيا العرفية يلتمسون من القوى التنازل عن حقه والظهور بعظهر الكرم والشهامة تجاه النقير، فقد يقبل مثلا عدم استلام المبلغ الذي حكم على الطرف الآخر بدفعه أو تقليل هذا المباقوي يقبل وساطتهم وإقامة العلاقات معه مما يؤكد حظوتهم أمام كون الشخص القوى يقبل وساطتهم وإقامة العلاقات معه مما يؤكد حظوتهم أمام الجميع، ومن ناحية أخرى يظهرون بهظهر المدافعين عن الضعفاء والفقراء، الحامين كون الشخص الوقوى القرى يظهرون بهظهر المدافعين عن الضعفاء والفقراء، الحامين

لهم من سحق أحد الأقوياء أو من دفع الأموال أو من السجن.

من هذا المنطلق يتضح أن المجالس العرفية - إذا أوجزنا القول - لا هي عدالة "الفقراء" ولا هي عدالة "الأغنياء" وإنما هي أحد الفضاءات التي يستمد منها الناخبون الكبار غير الرسميين "أصبوات" الأغنياء و"أصوات" الفقراء على حد سواء، الأمير الذي يفسير اهتمامهم بالبقاء في هنذه المحالس أيا كان الثمين كما هو الحال بالنسبة للأعضاء المقيدين في لحنة المجالس العرفية بقرية سنتريس، التي لم تشهد إلا تجديدا ضنيلا وتتسم بشيء من التحول البيروقراطي مما يجعل الشباب يتحولون عنها. وليس من المستغرب إذًا أن يسعى هؤلاء إلى الالتجاء إلى "معلمين" آخرين. من هذا المثال، أي مثال المجالس العرفية بقرية سنتريس، يلاحظ كيف أن هيمنة الناخيين الكبار السياسية والانتخابية مبنية على الهيمنة الاجتماعية بأشكالها المتعددة. فإلى جانب العمل بالسياسة يتمتم هؤلاء الرجال بشبكات عديدة ومتنوعة، ممتدة مين حيث المكان والزميان في آن واحد. وهيذه السمات هي التبي تجذب إليهم المرشحين وتجعلهم يسعون إلى الاتفاق معهم حتى يستخدموا نفوذهم في حمل زيائنهم والشبكات الإنسانية التي يهيمنون عليها على التصويت لصالحهم. وإلى جانب هذه الفئة من الوسطاء - "وهم في الواقع من الأعيان المحليين - "هناك أيضا "الناخبون الكبار غير الرسميين" الذين يصعب اعتبارهم من الأعيان بالمعنى التقليدي لهذه الكلمة، إذ أن اكتسابهم صفة الناخبين الكبار يرجع لمركزهم الوظيفي أو لأنشطتهم أو لشخصيتهم لكونهم على رأس شبكة واحدة من الناس ويمكنهم التأثير على أفرادها. وغالبها ما يكون مؤلاء من الأشخاص الذين يسيطرون على نوع واحد من الشبكات، أو تكبون دائرة نفوذهم محدودة مكانيا كالمثال الذى نكرناه عندما تناولنا عملية التصويت في الحقبة الناصرية ١٩٧٠. وحسب ثقلهم من حيث عدد "الأصوات الواقعة

الفقرة الثالثة "معلم" الشبكة الواحدة

بالنسبة لقرية سنتريس وضواحيها أبرزت أقوال المتحدثين إلينا ثلاثة أمثلة، الأول هـوك.ع. الذى حرغم انتمانه إلى نفس المجموعة السياسية التي ينتمى إليها "الإخوة الأعداء" ورغم كونه من جيلهم - لا يعد من الأعيان السياسيين الحقيقيين، لاسيما بسبب اشتهاره بالثرشرة والفظاظة. غير أنه يعتبر مفتاح أصوات الأقباط فى قرية سنتريس. الثانى هو ع.ط. الذى يعتبر نفسه "وريثا" لها. أما الأمثلة الأخرى

تحت سيطرتهم" قد يتودد إليهم بعض المرشحين الذين يحتاجون مزيدا من الدعم.

التي برزت في اللقاءات فهي تتعلق بقروع الجمعية الشرعية الموجودة في القرى المجاورة، حيث تعتبر هذه الفروع متحكمة في عدد كبير من "الأصوات".

١ - حامي الأقباط١١٨

ك. ع. هـ وأيضـا شيـخ البلد فى قريـة سنتريس ويتركـز سكان القريـة الأقباط فى شياخته. إن عددهم محدود ويعرف ك. ع. بعلاقاته الطيبة معهم. لقد نصبُ نفسه –وهو المسلم – "كمحام" للأقباط ومن يتعرض لهم بطريقة أو بأخرى يعرض نفسه لمشاكل جسيمـة مع هذا المهذار الهجومي النزعـة المشهور بمشاغباته وفظاظته، ومقابل هذه الحماية التى يوفرهـا لهم يتبع الأقباط تعليماته عند الانتخاب.

ح.ف.ح. (۳۲ سنة) :

"نحن نعتبر ك.ع. قبطيا ونحترم ما يقول، وصحيح أنه له تأثير علينا في مسألة الانتخابات لأننا في شياخته... (...) أحيانا يجمعنا القسيس ويطلب منا التصويت لصالح شخص ما، ولكن في بعض الأحيان نرد عليه بأن ك.ع. طلب منا التصويت لصالح شخص آخر وأننا لا نريد أن نغضبه. وفي هذه الحالة يقول لنا القسيس أن نتبع ما يقوله ك.ع. لأن رأيه أصح وأنه لا يريد الأذى للأقباط، وهو أدرى بمصالحكم عنى. إنه في غاية الذكاء ويحتك بكم أكثر وأحيانا لا تتدخل الكنيسة في مسألة الانتخابات..."

من غير المجدى، بل من الفطأ، الاستناد إلى هذا المثال وتعميمه على العلاقات القاتمة بين الكنيسة القبطية والانتخابات في مصر، ولكن ما يمكن قوله بناءً على تفكير هذا الشاب القبطي وعلى مصادر أخرى هو أن هذه العلاقات تتباين. فهى تختلف حسب الدائرة وثقل الأقباط فيها ومدى تودد المرشمين لهم أو للقيادات القبطية أو "لحامي الأقباط" كما جاء في المثال السابق. ويؤكد الحاج م.ت. هذا بقوله: "لا ليس لأقباط قرية سنتريس أي أهمية في الانتخابات لأن عددهم محدود للغاية، وهم يعلمون ذلك. ولكنهم يلعبون دورا كبيرا في قرية منيل دويب؛ لأن نسبتهم كبيرة، يعلمون ذلك. الشيخ ك.ع. له تأثير كبير على الأقباط. عندما يقول لهم تحركهم ولكنني لا أصدق ذلك. الشيخ ك.ع. له تأثير كبير على الأقباط. عندما يقول لهم "صوتوا لصالح فلان" فهم يفعلون. فهم يحبونه كثيرا كما تعلم ويعتبرونه كبيرهم، ويقولون حتى أنه قبطي مثلهم، وأنه رجلهم وليس رجل المسلمين. الأقباط لهم أهمية في الصعيد وفي شبرا حيث المرشح نفسه قبطي، ولكن هنا لا يحدث ذلك...".

ما يجب أن يسترعى انتباهنا فى هذا المثال هو أن الأقباط لا يتبعون بالضرورة رأى قياداتهم الدينيـة، وأنهم يتخذون موقف الانسحاب الـذى يتسم بشيء من خيبة الأمل تجاه الحياة السياسية والانتخابية كما يدل على ذلك ما يلى:

ح.ف.ح. (۲۲ سنة):

... لكن دعنا نتكلم بصدراحة... المشكلة هى عدم وجود أقباط فى المجلس المحلى لقريبة سنتريس أو بالأصح فى المجلس الشعبى المحلى لمركز أشمون... ولا يوجد قبطى واحد فى مجلس الشعب أو الشورى عن دائرة أشمون، ولذلك فنحن الأقباط لا نهتم بالانتخابات لأنها لا تعود علينا بأية فائدة.

وإذا كان مـن الممكن اعتبار ك.ع. مجرد سند إضافى فى العملية الانتخابية بسبب قلـة عـدد أصوات الأقباط فى القرية فإن الوضع يختلف بالنسبة ل ع.ط. رئيس نادى شباب القرية.

٢ - الشياب والسياسة

ع.ط.، عضو الحزب الوطني الديمقراطي، هو رئيس نادي الشباب بالقرية. شخصيت مختلفة تماما عن شخصية ك. ع. والدليل على ذلك الأجيزاء الطويلة التي استشهدنــا بهــا والمقتطفة مــن اللقاء الذي أجــري معه. فهو "وريث" خالــه ط. ع. أحد الأخوين الأعداء. لا شك في أن ع.ط. له طموهات سياسية أكيدة بفعل تاريخه العائلي وانتمائه إلى الحزب الوطني الديمقراطي وكذلك - "وريما على وجه الخصوص - "بفعل علاقته بشباب القرية. إنه من المقربين للمجموعة التي ظلت تهيمن لفترة طويلة على الساحية السياسية المحلية ويسعى في نفس الوقت إلى التميز عنها ليعطي لنفسه وضعا سياسيا مستقلا، معضدا بالأصوات التي يمثلها النادي الذي يرأسه. والواقع أن الاهتمام بالشباب احتل منذ بضع سنوات موضعا مميزا في الخطاب السياسي ويركز عليه النظام الحاكم ولاسيما قيادات الحزب الوطنسي الديمقراطي. يضاف إلى هذا أن هذه المسألة تعد من أهم الرهانات التي تم على أساسها اختيار المرشحين الرسميين للدرب في انتخابيات ٢٠٠٠، حيث استخدم شعيار "باسم الشبياب" لإقصاء البعض وتنصيب البعض الآخر، وقد اعتمد لويي الشباب داخل الحزب الوطني الديمقراطي . — والذي لم يكن يتمتع بقواعد محلية كافية – بوجه خاص على نوادي الشباب التي هي تدت رعاية وزارة الشباب والرياضة. ليست مسألة "الشباب" مجرد مسألة اختلقتها بعض النخب السياسية التي ينقصها موضوع جديد لتعبئة المؤيدين كما أن مشاكل

الشباب المصرى ليست بجديدة. فهذه المشاكل تتعلق أساسا بالبطالة التى يعانى منها الشباب ويصعوبة حصول شباب الخريجين على وظيفة، وكذلك الصعوبات التى يواجهها الشباب المصرى للانتقال إلى حياة البلوغ والرشد؛ إذ يرتبط ذلك فى المجتمع المصرى بالزواج والحصول على مسكن. غير أن هذه الظواهر تؤثر كثيرا فى ثقل تلك الفئة فى العملية الانتخابية فى مصر. وهذه المشاهدة على المستوى الجزئى والمحلى هى التى تبرز ذلك.

ذلك ويرى المتحدثون إلينا أن للشباب ثقالا كبيرا ليس فقط كونه قوة انتخابية، وإنما أيضا لدوره في الحملات الانتخابية والنتائج التي تسفر عنها. وفي دائرة أشمون استطاع يحيى حسنين الفوز في انتخابية والنتائج التي تسفر عنها. وفي دائرة أشمون من أصوات الشباب المحلى لمعرفته بهم بصفته من الرياضيين القدامى. ومن وجهة نظر المتحدثين إلينا فإن ثم فئة واحدة من الشباب تلعب دورا سياسيا وانتخابيا، نظر المتحدثين إلينا فإن ثم فئة واحدة من الشباب تلعب دورا سياسيا وانتخابيا، بمجرد أن تزوج وحصل على عمل لا يهتم بالانتخابات. مما يعنى أن اهتمام فئة من بمجرد أن تزوج وحصل على عمل لا يهتم بالانتخابات. مما يعنى أن اهتمام فئة من الشباب بالانتخابات ليس اهتماما "بالشأن السياسي" ذاته وإنما يعد فرصة ووسيلة كغيرها من الفرص والوسائل لتكوين العلاقات مع النخب السياسية المحلية والنواب المحتملين، وبالتالي تحقيق المصالح الشخصية بتأدية دور نافع أثناء الانتخابات. يقول صن ع. "أن الشباب بمثابة العامود الفقري للانتخابات وهو الذي يأخذ على عاتف الانتخابات وهو الذي يأخذ على عاتف الانتخابات من الألف إلى الياء، ابتداء من الدعاية حتى تنظيم المؤتمرات واللغاءات، فهم المندوبون والمرغبون، وهم الذين يتشاجرون عند اللزوم... الم".

أما ط.ع. المعروف برويته السلبية، فهو يرى أن الشباب يهتم وينشط فعلا فى فترة الانتخابات ولكن ليس دفاعا عن مبادئ ومثاليات كشباب جيله هو الذى ما زال متصكا حتى اليوم بمبادئ ثورة ١٩٥٢ وإنما سعيا وراء مصالحهم الأنانية. "فهم متمسكا حتى اليوم بمبادئ ثورة ١٩٥٢ وإنما سعيا وراء مصالحهم الأنانية. "فهم زمرة من الصبية يتعاطون البانجو وينامون طوال النهار. هم الذين يقومون بلصق الملافئات وتنظيم المؤتمرات، ولكنهم لا يقومون بذلك من أجل مبادئ أو عن ولاء، وإنما الأفتام يربحون شئا من هذه العملية ويلعبون مع كافة الأطراف". من (٥٥ سنة) عضو المجلس الشعبي المحلى بالمحافظة، الذي كان مرشحا في انتخابات ١٩٥٥ كمستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي ولم يفن يرى أن "المعركة الانتخابية هي معركة شباب وليس معركة للكبار...والسبب في ذلك هو البطالة... لم يرظفوا أحدا على مدى الخمس عشرة سنة الماضية "١٠٠ والشباب أصبح "كالبيت الوقف" لا يتزوجون

أبدا. هم الذين يتحكمون في عملية الانتخابات لمصلحتهم الشخصية. كل ذلك يؤدى إلى وعود بالتوظيف في أماكن مرموقة".

على أن الأهداف التى يسعى إليها الشباب من جراء نشاطهم الانتخابى تختلف من حيث طبيعتها. أولا بالنسبة للشباب العاطل، الهدف هو إمكانية الحصول على فرصة عمل. فكل المرشحين يعدون بتوفير فرص العمل للشباب إما في القطاع الخاص وإما في القطاع العام. وهذه الوعود، إذا ما نفذت، لن يستفيد منها إلا أولئك الذين ساعدوهم في القطاع العام. ويده الوعود، إذا ما نفذت، لن يستفيد منها إلا أولئك الذين ساعدوهم شباب الدائرة. فبخلاف وعود التوظيف قد يعد المرشح بتنفيذ بعض المشروعات التي تهرر بوجه تهم الشباب مثل إنشاء ناد رياضي أو ناد ترفيهي، وهذه الظواهر هي التي تبرر بوجه خاص كون أحد المسئولين عن نادي للشباب مثل ع.ط. يعتبر رجبلا مهما بالنسبة لكل المرشحين، علاوة على أنه هو ذاته له طموحات سياسية أكيدة. فهذا النادي الذي يرأسه هو ضمن الوسائل التي يعتمد عليها لدخول حقل العمل السياسي مستقبلا. أما الأن فهو يكتفي بمساومة المرشحين معتمدا على شبكة الشباب التي كونها.

ع.ط.: ... "ثبع بالنسبة للنادي فالأمر كله سياسي. تضم الجمعية العامة أكثر من ٦٠٠ عضو ينتمون إلى عائلات عديدة، وهؤلاء لهم أقارب وأصدقاء في القرى الأخرى، وكنا نقيم المباريات الرياضية في القرى الأخرى كما نقوم بتنظيم بعض المباريات خلال شهر رمضان، وفي هذه الأثناء يتعرف الشباب على بعضهم البعض. وعندما يكون هناك انتخابات أتحدث مع الشباب وأقول لهم إن هذا الشخص الذي رشح نفسه شخصي صالح يستحق أن ينتخب وأوصيهم بأن يحثوا أقرباءهم على انتخابه. هؤلاء الشباب هم الذين يعتمد عليهم عند إجراء الانتخاب، وعند تنظيم الحملة الانتخابية في قرية ما هم الذين يتولون المسائل المادية كلصق اللافتات والتصفيق...الخ. يعطونهم سجائر وفانلات مطبوع عليها اسم المرشح...الخ، وهذا هو الدور السياسي الذي يقوم به النادي. ولكني بطبيعة الحال لا أستطيم فرض رأيي على الشباب. ففي بعض الحالات يرفض الشباب الانصياع تحت تأثير العائلة التي قد لا تولى المرشح نفس التقدير!!! ومن جهتي لا يعنيني من يختلف معى وأهتم فقط بأولئك الذين يتفقون معي في الرأي فأحاول معرفة شبكة علاقاتهم الاجتماعية والأسرية في القرية وفي القرى المجاورة. وهؤلاء أحترمهم وأعطيهم وضعهم لأن أهم شيء بالنسبة للشباب هو الشعور بوجوده وبأهميت وبذلك يخدمني كما أريد ثم أقدمه "للناس المهمين" كالمأمور وعضو من أعضاء المجلس الشعبي المحلي بالمحافظة ورئيس المجلس الشعبي المحلي للمدينة

وأحد الضباط وأمين عام الحزب، وأحد الأثرياء وأحد رجال الأعمال... الخ، وفي هذه الحالة لا يستطيع الشاب إلا أن يقص على أسرته ما حدث وأنه حيى فلانا وقابل فلانا وأنه من الآن فصاعدا يمكنه مساعدة أصدقاته وعائلته. وأهم شيء بالنسبة لي هو أن يندرك الشاب أنه إذا ساعدني في عملي يستطيع أن يخدم مصالحه الشخصية من خلال العلاقات التي سيكونها من خلالي. وحتى بالنسبة للذين يختلفون معى أترك الباب مفتوحا وأريدهم أن يشعروا أننى رغم اختلاف الآراء بيننا، أحترمهم وأقدمهم لبعض الشخصيات، ويذلك إذا ما غير الشاب رأيه وأدرك أن الآخر لا يضمن له مصالحه الشخصيات، ويذلك إذا ما غير الشاب رأيه وأدرك أن الآخر لا يضمن له مصالحه الشخصيات، يمكنه العودة إلى متى أراد... لأن الشباب هو شعلة الانتخابات. هم الذين يتحركون ويصفقون ويتشاجرون ويتسابقون... الخ. وهذا هو الدور السياسي الذي يقوم به النادي...".

من هذا الاستشهاد الطويل يتضع لنا كيف ينظر ع.ط. إلى طبيعة نشاطه السياسى على النحو الذي كان يبراه فريق الجيل القديم بمعنى مدى السيطرة والتأثير على الشباب. ولكن مع بعض الاختلافات. ثمة شيء من التهكم فى هذه الأقوال، وعلى الشباب. ولكن مع بعض الاختلافات. ثمة شيء من التهكم فى هذه الأقوال، وعلى خلاف صن. ع. لا ينخدع ع.ط. على ما يبدو بخصوص الدور الذي يلعبه، فهو يدرك تماما أن التبادل الزبائني بينه وبين الشباب هو تبادل مبنى على أساس "خذ وهات" الموارد التي يقدمها الوسطاء، مما يجعل مأمور قسم الشرطة على قدم المساواة مع رجل الموارد التي يقدمها الوسطاء، مما يجعل مأمور قسم الشرطة على قدم المساواة مع رجل الأعمال. إذا كان ع.ط. يدرك تماما حدود الدور الذي يلعبه، فالشباب أيضا يحاول ألا تمف ينفذع كما حدث له في عام ١٩٩٥، حينما دعم شباب قرية سنتريس يحيى حسنين سنتريس تحيزا شديدا خاصة وأن الثقل الانتخابي لقرية كفر الحماء الأمر الذي اعتبره شباب صوت في حين يمثل ثقل قرية سنتريس ١٩٠٠٠ صوت. يتضح من ذلك أن الفاعلين يحسبون تبادل "الأصوات" مقابل "الخدمات" بطريقة دقيقة بحصر ما يعطونه وما يحصون عليه، وهذا ما يفعله ع.ط. الطموح:

"... من الممكن جذب الشباب بمشروع رياضي مهم خاصة الشباب دون الخامسة والعشريين من العمر لأن الأكبر سنا لا يمكن خداعهم لاسيما إذا كانوا جامعيين. على سبيـل المثــال نادى سنتريس متهالك جدا، وحتــى أستطيع جذب الشبــاب قمت بعقد اجتمــاع مجلس إدارة النــادى وقررنا إرسال برقيات إلى وزير الشباب ورئيس الوزراء نوضع فيها حالة المبانى والخطر الذي تمثله على الشباب، وأننا نخلى بذلك مسئوليتنا عن أى أضرار قد تلحق بهم؛ حيث إننا قمنا بإبلاغ كل المسئولين بالمحافظة والمجالس المحلية وكذلك وزارة الشباب ونواب مجلس الشعب عن الدائرة، وبالفعل حضرت لجنة على الفور ووضعت تقريرها عن حالة المبنى وخطورته على الشباب. وحتى يومنا هذا لم يحدث أى شى ه...".

٣ -- القيادات المحلية للجمعية الشرعية

بصفة عامة، يسعى مختلف المرشدين إلى الدصول على دعم الجمعيات الناشطة محليها لكونها تضم عددا كبيرا من الأشخاص، وتعتبر بذلك المكان المناسب لجمع عدد كبير من الأصوات. وطبعا الجمعيات التي تقوم بأنشطة اجتماعية هي التي تضم العدد الأكبر من الأشخاص، ومن هذه الناحية فيإن الجمعيات الخيرية الدينية، سواء كانت مسيحية أو إسلامية، تعدرائدة في هذا المجال. ففي فترة البحث الميداني الذي أجريناه، ذكر المتحدثون إلينا الفروع المحلية للجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتباب والسنة المحمدية ' ' ' . ويصفة عامة تريد القيادات المحلية للجمعية الشرعية المرشحين المنتمين إلى التيار الإسلامي لأن الذين استثمروا في هذه الجمعية الخيرية هم من القيمادات المحلية للإخوان المسلمين. هذا هو الحمال بالنسبة لانتخابات عام ٢٠٠٠ حيث حظى أشرف بدر الدين بدعم الإخوان. إلا أننا نتحدث هنا عن توجه عام لأن فروع هذه الجمعية الكبيرة تختلف في الواقع إلى حد كبير؛ إذ أن الأمر يتوقف على الشخصيات التي يتشكل منها مجلس الإدارة، ولاسيما على انتماء رئيس هذا المجلس السياسي. فقد يكون رؤساء بعض فروع الجمعية من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، كما أنه في بعض الأحيان، ولأسباب مختلفة - قومية أو محلية - لا يوجد مرشحون إسلاميون في هذه الحالة يكون هناك عدة احتمالات. في الدائرة موضع البحث الميداني قام رئيس أحد فروع الجمعية بترشيح نفسه في الانتخابات كمستقل على مبادئ الصرب الوطني الديمقراطي، ولكنه لم يحصل على تأييد فروع أخرى للجمعينة الشرعية موجودة في نفس الدائرة. هذا المرشح هنو الشيخ رجب الفرماوي شقيق رشيد الفرماوي النقابي ذي الشعبية الكبيرة الذي فاز بمقعد مجلس الشعب في عام ١٩٩٠. الواقع أن رجب الفرماوي حاول أن يحل مصل أخيه الذي توفي في مدة نيابته، ولكنه لم ينجح في ذلك. يرجع مثل هذا الفشل بوجه خاص لعدم إجماع قيادات الجمعية الآخرين في الدائرة على ترشيحه، بل واتهموه بعدم استشارتهم في الأمر قبل التقدم للانتخابات.

فى حالة عدم وجود أى مرشح "إسلامى" فى الدائرة، يسعى المرشحون الآخرون، بما فيهم مرشحو الصرب الوطنى الديمقراطى، إلى الصول على دعم وتأييد الفروع بما فيهم مرشحو الصرب الوطنى الديمقراطى، إلى الصول على دعم وتأييد الفروع المحلية للجمعية الشرعية فى الانتخابات لاتصالها بعدد لا يستهان به من الأشخاص عن طريق الخدمات الاجتماعية والدينية والصحية التى تقدمها والتى تعد مصدر شعبيتها. إلا أن المرشحين يعتبرون أن التفاهم مع قيادي الجمعية الشرعية أمر صعب لأن إدراكهم للنفوذ الذى يتمتعون به بحكم عدد الأصوات التى يسيطرون عليها '' يجعلهم لا يكتفون بالوعود الغامضة أو غير المحددة من قبل المرشح. وهذا ما يوضحه ع.ط.، المسئول عن شباب الحزب الوطنى الديمقراطى محليا.

"... دورهم في الانتخابات... يقومون به دون عنف أو صراع. عندما لا يتقدم أحد الإسلاميين ويكون هناك مرشح "عادى"، من الحرب الوطني الديمقراطي أو مستقل، أعتقد أنهم يتفقون فيما بينهم على دعم أحد المرشحين، ويأتى هذا الاتفاق معد دراسة جادة للمرشح وإمكانياته المادية وما يستطيع أن يقدمه بالفعل للجمعية الشرعية كخدمات اجتماعية. وعندما يقومون بدراسة الشخص ويتفقون على التصويت لصالحه يبدءون في ابتزازه أو الضغط عليه للحصول على أموال لتمويل معدات طبية أو بناء مدرسة أو مساعدة الأيتمام ". أعتقد أنهم الأكثر ذكاء لأنهم يلعبون لعبة الانتخابات بالطريقة المحديدة. لا يهمهم من يفوز ومن يخسر، بل ويعلمون جيدا أن المرشح، بمجرد فوزه، ينسى كل ما وعد به ولا يهتم بالجمعية الشرعية ولا يبالي الدائرة. لذلك يأخذون حقهم في الحال قبل الانتخابات سواء فاز المرشح أو خسر. وهذا نوع من الذكاء الاجتماعي كبير الأهمية".

بالإضافة إلى هذا الجانب المادى للتفاوض، يوجد جانب آخر لم يذكره ع.ط. وهو الارتباط الناشئ عن هذه العملية. فعضو المجلس المحلى أو النائب الذى يفوز بفضل أصوات الجمعية الشرعية قد يشعر بأنه مدين بشكل أو بآخر لقياداتها المحلية، وقد يلجأ هزلاء إليه لأسباب عدة، لاسيما فيما يتطلب الوساطة لدى الأجهزة الإدارية مثل الحصول على تصاريح البناء ٢٠٠٣.

إذا كان سلوك الجمعية الشرعية السياسى أو الانتخابى مشابها لسلوك كافة التجمعات البشرية التى تحاول التفاوض على المزايا والخدمات التى يمكن أن تجنيها مقابل دعمها وتأييدها للمرشحين، فإن ذلك لا ينطبق على كل المنظمات والجمعيات الدينية الموجودة فى مصر، ولاسيما تلك التى تقوم على أيديولوجيا دينية صوفية. إن

هذه الطريقة الصوفية، بخلاف شرعيتها السياسية على المستوى القومى، لا تهتم على ما يبدو باللعبة الانتخابية، ولا تسعى قروعها المحلية إلى لعب دور في الانتخابات رغم عدد المنتمين إليها الكبير. ولكن الصحيح أيضا أن هذه الفروع المحلية لا تقدم أية خدمات اجتماعية وأن أساس الانتماء إليها هو الانتماء الروحي والديني.

ع.ط.: "...إنهم صوفيون وإذلك يتسم سلوكهم بالاحترام وعدم العنف. أصواتهم تتبع أصوات عائلاتهم دون الاتفاق على مرشح بعينه. إنهم يفعلون عكس ما تفعله الجمعيـة الشرعية. لا يحاولون ابتزاز المرشح وسحب الأموال منه وهذا واضح في كل الطيرق الصوفية. فهي لا تقدم خدمات للناس، وبالتالي لا تحتياج إلى أموال لتمويل الخدمات. وهي تقدم الخدمات لأعضائها فقط بمقتضى الصلات القوية التي تربطها ببعض كبار الشخصيات في الطريقة الذين يتمتعون بالنفوذ والمال والسلطة. ففي استطاعــة هــولاء الحاق شخص مــا بأكاديمية الشرطة أو بالقــوات المسلحة أو تعيين شخص آخر في النيابة العامة...الخ، وإذلك فإن أي صوفي يتبع عائلت أو أخيه أو حتى ابنه في التصويت، وإذا فعل عكس ذلك فلن يكون من الصوفيين. ولكن الغريب هو أنهم يشاركون كلهم في عملية التصويت وعادة لصالح الحزب الوطني الديمقراطي والحكومة. فهم دائما مع الحكومة وذلك لأن الحكومة تعطيهم الحرية المطلقة في تطبيق مبادئهم الدينية وفي عقد اجتماعاتهم الصوفية. وهم لا يحتاجون إلى تصريح لعقد الاجتماعات. في هذه الحالة ما الذي يدعوهم إلى الوقوف ضد الحكومة؟ فهم يظهرون دائما ولاءهم للنظام كعلامة للشكران. لكن ممارستهم الانتخابية ليس بها أي عنف...، يتسم سلوكهم الانتخابي بالنباهة وحسن الآداب لأنهم كصوفيين لا بهتمون بالأشياء الدنيوية...".

"التربيط" * بن المرشحين و"الناخبين الكبار غير الرسميين"

"التربيط" هى الكلمة المستخدمة محليا فى تعريف العلاقة التى تنشأ بين المرشحين والناخبين الكبار غير الرسميين، ومعناها الاتفاق الانتخابى وهو ثمرة المرشحين والناخبين الكبار غير الرسميين، ومعناها الاتفاق الانتخابى وهو ثمرة العلاقة بين هاتين الفئتين من الفاعلين. إلا أن "التربيط" لا يعنى إطلاقا عدم قيام المرشح بالعمل الموجه لناخبيه المحتملين وعدم سعيه لإقامة علاقات مباشرة مم أهالي الدائرة التى رشح نفسه بها، فعملية التربيط لا تتناقض ولا تتعارض مع ضعرورة بناء قاعدة شعبية، بل إنه لا يمكن القيام بإحدى العمليتين دون الأخرى، والواحدة تعزز الأخرى،

ص.ع.:

"...على مـن يريد الدخول فى مثل هذه المغامـرة أن يبدأ التمهيد لها قبل ١٥ أو ٢٠ سنة وذلـك بالدخول فى المجالس الشعبية المحليـة والمجالس العرفية. فعليه أن يحضـر حفلات الـزواج وأن يشارك الناس فى أحزانهـم وأفراحهم. وبذلك يستطيع بناء قاعدته الشعبية التى تساعده سواء نجح أو فشل. الفشل أمر مهم لمن يرشح نفسه للمـرة الأولى. بعدها، سيستفيـد من دروس التجرية ويفوز فى المرة التالية. ولكن قبل الدخـول فى هذه التجرية بالفعل عليه أن يكـون علاقات مع رووس العائلات الكبيرة وأعيان قرى ومدن الدائرة. يزورهم ويطرح عليهم السؤال: إيه رأيكم لو رشحت نفسى فى الانتخابات القادمة ؟ هل تقفـوا إلى جانبى ؟ هل تؤيدونى وتساندونى ؟ وإلا فما رأيكم ؟ ثم يقوم بعمل "دريطات" معهم لضمان الحصول على أصواتهم أو على الأقل يضمـن "تسويد" أصواتهم. واللافتات...الخ

بذلك يكون التربيط قد بدأ قبل إيداع طلب الترشيح رسميا لأن المقصود به هو استشارة "الناس المهمين" بخصوص ترشيحه. عليه كذلك القيام بزيارة "الناخبين الكبار غير الرسميين" في مختلف القرى لمعرفة رأيهم. ويطبيعة الحال ما يحلم به كل مرشح هو أن يظهر في وضع من تدفعه قاعدته الشعبية وتطلب منه ترشيح نفسه في الانتخابات. يقول ع.ط، رئيس النادي الرياضي المنتخب بقرية سنتريس "أنا دوري لم يأت بعد، إننى أعد قاعدتى الشعبية، وسوف يأتى دوري عندما تكون قاعدتى جاهزة وهي التي ستطلب مني ترشيح نفسي...".

هذه الاستشارات، التى تعد بمثابة اختيار للمرشح المحتمل عادة ما تفضى إلى نتائج "غير أكيدة" بمعنى أن "الناخبين الكبار" الذين يستشارون لا يرفضون أبدا الموافقة "شفهيا" على الترشيح إكراما لمن شرفهم باستشارتهم وأكد بذلك وضعهم كوسطاء وأعيان. يقول صنع في هذا الشأن: "في أغلب الأحوال الناس يقولون نعم حتى وإن فكروا عكس ذلك...الواقع أن التربيطات والمفاوضات لا تبدأ إلا بعد هذا الاتصال الأول، وهي ثمرة حسابات عقلانية يقوم بها كل من الطرفين فيقيًم ما يعطيه وما يحصل عليه من جراء مثل هذا الاتفاق. بالنسبة "للناخب الكبير غير الرسمى" يتعلق الأمر بتقييم احتمالات نجاح المرشح حتى "يراهن على الفرس الرابح"، أو تقييم شخصيته وقدراته المالية واتصالاته. ويذلك نجد أن كثيرا الفرسمين" الذين، رغم من المرشح ين الدرسمين" الذين، رغم

إدراكهم تماما أن احتمال نجاح هذا المرشح أو ذاك ضعيف جدا، إلا أنهم استطاعوا أن "يسخروا منه" – على حد قبول ص.ع. – بنيلهم ما استطاعوا الحصول عليه من مزايا وأموال. أما بالنسبة للمرشح، فعليه أن يقيم الثقل الحقيقى الذي يمثله "الناخب الكبير غير الرسمى" بتقدير عدد الأصوات الواقعة في دائرة نفوذه. ولكي لا يخدعه أحد يقوم المرشح الجاد عادة بالاستعلام عن الأشخاص الذين يتمتعون بنفوذ فعلى، حتى لا يخطئ في لختيار من يتوجه إليه. ولا شك في أن المرشحين من أبناء الدائرة مميزون في ذلك عن غيرهم: فمن هو من خارج الدائرة قد يخدع في اختياره الشخص مميزون في ذلك عن غيرهم: فمن هو من خارج الدائرة قد يخدع في اختياره الشخص الدائرة.

١ – رهانات التربيط ؛ النفوذ والهبات والفساد

رهانات التربيط بين الفاعلين عديدة ومختلفة، ويجب تحليلها من زاويتين: زاوية مصالح "الناخب الكبير" الشخصية وزاوية مصالح "الأصوات" أى مصالح الجماعة التى "يمثلها" هذا الناخب الكبير. بالنسبة "للناخبين الكبار غير الرسميين" ليس هناك تناقض بين تلك الرهانات. فهى تتوقف على شخصية "الناخب الكبير" وسنه ومركزه وعلى الفائدة التى تعدود عليه من مساندة المرشح. فإذا كان شخصا مسيساً مثل صد. ع. ويسعى إلى النفوذ وتكوين أو توطيد وضعه فى القرية "كشخصية عامة" فإن ما يرمى إليه من جراء التفاوض هو بالتحديد الوصول إلى هذا الوضع. "مثلا عندما انتخب شاهين، أعطاني توكيلا عاما لتمثيله وخدمة مصالحه فى الدائرة. وطوال مدة نيابته كان مثالا للنائب المحترم الذي يسعى لخدمة الناس وفهم مشاكلهم. وكنت أنا أنقال له صدورة لوضع الناس الغلابة الذين يجب رضع مستواهم الاجتماعي والمادي مهما كان الثمن حتى يصبحوا نافعين، لهم وللآخرين، وذلك بتقديم الخدمات التي تمكنهم من التطور ويصبحوا على قدر أكبر من الوعي...".

عندما فاز شاهين، كان ص.ع. رجلا له ماض سياسى إذ كان من قيادات الاتعاد الاشتراكى العربى المحليين. ثم جاء فوز شاهين فى الانتخابات فأكد وعزز مركزه فى الاشتراكى العربى المحليين. ثم جاء فوز شاهين فى الانتخابات فأكد وعزز مركزه فى القرية ولكنته لم يكن نقطة انطلاق له وإن كان لم ينتخب فى المجلس الشعبى المحلى بالقرية إلا بعد ذلك. ومن ناحية أخرى قد يتمثل الرهان بالنسبة "للناخب الكبير غير الرسمى" فى أن يقوم المرشع، فى حالة فوزه، بمساعدته فى عمله السياسى عن طريق ترشيحه لعضوية المجلس المحلى مثلا، علما بأن العمل بالسياسة فى مصدر يبدأ عادة بالعمل فى شبكات المجالس الشعبية المحلية، أو بابراج اسمه كمرشح على القائمة

الرسمية للصرّب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات المحلية التى تجرى عادة بعد الانتخابات التشريعية بعامين. وحيث إن الانتخابات المحلية ^{٢٠٥} لا تحظى عادة بكثير من الاهتمام. فإن مجرد الترشيع على قائمة الحرّب تعنى الفوز فى الانتخابات.

كذلك يستطيع النائب المحتمل تسهيل بعض الأمور الضاصة بحياة "الناخب الكبير" المهنية لاسيما إذا كان هذا الأخير موظفا حكوميا، وقد يحدث العكس أيضا، كما حدث في التجرية المؤسفة التي مر بها طع. أحد الأخوين الأعداء، عندما اعترض على ترشيح عبد الواحد سبل في عام ١٩٩٠. وغداة فوزه في الانتخابات تدخل هذا الأخير لدى المحافظ وطلب منه نقل طع. من الوحدة المحلية للتنفيذيين التي كان برأسها. ولنستمع إلى ما قاله في هذا الشأن عبد الواحد سبل الذي سقط في انتخابات ٢٠٠٠. "لا، هذا غير صحيح. لم أستعمل سلطتي أبدا ضد أحد. ومن يدعى ذلك فهو كاذب. الحالة الوحيدة كانت عندما عملت على نقل طع. وم.اخ. الأول لم يساعدني في الانتخابات وعندما فزت، كلمت المحافظ وقلت له كيف لا يحزال طع. وئيسا للوحدة المحلية، بينما لدينا كوادر كثيرة على قدر كبير من الكفاءة. وبالفعل نقلته من هذا المنصب. نفس الشيء بالنسبة للثاني لأنه كان صديقه. ليس هناك حالات أخرى. أنا المتعمل سلطتي كعضو في مجلس الشعب لمحاربة الناس ولن أكون أبدا سلاحا في يد الأخرين...".

انطلاقا من هذه الأمثلة يمكن القول بأن "مكافأة" "الناخب الكبير " تقع عادة مؤخرا، بعد انتخاب النائب الذى حصل على تأييده، كما أنها تظل مستترة لأن المهم بالنسبة "للناخب الكبير غير الرسمى" هو أن يحتفظ أمام الجميع بصورة "الكبير الذى يعطى "للناخب الكبير غير الرسمى" هو أن يحتفظ أمام الجميع بصورة "الكبير الذى يعطى مصالح "الأهبوات"، أى الجماعة التي يفترض أن يعبر "الناخب الكبير غير الرسمى" عن مصلحتها العامة، تصبح الرهانات أكثر دقة وفورية. إلا أنه من الجدير بالذكر أن المفاوضات حول الجانب المالي والمادى وأساليب تبادل "الأصوات" مقابل "المال" تأخذ أشكالا أكثر تنوعا عن الصورة التي تروجها الصحافة لمجموعات الناخبين الذين يحصلون، فور تصويتهم لصالح المرشح ولدى خروجهم من لجنة الانتخاب، على مدلع على مبلغ من المال. وإن كانت هذه الظاهرة موجودة بالفعل إلا أنها ~ على حد قول المتحدثين إلينا ~ أكثر انتشارا في العاصمة والمدن ونادرا ما تحدث في القرى وذلك لأسباب عديدة، أولها أنها تعتبر مصدرا للعار لأنها تعنى ~ ما يطلق عليه ريشار بانيجاس "هراء الضمائر" " "."

لعل التخفي في زحام المدن هو الذي يساعد على وجود مثل هذه الظاهرة. فالذين يقبلون الحصول على مبلغ بسيط من المال يتراوح ما يبين ١٠ أو ٢٠ حنيها مقابل التصويت لصالح مرشح ما، هم عادة من الذين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية متدنية للغاية: من عمال، وعمال باليومية، بل وشحاذين ومهمشين وكلهم لا يخشون تلويث صورتهم أمام الآخريان. إلا أن هذه الفئة من الناس لا توجد إلا قليـالا في القرى المصرية حيث يعـرف الأهـالي بعضهم البعض، وتربطهم صلات القرابة والمصاهرة. ومن جهة أخرى غالبا ما تكون الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا ف، حماية "معلمين" من نفس الأسدرة ولا يمكنهم بالتالي الإسباءة إلى صورة من يحميهم. وعليه فإن هذا النوع من الممارسات أكثر انتشارا في البندر أو المدن الكبيرة حيث يسهل التخفي. كذلك فإن عملية شراء الأصوات، التي تعد إحدى وسائل تزوير الانتخابات، لا تكون ذات فاعلية إلا في حالة وجود منافسة حقيقية بين المرشمين، وقيام وكلائهم بمراقبة بعضهم البعض في كافة اللجان الانتخابية لمنع وقوع أي عمليــة تزوير تضر بموكليهم. بالتالي فإن وجـود الناخب شخصيا أمر ضروري، وإذا نرى وكلاء المرشحين يتولون قيد مجموعات بأكملها مثل عمال مصنع أو موقع بناء أو مجموعة من عمال اليومية، كما يتولون أيضا توفير وسيلة نقل حماعي تقل هورًلاء إلى اللجان للتصويت لصالح المرشح. إذًا ترتبط هذه الظاهرة أساسا بالمدينة.

أما في القرى فالوضع مختلف. فحتى يقبل "الناخب الكبير غير الرسمى" تأييد ومساندة هذا المرشح أو ذاك في قريته، عليه أن يبين لأمالي القرية فاعلية المرشح ونوع الفوائد التى بإمكانه أن يوفرها لهم؛ ولذا فهو يقوم بإطلاع المرشح على المشاكل التي يعانى منها الأهالي (الفقر، البطالة، السكن...الغ) ونواحى العجز في الخدمات الجماعية التي يجب سدها (كفتح فصول جديدة في المدارس العامة...الغ). بذلك يقوم "الناخب الكبير غير الرسمى" بدور "المتحدث باسم الأهالي"، وعلى المرشح أن يعد، أن يبدأ في تحقيق تلك الوعود وترجمتها إلى أفعال ملموسة كالتبرعات والههات. ومن أجل إثبات ما لديه من نفوذ داخل أجهزة الدولة قد يحرك المرشح بعض القضايا الشخصية التي ضاعت في متاهات البيروقراطية المصرية، والمتطقة، على سبيل المشئل، بترقية شخص أو تعيينه أو الحصول على ترخيص... ، كما أنه يستطيع العمل على المضى قدما في بعض الخدمات العامة مثل توصيل الصرف الصحى والكهرباء على المضى قدما في بعض الخدمات العامة مثل توصيل الصرف الصحى والكهرباء والمهاء، أو بناء مدرسة...الغ. على أن "الناخبين الكبار غير الرسمين" يعطون الأولية للخدمات الجماعية بالنسبة للخدمات الفردية حتى لا يتهموا بالمحاباة لأقاربهم وأصدةائهم.

ع.ط.: "...تأتى الخدمات الجماعية قبل الخدمات الفردية. مثلا يوجد مركز شباب في على المدما لأن س.م. وهو من كبار القرية، طلب ذلك من يحيى حسنين فتم بناء المركز. بينما لا يوجد مركز شباب في سنتريس. وهذا شيء يرثى لـه. عندما تحين الانتخابات القادمة من الموكد أن أهالي كفر الحما، لاسيما الشباب، سينتخبون يحيى سيد أحمد لأنه أنشأ لهم مركز الشباب. لا يوجد مركز شباب في سنتريس والأرض التي كانت مخصصة لبناء المركز أصبحت مقلبا للزبالة...".

كذلك يسعى "الناخب الكبير غير الرسمى" إلى الحصول من المرشح على أكبر قدر من الوعود. فعلى هذا الأخير أن يبدأ قبل الانتخابات فىي إثبات ما يستطيع أن يفعل وأن يعطى وأن يقدم للأهالى، فيكون ذلك بمثابة "ضمان" يقدمه "للناخب الكبير غير الرسمى" لتسهيل مهمته المتمثلة فى "حث الناس على التصويت".

يقـول ص.ح. أن "كبير القريـة يطلب من المرشح التبرع بمبلغ من المال لمدرسة أو لشيء آخر مقابل الحصول على أصوات أهالى القرية. فالمصالح مرتبطة وكل يحسب مقـدار الخسائــر والأرباح التى تعود عليـه من هذه الأعمــال. "إذا رفض الدفع فسوف يقـول الناس : إذا كان يرفض الدفع قبـل أن يفوز فكيف نتوقع أن يدفع بعد فوزه ؟ ولذلك فهــو مضطر معنويا إلى الدفع، بالنسبة "للناس الغلابة"، هذه فرصة بالنسبة " إليهم لبنــاء مدرسة أو معهد أزهرى لأنه علــى أى حال، المرشحين، لن يراهم أحد مرة أخرى".

زع.: "كل مرشح له وسطاء فى كل المناطق وكل القرى. هؤلاء الوسطاء يتسلمون مبلفا من المال للجامع أو غيره وعليهم أن يشجعوا الناس على التصويت لصالح فلان أو فلان. يحاول المرشحون اجتذاب أكبر عدد من الوسطاء. وكذلك يقوم الوسطاء بمساومة المرشحين ليحققوا مكاسب أكبر، بل فى بعض الأحيان يقدم الوسيط وعودا بضمان الأصوات لعدة مرشحين، وفى هذه الحالة لن يمكنه لعب هذا الدور فى الانتخابات القادمة وسوف يحل محله وسطاء آخرون...".

غير أن عملية المساومة بين المرشح و"الناخب الكبير غير الرسمى" قد تغيرت على ما يبدو مع تطور الزباتنية الانتخابية الخاصة؛ أى ظاهرة تمويل القبرعات والهدايا من أموال المرشح الخاصة. ومن الأمور المترتبة على مثل هذه الظاهرة أنها عجلت من "إزالة الأوهام" أى إظهار العلاقة الزبائنية على حقيقتها، وهى علاقة منفعة متبادلية صريحة "خذ وهات". بينما فى الماضى ولاسيما منذ نظام ثورة ١٩٥٧ كانت الأموال اللازمة للزبائنية الانتخابية تستمد من الأموال العامة ويتم توزيع هذه الأموال العامة إما بطريقة جماعية وإما بطريقة فردية. وكانت وظيفة المرشحين أو

النواب الرئيسية هي تسهيل حصول الأهالي على الخدمات التي تقدمها الدولة. فكم من قرية وكفر استفادوا من توصيل المياه أو الكهرياء أو من بناء مدرسة نتيجة تأييدهم ودعمهم لأحد المرشحين. بصفة عامة كان الأهالي يعلمون جيدا أن تلك الخدمات تمول من الأموال العامة غير أنهم ينسبون الحصول على هذه الخدمات لشخص النائب ومندوييه المحليين الذين تبقى أسماؤهم مرتبطة في ذاكرة الأهالي بالإنجازات التي تمت : كويري النائب فلان، ومدرسة فلان...الخ.

عبد الواحد سبل: "...قدول الناس أنهم ليسوا مدينين لعبد الواحد سبل بإدخال الصحيى. لكن أنا عندى الدليل على ذلك. الصرف الصحيى يتم على مراحل. كان يجب أولا أن يصدر قرار من رئيس الوزراء "بالمنفعة العامة" بخصوص الأرض وأن يتم تعويض الملاك. ثم تأتى المراحل الأخرى وهي تشمل نقل عواميد الكهرباء وتحويل مسارات الطرق...الخ. كل ذلك يتطلب مجهودا كبيرا ثم تأتى رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للمشروع. صحيح أنه كان هناك قرضى كويتي مخصص لإنهاء مثل هذا المشروع. أنا أحب العمل العام، ولكن كثيراً من الناس يفضلون العمل الخاص. عن طريق منصبي في المجلس أنشأت مدرسة تجارية مدة الدراسة بها خمس سنوات عن طريق منصبي في المجلس أنشأت مدرسة تجارية مدة الدراسة بها خمس سنوات مغرم بالعمل العالى بأشمون. أنا

يترتب على تمويل الخدمات من أموال الدولة — حتى وإن كان الغضل فى الحصول عليها يرجع لنائب من النواب — تخفيف علاقة الزباننية لأن الدولة فى الواقع ملك للجميع، ويذلك لا يرى "الناخبون الكبار" أو "الناخبون" أنهم مرتشون أو أشخاص تم شراؤهم. ومع ظهور الزباننية من النوع الخاصس تغير الوضع، ويبدو أن مقايضة "الأصوات" مقابل "الهبات" بواسطة الناخبين الكبار غير الرسميين — بما فى ذلك من المفارقة رغم ممارستها المتزايدة — أمر لا ينظر إليه على أنه ظاهرة طبيعية ومرغوب فيها، بل قد يعتبره البعض فسادا. هذا ما يؤكده ع.ط. بقوله: "....ليس كل الناس مستعدين لقبول المال لينتخبوا أحدا، ولكن قد يحدث ذلك بطريقة مختلفة فى صورة التبرع لبناء مسجد، أو تجهيز المسجد، أو إعطاء المال للجمعية الشرعية..." وهدذا أيضا شكل من أشكال الفساد فى الانتخابات لأن هـؤلاء الأشخاص ما كانوا بفعلون ذلك في الأوقات العادية".

٧ - أشكال الدعم ؛ الوصول إلى الشبكات والمشورة

بعد الانتهاء من عملية التربيط يُظهر الناخب الكبير غير الرسمى دعمه للمرشح بطريقتين: فهو من جهة يتيح للمرشح الاتصال بشبكة علاقاته هو، ومن جهة أخرى يصبح مستشاره المحلى في الحملة الانتخابية وتنظيم الانتخابات. فإذا كان المرشح من خارج القرية، يقوم "الناخب الكبير غير الرسمى" بتقديمه للأهالي ويعمل على أن تستضيف كل "البيوت" التي يعمل لها حساب في القرية. وإذا كانت شبكة اتصالاته تمتد إلى خارج القرية، وهما هو الحال بالنسبة ل ص.ع. وط.ع، فهو يقدمه لأهم الشخصيات التي يعرفها في القري الأخرى. وعن طريق المجالس العرفية على وجه الخصوص استطاع كل من ص.ع. وط.ع. توسيع دائرة معارفهم وعلاقاتهم، إذ تتبح الخصوص استطاع كل من ص.ع. وط.ع. توسيع دائرة معارفهم وعلاقاتهم، إذ تتبح هذه المجالس الفرصة للزيارات الشخصية واللقاءات المختلفة التي يقدم للمرشح خلالها كشف مكتوب بالمشاكل الفردية والجماعية التي تنتظر الحل، ويعد المرشح بحلها. ويحضر الناخبون الكبار غير الرسميين هذه اللقاءات كدليل على اختيارهم بالمرشح.

علاوة على كونه يتيح للمرشح فرصة الاتصال بشبكات علاقاته الاجتماعية يلعب "الناخب الكبير غير الرسمى" دور "المستشار المحلى" للمرشح أثناء الحملة الانتخابية. في القرية بالحصول على التصاريح اللازمة فهو الذي يرأس تنظيم الحملة الانتخابية في القرية بالحصول على التصاريح اللازمة لعقد الاجتماعات، واختيار الفريق الانتخابي المكلف بتنظيم الاجتماعات والمواكب وكتابة اللافتات وتعليقها أو لصقها، وامتداح المرشح وترغيب الناخبين في التصويت لصالحه. ويقوم المرشح بتمويل هذا الفريق الذي يوضع تحت إشراف الناخب الكبير غير الرسمى "قبل انتخابات * * و بالفعل تمثلت إحدى المهام الرئيسية "للناخب الكبير غير الرسمى" قبل انتخابات * * * * في مساعدة المرشح الذي يتم التربيط معه على تعيين مندوبين له في لجان الانتخاب بالقرية أو القرى الواقعة تحت "هيمنة" همذا "الناخب الكبير غير الرسمى". وهي مهمة رئيسية إذ إن هذا هو المستوى الذي يتم فيه التزوير داخل لجان الانتخاب ليس عن طريق "حث الناخبين على التصويت"، وإنما عن طريق "التصويت البديل" أي نيابة عنهم.

الغصل الثانى

"التصويت البديل": التزوير من "الجهات العليا" والتزوير من القاعدة"

من الواضح أن الانتخابات التشريعية التي أجريت في مصير خلال العقد الأخير كانت مزيفة وأن الهدف من الإشراف القضائي على اللجان الفرعية كان القضاء على مثل هذه الظاهرة أو على الأقل الحد منها. ولكن من الذي كان يقوم بتزوير الانتخابات وكيف كان يتبع ذلك ؟ وما هي الدلالات الاجتماعية والسياسية لهذا التزوير ؟ ترجم أهمية تحليل الإنجرافات الانتخابية في مصير خلال العقد الأخبر إلى سبيين رئيسيين. الأمر الأول هوكيف ولماذا يمكن لانتخابات مزيفة ومعروف مسبقا أنها تخضع لإرادة السلطة والنظام الحاكم المصرى أن تجذب مثل هذا العدد من المرشحين غير المدعمين من الحزب الوطني الديمقراطي والذين يزيد عددهم عن ٧٠٪ من إجمالي المرشحين؟ الأمر الثاني متعلق بأهمية دراسة مسألة الانتخابات بمجملها، معياريتها وانحرافها على حد سواء لما بين هذين العنصرين من ارتباط وثيق ولأنه لا يمكن فهم أحدهما يون فهم الآخر. إذا كان المعيار الانتخابي في فرنسا قد تم بناؤه على يد الفاعلين المستفيدين من هذا المعيار، لاسيما المرشحين والمنتخبين والأغلبيات البرامانية المتوالدة، فهورٌلاء الفاعلون قاموا، في نفس الوقت، ببناء ووضع حدود الانحراف يقول آلان جاريجو ٢٠٧ في هذا الشأن: "إن المعايير تولُّد الانحراف والعكس صحيح. فكلما ازداد تحديدها صرامة كلما حرض ذلك على اختراع أساليب جديدة. وفي الوقت الذي إز رادت فيه المطالبة بانتخابات صحيحة ونزيهة أذذت الممارسات تنحرف، وما كان مقبولا في الماضي أصبح يثير الاحتجاجات. وسبب الانطباع بارتفاع نسبة الفساد هم انخفاض حد الحساسية، بينما كان يُعتقد أن الذي يحدث هو ارتفاع بالنسبة لمعابير غايثة. إلا أن تلك المعابير كانت تتحدد تدريجيا في ظل الاعتراضات والعقوبات القانونية والسياسية. وكان الانصراف يقيِّم حسب مقياس في معايير

متغيرة. فكان بذلك يحدد مدى الانجراف عن القاعدة بقدر ما يحدد بناؤها". انطلاقا من هذه الفكرة يليق أن نتناول ظاهرة تزوير الانتخابات في مصر لا على أنها تعبير محتوم لـ "سمات ثقافية" أو علامة على رفض الإجراءات الديمقراطية، بل على أنها "شكل منصرف من المشاركة السياسية" خاصـة وأن التزوير الذي كان يحدث داخل لجان الانتخاب قبل عام ٢٠٠٠ لم يكن ظاهرة عارضة يؤسف لها وإن كانت محدودة، وإنما كان ظاهرة عامة منتشرة في مصر كلها. قبل انتخابات ٢٠٠٠ بلغ عدد القائمين بالتزوير أرقامنا مذهلة إذا ما أضيف إليبه كل الأشخاص الذين تتشكل منهم لجان الانتخاب وكان عددهم في عام ١٩٩٥ نحو ٣٦٠٠٠ شخص. وأي نشاط، أيا كان مدى انجراف، يمس مثل هذا العدد الضخم من الأشخاص أو الفاعلين، لا بد وأن يتم فهمه في إطار المنطق والدلالات التي يقوم عليها سواء كانت "سلبية" أو "أيجابية". وإذا كان الجانب السلبي لهذا النشاط واضحا وجليا فإن جانبه الإيجابي أقبل وضوحا بكثير برغم أنه موجود. أولا فإن هؤلاء الأشخاص "يشاركون" سياسيا وانتخابيا وأفعالهم كانت الأساس الذي قامت عليه مختلف التشكيلات البرلمانية في العقد الأخير. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الانحرافات الانتخابية جزءا من التدرب على الانتخابات ٢٠٨. وبالفعل، يمكن القول بأن الفاعلين الذين يقومون بأعمال التزوير في الانتخابات المصرية هم أكثر الملمين بالقواعد الانتخابية، وأخيرا، وربما الأهم، يتضح بطريقة ما أن انتشار ظاهرة التزوير من قبل المرشحين المتنافسين و"وكلائهم" قد أدت إلى تساوى فرص الفوز وعدم اختلال علاقات القوة بين المرشحين. فإذا كان البكل قادر علني التزوير فإن سوق التزويس تصبح بذلك سوقا تتسباوي فيها الفرص أمام الجميع. مما يؤكد مثل هذه النظرة هو أن رغم انتشار ظاهرة التزوير داخل لجان الانتخباب على هذا النصو، إلا أن مرشح النظام الحاكم وهو المرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي لا يفوز بالضرورة، والدليل على ذلك فوز عدد كبير من المستقلين، حتى وإن كان هوُلاء من المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، وانتصار بعض مرشحي المعارضة.

يتطلب فهم مثل هـنه الظاهرة التمييز بين نوعين من التزوير، وهو ما أشارت إليه الشخصيات التي استجويناها في الدراسة الميدانية. كان هناك في الواقع نوعان من التزوير في الحراف في الواقع نوعان من التزوير أمن أعلى "، أي من قبل الجهات العليا، والتزوير "من أعلى" في لجان الفرز وعد الأصوات "من أسفل" في لجان الفرز وعد الأصوات الرئيسية بمختلف الدوائر، بينما التزوير "من أسفل" يحدث في لجان الانتخاب الفرعية

العديدة. الأول هو تزوير حكومي بالفعل بينما الثاني يقوم به أنصار كل مرشح على المستوى المحلى. التزوير "من أسفل"، وإن نظر إليه الأهالي والفاعلون أنفسهم على المستوى المحلى. التزوير "من أسفل"، وإن نظر إليه الأهالي والفاعلون أنفسهم على أنه ظاهرة غير شريفة، إلا أنه يلقى قبولا أكبر من الأول، بل ويعتبر أحيانا ذا قيمة لأنه تزوير نابع من القاعدة ويسمح في الواقع بالتعبير وتسجيل حالة علاقات القوة بين المجموعات المختلفة وأنصار المرشحين على المستوى المحلى. ويالمقابل، يعتبر التزوير "من أعلى" تزويرا "مفروضا" من الحكومة لا يأخذ في الاعتبار علاقات القوة الحقيقية بين مختلف المرشحين الذين يحظون بتأييد ودعم أنصارهم ومجموعات المغط

ما هى المصطلحات والرؤى الخاصة بتزوير الانتخابات وما هو شكل التزوير السائد ؟ من هم الفاعلون فى عملية التزوير وما هى مصلحتهم فى ذلك ؟ وهل يمكن القول بأن سوق التزوير هو سوق مفتوح للجميع بالتساوى ؟ ما هى الدلالات السياسية والإدارية والاجتماعية الحقيقية للتزوير من "أشتفل" ؟ لماذا بعد الإشراف القضائى وإلغاؤه التزوير فى لجان الانتخاب الفرعية بمثابة مرحلة هامة من مراحل الديمقراطية الانتخابية فى هذا البلد ؟ وإذا كان الإشراف القضائى قد استطاع القضاء على ظاهرة "الانتخاب البديل..." هل سيقضى أيضا على ظاهرة "الحث على الانتخاب" ؟ ما هى التحولات التى يمكن أن يحدثها هذا التغير فى طبيعة الزيائنية الانتخابية المصرية ؟

القسم الأول الفردات والرؤى الخاصة بالتزوير

يتضح من تحليل الأقوال التى جمعناها خلال البحث الميدانى أن من أدلوا بها يستخدمون مفردات وتعبيرات خاصحة بممارسة التزوير قبل عام ٢٠٠٠ ومن أممها: التزوير والتسويد والتقفيل. فما هو المعنى الدقيق لتلك المفردات والتعبيرات وما الذي تدل عليه ؟ قد تستخدم كلمة "تزوير" ومصدرها "زور" أي قلد أو زيف أو وما الذي تدل عليه ؟ قد تستخدم كلمة "تزوير" ومصدرها "زور" أي قلد أو ريف أو الانتخابات وتعنى في الواقع الغش أو التدليس الانتخابي بصفة عامة. وكلمة "تزوير" هي على ما يبدو المصطلح العام العلمي، بل والرسمي المستخدم في الحديث عن الانحرافات الانتخابية بصفة عامة. إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للمفردات عن الأخرى التي، وإن كان استخدامها في المصلة المصرية المكتوبة في تزايد مستمر، إلا أنها في الواقع من المفردات الشعبية المحلية المصدية المحديث عن مختلف صور

غش الانتخابات. جدير بالذكر أيضا أن كلمة "تزوير" قد ارتبطت محليا بالتزوير "من أعلى"، بينما تستخدم المفردات الأخرى للتعبير عن التزوير "من أسفل" بأشكاله العديدة. كلمة "تسويد"، ومصدرها "سود"، تعنى عمل مسودة أو استعمال اللون الأسود. ومي تشير في الواقع إلى ما يفعله المزورون داخل لجان الانتخاب حين يقومون، بدلا بالتوقيع على كشوف الناخبين بلجنة الانتخاب. أما "التسديد" و"التقفيل" فلهما نفس بالتوقيع على كشوف الناخبين بلجنة الانتخاب. أما "التسديد" و"التقفيل" فلهما نفس المعنى. فكلمة "تسديد" مصدرها "سد" وتعنى إغلاق ألو تدراع ببالمطاقات مزورة. وهي تشير المنافرورون "من ملء أو حشو صناديق ألو تدراع ببطاقات مزورة. وهي ما يعد امتدادا أو عملا تكميليا لعملية "التسويد". كلمة "تقفيل" ومصدرها "قفل" أي غلق أو ختم لها نفس معنى "التسديد" ولكن المقصود بها علاوة على ذلك عمل أوسع نطاقا بكثير. فهي تشير في الواقع إلى كون أحد المرشحين يحرم المرشحين الأخريث من إمكانية الفوز وذلك بعقد "اتفاقيات" مسبقة بحيث تعتبر قرية بأكملها أو مجموعة قرى أو حتى دائرة بأكملها موالية له. ومن يقوم بذلك عادة هم المرشحون الاقوياء الذين ليس لهم خصوم على نفس المستوى قادرون على التصدى لعمليات "التزوير" داخل معظم لجان الانتخاب.

يقول ا.ت.: "لا يجب الخلط بين التزوير والتسديد أو "التسويد". يتم التسويد والتسديد داخل لجنة الانتخاب بينما يتم التزوير في اللجنة المركزية بالدائرة". يقول ا.خ.:
"التسديد ؟ نحن المسئولون عنه لأننا لا نشارك. الحكومة غير مسئولة، الناس هم الذين يتصارعون فيما بينهم !!!". ل.ح. (عضو المجلس الشعبي المحلي بقرية سنتريس): "... بالنسبة للتسويد، عملناه لصالح س ... لأنه من قريتنا والـكل كان متفقا عليه في القرية. ٥٠٪ انتخبوه بالفعل والباقي كان تسويدا. أما التزوير فموجود بالفعل ولا يمكنني إنكاره...".

الملاحظ في هذا الاستشهاد الأخير اختلاف النظرة إلى هذين النوعين من التزوير. المدهش أن "التزوير من أسفل" هو بالنسبة للفاعلين المعنيين والذين يمارسونه شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل المستخدمة للتعبير عن إرادتهم واختيارهم مقابل ما يفرض عليهم "من أعلى" سواء من الجهات الإدارية العليا أو من القيادة العليا للحزب الوطنى الديمقراطي، وكذلك يلاحظ في الصحف المصرية الاستخدام المتزايد لتعبير "تزوير الأهالي" بمعنى التزوير المجتمعي، "المدنى" أن الشعبي للإشارة إلى هذه الظاهرة. وهذا الفروض يعبر عنه

ص.ع. بأسلوب أكثر وضوحا:

"يجب أن نعرف أنه لا توجد انتخابات خالية ١٠٠٠٪ من التزوير". قمن الطبيعى أن يحدث تجاوزات، ولعلمك نحن الذين نزور الانتخابات وليس الحكومة. لماذا ؟ لأن يوحد الانتخابات من يحضر عملية التصويت لا يزيد عددهم عن حوالى مائة شخص وهم في الواقع المندويون وأقرباء المرشح إذا كان من أهالى القرية، ويدون هذه الرقابة لا بد أن يقوم الناس بعمليات التسويد والتسديد لصالح من يريدون إنجاحهم. وهذا يعنى أننا، بتغيبنا، أعطينا الفرصة لهولاء ليزوروا الانتخابات. أما التزوير فهذا من فعل الحكومة. وهذا نادر جدا، ويحدث عندما يكون هناك مرشح من المعارضة أو الإسلاميين. وعندها يقال إنه خسر في حين أنه فاز. وذلك نتيجة نقص الإغراف المحايد على عملية فرز وعد الأصوات. لأن الحكومة لا تستطيع أن تفرض على دائرة بها الف صوتا مرشحا لا يريدونه.

تصريحات ص.. ع. في غاية الوضوح. فهى تبين أو لا أن التزوير "من أسفل" هو الأوسع انتشارا وأن التزوير "من أسفل" لا يحدث إلا نادرا لسبب بسيط ألا وهو أن عدد مرشحى المعارضة السياسية محدود وعدد من يدخل منهم جولة الإعادة أقل. كما تبين هذه التصريحات أن "التزوير من أسفل"، وإن كان يعبر عن صالة علاقة القوة بين أنصار المرشحين المختلفين على أرض الواقع، إلا أن الذين يمارسونه يعتبرونه "السبيل الوحيد الباقى" أو "هر لا بد منه" وانحراف ضروري، وينظر إليه كذلك على أنب ظاهرة غير سوية مرتبطة "بالطبيعة البشرية" ويغياب الإشراف المحايد على عملية التصويت وتغيب أعداد ضخمة من الناخبين يوم الانتخاب. هذا هو أيضا معنى ما قاله أحد المزورين ل.ع. الذي يبرر فعله بأن المرشح كان من أبناء القرية والجميع متفق على انتخابه.

ثمة معلومة أخيرة مهمة يمكن استنتاجها من هذه التصديحات ألا وهي أن كلا من نوعى التزوير تعد من "الميزات" التي يحصل عليها مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي و "المستقلون على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي ". أما مرشحو المعارضة السياسية، فحتى لو تمكنوا من الفوز بانتظام في بعض الدوائر، ومع فرض أنهم قاموا هم أيضا بالتزوير، فهم يتهمون "الجهات العليا" بتحوير إرادة "القاعدة"، عن طريق التزوير. وتفسع مثل هذه المعطيات لختلاف رؤية المرشحين والفاعلين المنتمين إلى المعارضة السياسية وكذلك الذين لم يفوزوا في الانتخابات فيما يتعلق بالتزوير "من أسفل"، وعدم تفرقتهم بين التزوير من "أسفل". هذا

هـ و الحال بالنسبـة للوفدى زكى عبد الفتاح وأيضا الدكتـور على محجوب الذى سقط فى انتخابات ١٩٩٥ كمرشح مستقل.

الدكتور على محجوب: "... كل ذلك (ممارسة التزوير) يتم في إطار التقفيل وهذا الذي يحدث في إطار التقفيل وهذا الذي يحدث في الانتخابات. فتُعتبر منطقة كذا منطقة فلان، والمقصود بذلك أن "التزوير" فيها يتم لصالحه. وتقاس قوة المرشح بقدرته على "التقفيل". ومن الأمور المواتية لمثل هذا الوضع عدم مشاركة الناس في الانتخابات. وهذا الوضع يتيح الفرصة أمام الانتهازيين والمرتشين والنفوس المريضة للقيام بعملية التقفيل، ويمكن حثالة الناس من الدخول في البرلمان.

زكي عبد الفتاح: "... في الحقيقة لا يذهب أحد للتصويت، ويقوم رئيس اللجنة بتسويد البطاقات منذ السابعة صباحاً لأن لا أحد يذهب للتصويت. على سبيل المثال لجنة تضم ٨٥٠ صوتا وتأتى نتائجها بأن ٨٣٠ ناخبا أدلوا بأصواتهم هل هذا معقبول ؟ ولكن إذا وجد رئيس اللجنة ثلاثين شخصا أمامه فلن يمكنه "التسويد". ف. الجقيقية أصبل التزويس هنو أن الناس لم يعبد لديهم ثقة في الحكومية وأن الحكومة تفعل منا تشاء. ويما أنها تفعل منا تشاء فالناس لا يشاركون. هنذا هو الحل بالنسبة للدواحة ليمكنها التزوير لصالح الشخص الذي تريده. مثلًا في ساقية أبو شعرة، كان هناك ٩ آلاف شخص لهم حق الانتخاب. وعندما رشح الحاج ب.ت. نفسه ولم يكن له منافس من القرية، منذ التاسعة صباحا كان التسعة آلاف شخص قد أدلوا بأصواتهم. طبعا تم ذلك على الورق دون أن ينتقل أحد إلى لجنة الانتخاب. ولكن في حالة وجود مرشحين آخرين من أبناء القرية ذاتها لا يكون هناك تزوير. لماذا ؟ لأن هناك ثلاثة مرشحين من أكبر عائلات ساقية أبو شعرة في مثل هذه الحالات يجب على الناس أن يذهبوا للانتخاب لأن كل مرشح من الثلاثة يرسل أحد أفراد عائلته لمراقبة مندويي المرشحين الآخرين، فيكون هناك رقابة متبادلة بينهم. في نهاية اليوم يكون عدد الذين قاموا فعلا بالتصويت ثلاثة آلاف شخص والستة آلاف الآخرين تبقى بطاقاتهم فارغة. يتضح من ذلك أن بإمكاننا وقف التزوير إذا أردنا ذلك فعلا. ولكن من المؤسف أن هذا الوضع لا يحدث إلا إذا كان المرشحون من نفس القرية. أما إذا حدث ذلك في كل القرى فلا الحكومة ولا أي رجل ولا أي مرشح مهما بلغت ثروته ونفوذه أو نفوذ عائلته لـن يتمكن مـن تزوير إرادة الناس حتى إذا وقع اختيارهم على شخص سيء. ومع التجرية سيتعلم الناس كيف يختارون الشخص المناسب. وفي الوقت ذاته سيدرك كل مرشح أنه لا يستطيع أن يفرض نفسه على الناس بدعم من الحكومة، وأنه سيفوز إذا

انتخبه الناس بالفعل. وهو نفسه سوف يحترم إرادة الأمالى ويقدم لهم خدمات جليلة من شأنها أن تجعلهم ينتخبوه في المرة التالية. غير أن المشكلة هي أن من ينتخب يختفى ثم يعود بعد سنوات عديدة لأنه يعلم أنه فاز عن طريق التزوير ودعم الحكومة لـه وليس بأصوات أهالى الدائرة. وهذا الوضع هو الذي يـودي إلى انعدام الثقة بين النائب والناس...".

هذا الاستشهاد الطويل بما أدلى به زكى عبد الفتاح يوضم كيف أن "التزوير من أسطل" لا يتم بطريقة تلقاتية وأنه يتعرض لبعض الاستثناءات عندما يوجد، في بعض لجان الانتخاب، أكثر من مرشح من أبناء قرية واحدة ويكون لكل منهم أنصاره يراقبون بعضهم البعض. غير أن مثل هذا الوضع لا يحدث إلا نادرا، علاوة على أن الفوز لا يكون بأصوات قرية واحدة، ما لم تكن هذه القرية كبيرة جدا. يقول ف.ع. في هذا الشأن: "التسويد والتسديد هما الكارثة الحقيقية في الانتخابات؛ لأن التسويد في قرية واحدة تضم عددا كبيرا من الأصوات يكفي لاكتساح دائرة بأكملها. وعليه، في قرية واحدة تضم عددا كبيرا من الأصوات يكفي لاكتساح دائرة بأكملها. وعليه، غيرهم، كما أثبتت نتائج الانتخابات السابقة، فلا يمكن كذلك اعتبار أنه يشكل بالنسبة لمرشحي المعارضة السياسية وسيلة للوصول إلى مجلس الشعب. فالذي يستفيد منه أساسا هم مرشحو الحزب الوطني يستفيد منه المرشحون "ذوو النفوذ" على مامدئ العزب الوطني والمسادي والمستوى الاقتصادي والمسادي والمستوى الاقتصادي والمالي. ولفهم مثل هذه الظاهرة علينا أن نتساءل عن الفاعلين الرئيسيين في هذا النوع من التزوير، وعن الطريقة التي تتم بها مثل هذه العملية في الواقع.

القسم الثاني القائمون بالتزوير "من أسفل" : المندوبون وأعضاء المجالس المحلية والتنفيذية

من أهم الفاعلين في عملية التزوير من "أسفل" من يطلق عليهم المندوبون أي من يمثل ون المرشحين داخل لجان الانتخاب، ويتراوح عددهم بين ٢ و ٦ مندوبين؛ إذ ينص القانون على حق كل مرشح لمجلس الشعب أو الشورى في تعيين مندوب له في اللجنة المركزية وآخر في كل من اللجان القرعية الواقعة في الدائرة التي يرشح نفسه فيها. يتمثل دور المندوب في الدفاع عن مصالح المرشح الذي انتدبه، ويجب أن يبلغ رؤساء اللجان بأسماء المندوبين قبل يوم الانتخاب بيوم على الأقل. وفي حالة عدم وجود مندوبين، يقوم رئيس اللجنة بتعيين أحد الناخبين يشترط فيه الإلمام بالقراءة

والكتابة. وفي حالة زيادة عدد المندويين باللجنة عن ٦ يكون على المرشحين الاتفاق فيما بينهم و إلا يقوم رئيس اللجنة باختيار ٦ منهم عن طريق القرعة.

قبل إشراف القضاء سعام ٢٠٠٠ — كان للمندويين دور رئيسي إن لم يكن أساسيا. المندوب هدو الانتخابات تتم على المندوب هدو الانتخابات على حد قول زكى عبد الفتاح، لأن الانتخابات تتم على أيديه. ويؤكد على ذلك ا.ت. من الحزب الوطنى الديمقراطي إذ يقول: "طبعا المندوب لله دور جوهري لأن الانتخابات هي المندوب فهدو في وسط المكيدة الانتخابية". أما فد.ع. المرشخ الذي لم يفر في انتخابات ١٩٩٥ فيري أن المندوب هدو بكل بساطة إلىه الانتخابات، بينما يرى هدم، الموظف بالحكم المحلى، أن "المندوب هو شيطان الانتخابات، بينما يرى هدم، الموظف بالحكم المحلى، أن "المندوب هو شيطان

تأتى أهمية المندوبين هذه من أن الهدف من تعيينهم كان الحفاظ على نزاهة الانتخاب، بينما هم في الواقع أكثر من يزور صناديق الانتخاب. ومع ذلك فهم ليسوا الفاعلين الوحيدين في تلك العملية وعليهم الاتفاق على ذلك مع غيرهم من الفاعلين، لاسيما ممثلي وزارة الداخلية على المستوى المحلى الذين في حوزتهم كشوف الناخبين المقيديين بكل لجنة. بالنسبة للقرية يقوم العمدة بهذا الدور، ولا شك أن التصرف في كشف الناخبين يسهل عملية التزوير. من جهة أخرى يتحالف المندوبون أيضا مع رئيس لجنة الانتخاب ومعاونه، ولم يكن هؤلاء –"حتى عام ٢٠٠٠ –"من الهيئات القضائية التابعة لوزارة العدل، وإنما كانوا موظفين معينين من قبل وزارة الداخلية وأغلبهم من المدرسين وموظفي الحكم المحلي. إلا أنه من الصعب اعتبار رؤساء لجان الانتخاب وأمنائها العامين كفاعلين في عملية "التزوير من أسفل"، حتى وإن كانت هذه الظاهرة تتم في وجودهم وبالتواطؤ معهم. فهم معينون من قبل وزارة الداخلية ويتقاضون مكافأة مالية ضئيلة لقيامهم بهذه المهمة. وفي حالة عدم وجود منافسة سِين مرشحين على نفس القدر من الأهمية، فإنهم يميلون عادة لأكثرهم نفوذاً وقد يقومبون بعملية التسويد لصالحه كما قسال الوفدي زكي عبد الفتاح. وقد يفعلون ذلك أيضا لصالح المرشح ابن القرية. غير أن ذلك لا يحدث في معظم الحالات. وقد شهدت السنوات الأخيرة نفورا متزايدا في قبول التعيين بسبب تزايد العنف في الانتخابات، وبالتالي الخطر الذي يتعرض له من يقوم بهذه المهمة. فالمنافسة بين المرشحين بواسطة مندوييهم كانت قد حوات أماكن الانتضاب إلى ساحات مليئة بالمخاطر، ويصف عامة كان رؤساء اللجان، حماية لأنفسهم، يمتنعون عن التدخل فيما يحدث و يلتزمون "الحياد" الحذر عن قصد. و عند الانتهاء من المساومات والتربيطات و مختلف عمليات التسويد والتسديد والتقفيل كانوا يوقعون على المحاضد التي يقدمها لهم المندوبون. وبذلك لا يمكن اعتبار روّساء اللجان كفاعلين حقيقيين في التزوير ويعتبر تواطوّهم مع بعض المندوبين المزورين —"بمقابل أو بدون مقابل —"نوعا من التواطؤ "السلبي".

العمدة والكشوف الانتخابية

كما لاحظنا في الباب الأول من هذا الكتاب ٢٠٠٠ يختلف وضع وحالة الكشوف الانتخابية اختلافا كبيرا عما ينص عليه القانون، لاسيما فيما يتعلق بإعداد هذه الكشوف وتحديثها وإعلانها. ينص قانون الانتخاب على أنه من حق المواطن الإدلاء بصوته بموجب بطاقته الشخصية في لجنة الانتخاب المقيد بها. غير أن عليه أن يعرف اللجنة التنفي وموقيد بها، وربما رقمه المسلسل، علما بأن هذه البيانات حكر على ممثلي وزارة الداخلية. ومن الواضح أن تلاعب هؤلاء بالكشوف وببطاقات الانتخاب في ظل عدم المبالاة العامة التي يبديها المواطنون تجاه الانتخابات هو مصدر من مصدر الغش العديدة التي تشوب عملية التصويت في الانتخابات المصرية. وإذا كان قسم الشرطة هو العمدة ومساعدوه من شيوخ القري.

كان هذا هو مصدر سلطة العمدة في العملية الانتخابية قبل عام ٢٠٠٠ فهو الذي يسهل "من الناحية الفنية" تزوير الانتخابات في اللجان الغرعية. ويعد الحصول على هذا الكشف من الرهانات الأساسية لكل المرشحين. فهذا الكشف يشمل أسماء الناخبين وأرقامهم المسلسلة ورقم اللجنة التي يجب أن يتوجه إليها كل ناخب للتصويت. ويناء على هذا الكشف يقوم أنصار كل مرشح بالاستدلال على أسماء الناخبين المؤيدين لهم والبدء في عملية التعبثة. تبدأ التعبثة بتسهيل عملية التصويت على الفاخبين المؤيدين وذلك بطباعة "بطاقات انتخاب" — ليس لها أي قيمة قانونية — على نفقة المرشح توضح فيها البيانات اللازمة ليعرف الناخب كيف وأين ينتخب: اسم الناخبي وموطنه الانتخابي، ورقمه المسلسل على كشف الانتخاب ورقم اللجنة الانتخابية التى عليه الترجه إليها. تحمل هذه البطاقات أيضا صورة المرشح ورمزه " والمقعد الذي يتنافس عليه "فنات أم "عمال أو فلاصين". وبالحصول على كشف الانتخابات يمكن أيضا حصدر أسماء الناخبين المتردين أو غير المهتمين بهسألة الانتخابات يمكن أيضا حصدر أسماء الناخبين التصويت وذلك بإعلامهم بآراء المرشحين السياسية.

وتذكيرهم بأعمالهم وخدماتهم السابقة وما يعدون بتحقيقه في المستقبل. عادة تتم
هذه التعبئة قبل إجراء الانتخاب ببضعة أيام من خلال اللقاءات المنزلية وقد تمتد إلى
توفير وسائل نقل الناخبين إلى لجان الانتخاب. وبذلك نجد أن الناخبين يتوجهون
عامة إلى اللجان في مجموعات يقودها شخص ما؛ وحيث إنه من السهل التعرف على
المتنافس الذي تؤيده كل المجموعات، فليس من الغريب أن يتحول الأمر إلى صدامات
وصراعات بينها.

من ناحية أخرى ترجع أهمية الحصول على كشف الانتخاب إلى أنها تمكن المزورين، في حالة امتناع عدد كبير من الناخبين عن التصويت، من استغلال أسماء المتوفين، وكذلك أسماء الناخبين الذين أحجموا عن التصويت للقيام "بالتصويت أو البديل". ويذلك يكون تحديد أسماء وهوية الناخبين الممتنعين عن التصويت أو غير المبالين بالانتخابات، ويالتالى استغلال أسمائهم أمر هام، حيث يمكن بذلك معرفة العلاقات التى تربطهم "بالناخبين الكبار غير الرسميين" الذين عقدت معهم "تفاقيات انتخابية" حتى لا يذهبوا للتصويت أو للشكوى إذا ما أبلغهم النصوم باستغلال أسمائهم. هذا ما يوضحه زكى عبد الفتاح: "الوسطاء يضمنون الستة آلاف صوت الموجودين بالقرية، وهؤلاء الناخبون الستة آلاف لن يذهبوا للتصويت ولكن عملية تسويد بطاقاتهم مضمونة؛ لأن لا أحد منهم سوف يعطى صوته لشخص آخر أو يشتكى من أي شيء". ومن ثم فإن مهمة وكلاء المرشحين في القرى هي الحصول بأسعر عما يمكن على كشف الانتضاب للبدء في عملية التعبئة أو الإعداد لتزوير الطاقات.

ولفترة طويلة كان رد فعل العمدة، يتسم "بالنزعة الشرعية". فبحكم موقعه ومنصبه كممثل لوزارة الداخلية وأحيانا أيضا كمسئول محلى عن الحزب الوطنى الديمقراطي، كان من المألوف أن يقوم العمدة بإخفاء المعلومات على المرشحين الذين لا ينتمون إلى الحزب الوطنى الديمقراطي، وعلى عكس ذلك الإسراع في نشر الكشف بين وكلاء مرشحى النظام الحاكم. إلا أن موقف العمدة قد تغير في السنوات الأخيرة ويتجه إلى قدر أكبر من "الاستقلالية". وعن دور العمدة في الانتخابات لختلفت أقوال من التقينا بهم خلال البحث الميداني، بل تضاريت أحيانا، الواقع أن تصريحاتهم متوقفة على تجربة الفاعلين وكذلك على موقفهم السياسي. فالدكتور ع.م. الذي رشح نفسه كيستقل في انتخابات ١٩٩٩ ولم يفزيري أن العمدة يدعم مرشح الحكومة، لأنه هــ ذاتــه معين من قبل الدولة "... إذا اعترض على مرشح الحزب الوطنى الديمقراطي

سوف يكشف الأمر وسوف يفصل من منصبه".

يشدرح مرشح المعارضة الوفدى زكى عبد الفتــاح دور العمدة فــى الانتخابات قائلا :

"... إن لم يساعد العمدة مرشدى الدزب الوطنى الديمقراطى و"يهيئ" رؤساء اللجان لذلك فقد يفصل من عمل. العمدة هو الوسيط بين رئيس لجنة الانتخاب والأمين العام للجنة ومرشح الحزب الوطنى الديمقراطى. والتربيط لصالح مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى سرا الوطنى الديمقراطى بيت في بيت العمدة. فيدعى مرشح الحزب الوطنى الديمقراطى سرا إلى هذه السهرة عشية الانتخابات وهنا يتم إفساد رؤساء اللجان حيث يبلغهم العمدة ومرشح الحزب الوطنى الديمقراطى بآخر تعليمات الحكومة. وعندئذ يسلمهم العمدة كشف بأسماء أهالى القرية الذين يحق لهم التصويت. وما يحدث فى الواقع أن العمدة، رغم علمه بكل ما يجرى فى القرية، يسلم كشفا لم تحذف منه أسماء المتوفين أو الذين تركوا القرية للإقامة فى مكان آخر، وهو بذلك يسهل عملية التزوير لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى".

غير أن هذه الشهادة التى أدلى بها المرشح الوفدى عن دور العمدة ومحاباته لمرشح الصرب الوطنى الديمقراطى لم تعد صحيحة اليوم، وإذا كان موقف العمدة لا يصل إلى حد محاباة مرشح المعارضة السياسية، فهو لا ينحاز بالضعرورة للمرشح الرسمي للحرب الوطنى الديمقراطي، وتأتى شهادة ع.ط. وغيره بمزيد من التوضيح في هذا السأن: "منذ أن صدر قرار تعيين العمد كإداريين، فإن العمدة لا بد وأن يساند مرشح الحكومة، والغريب في الأمر أنه في انتخابات ١٩٩٥ كان العمدة ضد مرشح الحكومة، ولكن دون أن يظهر ذلك وكان يفعل ذلك في الخفاء حتى لا يفقد وظيفته التى تعتبر في نظره مركزا اجتماعيا في القرية، كما أن العمدة يكون عادة هو المسئول عن الحزب الوطنى الديمقراطي في القرية، فلا يمكنه الوقوف ضده، ويتظاهر بأنه معه، وفي الخفاء، يفعل ما يشاء وعادة يؤيد المرشح المستقل. وفي نهاية الأمر المستقل سينضم الموطنى الدومقراطي المديمقراطي".

يقـول صــ.ح. نفس الشيء: "في بعض الأحيان قـد يرثيد العمدة فــي الخفاء أحد المستقلـين وليس مرشح الحـزب الوطني الديمقراطـي عندما يــري أن احتمالات فوز هـذا المستقـل كبيرة وأنه سوف ينضم أو يعود إلى الحـزب الوطني الديمقراطي، ويذلك سيساعده على الاحتفاظ بمنصبه".

إذًا العمدة الذي يفترض أن يساند المرشح الرسمي بحكم انتمائه السياسي للحزب

الوطنى الديمقراطى ويحكم وظيفته لا يساعد بالضحرورة هذا الأغير، ولكنه يريد فى الواقع المرتبع الذي سوف يغوز الواقع المرتبع الأقدر على تحقيق مصالحه الشخصية، أى المرشح الأقدى سوف يغوز حسب تقديره. وفى هذه الحالة سرعان ما يسلم العمدة لهذا المرشح الكشف الانتخابى الخاص بالقرية.

المتدوبون

إذا كان رؤساء اللجان الفرعية متواطئين بدرجات مختلفة من السلبية في عملية التزوير " من أسفل"، وإذا كان العمدة يسلم الكشوف الانتخابية للمرشح الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى وللمرشحين الذين أمامهم فرص كبيرة للفون، فما هو موقف المندويين الذيبن يجمع الكل على أنهم الفاعلون المباشرون في عملية "التصويت الديل"؟ قبل الإجابة على هذا السؤال علينا أولا أن نتناول مسألة التباين الكبير بين المرشحين أمام ظاهرة "التزوير من أسفل". ليس كل المرشحين يقومون أو بإمكانهم القيام بالتزوير، والأكثر من ذلك لا يتمتع كل المرشحين بنفس القدرة على حماية أنفسهم من التزوير الذي يتم ضدهم.

١ - التباين الكبير بين المرشحين أمام عملية "التزوير من أسفل"

أجريت انتخابات عام ١٩٩٥ التشريعية في ٣٦ ألف لجنة انتخاب موزعة على كافة أنحاء الجمهورية تستقبل كل منها ١٠٠ ناخب. وفقا لهذا التوزيع أقيمت في دائرة أشمون ١٩٠٠ لجنة فرعية، وبالتالى كان من حق كل مرشح أن يعين أكثر من الدرة أشمون ١٩٠٠ لجنة فرعية، وبالتالى كان من حق كل مرشح أن يعين أكثر من ولا شخصا يمثلونه ويدافعون عن مصالحه. إلا أن هذا الحق غير متاح للجميع في واقع الأمر، وتقتصر ممارسته على بعض فئات المرشحين وهم الذين لهم قاعدة شعبية نومن ثم لهم أنصار ومؤيدون في كل الدائرة. فهذه هي الطريقة التي ينجح بها المرشح نو الشعبية الكبيرة، لاسيما من الإسلاميين، في التصدي للتزوير لغير صالحه. وتذكون الفئة الثانية من المرشحين الأقوياء ماليا، القادرين على دفع خدمات ١٠٠ شخصا. الفئة الثانية من المرشحين الأقوياء ماليا، القادرين على دفع خدمات ١٠٠ شخصا. الإدارية المحلية ولاسيما داخل المجالس الشعبية المحلية، وهم الذين يرشحهم الحزب الوطنى الديمقراطي رسميا أو "المستقلين على مبادئ الصذب الوطنى الديمقراطي". إضافة إلى ذلك يشترط قانون الانتخاب أن يكون المندوب من الناخبين المقيدين في كشف اللجنة التي يـزاول فيها دوره كمندوب، وبالتالي يحظر على المرشحين الذين

لهــم مؤيدون فــى منطقة أو قرية أخرى استخدام هــؤلاء كمندوبين لهم. هذا هو الحال بالنسبــة لمرشحى بعضى أحزاب المعارضة السياسية الذين قــد يكون لهم مؤيدون أو أعضــاء من نفس الحزب فى بعض المناطق وليس بإمكانهــم تجنيدهم للدفاع عنهم. هذا الأمر قد يضم المرشمين فى وضم غير قانونى كما يتبين مما يلى :

ح.م. : "كيف يمكن تعبثة ٢٠٠ مندوب ؟ فـى قريتى يمكننى الاعتمـاد على أفراد عائلتى ولكن ماذا أفعل فى القرى الأخرى ؟ وحتى إذا دفعت لمن أعينهم، فمن المحتمل أن يخونونى إذا دفم خصومى مبالخ أكبر ".

ومن ناحيت يرى زكى عبد الفتاح أنه لا بد من إلغاء النص القانونى الذى يحتم أن يكون الشخص مقيدا فى كشف اللجنة الانتخابية التى يعين فيها كمندوب: "يجب أن يكون المرشح صرا فى تعيين أى شخص يثق فيه ومن أى قرية. وسوف يسهم ذلك فى شفافية الانتخابات".

يترتب على عدم تساوى المرشعين فى الحصول على مندويين أمرين على قدر كبير من الخطورة : أولا إتاحة الفرصة أمام المندويين الموجودين "للتصويت البديل" بعيدا عن رقابة الخصوم، وثانيا حرمان المرشحين الذين ليس لديهم مندويون أو المندويين الذين لا يتمتع مرشحيهم بالتأييد والدعم المحلى من إمكانية حماية أنفسهم من تزوير الآخرين.

يروى زكى عبد الفتاح تجربت المريرة قائلا: "... دور مندوب الوفد أن يمنع التزوير ويصل الأمر إلى حد تعدى مندوب الحزب الوطنى الديمقراطى عليه بالضرب، فهم يفتعلون الشجار لإبعاده من اللجنة، وفي هذه الأثناء يقومون بتسويد بطاقات الانتخاب لصالحهم... وفي النهاية يتدخل أحد رجال الحزب الوطنى الديمقراطى لتهدئة اللعبة حتى يبين أن كل شيء جرى على ما يرام...".

٢ – المساومات بين المندوبين

يفسر عدم تكافؤ المرشحين أمام الغش والتزوير الذي يحدث في الانتخابات أن المعارك الانتخابية الحقيقية تنشب في معظم الحالات بين مرشح الحزب الوطني الديمقراطي والمستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي، وأن دور المندويين، كما هنو معروف للجميع، هو العمل على فوز من انتدبهم بشتى الوسائل بما في ذلك – "وربما بوجه خاص – "التزويرر يشرح ع.ط، من الحزب الوطني الديمقراطي، هذا الأمر قائلا: "يقتصر دور المندوب على مراقبة عملية التصويت لمنم التزوير ضد

مرشحه، أو القيام بالتزوير لصالح مرشحه، كما يتولى مساومة المندوبين الآخرين. وإذا كان ذكيا يستطيع أن يحصل على أكبر مكاسب ممكنة لصالح مرشحه. والنتائج النهائية للانتخابات مبنية على أساس هذا النوع من العمل وهذه المهمة". فما هو مضمون تلك المساومات بين مندوبي المرشحين المتنافسين ؟ يقول ص.ع.: "يوم الانتخاب إن لم يأت أحد للتصويت أو لم يأت إلا عدد قليل من الأشخاص حتى الساعة الثانية عشرة، يجرى المندوبون مساومات فيما بينهم لتحديد عدد الأصوات التى تمنح لكل مرشح. على سبيل المثال لم آلاف صوت لمرشحك و * * ١٠ صوت لمرشحك و * * ١٠ صوت لمرشحك و * * ١٠ صوت لمرشحي "... مثلا قرية بها ويشرح ع.ط. كيفية إجراء المساومات بين المندوبين فيقول: "... مثلا قرية بها المثالة المتبقية بين المندوبين على النحو التالى: إذا كان أحد المرشحين من أبناء القرية توزع الأصوات ويقسم الباقى على الأخرين. وفي حالة عدم وجود أي مرشح من أبناء القرية توزع الأصوات بالتساوى بين المرشحين. ولكن أحيانا يستحوذ مرشح واحد على كل الأصوات إذا كان مندوبه من البطجية وإذا أمالى القرية لا يهتمون بالانتخابات، أو إن لم يكن للمندوبين الآخرين أي شخص يحميهم في مكان ما...".

يتبين من تحليل ع.ط. أنه إذا كان المندويون - أنى حالة مراقبتهم من الخصوم - يقومون بالتزوير مع احترام علاقات القوة المحلية داخل لجان الانتخاب في القرية الواحدة، فهم يميلون أيضا، كلما استطاعوا ذلك، إلى عدم الاكتراث إلا بمصلحة من انتدبهم وبمصلحتهم الشخصية. وبالتالى إذا كان العمدة وهو ممثل الإدارة يميل إلى الاستقلالية، فالمندويون أيضا يفعلون مثله، ولكن لصالح من يعمل المندوبون ؟ مبدئيا للمرشحين الذين انتدبوهم، إلا أن هذه النظرة لدور المندوب هي الواقع أكثر تعقيدا بكثير؛ إذ أنه من المهم فهم مواصفات المندوبين والمصالح التي تعود عليهم من هذا العمل.

٣ - المندوبون : بين المصالح "السياسية" والمصالح المادية

نظرا لخصائص المهام التى يقوم بها المندويون توجد اختلافات ملحوظة بين مواصفاتهم ومواصفات "الناخبين الكبار غير الرسميين". فدور المندوب لا يليق بالأعيان المحترمين لأن مهمتهم حافلة بالمخاطر، غير قانونية، تجلب العار ولا ترفيم من شأن من يقوم بها. فهى تناسب، بصفة عامة أشخاص أصغر سنا يتسمون بالدهاء والذكاء، قادرين على الدفاع عن أنفسهم و "التصرف بمنطق الفائز"، ولذلك فهم ينتظرون أن تكافأ أنشطتهم "مكافأة عادلة".

يقول صررع. أن مهمة المندوب حافلة بالمخاطر... وبالتالى يجب أن يحظى بحماية عائلته إذا ما واجهته صعوبات أو ضى حالة وقوع مشاجرة. وبما أن هذه المهمة جوهرية بالنسبة لانتخاب النائب، فعلى هذا الأخير أن يقدر ما يفعله المندوب من أجله التقدير العادل وأن يكافئه وفقا اذلك. يمكنه مثلا مكافأته بمقعد فى المجالس الشعبية المحلية أو بوظيفة حكومية أو بالعمل على تعيينه فى إحدى الشركات. وقد يختاره وكيلا له فى القرية أو وسيطا بينه وبين أهالى الدائرة. وبذلك يستطيع المندوب، من خلال وظيفته المستقبلية كسب أموال كثيرة دون علم النائب. المهم هو أن يستفيد المندوب من هذه العملية.

الانقياد السياسي

إذا كان المندوبون هم من الشباب العاطلين الذين يحاولون حل مشاكلهم المادية من خلال أي وظيفة أو بالجصول على مكافأة مقابل دور الوساطة بين الأهالي والنواب، فإن بعضهم يسعى كذلك إلى الحصول على مقعد في المجالس الشعبية المحلية بالدائرة. يجب فهم مثل هذه الظاهرة في إطار التحليل الذي قدمناه في بداية هذا الكتاب "" وحل دور المحليات ووظائفها في مصر وكرن نواب مجلس الشعب هم الذين يقومون في الواقع بدور "العمدة البديل" في دائرتهم، فتعديل قانون الحكم المحلي سنة على الواقع بدور "العمدة البديل" في دائرتهم، فتعديل قانون الحكم المحلي سنة للنواب، بل وأصبح أعضاء تلك المجالس في وضع التبعية تجاه النواب؛ حيث إن النواب أعضاء في اللجنة الإقليمية المكلفة بوضع القائمة الرسمية لمرشحي الحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات المحلية ويمقدورهم ترشيح المندوبين الذين ساعدوهم على الفوز في الانتخابات، ومن ثم قد يساعدونهم أيضا في الانتخابات المقبلة مثل أدر يوطد إلى حد كبير العلاقة بين الجهاز السياسي — "الإداري المحلي ورغبات أو احتياجات الأهالي، وغياب الوساطة المؤسسية. كما أنه يؤدي إلى ازدياد الوساطة غير الرسمية وغير المؤسسية. لا تخفي هذه الظاهرة على الفاعلين السياسيين المحليين غير الرسمية وغير المؤسسية. أو ما كانوا في المعارضة أو في الحزب الوطني الديمقراطي.

زكى عبد الفتاح: "... في عام ١٩٨٣ رشحت نفسى للمجلس الشعبى المحلى بالمركز وكانت الانتخابات تجري بنظام القائمة. وكان الـكل ينتخب بالتزكية لأن أحدالم يجرو على ترشيح نفسه خارج قائمة الحزب الوطنى الديمقراطى. وكان الجميع يفوزون. ويذلك أصبح كل أعضاء المجالس الشعبية المحلية خاضعين وموالين للقيادات السياسية وللنواب، يفعلون كل ما يرضيهم ويعملون لصالح الحزب الوطنى الديمقراطى عرفانا للجميل لأنهم عينوا فى المجالس، فهناك مصالح مشتركة بين أعضاء المجالس الشعبية والنواب. عادة يكون النائب وراء تعيين أعضاء المجالس الشعبية مقابل الدعم الذي حصل عليه ومكنه من الفوز لأن أعضاء المجالس الشعبية هم مندويو مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات. وهم الذين يقومون بالتزوير والتسويد وأعمال البلطجة فى لجان الانتخاب...".

يظهر ع.ط. نفس القدر من الوعى والانتقاد لما يجرى فيقول: "... المجالس الشعبية المحلية والانتخابات التشريعية، كلها لعبة واحدة، كل منهما "يصب" في الآخز والسبب أن النائب عضو في اللجنة التي تعين أعضاء المجالس الشعبية المحلية، والسبب أن النائب عضو في اللجنة التي تعين أعضاء المجالس الشعبية المحلية، ويطابعية الحال سوف يختار الشخص أو الأشخاص الذين ساندوه وقت الانتخاب. وفي الانتخاب التالية يعمل أعضاء المجلس الشعبي المحلي على إنجاح مرشح ما لأنهم مدينون له. وهذه ظاهرة في غاية الخطورة بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي لما تمثله من تهديد لدور ووظيفة أمين الحزب في القرى والمدن. ولا شك في أن ولاء أعضاء المجالس الشعبية المحلية للنائب والحكومة أمر سيئ. فالمفترض أن يكون لعضو هذه المجالس دور رقابي على الإدارة المحلية وأن يتابع ويشرف على الخدمات الموجدة داخل الوحدة المحلية التي هو عضو فيها. يفسر ذلك الدور المحدود، بل المنعدم، الذي تقوم به المجالس الشعبية المحلية فيما عدا تقديم المساعدة في فترة الانتخابات".

إلا أن خضوع أو تبعيبة "المندوب —"عضو المجلس الشعبي المحلى لنائب الحزب الوطني الديمقراطي لا يضمن الفوز في كل الانتخابات التشريعية. فالمندوب يحاول هو الآخر الحصول على مزيد من الاستقلالية تجاه "معلمه" لأن هذا الأخير قد لا يفوز بالضرورة في الانتخابات المقبلة.

الخيانة

يشبرح صن. ع. هذه الظاهرة قائلاً: "... لعل فهم دور المجالس الشعبية المحلية يتطلب الرجنوع إلى الانتخابات ودور المندويين لأن المرشح يعين عدة مندوبين في اللجنان الانتخابية وبعد فوزه يعمل على "تعيينهم" في المجالس الشعبية المحلية. وعندما تأتى الانتخابات التالية طبعا يقف هؤلاء إلى جانب مرشح الحزب الوطنى الديمقراطي، ولكن أحيانا لا يرشح الحزب النائب الذي انتهت مدته فيقوم هذا الأخير بترشيح نفسه كمستقل. البعض يبقى على ولائه له ويسانده، في حين يساند البعض الأخسر مرشح الحزب الوطنى الديمقراطي، إلا أن معظمهم، حرصا على الاحتفاظ بمقاعدهم، يويدون من يرون فيه "الحصان الرابح" وتتوقف مدة بقائهم في المجلس على مدى دعمهم لهذا المرشح، لأن الفائز بمقعد مجلس الشعب سيأتى بالذين ساندوه ويعينهم في المجلس المجالس الشعب سيأتى بالذين ساندوه

لعب هذا الأمر دورا كبيرا في العنف الذي شهدته الانتخابات التنقريعية قبل عام ٢٠٠٠. ومن أهم مصادر العنف ما كان يحدث بعين المرشحين من خلال المندوبين. ما المندوبيون ليسوا دائما أوفياء وقد يخونون من يمثلونهم أمام الوعود المغرية من الخصوم أو لأنهم يرون أن لهم مصلحة أكبر في مساعدة منافس آخر يكون فوزه أكثر الخصوم أو لأنهم يرون أن لهم مصلحة أكبر في مساعدة منافس آخر يكون فوزه أكثر وفي حالة عدم معرفته لكل القرى الواقعة في الدائرة المعرفة الكافية عليه أن يستشير في حالة عدم معرفته لكل القرى الواقعة في الدائرة المعرفة الكافية عليه أن يستشير في كل قرية الأعيان الذين يؤيدونه وعقدوا معه التربيطات. غير أن هذا أيضا غير مضمون لأنه ينظر إلى المندوب كخائن "يبيع" مرشحه لمن يقدم له أحسن العروض. ويقول ف ع. أنه "من الصعب العثور على مندوب جيد لأنه يجب أن يكون جديرا ومن جهة أخرى يفسر خضوع أعضاء المجالس المحلية وتبعيتهم لمرشح الحزب الوطنى الديمقراطي أو المستقل على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطي كون مرشحي المعارضة السياسية يتجنبون اختيار مندوبيهم من بين هولاء.

ويقول ك.ط.: "... أعضاء المجالس الشعبية المحلية ليسوا مهمين إلا لمرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى فقط ولكنهم خونة لا يفكرون إلا في مصلحتهم. ولذلك لم يرغب أشرف بدر الدين التحالف معهم رغم أنه هو نقسه عضو في المجلس الشعبى يرغب أشرف بدر الدين التحالف معهم رغم أنه هو نقسه عضو في المجلس الشورى المحلى لأشمون. وقد حدث ذلك مع ع.ع. الذي رشح نقسه في انتخابات مجلس الشورى وتسبب مندوبوه في سقوطه، لتحالفهم مع منافسيه مقابل مبلغ من المال...". نفس الكلام يقوله هم. الذي يذكر أنه باستطاعة المندوب أن يجعل مرشحه يفوز بحلول الساعة العاشرة صباحا، كما يمكنه خيانته مقابل * * * ا جنيها يتقاضاها من الساعة العاشرة صباحا، كما يمكنه خيانته مقابل * * • ا جنيها يتقاضاها من خصومه. فاختيار المندوب شيء أساسي. يقول عم. الذي كان مرشحا في انتخابات 1940 ولم يحالفه الحظ: "... إن دور المندوب هو كسب المال من المرشح

مقابل التزوير لصالحه. وهذا الشخص ليس لديه حرج من التربح من عدة مرشحين في نفس الوقت، لأن هزلاء الناس لا مبادئ عندهم ويعتبرون أن الانتخابات عبارة عن موسم يربحون منه المال. أنا شخصيا لم اتصل بهم أثناء الانتخابات رغم أن عددهم كبير في دائرتنا...".

القسم الثالث حُصخصة الجال العام وقوة "القاعدة" وفقدان السيطرة عليها

إن تحليل التزوير "من أسفل"، أي من القاعدة، أمر ليس هينا. وحيث إن هذه الظاهرة
— للأسباب التي ذكرناها سالفا— لا تخص مرشحي المعارضة السياسية فهي تتعلق
أساسا بالمرقف الجديد الذي تتبناه السلطات الإدارية والسياسية المحلية في النظام
السياسي المصري والحزب الوطني الديمقراطي. لقد تحررت هذه الأخيرة من رغبات
وإرادة أمانية الحرب الوطني الديمقراطي وأثبتت بذلك قدرتها على تحدى الإرادة
السياسية المركزية، مرققا، التي تتضح من خلال القائمة الرسمية لمرشحي الحزب
الوطني الديمقراطي، مثل هذا التحليل يؤكده التقرير الاستراتيجي العربي ١٠٠١ الذي
يذكر أن الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٥ قد أظهرت الدور المتزايد الذي تلعبه السلطات
الموسيطة والمحلية التي تتكون من العمد والمشايخ وأعضاء المجالس الشعبية المحلية
والمحافظين لدعم المرشحين. ويذكر التقرير أن هذا الدعم كان يتم في بعض الأحيان،
إضافة إلى الدعم الذي تقدمه الجهات المركزية بالدولة لمرشحي الحرب الوطني
توصية من المركز بناءً على التحالفات والعصبيات المحلية، ووفقا لذات التقرير، أدى
تقلص دور الدولة المركزية وأمانة الحزب الوطني الديمقراطي، إلى بروز منافسة شبه
فطرية اتضحت في عمليات تسويد بطاقات الانتخاب وانتشار أعمال العنف.

ارتبطت هذه الظّاهرة أولا "بخصخصة" الدولة المصرية نتيجة انسحابها أو بالأصح عجزها عن "خدمة" المواطنين عموما، ثم بفعل التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية عجزها عن "خدمة" المواطنين عموما، ثم بفعل التغيرات الاجتماعية – الاقتصادي والهجرة إلى دول الخليج وما نتج عن ذلك من نشأة نخب اقتصادية جديدة تسعى إلى الانضمام إلى النظام السياسى من خلال الفوز بمقعد في مجلس الشعب، وقد تناولنا في هذا الكتاب الملامح الجديدة التي يتسم بها هؤلاء المرشحون الجدد أو "المؤهلون للترشيح"، ولوحظ أنها مطابقة لصفات رجال الأعمال. يرتبط دخول هؤلاء في النظام السياسي المصرى بالعلاقة الزيائنية بين القطاع الخاص الجديد والقطاع العام "'. فالحصول

على مقعد فى مجلس الشعب يمكن النائب من توسيع دائرة علاقاته مع كبار الموظفين والنخب السياسية على المستوى القومى والإقليمى والمحلى. كما أن تكوين الشبكات داخل النظام الإدارى يساعد على انتعاش أعماله بتسهيل الحصول على التصريحات والقروض المصرفية والمعلومات الخاصة بالأسواق العامة والمناقصات، ومزيدا من الاتصالات مع رجال الجمارك، علاوة على ما يتوفر لمن يحمل صفة النائب من سهولة الاتصالات والعلاقات مع القطاع الخاص الأجنبي الذي يسعى إلى الاستثمار في مصر.

هذا وتلقى رغبة النخب الجديدة فى الاندماج فى النظام السياسى رضا النظام المصدرى الذى فى غمرة ضغط النفقات الاجتماعية، ويعد هذا الاتفاق بين هذين المحمدرى الذى فى غمرة ضغط النفقات الاجتماعية، ويعد هذا الاتفاق بين هذين النوعين من الفاعلين أمرا معروفا وشرعيا. فالنظام يقدم تسهيلات لرجال الأعمال فى عملهم مقابل مساعدتهم للدولة فى الحفاظ على السلام الاجتماعي مما يفسر الجهود التى يبذلونها قبل وبعد انتخابات مجلس الشعب: توظيف الشباب العاطلين وإنشاء مراكز اجتماعية أو تمويل الخدمات العامة... الخ. ففى الوقت الذى تسهم فيه النخب الجديدة فى الحفاظ على النظام السياسي نجدها تتسم بالانقياد فى مجلس الشعب ولا تحاول معارضة التوجهات الاقتصادية الرئيسية التى نشأت على أساسها.

من المعلوم أن هذه الطبقات الاجتماعية قادرة على فرض قوتها في الميدان الانتخابى عن طريق تحالفها محليا لاسيما مع الأجهزة الإدارية والسياسية، والضغط على الانتخابى عن طريق تحالفها محليا لاسيما مع الأجهزة الإدارية والسياسية، والضغط على السلطات العليا التي تتضح إرادتها من خلال القائمة الرسمية لمرشحى الحزب الوطنى الديمقراطي، التي شهدت الكثير من التناقضات والصراعات، إعداد قائمة نهائية بسبب كثرة عدد الشخصيات التي كنت تسعى إلى إدراج أسمائها فهها بدعم من شبكات عديدة منها شبكات محلية وقومية، وشبكات إدارية وأضرى اجتماعية واقتصادية. فقد كانت القاعدة السائدة هي الاستبعاد المتبادل على مستوى القاعدة بين مرشحي الصرب الوطنى الديمقراطي الديمقراطي الديمقراطي الديمقراطي الديمقراطي الديمقراطي الديمقراطي يكتفي بتسجيل النتائج الانتخابية لعلاقة القوة بين زيائن كل من المرشحين مما الأخير أن يفرضي على دائرة تضم أكثر من ١٩٠ ألف صوتا مرشحا غير مرغوب فيه، عد قول ص.ع.

وقد رأينا أنه من المهم في كتابنا هذا إبراز قوة القاعدة. فإذا كان التزوير من أسفل يحشد علاقة القوة بين المرشحين الأقوياء إداريا واقتصاديا على المستوى المحلي، فليس صحيحا أن "الهيئة الاجتماعية"، "إن لم نقل هيئة الناخبين"، لا وجود لها علــ ، الإطلاق. من المؤكد أن المنافسـة بين المرشحين تفرض عليهم التعامل ليس مع الناخبين مباشيرة، وإنما مع "الناخبين الكبار غير الرسميين" الذين يعملون على تحقيق مصالحهم الشخصية والمصالح العامة لمحيطهم أو لمجموعات المصالح التى يرتبطون بها. ونظرا لكثرة المرشحين تستطيع شبكات الأعيان المحليين الاستفادة من تنافس المرشحين في العروض التي يقدمونها لكسب الزبائن، وهذا هو ما يفسس على وجه الخصوص تجديد النخب البرلمانية في مصر قبل انتخابات ٢٠٠٠ بكثير. ففي انتخابات ١٩٩٥ شمل مجلس الشعب ١٧٩ عضوا حديدا. كما أن في قوة القاعدة تفسير لظاهرة التصويت لصالح الوجوء الجديدة والمستقلين على مبادئ الصرب الوطني الديمقراطي. فبينما يتأثر المرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي سلبا بفقدان النظام لمصداقيته يستفيد المرشح المستقل على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي من جهتين : بالنسبة للنظام السياسي فهو في "الداخل" و"الخارج" في آن واحد، ونظرا لاستقلاله المعلن أثناء الحملة الانتخابية فهو يتمتم بقدر أكبر من الحرية في خطابه. بيد أن استقلاله هذا لا يجب أن يسيئ إلى صورته كفاعل سياسي له نفوذه داخيل النظام لخدمة مصالح الناخبين في الدائرة والمجموعيات التي ساندته وأيضنا مصالحه الشخصية بطبيعة الحال. ينطبق هذا الوضع على الدائرة محل الدراسة حيث لا يعماد انتخاب نفس النواب أبدا، وحيث يتم دائما انتخاب المرشحين المستقلين على مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي. ففي ١٩٩٠ فاز عبد الواحد سبل ورجب الفرماوي الذي حل محله عند و فاته طه مقلد. وفي انتخابات ٢٠٠٠ فاز سمير السقا وطه مقلد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عودة طه مقلد والتصويت لصالح المرشح الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي سببهما الرئيسي هو الظروف الخاصة التي أجريت فيها تلك الانتخابات.

تفقد المشاركة الانتخابية المنحرفة المتمثلة في التزوير على مستوى القاعدة شئا من انحرافها بسبب الموقف العام للمندوبين المزورين النبن يصعب على الناخبين الكبار غير الرسميين وكذلك على المرشحين أنفسهم السيطرة عليهم؛ الأنهم لا يسعون إلا إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، وفي ذلك تفسير للعنف الذي اتسمت به الانتخابات ١٩٠٥. ومن ثم يفسر هذا ردود الفعل الايجابية التى أبداها ممثلو القاعدة أو زبائن

الحزب الوطني الديمقراطي والنظام عند صدور حكم المحكمة الدستورية العليا. ويرى ع.ط. أن الرقابة القضائية سوف تقضى على نوعين من البلطجة التي تمارس في دائرته: "الحكومية"، أي تزوير الدولة للانتخابات وترشيحها أشخاصا لا يصلحون وليس لهم شعبية إطلاقا، و"الشعبية"، أي كون كل مرشح من المرشحين يحيط نفسه بمجموعة من البلطجية يقومون بتسويد الانتخابات لصالحه. يعد كل هذا بلطحة شعبية ومحلية لا يد فيها لا للصرب الوطني الديمقراطي ولا للحكومة. أما ص.ع. بخبرته الطويلة فيبدو أكثر ارتيابا: "رقابة القضاء شيء جيد سوف يعيد الثقة في الانتخابات، من الأرجح أن تؤدى هذه الرقابة القضائية إلى تقليل عمليات التسويد والتسديد، بل قد تقضى عليهما ولكن هل ستقضى على التزوير ؟ هذا هو السؤال...". قد ينطبق نفس الكلام على النظام السياسي المصرى. فكما رأينا في الباب الأول من الكتباب، لحبترم النظام حكم المحكمة الدستورية العليبا ونفذه بطريقة شاملة وصحيحة. ريما يرتبط هذا الموقف بالرغبة في "تهذيب" العملية الانتخابية بواسطة القضاة لانفلاتها من أي رقابة سواء من الجهات العليا أو من القاعدة. فلا الحزب الوطني الديمقراطي ولا أجهزة الأمن والداخلية ولا الجهاز الإداري والسياسي الإقليمي والمحلس، ولا حتى أعيان القرى والأحياء، نجح في إدارة التناقضات وصراعات المصالح التي شهدتها انتخابات التسعينيات. فلماذا إذًا لا يوضع اختياراً الناخبين في إطار مؤسسي، لا تؤدي نتائجه إلى انتقاد مسألة أغلبية الثلثين بمجلس الشعب نتيجة لضم المستقلين إلى الحزب الوطني الديمقراطي والقيود الإدارية والسياسية والقانونية والأمنية التي تعترض مرشحي المعارضة ؟ فمن شأن هذا "التهذيب" أن يجنُّب الناخبين مناخ العنف الذي أجريت فيه الانتخابات السابقة وأن يكسب النظام صورة أفضل سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي.

القسم الرابع الرقابة القضائية ، الناخب وانفتاح السوق الانتخابي

دون حضور الناخب شخصيا إلى لجان الانتخاب للإدلاء بصوته سرا لا يمكن أن يكون هناك انتخابات. هذا هو المغذى الأساسى لإخضاع لجان الانتخاب لرقابة القضاء. ونتججة لهذا الإجراء انقلب المنطق القديم الذى كان يسود العملية الانتخابية فى مصر. فالرقابة تسهم، فى فترة الانتخاب، فى الحد من عدم تكافى التعاملات الزبائنية بين الناخب والمرشح، كما أنها تفتح المجال لسوق انتخابى موسع وتعدل بالتالى أساليب "الحث على التصويت" وخصائصه.

١ - نهاية "التصويت البديل"،

والتوازن النسبي في التعاملات الانتخابية الزبائنية

كان أول مــا ترتب علــي إشراف القضاة على لجــان الانتخاب الفرعيــة الاختفاء الفـورى "للتصويت البديل" الــذى كان يمارسه المندويون. ففى يــوم التصويت، وبعد أن تأكدوا من عدم جدوى وجودهم، غادر كل المندويين لجان الانتخاب للقيام بمهام أخرى تخدم موكليهم لاسيما تعبتة وحشد الناخبين. وعلى جانب آخر اختفت الكلمات المرتبطــة بالتزوير التى كانت سائدة من قبل وظهرت مفردات ومصطلحات جديدة لاسيما "الترغيب"، إذ كان المراد الآن هو حشد وإقناع وإحياء هذا "الغائب الكبير" في الانتخابات السابقة أى الناخب. وبالتالى يمكن القول بأن الإشراف القضائي قد أدى إلى ظهـور" المنصدر الأساسي فــى أية انتخابات جديرة بهـذا الاسم وهو — الناخب الفرد الذي يدلى بصوته سرا لصالح المرشح الذي يختاره، وهى فئة لم يكن لها وجود مـن قبـل. وبعد هذا أمر جوهـرى: إذ يدرك الناخب في هذه الحالــة مدى حريته وقوته النسبية لحظة التصويت.

إذا كان الإشراف القضائي قد أدى إلى اختفاء ظاهرة "التصويت البديل" كصورة من صور التزوير فما هو تأثيره على ظاهرة "الحث على التصويت"، وهو ما كان يقوم به الناخبون الكبار غير الرسميين والوسطاء بين المرشحين والناخبين ؟ إنها ظاهرة به الناخبون الكبار غير الرسميين والوسطاء بين المرشحين والناخبين ؟ إنها ظاهرة من بنى شرعية لكسب الأصوات. ومع ذلك فإن الإشراف القضائي يخفف إلى حد كبير من بنى شرعية لكسب الأصوات. ومع ذلك فإن الإشراف القضائي يخفف إلى حد كبير من حدة تلك الظاهرة ويساعد على تطورها. ودون التطرق لتكهنات مستقبلية يمكن القول بأن الإشراف القضائي أسفر عن أمرين منطقيين: أيا كانت الوعود والأعمال القدول بأن الإشراف القضائي أسفر عن أمرين منطقيين: أيا كانت الوعود والأعمال هذه الحرية بقدر ما يحاط اختياره بالسرية، إذ يمكنه رفض الاتفاقات المهرمة مع الناس خلف الساتر؟" الواقع أن هذا الأمر لم يغير طبيعة ودلالة التصويت في يفعله الناس خلف الساتر؟" الواقع أن هذا الأمر لم يغير طبيعة ودلالة التصويت في محمر الذي ما زال تصويتا زبائنيا. ولكن بالمقابل ستكون المقايضة الانتخابية أكثر رد الجميل أي عدم انتخابه.

٢ - انفتاح السوق الانتخابي وتعديل "الحث على التصويت"

ثانى النتائج المرتقبة على الإشراف القضائى - وليس أقلها شأنا- هى ظهور هيئة ناخبة لم يكن لها وجود من قبل حيث إن الناخبين الكبار غير الرسميين والمزورين كانوا يسيطرون على أصوات الناخبين. وينشأة الهيئة الناخبة أو عودتها إلى الظهور تغير الوضع كثيرا؛ إذ اتسع السوق السياسي والانتخابي.

سوق ائتخابي موسع

مع مراعاة كل النسب والحذر المعتاد يمكن تشبيه اتساع السوق الانتخابي بالتغيرات التي شهدها السوق الانتخابي الأوروبي عند الانتقال من نظام الاقتراع المقيد بشروط مالية واجتماعية إلى نظام الاقتراع العام٢١٦. في مصر التسعينيات كان الاقتراع مقيدا بشروط مماثلة ولكن غير معلنة يحتكرها الأعيان وبصفة أعم الناخبون الكبار غير الرسميين. وقد أدى الانتقال إلى سوق سياسي موسع إثر ارتفاع عدد الناخبين نتيجة للأخذ بنظام الاقتراع العام، على حد قول دانييل جاكسي، إلى تغيرات في المقايضة الانتخابية. وفي عهد الملكية النيابية كانت الأسواق في أيدي الأعيان وكانت محدودة ومقسمة (الرهانات محلية بل شخصية) ذات طابع احتكاري (كثير من المرشحين ينتخبون دون منافسة حقيقية منذ أول حوالة أو بفارق كبير). تتسم التعاملات في هذا النوع من الأسواق بالشخصنة وهي غير نوعية وكثيرا ما تتسم بالتكافئ، وهي عبارة عن علاقات مبنية على تبادل الخدمات والدعم والمنافع المادية والرمزية الخاصة أو العامة. ويكون التبادل ظاهرا جليا ولا يشمل مزايا سياسية محددة. كما أن رهانات المنافسة هي رهانات اجتماعية بل شخصية. وأخيرا من صفات هذا السوق أنه حمائي لا ينتخب فيه الناخبون إلا أحدا من ذويهم. هذا ويُحدث الانتقال إلى السوق الموسع ونظام الاقتراع العام تغيرات جوهرية في المقايضة والتعاملات الانتخابية. فكلما زاد عدد الناخبين كلما أصبح من الصعب إقامة علاقات شخصية، وكلما كانت التعبئة قائمة على المبادئ المعنوية والمجردة. كذلك يميل السوق الانتخابي إلى التميز والتفرد. فعلاوة على الصراعات بين الأشخاص تنشب الشقاقات بين الفصائل وقد يسهم الصراع بين الفئات الاجتماعية في إظهار المنافسة في الأسواق السياسية. ومم اختفاء الظروف الاجتماعية المواتية للمناظرة، وزوال محاولات من يطلق عليهم الآن جاريجو بالمقاولين السياسيين لفرض علاقات جديدة بين الناخبين والمنتخبين، تراجعت استراتيجيات التعبئة الانتخابية المبنية على عرض المزايا المادية، وأصبح كسب الأصوات عملية متخصصة وجماعية، لاسيما باللجان الانتخابية التي نجم عنها فيما بعد الأحزاب السياسية٢٠٧.

الهدف من هذه الفقرة المطولة عن الانتقال - في فرنسا - من السوق الانتخابي السوق المورد هيئة ناخبة في السوق المورد هيئة ناخبة في مصدر، مهما كانت محدودة الحجم، من شأنها تغيير طبيعة التماملات الانتخابية وأشكالها. وإذا كان الانتقال إلى تعامل من النوع "السياسي" بين مرشع يقترح برنامجا أو أفكارا سياسية وناخب يختار حسب رأيه السياسي لا يعد نتيجة طبيعية تتم تلقائيا عند ظهور سوق انتخابي، فعلى عكس ذلك لا شك في أن طبيعة الوساطة بين المرشحين والناخبين والأساليب المستخدمة فيها تتغير. فهناك احتمال كبير ألا تنظل الوساطة حكرا للبعض، وهو ما شاهدناه في قرية سنتريس، وإنما يقوم بها فاعلون جدد فيتنوع الوسطاء، بل وتقل الوساطة رأسيا بينما تزداد أفقيا.

نهاية احتكار "الحث على التصويت"

من شأن الهيئية الناخية المصريبة −وليس مجرد ظهورها− أن تدفيع الفاعلين الذيبن يسعون إلى اكتساب أصواتها إلى أن يأخذوا في الاعتبار تنوعها واهتماماتها والمصالح التي تحركها. وفي هذا الصدد فإن أعمال الباحثين الذين اهتموا بدراسة تحول بلدان الجنوب إلى الديمقراطية السياسية والانتخابية مقنعة للغاية. يبين ريشار بانبجاس كيف أن الأخذ بالتعددية في دولة بنين في التسعينيات قد عزز وضع الوسطاء مثل قيادات القرية والقيادات الدينية والأعيان وحتى الأفراد العاديين الذين أجادوا التصرف وعرفوا كيف يشعرون المرشحيين والأحزاب باستحالة الاستغناء عنهم. فالسمسار السياسي الجديد لا ينتمي إلى أي حزب، ويؤكد أنه له نفوذ على عدد مين النشطاء أو الناخبين. ومن جهة أخرى تبين كامي حواران استنادا على مثال ربو دى جانبيرو بالبرازيل كيف أن الشبكة الزيائنية بين المرشح والناخبين تتجه نحق اللامركزيــة بفعل ارتفاع عدد المرشحين وتزايد عـدد المضاربين الصغار. وفي مصر كان أهم عنصير هو ارتفاع عبد المرشحين، كمنا أن الإشراف القضائبي وأثره على نشأة هيئة الناخبين قد أدى إلى تزايد عدد الوسطاء، وساهم بالتالي في "فك مركزية" الشبكة الزيائنية. وفي قرية سنتريس واجهت جماعة ص. ع. منافسة شرسة من قبل المقاولين – أو بالأصبح السماسيرة – الانتخابيين الجدد. يرجع الوضع الاحتكاري لجماعة ص. ع. لكونهم يسيطرون على أصوات الهيئة الناخبة الافتراضية. إلا أن توجه الفاعلين – المزورين نصو الاستقلالية داخل لجان الانتخاب تجاه الناخبين الكبار غير الرسميين والمرشحين على حد سواء حال دون تجديد المرشحين كما يشهد بذلك متوسط سن هوّلاء، وكذلك ظهور بعض الناخبين الكبار خسارج المجموعة السياسية التقليدية في القريسة. وحتى تنشأ مجموعة من الوسطاء الانتخابيين لا بد أن يتمكن هـوّلاء من الوصول إلى سوق الأصوات والناخبين، وقد وفر الإشعراف القضائي مثل هذا السوق.

إن أعيان سنتريس المسنين قد طالهم الإرهاق، ونحن نشهد الآن نهاية الثقل السياسى في عهد السياسى في عهد السياسى في عهد السياسى المحلى الذي كان يتمتع به الجيل الذي دخل المجال السياسى في عهد التجربة الناصرية. ويرجع ذلك إلى حتمية تجديد الأجيال، والدليل على ذلك ما حدث عند وفاة ط.ع. أحد الأخوين الأعداء، بعد بضعة أشهر فقط من انتهاء بحثنا الميداني، ولكن أيضا اعتراض المستبعدين والمهيمنين الاجتماعيين، لاسيما شباب القرية، على وضع مجموعة القدامي واحتكارهم النشاط السياسي والانتخابي.

الواقع أن الريف المصرى قد تغير كثيرا ويشهد على ذلك ما آلت إليه قرية سنتريس وشباب القريبة بفضل التقدم الذي تم في مجال محو الأمية والثقافة ودخول وسائل الإعلام. ومن جهة أخرى تسعى فئة الشباب إلى دخول اللعبة السياسية بطريقة مستقلة دون التعرض لضغوط لأنها أصبحت مسيسة. ويمكن القول بأن الإشراف القضائي على لجان الانتخاب الفرعية يلبي بطريقة ما هذا المطلب. يقول ط. ع.: "إن دور الوسطاء في سبيله إلى الاختفاء بسبب التعليم، والإشبراف القضائي سوف يكمل هذا التطور". ويضيف ط.ع. أن أكثر من تأثر بتلك التحولات هم الناخبون الكبار غير الرسميين وهم يدركون تماما أن نفوذهم وثقلهم أصبح محل اعتراض. الشيخ أ. (١٨ سنة): "ولدت في هذه القريبة سنة ١٩٣٢ وحضرت آخر انتخابات قبل الثورة، انتخابات ١٩٥٠، وكنت عضوا في الاتجاد الاشتراكي العربي. لاحظت أن من عبام ١٩٥٠ حتى اليوم المشاركة السياسية في قريتنا زادت، وهذه الظاهرة لها عدة أسباب : أولا في قريتنا كل العائلات لها أولاد دخلوا الحامعة وعندنا صحفيون وأطباء ومحامون يشكلون ما يسمينه الماركسينون "الانتلجنسيا". وهؤلاء لهم تأثير على عائلاتهم. العامل الثاني هو التكنولوجيا الحديثة والتليفون المحمول والانترنت. ويعد هذا من عوامل المشاركة السياسية لأنه من السهل على كل دائرة معرفة ما يحدث في الدوائر الأخرى. لم يكن الصال كذلك من قبل وكان لاب من الانتقال للحصول على المعلومة. أما الآن، مع الحاسب الآلي والانترنت يمكنك الحصول على كل المعلومات من كل أنحاء العالم وأنت في بيتك. والحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئا لمنع ذلك. مثلا الإسلاميون في أوروبا يرسلون التعليمات لأصدقائهم في مصر وإيران عن طريق الانترنت، وقدمت قناة الجزيرة برنامجا عن طريقة استخدام الإسلاميين للانترنت، ويؤدى ذلك إلى مشاركة سياسية لا تستطيع الحكومة مقاومتها. العامل الثالث هو الصحف والمكتبات. في الماضي لم تكن الصحف والمكتبات. في الماضي لم تكن الصحف تصل إلى قريتنا ولم يكن بها مكتبة. أما اليوم فالشباب يقرأ ويما أن الشبان متعلمون فهم يفهمون ما هي المشاركة السياسية. لم يكن هناك إلا مدرسة صغيرة للابتدائي وأخرى للإعدادي، وكانت المدرسة الثانوية على بعد ثمانية كيلومترات والجامعة في القاهرة. لم يكن لدى الناس المال الكافى لتعليم أولادهم. كل ما كان في إمكانهم كان الكتاب. أما الآن فهناك مدارس وحتى هناك جامعة في شبين الكوم. وأخيرا العامل الأخير هو الأحزاب السياسية. يوجد في قريتنا ممثلون عن كل الأحزاب وهم يؤثرون على الشارع، والناس يتعلمون بذلك ما هي المشاركة السياسية."

وقد جاءت على لسان ع.ط. أقدوال مماثلة: "الناس هنا لهم ثقافة سياسية. فهم يعرفون معنى كلمة انتخابات وتسويد وتسديد وتزوير ولجنة انتخاب وكشوف انتخابية. كما يعرفون من له حق التصويت ومن ليس له هذا الصق، وما هي مهمة مجلس الشعب، ومدته وعدد أعضائه، ونسبة ال ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين، والأعضاء مجلس الشعب، ومدته وعدد أعضائه، ونسبة ال ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين، والأعضاء المعينين، والاستفتاء... الخ. وهذه الثقافة موجودة عند كل الطبقات الاجتماعية وكل الأعمار لأن كل عائلة من عائلات سنتريس تضم اليوم ثلاثة أو أربعة جامعيين، أضف إلى ذلك التليفزيون والأطباق الهوائية والصحافة والمراكز الثقافية ومراكز الشباب والأحزاب السياسية. كل ذلك يعطى الناس ثقافة سياسية، وعلاوة على ذلك الممارسة المستمرة للانتخابات أو حتى مشاهدة انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والنقابات واتحادات الطلاب. كل ذلك يعطى للشباب والكهول والفلاحين والمدرسين والتجار نوعا من الثقافة السياسية والانتخابية لتلك التغيرات التي تمس الشباب، إنما العائلات. غير أن النتائج السياسية والانتخابية لتلك التغيرات التي تمس الشباب، إنما توثير أيضا على ثقل الوسطاء.

ويقول. ف. ج.: "في الماضي كان دور الوسطاء أساسيا. كنت تعطى المال لكبير العائلة أو لشخص آخر ليأتي لك بأصوات الفلاحين وكل العائلة. أما الآن فقد أصبح دورهم محدودا بسبب التعليم. لم يعد الناس يحتملون أن يوجههم أحد". ويتنكر هم.م. دور الوساطة الـذي كان يلعبه والده فيقول: "قبل الثورة كان أبي يقوم بدور الوسيط لحسن زياد باشا. كان يفعل شنا مهما جدا. عندما كان يريد أن يصوت أحد لحسن زياد باشا كان يعطيه نصف ورقة مالية قيمتها جنيه واحد ولا يعطيه نصفها الثانى إلا بعد التصويت. ولكن فى هذا الزمن قل دور الوسطاء إلى حد كبير إلا فى المناطق النائية لأن الناس أصبحوا مثقفين وهم يخطون من أن يقال إنهم تقاضوا مبلغا من المال لينتخبوا فلانا أو فلانا. ولكن ذلك يتم بأسلوب مهذب فى صورة تبرعات للمسجد أو غيره ومقابل ذلك يضمن الوسيط أصوات المجموعات التى يسيطر عليها". نفس الكلام جاء على لسان صن ع: "انتهى دور الوسطاء بسبب الجهود المبذولة فى مجال محو الأمية ولا يستطيع أحد أن يقول أن أصوات القرية الفلانية تتكلف "كذا" أو "الخدمة الفلانية"، فالمهم الآن هو الاقتناع". ويذلك يمكن القول أن التعليم ومحو الأمية يلعبان دورا كبيرا فى جعل التصويت مسألة فردية ومسألة اقتناع أو

حتى دون أن ندعى أن إضفاء الطابع الفردى على التصويت كان نتيجة حتمية لمحو الأمية، علينا أن نقر بأن التعليم يوفر الأدوات اللازمة لحرية التصويت. يقول لمحو الأمية، علينا أن نقر بأن التعليم يوفر الأدوات اللازمة لحرية التصويت. يقول آلان جاريجو ٢٠٠ في هذا الصدد: "إن معرفة القراءة والحساب تعنى أيضا معرفة قراءة بطاقة الانتخاب وإعلان نوايا المرشح والصحف، ومعرفة عد الأصوات أو فهم معنى وجود أغلبية في البرلمان". وبالطبع يؤدى هذا التوجه نحو فردية التصويت، لاسيما بين الشباب، إلى تعقيد لعبة تأثير هؤلاء أو أولئك ويصبح من الصعب التنبؤ بنتائج الانتخابات.

الحاج الت. 9 ٤ سنة، عضو سابق في المجلس الشعبى المحلي لمدينة سنتريس: "لم تعد السياسة مثل مــا كانت عليه في الماضي. اليوم في القرية تشب الصدراعات لأي شيء لـ و كانت القرية تتفق على شيء وعلى رأى واحد لكان هذا أفضل. في الماضي كان من السهل معرفة عدد الأصوات التي يمكن للمرشح الفوز بها في القرية، بل وكنت تستطيع، بالورقة والقلم، أن تعرف مدن معه ومن ضده ويذلك تعـرف عدد الأصوات التي سيحصل عليها في كل قرية وفي كل دائرة. وحتى قبل إعلان النتائج كان مكل يعلم من الفائد أن اللوم فالحالة مؤسفة. كل فرد في العائلة الكبيرة، أو حتى في العائلة الكبيرة، أو حتى في العائلة المحبيرة، أو حتى في متساوون والكبير هو الأكبر سنا وكان له نفوذ أكبر، لا يهم إن كان فلاحا أو بقالا أو موظفا صغيرا. ومع تقدم التعليم والوعى والثقافة في القرية نشأت طبقة جديدة حلت مصل كبار السن والأخرين. ولذلك، وقت الانتخابات يحاول كل شخص أن يفعل شئا ماحل كان ذلك ضد إخوته وأعمامه أو أخواله وباقي أفراد العائلة فيشب الصدا ع

كل شخصى يصوت لصالح مرشح مختلف وأصبح من الصعب عد الأصوات كما كان يحدث من قبل، وبذلك اختفت قيادات الماضى وكل واحد الآن له رأيه الشخصى... هذا هـو ما يسمى بالديمقراطيـة العفوية أو التلقائية، ولكنها أيضـا شعبية على المستوى المحلى، ولكنها لا توثر على شيء لأنها سلبية".

ولنستمع في نهاية حديثنا عن اعتراض الشباب على ثقل الوسطاء لما يقوله صرر. ع.: "يحب أن نعلم أن شباب الريف قد تغير كثبيرا و نتيجة لذلك قل تأثير كلمتنا وقبل ثقلنا ونفوذنا، بيل تلاشي كل ذلك لصالح الشباب ولا شك في أنهم سيقومون بدورنا على وجه أفضل الشباب هذا كانوا أصلا من الفلاحين الأميين، وكان يكفي أن تقول لهم "أنت وأنت علُّموا على هذا الرمز أو ذاك : فكانوا ينفذون ولا يمكنهم الرفض أوحتى الإفصاح بأنهم يريدون انتخاب شخص آخر خشية أن يكشف أمرهم أمامين. كانوا يعرفون أنه في هذه الحالة، إذا حدث لهم أي شيء، لن أساعدهم لأنهم "كسروا" كلمتي وأنا واحد من "الكبار". لكن الآن، مع تعليم الشباب، لا أستطيع أن أقول لأحدهم اذهب وانتخب فلانا. إذا كان مهذبا أو من أقرب أقربائي سوف يوافقني فيي الظاهر ويسخر مني في داخله ويقول لنفسه : "لن يأمرني هذا المتخلف بما يجب على أن أفعله". وإذا كان شابها لبقها سوف يقول: "ولمها لا تذهب أنت وتصوت له، أنبت صغير". لذلك يمكن القبول بأن التعليم قضى على دورنا، أو على الأقل جعله ضعيف وغير ملموس. والإشبراف القضائي سوف يقضى عليه تماما خاصة لو تم بنزاهمة كما يقولون كما أن الفراغ والبطالة جعلا الشباب لا يجدما يفعله إلا الثرثرة والكلام الفيارغ. يقضون وقتهم في القيراءة والاستماع. وعندما أقبول لهم إن فلانا خير شخص بمثلنا في البرلمان يتهمونني بأن مقاييسي في اختيار المرشح مقاييس رجعية وتقليدية وأن الاختيار يجب أن يكون على أساس أجدر المرشحين لهذه المهمة وليسي على أساس القرابة والمصاهرة ولا لكون المرشح من أبناء القرية. وفي نظرهم بجب أن بكون الشخص الذي ينتخبونه متعلما ومثقفا وقادرا على الفهم والتشريع. يجب أن يضدم الأمة أولا ثم أهالي الدائرة. وعلى هذا المستوى أيضا يجب أن يخدم محموع الأهالي وليس أصدقائه وزيائنه. ولا أستطيع الرد عليهم لأنهم على حق. ويما أنهم شباب وليس لهم عمل، ينشغلون بالانتخابات على مدى أكثر من سنة مما يهدد وظيفتنا ودورنا. أعطتهم وسائل الإعلام والصحف ثقافة سياسية أكثر من اللازم. كل واحد منهم يريد أن يصبح عبد الناصر ويكون له دور. هذه لعنة حلت علينا نحن "الكبار" وعلى دورنا في توجيه الأهالي. ما زال لنا دور في المجالس العرفية. ولكن

هذه أيضا لا يعترف بها الشباب يقولون إنها ليس أكثر من عرف وأنه من الأفضل اللجوء إلى المحاكم لأنها ستعترف بحقك. فالمحكمة محايدة لا تعرف أحدا وبالتالى لن تقف مع القوى ضد الضعيف. ربنا يحمى دورنا لأنه فى وقت ما لن يكون لنا أى وظيفة".

نحو زبائنية أكثر أفقية؟

بذلك يمكن القول بأن الإشراف القضائي على لجان الانتخاب الفرعية يعتبر مرحلة إيجابية هامة من التوجه الديمقراطي في الانتخابات في مصر. وأكثر ما جاء به من إيجابيات أنه أدى إلى وجود هيئة ناخبة وفتم سوق جمم الأصوات الذي كان قاصرا في البدء على الأعيان ثم بعد ذلك، ويسبب تزايد عدد المرشحين الأقوياء اقتصاديا نتيجة الانفتاح، على المندويين - المزورين. ومم تنوع الهيئة الناخبة أصبح من الممكن تجديد وتزايد وتنوع الوسطاء والوكلاء. ومع ذلك لم تؤد تلك التغيرات إلى تعديل جوهري في دلالة التصويت في مصر. فهوليس تصويتا بهدف التعبير عن رأى سياسي، وإنما تصويت بهدف المقايضة أساسها الزبائنية : مرشح يفعل أو يعطى (أو يتعهد بالفعل أو العطاء) ومن يشكرونه بانتخابه أو يعاقبونه بعدم انتخابه مرة أخرى. ليس هناك تعارض في الواقع بين الانتقال إلى الديمقراطية الانتخابية والتعددية السياسية من جهة والزيائنية من جهة أخرى. والدليل على ذلك ما حدث في كثير من بلدان الجنوب التي تبنت نظاماً ديمقراطياً مؤخراً. بل أن التحول إلى التعددية والديمقراطية قد يضاعف الشبكات الزبائنية الانتخابية. ويبين ريشار بانيجاس متحدثا عما حدث في مندن، أنه مم هيكلة النظام الحزبي لعبت السياسة الزيائنية دورا أكبر في تعبئة المؤيديين. وأخيرا أحدث انتقال بلدان الجنوب إلى الديمقراطية تقدما في التفكير حول طبيعة الزبائنية وعلاقتها بالديمقراطية. هل يجوز اعتبارهما متناقضين؟ ألا يتم تعزيز الديمقراطية -- بشيء من المفارقة -- في بوتقة أنماط من المنطق الزيائني ومن خلال سياسة ملء البطون؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه ريشار بانيجاس الذي لاحظ أن القاعدة تستخدم التصويت الزبائني كوسيلة لتحقيق مصالحها وتوجد تنافسا في عروض المرشحين، بل وتستخدم التصويت كوسيلة للانتقام من الجهات العليا. أما أقوال كاميي جواران فهي أقبل جزما، إذ إنها ترى أن الزبائنية، في إطار الانتخابات الحرة، تشوه لعبة التعددية بتمييزها للمرشحين الذين في أبديهم مقاليد السلطة، إلا أنها (أي الزبائنية) تدخل أيضا في إطار الأداء الديمقراطي؛ لأن الناخبين لهم حرية

التصويت. ولكن هل هم أحرار بالفعل أم أنهم مضطرون، نظرا للفوارق الاجتماعية وندرة الموارد وخصخصة توزيعها، إلى قبول نظام رقابة سياسية يخضعهم لطبقة سياسية لا تمثلهم أو لا تمثلهم، إلا بقدر محدود، وإن كان هذا النظام لا يلغى اختيارهم تماما ؟ وتشير كاميى جواران أيضا إلى أن التعود على التصويت واندماج الفقراء في السياسة يتم من خلال ومارسة المقايضة.

ما هو الوضع بالنسبة لمصر؟ من الصعب الإجابة على هذا السؤال لأن التغيرات التي أحدثها الإشراف القضائي على لجان الانتخاب لم تتضع بعد حقيقتها، ولأن الفاعلين القدامي والفاعلين المحتملين – وقد فوجئوا بالجديد في عملية التصويت في انتخابات ح ٢٠٠٠ – لن يكشفوا عن استراتيجياتهم وخططهم إلا في الانتخابات المقبلة. وكما أشرنا في الباب الأول من هذا الكتاب لن يتمكن القضاة وحدهم من ضمان التوجه الديمقراطي للانتخابات في هذا البلد، ولا إعطاء عملية انتخاب النائب دلالة سياسية. لا بد من إصلاحات قانونية وإدارية وسياسية سواء فيما يتعلق بالمعايير الانتخابية، أو بمباشرة الحقوق السياسية للمواطنين وللأحزاب السياسية، أو بإعادة تنظيم النظام السياسي – الإداري المحلي الذي – بفعل خلله الوظيفي، جول من النائب "عمدة بديل" في دائرته.

تبين من تحليل التزوير "من أسفل" كيف أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية يقومون بتزوير الانتخابات لصالح "معلميهم" أي النواب. والواقع أن انتخابات لحمالح " ٢٠٠٠ بقضائها على عملية "التصويت البديل" أدت إلى قطع علاقة المصالح التي كانت تربط هذين الفاعلين. ينبئ هذا الانقطاع بتغير العلاقة بين المرشح لمجلس الشعب والهيئة الناخبة من جهة، ويين عضو المجلس الشعبي المحلى والهيئة الناخبين من جهة أخرى. منطقيا سيضطر كل منهما من الآن فصاعدا مخاطبة الناخبين لكسب الأصوات دون اعتماد أحدهم على الآخر في ظل نظام العلاقات الزبائنية الذي غاب عنه الناخب. ونظرا لزوال المصالح المتبادلة، أو على الأقل المباشرة، سوف يلعب كل منهما منفردا وسوف تنشأ علاقات جديدة. وأخيرا ينبئ هذا الانقطاع بتجديد شامل للمجالس الشعبية المحلية ويإحياء دور هذه المجالس. هذا هو الأمل الذي عبر عنه للمجالس النين أجرينا معهم البحث الميداني وهم يشكلون كما ذكرنا قاعدة النظام السياسي المصري و الحزب الوطني الديمقراطي.

.م. ز. رْ عضو الحزب الوطنى الديمقراطى وعضو المجلس الشعبى المحلى بمحافظة المنوفيــة، رئيس لجنة التجبارة الداخليــة والتموين فــى المجلس الشعبـــي) : تقتضى

الديمقراطية أن يكون هناك وعي وثقافة سياسية وكل ذلك تحقق في انتخابات ٢٠٠٠ التي حركت في الناس الوعى السياسي الذي كان قد اختفى بعد عبد النامدر... وسوف تكمل انتخابات المحليات كل ذلك لأن الحملة الانتخابية ستكون صعبة جدا، ثم إن الديمقراطية تبدأ بالمحليات لأن معظمها يحتل أهمية كبيرة في الريف حيث يسكن معظم المصريين، وإذا ما أعطوا قدرا صغيرا من السلطة ليحكموا أنفسهم ستكون هذه هي الديمقر أطية، و تكتمل الصورة السياسية بمحلسي الشعب والشوري... عندما تشاهد التليفزيون وتبرى كيف تتزايد مساحة الديمقراطية... يرتبط كل ذلك بالنوايا العسنة التي تبديها الإدارة السياسية حتى تكون الانتخابات نزيهة كما في عام ٢٠٠٠، وهنا سترى الديمقراطية الحقيقية في المحليات (...) فانتخابات المجالس الشعبية المحلية، عندما تجرى في ظل قانون لا يمنح أعضاءها أي صلاحيات، فإنها تجذب الحمقى وغير الأكفاء... يقضون الوقت في إزعاج التنفيذيين بطلبات غريبة. ولكن في رأيي أن الانتخابات القادمة ستكون نزيهة وستضم المجالس الشعبية المحلية أشخاصا أكفاء ومثقفين... يجب فقط إعطاءهم صلاحيات جديدة... سوف تفتح الانتخابات المقبلة الطريق لإصلاح الحياة السياسية بالمحليات في مصدر (...) يجب أن يكون عضو المجلس الشعبي المحلى حاصلا على الأقل على شهادة جامعية، وهم كثيرون في الريف حاليا، وأن يكون قد قدم خدمات ملموسة للمحيطين به وأن يؤيد ترشيحه ما لا يقل عن ٥٠٠ شخصا. يجب أيضا أن يكون مقتدرا ماليا وملتزما وليس من أتباع أحد نواب مجلس الشعب أو مجلس الشوري... وأخيرا أن يكون رجلا مستقلا يعرف ما يفعل ويصرف أهمية وجوده في المجلس الشعبي المحلس (...). أدت انتخابات ٢٠٠٠ إلى تقليصن دور المندوب الذي يصبح فيما بعد عضوا في المجلس الشعبي المحلي، وبالتالي تفقد المحليات أهميتها بالنسبة للنواب (...) وكل ذلك معناه أن على المرشح أن يحسن التصرف ويقدم الخدمات للأهالي إذا كان يريد الفوز...".

تفترض كل هذه الاستنتاجات أو النتائج أن يكون لدى النظام المصرى رغبة حقيقية في "تطهير" عملية التصويت والمضى قدما فى التجرية أثناء الانتخابات القادمة. غير أن هذا لم يحدث إذ أن انتخابات ٢٠٠٢ المحلية أجريت بلا إشراف قضائى. أما الأسباب التي قدمها النظام الممرى لتبرير عدم التزامه بحكم المحكمة الدستورية العبا الصادر فى يوليو ٢٠٠٠ فى شأن الانتخابات التشريعية وعدم إخضاع لجان الانتخاب للإشراف القضائى فى الانتخابات المحلية فهى الوقت الذى يقتضيه ذلك وكون المجالس الشعبية المحلية لا تعد إلا قسما من أقسام السلطة التنفيذية وليست

مجالس ذات سيادة، وأن مداولاتها تتم على المستوى المحلى.

هذا القرار يستحق التحليل لكونه يحتوى على دلالات هامة بخصوص الحدود التى ينوى النظام وضعها للانفتاح الديمقراطي الذي بدأ في عام ٢٠٠٠، والتي تتعلق بنوعية النجب البرلمانية وأعضاء المحالس الشعبية المحلية التي يريدها أن تشغل مقاعد مجلس الشعب والمحليات، وينوع العلاقات التي يريدها بينهم ومع قراهم أو دوائرهم. والمسألة المطروحة هذا هي طبيعة الزيائنية الانتخابية والسياسية في مصر. يحري باتريك هيني ^{۲۱۹} أن ظهور الهياكل الزيائنية في ضواحي القاهرة يرتبط مباشرة بضعف المحليات. فكلما قلت ميزانية المحليات كلما حكم على النخب السياسية لاكتسابها الشرعية بالدخول في عمليات السمسرة الفردية لعدم استطاعة هـوُلاء الساسـة تمثيل المصلحة العامة أو التعبير عن المطالب العامة التي لا يمكنهم تحقيقها بسبب الأوضاع المالية فتدار على مستويات أعلى من مستواهم، بحيث بمكنهم التأثير عليها. فقد قلت قدرات الدولة التوزيعية كثيرا ولم بعد بمقدورها تحديد نصور ٥٠ ألف عضوا تتشكل منهم المجالس الشعبية المحلية في أنصاء الحمهورية عن طريق الانتخابات "الحرة". بل الأكثر من ذلك انتخب بعض هو لاء بطريقة ديمقر اطبة، ويذلك فهم غير "ملزمين" تجاه الجهات العليا مساقد يعرض الجهاز الإداري لبعض المشاكل بسبيهم كما حدث بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩. هل كان من الأفضل أن تظل العلاقية بين عضو المجلس الشعبي المحلي والنائب علاقية المعلم/ الزبون، فيرضى ذلك النائب الذي يحتكر إمكانية الحصول على الأموال العامة والخدمات، والتي يجوز تملكها بصفة شخصية وإعادة توزيعها حسب منطق الفردانية ؟

الزبائنية الإدارية والاقتصادية ، توازن مهدد

يطرح قرار الدولة المصرية بعدم تطبيق نظام الإشراف القضائى على انتخابات ٢٠٠٢ المحلية فرضية أخرى. تحدثنا طوال هذا الباب الأخير من الكتاب عن تنافس نوعين من الزبائنية: الزبائنية القديمة القائمة على توزيع أموال الدولة التى فى تناقص مستمر، والزبائنية الجديدة القائمة على توزيع الأموال الخاصة للمرشحين أو لموكليهم بسخاء متزايد. بل طرحنا فرضية وجود تحالف سياسى بين الموظف ورجل الأعمال يظهر على المستوى الانتخابى. ألا يمكن القول بأن النظام المصرى كان يريد، من خلال "الهدية" التى قدمها للنواب في عام ٢٠٠٢، وهم أساس شرعيته، عدم قلب خصائص الزبائنيه، وذلك بأن يوفر لهم الإمكانيات اللازمة لمنافسة

المرشحين من رجال الأعمال القادرين على الاحتفاظ باستقلالهم تجاه أجهزة الدولة ومواردها المحدودة ؟ ألا يمكن طرح فرضية أن تطور الزبائنية الانتخابية المصرية، التى أصبحت الآن تعتمد على أموال المرشحين الخاصة، يدعو إلى إعادة النظر في إحدى السمات الرئيسية الواضحة في التصويت المصري منذ عهد عبد الناصر، ألا وهي الهيمنة الإدارية، وأنه أصبح يعبر عن الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية ؟ ومع ذلك، إذا كانت الهيمنة الإدارية، بل والدولتية، تتراجع فالمسألة المطروحة هي مسألة طبيعة النظام السياسي المصري الطالي وطرعيته. فمصر تعيد النظر مرة أخرى في العلاقمة بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية. ولا يبدو أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يؤدي إلى مزيد من الديمقراطية، بل إنه يؤدي على عكس ذلك إلى تشبث النخب الحاكمة وعرقلة عملية التحول الليبرالي الذي بدأ منذ أكثر من عشرين عاما.

[هوامش]

١٥٧ تشير الدائرة ٨٧٧٧٥ نسبة

104 أيسن سيد عبد الرماب، "قتمايات ٢٠٠٠، دراسة حكلة" ، في هائلة مصطفى انتفايات مجلس الشعب ٢٠٠٠، القامرة، مركز افراسات السياسية والاستراتيجية بالأمراق ٢٠٠١، ص ٧٢٧ – ٢٠٠٤،

١٥٩ بما أنه لم يكن هذاك انتخابات في عام ١٩٦٧ فقد انتخب معدد بقاهين ليحل معل ناتب متوفى أو "مستقبل".

١٦٠ لأسباب تتعلق بظروف هاصة بالانتجابات في أشون فإن الأعدا المتوفرة ادينا تشمر الدائرة بأكمتها وليست موزعة مسب لهان الانتشاب ولا القري أر المدن. ومالقالي ليس لدينا الأعداد التي تصبح يشطول السؤان الانتشابي في هذه القرية على حدة.

33.9 انظر الباب الأول من الكتاب حول تنظيم انتشابات ٢٠٠٠ عمليا. 32.9 انظر الدان الأول:

163 Patrick Haenni. Banlieues indociles? Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire, thèse de doctorat soutenue en 2001

١٩٠٤ كان استأخة الوقت قسيميا على إسفال القسوت شمير مطرسات فرطفتين ويقتضي فلك تطوي مفن الأخور لاسيما "عليم الانتقلار" بقول ميشل وغير الميان المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة الإسلام المناطقة المنا

Michel Offerlé. Un homme, une voix? Histoire du suffrage universel. Découvertes Gallimard histoire.

1993, 160 pages?, «La politique en campagne", Politix, n°15, 1991, p. 55–67

لم تمد هده المعطية مسعيمة الورم بسبب تطور بعض أشكال الديمة راطية المشاركة démocratie participalive للتي من هواسها، بالإفسافة إلى قربها من تطلعات العواطنين مجاولة طرح المشكلات العامة بطريقة مستعرة عبر الرمن

165 Michel Offerlé. - Mobilisation électorale et invention du citoyen. L'exemple du milieu urbain français à la fin du XIXe siècle." dans Daniel Gazie (éd.). Explication du vote Un bilan des études électorales en France. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. p. 161

166 Daniel Gaxie. "Entretiens" Enjeux électoraux. enjeux municipaux". Politix. n°5.1989. p. 17–23

١٦٧ بقس المرجم، من ١٩٨.

۱۲۸ يشير استمدت منا إلى فروع إمدى الجمعيات الديرية الإسلامية التي يستضوها الإمران السلمون للفهام بالأنتشاء الاجتماعية والصحية والتطبيعية ولتكوين قاعدتهم الاجتماعية والانتشابية. الرأفي هذا الشأن:

Ben Néfissa S. "Citoyenneté morale en Égypte"Une association entre État et Frères musulmans". dans Ben Néfissa en collaboration avec Hanafi S (éds.) Associations et pouvoirs dans le monde arabe. .coll De l'Annuaire d'Afrique du Nord. Aix en Provence. Éditions du CNRS. 2002

۱۲۵ هــرونــ عنه أنه يشابل الطبريهات الكحواية بمواج بالنساء 170 Marc Abélès. Jours tranquilles en 89 Ethnologie politique d'un département français. Paris. Odile Jacob. 1989. p. 349-356.

١٧١ انظر الفصل الأول.

- 172 Michel Seurat. L'État de Barbarie. Paris. Le Seuil. 1989.
- 173 Hisham Sharabi. Le néo-patriarcat. Mercure de France, 1996.
- 174 Pierre Rosanvallon. Le Sacre du citoyen. Histoire du suffrage universel en France. Paris. Gallimard.

٧٧ يرضب أولينيب روا أن المسبيات الحالية في العالم العربي ليست امتداء للقباتلية أو الطائفية وإندا هي خكل جديد من أشكال علاقة التضامن التلكيدية في حيز حديث مثل الدولة أو عوامة الدولة (الالتصادية والدالية، ومن السمات المديزة لها مقارنة بمجموعات مماثلة في ساسات ثقافية أشرى أنها تبيل إلى المودة للتقاليد re—traditionalisation بمنى أنها تعمل وتتأسسل بل وتدعى أنّ مرجعيتها هـي تواعد العسبيات التقليمة

Olivier Roy. « Clientélisme et groupes de solidarité" survivance ou recomposition ?"... dans Ghassan Salamé (dir.). Démocraties sans démocrates. Paris. Fayard. 1994. p. 397–411

176 Bourdieu P., Les modes de domination". Le sens pratique. coll. « Le sens commun". Paris. Minuit. p. 209 244.

Patrick Haenni; « Banlieues indociles"? Sur la politisation des quartiers périurbains منا قتميير ملفوذ عن vv du Caire"». p. 317

١٧٨ انظر الياب الثاني.

١٧٩ بعد الشباب عنصرا أساسها في المنافسة الانتشابية وسوف نعود إلى هذه النقطة لاحقا في تحليلنا.

١٨٠ في الريث العميري، يعتبر بناء منزل خارج حدود القرية علامة على التحرارة الاجتماعي والنفوذ مثل ما كان ينحل الباشوات الإقطاعيون في الماضي هتر لا ينظفوا بصابة الشب

١٨١ لقلة من نواب المعارضة الذين استطاعوا أن يعطوا هذه الصورة وهذا الانطباع عن أنضبهم هم من الشفسيات القرمية التاريخية مثل خالد محيي الدين من حزب التجمع الذي له اتصالات على أعلى مستري داخل أجهزة الدولة.

182 Ben Néfissa S. "Citoyenneté morale en Égypte Une association entre État et Frères musulmans". dans Ben Néfissa en collaboration avec Hanafi S (éds.). Associations et pouvoirs dans le monde arabe. coll. De l'Annuaire d'Afrique du Nord. Aix en Provence. Éditions du CNRS. 2002.

۱۹۹۶ ۱۸۳ ولكنته لم يضرّ لحدم حصولته على تأبيد الجمعية الشرعية وذلك لأنته لم يستأنفهم قبل ترشيع نفسه. رشيع رشيد الغرساوي نفسه في التحامات

184 Ben Néfissa S. - Morale individuelle et politique? l'expérience d'un conseil "municipal" islamiste dans le quartier de Hélouan". Lettre d'information de l'Observatoire urbain du Caire contemporain. 1999. n°49, p. 20-29.

185 Alain Garrigou. Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs?. op.cit.

186 Pierre Rosanvallon. Le Sacre du citoyen. Histoire du suffrage universel en France. Paris. Gallimard. 1992. p 105–148.

187 Patrick Haenni. Banlieues indociles.... p. 298.

٨٨٨ أرضح آلان جاريجو كيف ساهمت الانتشابات المنتظمة مى فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة فى إزالة الأوهام الدرتيطة بالعلاقات الزيانتية - إذ أن التصويت جعل المقايضة موضوعية وحولها إلى علاقة تبادل مدريح "أعطى تحلى"، وشبه التصويت بالمقابل الذي استحق السداد.

Alain Garrigou. Clientélisme et vote sous la IIIe République": le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. op. Cit p. 39-78

189 Léonard Blinder. In a Moment of Enthousiasm. Political Power and Second Stratum in Egypt. Chicago. University of Chicago Press. 1978.

١٩٠ يميز بايندر بين النخبة الاجتماعية والعكام
 ١٩٨ نظر الغسل الثاني من الجزء الثالث

192 Ben Néfissa S. Eid S., Haenni P. . Pluralisme juridique et ordre politique urbain au Caire". les faux-semblants des majális curfiya. dans Le Roy E. et Le Roy J. (éds). Un passeur entre les mondes. le livre des Anthropologues du Droit disciples et amis du Recteur Michel Alliot. Paris. Publications de la Sorbonne. 2000. p. 207–226.

١٩٣ كان معمد شامين نائبا عن الدائرة في الستينيات وأخر مجلس كان عضوا فيه هو مجلس ١٩٧١.

١٩٤ يشير هذا إلى شباط ثورة يوليو ١٩٥٧

١٩٥ جيد ر بلاذكر أن قريضع الاجتماعي لأي شغص لا يرئيط بوضعه الاجتماعي –الاقتصبادي فحسب فبإذا كان الشغص ضعيفا من الناحية الاجتماعية–الاقتصادية وعديدا فهو في هذه العالة يعتبر شغصا "معيباً".

۱۹۱ أكثر للفضايا انتشارا في الريف للمسرى هي للفضايا المنطقة بتحديد الأراضي الزراعية، والإرث، والريع العباء إلا أن الانفتاح الالقصادي أدى إلى ظهور نضايا الشيكات بدون رصيد والكمبيالات...الغ لنظ Canni P. op cit.

١٩٧ لنظر الفصل الثاني من المِرْء الثالث

۱۹۵ مید الآنما فی اقریم نیمنع فیست محدود جد، وبقاتان بطل کست آسوتهم فی الانتقابات به نشأ لا یکزی وها سا یفنو عدم مشارکتهم السیاسیت " قوافی آن عدد الاقیام فی اداره لا پسم کی فیسلی آن یوز رفی الانتخابات فی مده العالم اسالانسی والی ملاقتنا با فیسلم کان یقتیم مرتبخ تینل خد فرستم فیسلم کان الدواج متبلی بیشنا، عاست و آنتنا نام فاتنان نفوذ طامانا نسی، فی ملاقتنا الوده ؟

١٩٩ المقصود هذا هو الوظائف الحكومية.

200 Ben Néfissa S. . Citoyenneté morale en Égypte...", op. cit

٢٠١ انظر الجزء الشاس بالزبائنية الإسلامية.

٢٠٧ يشير المتحدث هنا إلى مشروع كفالة البنيم وهو مشروع كبير أقامه الإخوان المسلمون بالاختراك مع الجمعية الشرعية.

- ٢٠٢ نفس المصدر
- ٢٠٤ ترجد في النص استخدامات أخرى لكلمة "تربيط" مثل الاتفاقات العبرمة بين المرشعين لتبادل الأصوات فيما بينهم
- ۲۰۵ نظر الباب الثاني من هذا الكتاب.
- 206 Richard Banégas. « Bouffer l'argent. Politique du ventre. démocratie et clientélisme au Bénin", dans???. Le clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. ???. p. 75–110
- 207 Alain Garrigou. Le vote et la vertu. Comment les Français sont-ils devenus électeurs?. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1992. p 167
 - ۲۰۸ نفس المرجع من ۲۰۸
 - ٢٠٩ لنظر في الياب الأول فصل "ضعف الهيئة الناعية وحدود مهمة القضاء" ومسألة الفود في كشوف الانتخاب. ٢١٠ تستخدم الرموز حتى يتدكن الناخب الأمن النوف على ليس الدرشع الذي يريد انتهابه
 - 117 نستخدم الرمور حتى يتمكن الماهب الأمي التعرف على اسم المرسّع الذي يريد انتهابه
 - ٢١١ انظر في الباب الثاني: "النائب المصري بين عصائص النظام السياسي-الإداري والنظام الرئاسي".
- ٣١٢ التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، مركز البراسات السهاسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥. - Le secteur privé. la libéralisation économique et les perspectives de démocratisa.
- tion'il ceas de la Syrie et de certains autres pays arabes', dans Chassan Salamé (dir.) Democraties ans démocrates. Paris. Fayard. 1994, p 334–371.

 214 Dina El Khawaga. Le Parti national démocrate et les élections de 1995. La conjonction de
- nombreuses logiques d'actions",, dans Sandrine Gamblin (éd.). Contours et détours du politique en Égypte. Les élections législatives de 1995. L'Harmattan/Cedej, 1997. p. 83–99
- ٢١٥ نظرا لأن البيانيات البقيقة عن ظاهرة تزوير الانتشابان في تاريخ الانتشابات غير متوفرة لدينا فقد رأينا استخدام كلمة "عودة ظهور" أمزيد من الحدر.
- 216 Daniel Gaxie. "Le vote comme disposition et comme transaction", dans Daniel Gaxie (éd), Explication du vote. Un bilan des études électorales en France. Paris. Presses de la Fondation nationale des sciences politiques. 1989. p. 11–36.
- 217 Alain Garrigou. Le vote et la vertu.... op. cit.. p. 220-225
 - ۲۱۸ نفس المرجع من ۲۱۹-۲۰۰
- 219 Patrick Haenni. Banlieues indociles? Sur la politisation des quartiers périurbains du Caire, thèse de doctorat.

الخلاصة

كان الهدف الرئيسى لهذا الكتاب هو فهم بعض الظواهر الناجمة عن الانتخابات التشريعية التى أجريت في مصر خلال العقد الأخير ولم تتناولها الأبحاث العلمية بالتفسير الكافى. كيف يمكن لانتخابات تتسم بالتزوير الم المنافسة بين المرشحين وكيف أن هذا التزوير لم يكن بالضرورة في صالح المرشحين الرسميين لحزب الحكومة والإدارة؟ ومع صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في يوليو ٢٠٠٠ أخذ هذا الهدف الأولى بعدا جديدا إذ أن فرص الإشراف القضائى على لجان الانتخاب الفرعية كان يرمى إلى القضاء على أهم صور التزوير وقد تحقق ذلك جزئيا. وفى الوقت ذاته أظهر الإشراف القضائى على اللجان عنصرين كانا عائبين في الانتخابات السابقة – أو أعاداهما إلى الظهور – وهما الناخب

فى هذا الكتاب اعتمدنا على تحليل مجموعة من اللقاءات مع عدد من الشخصيات المعترف بهم فى القرية على أنهم من أهم الفاعلين المباشرين أو غير المباشرين فى الانتخابات التشريعية، وبناءً على دراسة التصويت من الانتخابات التشريعية، وبناءً على دراسة التصويت من الزاوية المحلية خلصنا إلى أن النتائج التى توصلنا إليها تنطبيق على مجمل التعاملات الانتخابية فى مصر، قد يكرن فى ذلك شئ من المجازفة بطبيعة الحال. فكيف يمكن تبرير مثل هذا التعميم خاصة وأن المادة الأساسية للبحث الميدانى تتكون من خطاب الفاعلين عن ممارساتهم أو عن الممارسات التى لاحظوها وليس من مشاهدة الباحثين الفاعليم للموضوع مباشرة ؟ كان من السهل، المرد على مثل هذه الانتقادات، أن نعتبر هذا الكتاب مجرد دراسة حالة لقرية واحدة لا تمثل نهائيا الوضع العام. غير أن ذلك لم يحدث. فما يشهد لصالح الموقف الذي تبنيناه هو تواضع الهدف المبدئي للكتاب. لم شديدة، فهم الآلية الانتخابية وفاعليها في إطار انتخابات معروف أنها مزورة. فكيف يمكن "لانتخابات بلا ناخبين" أن تجرى وتولّد المنافسة وأن يتم بناءً عليها تشكيل مجلس الشعب ؟ كان تفسير هذه الآلية يقتضى القيام ببحث ميكرو وكانت الوحدة المكانية موضع الدراسة هى قرية من القرى وليس الدائرة بأكملها.

إذا كان من المؤكد أن ظروف أو شروط المقايضة الانتخابية تختلف وفقا للمكان الدى تجرى فيه الانتخابات، فمن المؤكد أيضا أن الآلية في حد ذاتها لا تختلف لأن الفاعلين هم أساسا المرشحون والناخبون "الكبار غير الرسميين". فبالفعل يتغير هؤلاء سواء على مستوى الدوائر أو داخل الدائرة الواحدة، وتختلف خصائص الأعيان الناخبين الكبار في حي عشوائي من أحياء القاهرة أو في أحد الأحياء العمالية عن تلك التي يتسم بها أعيان قرية من قرى المنوفية أو الصعيد. كذلك تختلف سمات المرشحين والخدمات التي يتعهدون بتقديمها من مكان لآخر، كما تختلف أساليب التزوير في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية حيث تسجل هذه الأخيرة منذ زمن طويل نسبة مشاركة انتخابية مرتفعة. غير أن هذه الاختلافات لا تتنافى مع كون الناخب العادى لا يعتبر فاعلا رئيسيا في الآلية الانتخابية. لقد أكدت نتائج مع كون الناخب العادى لا يعتبر فاعلا رئيسيا في الآلية الانتخابية. لقد أكدت نتائج انتخابات مجلس الشعب ٦ مليون ناخب.

يعتمد الكتاب على خطاب الفاعلين بشأن ممارستهم الانتخابية وليس على خطاب الباحشين وتحليلهم لتلك الممارسة. يرجع مثل هذا الاهتمام بأقوال الفاعلين مع تقليص مكانة الباحثين لعدة أسباب: كيفية إدارة الحوار ومستواها، "وصفة" الذي أجرى هذه اللقاءات. فغالب الظن أن هذه النوعية من البحث "rr-"participante من خارج القرية خاصة وأنها تناولت موضوعات حساسة يصعب التطرق إليها لأسباب عدة.

عادة لا يعكس الغطاب صورة صحيحة ودقيقة للممارسات بل يحورها، فالصورة التى يعطيها المتحدث تتفق مع رؤيته وخبرته ومصالحه، ولذلك حرصنا على توفير بعض المعلومات عن المتحدثين حتى يمكن للقارئ فهم وضعهم وموقفهم. ومح ذلك فخطابهم لا يبعد كثيرا عن الممارسة، بل إنه جزء منها لأنه يعد أفضل ومح ذلك فخطابهم لا يبعد كثيرا عن الممارسة، بل إنه جزء منها لأنه يعد أفضل المداخل للتصورات والقواعد والقيم التى تحدد الممارسة ومن ثم "تشكلها". المقصود إذا باختيارنا هذا هو الابتعاد عن بعض الرؤى التى تحصر النشاط السياسي في الجانب المؤسسي على نحو مبالغ فيه في بعض الأحيان. صحيح أن المؤسسات لها منطق ودلالات تحدد سلوكيات الفاعلين. ولكن في مصر أيضا، كما أوضح كروزييه وفريدبرج ""، ليس الفاعل مجرد شخص خاضع أو ضحية للنظام المؤسسي، بل هو يشارك فيه مع احتفاظه في الوقت نفسه بقدر من الاستقلالية والحرية بل والسلطة، كما أنه قادر على تطيل مول جزئيا وتحليل ممارساته الشخصية. يتضح ذلك جليا في

المثال الذي تناولناه في هذا الكتاب إذ نرى كيف أمكن استخدام المؤسسة الانتخابية وانحرافاتها ضد من كان من المفترض أن يستفيدوا منها وهم المرشحون الرسميون للإدارة والدولة.

لقد أدى ظهور فاعلين جديدين (أو عودتهما إلى الظهور) -لا بد من أخذهما في الحسبان مستقبلا- إلى تغيير الآلية الانتخابية. هذان الفاعلان هما الناخب والهيئة الناخبة. بيد أن مثل هذا التغير لم يكن له تأثير جوهري على دلالات التصويت في مصدر ولا على طبيعة الزبائنية في التعاملات الانتخابية، حتى وإن كان له تداعيات مصدر ولا على طبيعة الإخائنية في التعاملات الانتخابية، حتى وإن كان له تداعيات الماسة على أساليب هذه الأخيرة. نحن بصدد تصويت بهدف المقايضة وليس تصويتا للتمثيل السياسية لعضو مجلس الشعب على المستوى القومي والدور "المحلي" الذي يوكل إليه. السياسية لعضو مجلس الشعب على المستوى القومي والدور "المحلي" الذي يوكل إليه. إلى الأجهزة الإدارية وأجهزة الدولة التي التوزيعي الميض الخدمات ويبدو أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يخفف من وظائف الدولة ليعض الخدمات ويبدو أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يخفف من وظائف المتمثلة السيادية بال العكس. فكل شيء يتم وكأن الدولة تكثف من تلك الوظائف المتمثلة في الرقابة والعقاب والتصريح والحظر...الخ لتعويض فقدانها هيمنتها النسبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى يكون لوجودها مبرر شرعي.

وبرغم طبيعت، الزبائنية فالتصويت المصدرى لا يعتبر تصويت الاسياسيا. وإذا كان الرأى السياسى لا يعبر عنه إلا قليلا عن طريق صناديق الانتخاب إلا أنه موجود ويعبر عنه، لا سيما بالنفى، فى أماكن أخرى. فالتصويت لصالح "المستقلين على مبادئ الحزب الوطنى الديمقراطى هو تصويت عقابى ضد الحزب الوطنى الديمقراطى مبادئ الحرب الوطنى الديمقراطى وريائحرى ضد الخرب الوطنى الديمقراطى النظام. والتصويت لصالح الإسلاميين هو أيضا تصويت سياسي ولكنه أكثر إيجابية" لأنه يعبر عن أفضلية واختيار. فهو يجمع بين مميزات التصويت السياسى والتصويت المباسى والتصويت المباسى والتصويت المباسى معارض وفى نفس بهمدف المقايضة ويسمع بالتعبير بوضوح عن اختيار سياسى معارض وفى نفس الوقت بتقديم الشكر وتشجيع من يقوم بما لم تعد الدولة القيام به، أو لا تقوم به بالكفاءة المطلوبة: العلاج والتعليم والمساعدة والحماية. بل هناك ما هو أكثر من نلك. فمن مميزات التصويت لصالح الإسلاميين أيضا أنه يعطى العمل السياسى مغذى ودلالة لأنه يحمل فى طياته مشروعا. وأيا كان رأينا فى مثل هذا المشروع ومهما

بداية عهد عبد الناصر كان قد ندح في تحقيق التحالف بدفل العمل السياسي والعمل العام لهما مغذي ودلالة. ويبدو أن هذا هو الجديد في التصويت لصالح الإسلاميين. ببدو أن الزبائنية من النوع الخاص أخذت مكانتها في التعاميلات الانتخابية المصرية تزدادعلى حساب الزبائنية الانتخابية التقليدية المبنية على التوزيع والعطاء والخدميات اعتميادا على أموال الدولة وذلك على الأقل منيذ الحقية الناصرية. بل وقد طرحت فرضية مفادها أن التوازن بين النوعين من الزيائنية أصبح مهددا. وهنا تظهر كل التناقضات الموجودة في النظام المصرى الصالى : دولة لم تعد الدولة التوزيعية التدخليــة والتنمويــة كما في الحقيــة الناميرية، وفي الوقت نفسه ليست الدولة التي انتقلت حقيقة إلى الليبرالية الاقتصادية. حتى إذا كان من الصعب، في إطار ارتباط القطاع الخاص بالسلطة الدولتية، التفرقة بين النوعين، إلا أن انتشار الزيائنية من النوع الخاص قد يكون له تداعيات على التعاملات الانتخابية في مصر بسبب خواص التاريخ السياسي الحديث في هذا البلد وآثار الناصرية على مستوى التصورات. فالزياننية العامة تقوم على أساس التوزيم من أموال الدولة. ووفقا للنظرة الناصرية فإن الدولة ملك للحميم وبالتالي ما يفعله هذا النوع من الزيائنية هو تسهيل حصول المواطنين على ما يرون أنه ملك لهم ومن حقهم الحصول عليه. أما بالنسبة لأعمال الخبر التي يقوم بها رحل الأعمال الذي يصبو إلى الوصول إلى الدولة وأسواقها ويسعى إلى مقعد في مجلس الشعب فالأمر مختلف الواقع أن هذا النوع من الزيائنية قد أبرن حقيقة العلاقة التي أصبحت علاقة زيائنية حقيقية بمعنى "خذوهات"، وهو ما يفسر المهود التي تبذلها الزبائنيـة الإسلامية لمحو هذا "الدين" من الأذهان وذلك بتجنب الشخصنية وإضفاء طابع جماعي على العطاء والتبرعات وإعادة توزيعها دون تمييز ولا تفرقة وبمحاولة إشراك المواطنين في أعمالها وأنشطتها الاجتماعية ولو بصورة محدودة.

استندنا فى تحليل دلالات التعاملات الانتخابية والتصويت فى مصد على المراجع التى تتناولت تاريخ الانتخابات فى فرنسا وفيه تعريف لما "يجب" أن يكون عليه التصويت هو عبارة عن تعبير الناخب فرديا عن اختياره، وهو يختار حسب ما يمليه عليه ضميره، ويطريقة منطقية بعيدا عن الضغوط والتبعيات، ويذلك يكون هذا الاختيار اختيارا سياسيا، كما أن من المسلم به أن "ما يجب أن يكون عليه" التصويت متوفر لدى كل الناخبين. إلا أن أبحاث علم الاجتماع السياسي والانتخابي مبنية على فرضيات عكس الفرضية الديمقراطية: أولا توجد اختلافات بين نائب وآخر،

ثم إن لكل منهم وضعاً محدداً اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. ويقول دانييل جاكسي أن التصويت هو أولا مرتبط بالوضع الاجتماعي للشخص وعلاقتيه بمحيطه ٢٢٢. كذلك يفترض الاختيار السياسي أن تتوفر لدى كل الناخبين معايير للتقييم خاصة بالسياسة، غير أن الكل لا يتساوى في درجة التسيس لكون التسيس كفاءة تكتسب، وكلما ارتفع مستوى التعليم، وارتفعت بالتالي الطبقة الاجتماعية، كلما أمكن اكتساب المعرفية والتمكين من الحقل السياسي والفاعلين فيه ورهاناته. ولا يمكن أن ندعي أن "الناخبين قاموا بالاختيار" في ظل نظام اجتماعي يعيد إنتاج عدم التكافؤ في التسيس فيدرم المواطنين من وسائل معرفة الحقل السياسي وإدراكه. الواقع أن الناخبين يختبارون بناءً على معايير مختلفة تماما ويعيدة كل البعد عن المنطق السياسي الذي ينسب لهم هذا فهناك شروط اجتماعية واقتصادية غير معلنية يتناولها هو معني دانبيـل حاكسي بالتحليل ويطلق عليهـا "cens caché" إن التأكيد على الفرق بين "الناذب المقيقي" و"الناذب الصوري" لا يعني أن ال "كما لو كان ..." الذي تقوم عليه الديمقراطية الانتخابية الغربية ليس له تأثير على الممارسات، بل على عكس ذلك هذا المعتقد هو الذي يتيح للطقوس الانتخابية المنتظمة أن تعمل لأن عملية فهمه والداكه من قبل الفاعلين في التعاملات الانتخابية قد تمت تدريجيا. "بمخاطبة الناخبين كما لـو كانوا مطابقين للنموذج، ويتقديم الحلول السياسية لهم، ويتفسير أصواتهم على أنها أحكام سياسية، نحثهم على أن يكونوا كالمفترض أن يكونوا عليه"٢٢٢.

بيد أن المقارنة بين التجربة الانتخابية المصرية المعاصرة والنموذج الغربي أو بالأصح النموذج الغربي أو بالأصح النموذج الفرنسي، وإن كان لا مفر منها، تثير إشكالهات متعددة الجوانب. أولا المقارنة هنا تشويها الازدواجية في ظل الظروف السياسية الدولية الصالية حيث يتم "باسم الديمقراطية" إضفاء الشرعية على التدخل العسكري في بعض الدول، ونقض والأمم. فكل شعب يعرف جيدا المسار الذي يناسبه للانتقال إلى الديمقراطية وإقرارها. في هذا الصدد يعد النموذج الفرنسي نموذجا خاصا بفرنسا ويختلف من عدة جوانب عما يمكن تطبيقه في بلدان أخرى هي جزء مما يطلق عليه "الديمقراطيات الغربية القديمة" "". قد تكون مثل هذه الأقوال مجرد إعلان نوايا في إطار مجتمعات علمية تشهد هي ذاتها العديد من ظواهـر الهيمنة. والواقـع أن أكثر المجتمعات التي تمت دراستها حتى الآن هي المجتمعات الغربية؛ حيث توجد مجتمعات علمية تتوفر لديها الإمكانيات والوقـت والحرية التي تمكن من المغرى من المغرى

بالنسبة للباحث – وعن حق – أن يستند إلى أحدث ما أنتجته تلك المجتمعات العلمية عن مجتمعاتها وأكثر هذه الأعمال تجديدا وملاءمة لموضوعه. هذا هو ما فعلناه في هذا الكتـاب، خاصة وأن الموضوع يثير كثيرا من الأفكار المسبقـة والصور النمطية images d'Epinal لاسيمـا في مصر. علاوة على ذلك كان الهدف الرئيسي من الاستعانة بأعمال آلان جاريجو ودانييل جاكسي وميشيل أوفيرليه هو إعطاء القارئ المصـري صـورة لقاريخ فرنسا السياسـي والانتخابي أقرب إلى الواقـع من تلك التي يصورهـا "بلد حقوق الإنسان وثورة ١٧٧٩.".

قد تبدو الإشارة إلى التاريخ الانتخابى الفرنسى غير صائبة على أساس الاختلاف بين زمكانية مصرعام • • • • و رمكانية فرنساأو غيرها من الديمقراطيات الانتخابية. وبالتالى من المهم أن نوضح أن الهدف من ذلك هو وضع الخطوط الرئيسية لإشكالية فرض أدوار انتخابية، وأن نبين أن هذه الأدوار ليست فطرية أو تلقائية، كما أنها لا تخص ثقافة بعينها دون الثقافات الأخرى، وقد أشرنا إلى التاريخ الانتخابى المصرى لمنفس الغرض مخاطبين الجمهور المصرى على وجه الخصوص وعلاقته بتاريخه. أليس من الأفضل، بدلا من الاحتماء فى تاريخ سياسى انتخابى ثرى ولكنه مجمّل، أليس من الأفواهر الحالية بمزيد من الاهتمام والتساؤل عما إذا لم يكن نمو الديمقراطية الانتخابية يتم فى بوتقة التغيرات الحالية ؟ هذه هى الفرضية المطروحة فى هذا الكتاب. أيا كان حجم الهيئة الناخبة المصرية فى الوقت الحالى فإن ظهورها أو عودتها للظهور يؤثر على التعاملات الانتخابية ويسهم فى تحولها الديمقراطي. إن النظر إلى ثقل التاريخ الانتخابى الفرنسى بشى من النسبية مهم جدا، خاصة وأن "نتاجه" يتعرض اليوم لأرمة كبيرة أو بالأصح بعاد تشكيله.

يشهد النصوذج الانتخابى الفرنسى، بل والغربى اليوم تصولات جوهرية فيما يتعلق سواء بالمشاركة أو الالتزام أو بالتمثيل السياسى، الأمر الذى يفسر كثرة الكتب والأبصاث عن "أزمة الديمقراطية"، وهى من ثمار التساؤلات التى يطرحها علماء السياسة والاجتماع والمؤرخون على حد سواء. ذلك وتمس هذه الأزمة علاقة الناخبين الغربيين بالسياسة، وبالتالى الطبيعة السياسية للتصويت وهى التى عرضناها فى هذا الكتاب على أنها العلامة المميزة والمتميزة للتصويت فى الدول الغربية مقارنة بالتصويت بهدف المقايضة المبنى على الزبائنية على الطريقة المصرية.

يعد التزايد المستمر في نسبة الامتناع عن التصويت *** أولى علامسات أزمة الديمقراطية الانتخابية. وتمثل هذه الظاهرة على ما يبدو عاملاً مشتركا في كل البلدان وفى كل الطبقات الاجتماعية حتى إذا كان الإيمان الدائم والمستقر بقيمة التصويت الايجابية يخفف إلى حد ما من ظاهرة عدم اكتراث الناخبين بعملية التصويت. هذا وقد ظل الامتناع عن التصويت لفترة طويلة مرتبطا بالطبقات الاجتماعية الدنيا، وكان ينظر للتهميش السياسي على أنه من آثار التهميش الاجتماعي أو امتداد له. كما بينه دانييل جاكسي. أما اليوم فالامتناع عن التصويت في فرنسا أصبح يشكل ظاهرة تمتد إلى الفئات العليا من المجتمع بما فيها الشباب الجامعين ٢٠٠٠. وعليه فإن أكثر الفئات معرفة وتمكنا من الحقل السياسي لا ترى ما يستحق نهابها للتصويت. ثمث أخر يدل على الارتياب الانتخابي yi scepticisme وهو تزايد التصويت بعدم الاختيار "٢٠٠، وهو بكل بساطة "التصويت من أجل التصويت" من قبل ناخبين مقتنعين ومرتابين في الوقت ذاته وليس اختيارا انتخابيا.

ثانية العلامات التى أبرزها المتخصصون هى عدم استقرار أو عدم ثبات التصويت ٢٠٨ حيث لا يتردد الناخب فى الانتقال من حزب لآخر ويسلك سلوك المستهلك السياسي ويحكم على الاشخاص وفقا للظروف، كما يتزايد شعوره بأن الأيديولوجيات والقوى السياسية المنظمة لا تسمح له بتحقيق ذاته. ونحن اليوم بصدد ظاهرة تأكل الهويات الحزبية، وأصبح إعلان المرشح عن انتمائه الحزبي يلعب دورا أقل وضوحا في توجيه اختيار الناخبين، وتراجع دور الأحزاب السياسية فى تحديد التصويت. ويرى بيير روزانفالون أن ما يحدث فى فرنسا يعد انقطاعا تاريخيا بالنسبة للسلوك الانتخابي الذى كان سائدا على مدى نحو قرن من الزمن ألا وهو التصويت كتعبير عن الهوية السياسية ٢٠٠٦.

يتعلق العرض الثالث للأزمة بالهوة بين الناخبين والطبقة السياسية بشكل عام وما صاحبها من فقدان رجال السياسية لمصداقيتهم. فهى إذا أزمة التمثيل السياسي، إذ يشعر المواطنون أنهم غير ممثلين على النحو الكافى ولم يعد رجل السياسة يعتبر ممثلا (لناخبيه أو لأيديولوجية ما أو اقضايا أو مصالح مشتركة ... الخ) وإنما ينظر إليه على أنه يدير الأمور ويحاسب على أفعاله، الأمر الذي يؤدي إلى تنامى شخصنة الحياة السياسية. ومن جهة أخرى لم تعد الأحزاب السياسية مكانا للجدل والنقاش وإنما منشآت مسئولة عن إعداد أخصائيين في الفوز بالسلطة.

هذا ويختلف تحليل الباحثين لتلك الظواهر. فالبعض برى أننا بصدد أزمة كبيرة وعميقة تنبئ بإعادة تشكيل شاملة لعلاقة المجتمعات الغربية بالسياسة في حين يرى البعض الآخر أن الأمر لا يزيد عن كونه تغييراً لأشكال الديمقراطية دون المساس بجوهرها. ويذكر كثير من الباحثين أن الديمقراطية فى حد ذاتها تعتبر إشكالية: فقد تطلبت وتتطلب حتى الآن إعادة النظر فى الأمور من حين لآخر لتتواءم مع التغيرات التى تحدث فى محيطها.

ريما يكون شعور المواطنين "بسوء تمثيل" القيادات والطبقة السياسية بشكل عام. والأحزاب السياسية التى تعانى اليوم من قلة الأعضاء، علاصة على نهاية "العصر الثانى للديمقراطية"، أى ديمقراطية الأحزاب السياسية حسب تصنيف برنار مانين "الذي يرى أن "الديمقراطية ليست نظاما جامدا". يرى برنار مانين أن العصر الثانى المحكومة التمثيلية قد ظهر بعد عصر "ديمقراطية الأعيان"، ويلبه اليوم "ديمقراطية الجمهور" التى يمكن وصفها كما يلى: لم تعد النخب هى نخب الأعيان أو النخب التصالات الموهبة التنظيمية والتفانى في العمل السياسي، وإنما هى نخب الاتصالات القدادة على نقل وتوصيل رسائل ما إلى الناس وجعلهم يستقبلونها. وتظهر هذه القدر أكبر من حرية العمل عما كانت تتمتع به سابقاتها، وأصبح البرنامج السياسى للأحزاب التى تساندها أقل دقة وتحل محله توجهات عامة، بل تصورات الم يعد التباين بين الأحزاب السياسية انعكاسا مكتفا لتباينات داخل المجتمع، بل إن الاختلافات في الرأى التى كانت تسفر في الماضى عن الانقسامات الحزيية نشاهدها الاجتلافات في الرأى التى كانت تسفر في الماضى عن الانقسامات الحزيية نشاهدها البرلمان أو الأحزاب السياسية، وإنما امتد إلى ساحة أوسع، تختلف في بنيتها ألا وهي وسائل الإعلام.

يتفق دانييل جاكسى "" مع تحليل مماثل عن تحول السياسة إلى الاحتراف، وهى ظاهرة لم يكن يتقبلها المواطنون لكونها تتعارض مع مبدأ تساوى الجميع فى المسئوليات العامة، بل وينظر إليها اليوم بمزيد من القلق وتعزز الشعور العام بتجريد المواطن من حقه فى ممارسة السياسة. الواقع أن "ديمقراطية الجمهور" صاحبها ظهور المتخصصين فى السياسة من العاملين فى مجالات استطلاعات الرأى والإعلام والتسويق والصحافة. ومن الناحية الاجتماعية لا يعد هـ "لاء من رجال السياسة إلا أن شاطتهم تؤثر بطرق عديدة على الممارسات السياسية وتوجهها. ورغم ذلك، على حد قول دانييل جاكسى، فليس عليهم أى مسئولية سياسية. ومع هذه التغيرات تعمقت الهـوة بين المواطن العادى والطبقة السياسية المنشغلة برهانات محددة تشكلها. ويذلك أصبح تحول السياسة إلى الاحتراف والتغويض السياسي يمثلان إشكالية تتزايد وأصبح هناك تساؤلات جديدة. ألم يحن الوقت لمناقشة الطريقة التى تتبعها وسائل

الإعلام فى إذاعة أو نشر الأخبار، ومحتوى تعليم وإعداد الصحفيين والأيديولوجيا الضمنية للإعلام والتسويق السياسى ؟ هل يجب الصد من سلطان السياسة التمثيلية وتأسيس مجال يتدخل فيه المواطنون مباشرةً ؟

يتضح من ظهور وانتشار "أشكال جديدة للمواطنة" أن حالة عدم الرضا السياسى العامة قد أسفرت بالفعل عن أنماط بديلة من العمل السياسى مثل الأحزاب والنقابات لا ترتبط بأجهزة الجولة ولا بالتنظيمات وتسمع بربط المجتمع بالنظام السياسى. لا ترتبط بأجهزة الجولة ولا بالتنظيمات وتسمع بربط المجتمع بالنظام السياسية ولكونها مرتبطة ارتباطا وثيقا بتغيرات الحركة الاجتماعية تميل أشكال المشاركة السياسية والالتزام إما إلى أن تأخذ طابعا دوليا على غرار حركة العولمة البديلة altermondiste. وإما إلى الارتباط بقضايا محددة وأنية. ومقابل رؤية إعادة تشكيل الديمقراطية التمثيلية الغربية على هذا النحو ثمة تحليل آخر مفاده أننا بصدد أزمة حقيقية تمس "جوهر" الديمقراطية بل و"جوهر" السياسة.

يرى آلان جاريجو ٢٦٠ أن انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية يعكس أزمة شديدة لارتباطه بدلالات التصويت وأسبابه ومبررات وجوده. وعلاوة على أن الاختلافات بين البرامج السياسية في تفاؤل مستمر، فالمواطنون يتساءلون إذا كان الحكام السياسيون لهم النفوذ الكافى على المجتمع ليغيروه ويحولوه إلى الأفضل؟ وما هي هوامش الحركة والعمل المتاحة للدول اليوم في زمن العولمة وثقل السوق والشركات الكبيرة متعددة الجنسيات والمؤسسات السياسية والمالية الدولية والإقليمية؟

يربط بعض المؤلفين تلك الأزصة بالتغيرات العميقة التى تشهدها المجتمعات الغربية داخليا، ولا يتردد بيير روزانفالون⁷⁷⁷ في الحديث عن "انصراف" المجتمع عن السياسة في فرنسا اليوم لاسيما بسبب انقطاع الرابطة القديمة بين الأحزاب السياسية والطبقات الاجتماعية، ورغم أن مسألة التمثيل السياسي "الجيد" كانت على الدوام من المسأكل الأساسية للديمقراطية التمثيلية الحديثة إلا أن ببير روزانفالون قد أوضح كيف تشكلت تدريجيا في فرنسا ديمقراطية تتسم بالتوازن من أجل تقويم هذا التفاقض الأصلي بين المبدأ السياسي الذي يوكد سيادة الشعب والمبدأ الاجتماعي الذي يبين أن الملاقات من دور الأحزاب السياسية وتبنى تقنيات انتخابية جديدة ومن المكانة التي حظيت بها الهيئات الوسيطة مثل النقابات داخل المؤسسات الإدارية بهدف جعلها تشارك في "الشأن العام". كما يرى بيير روزانفالون أن التساؤلات المطروحة في الطوم الاجتماعية وتطورها نابعة من الرغبة في معرفة وفهم الشعب والاطلاع على

رغبات بطريقة أفضل. إلا أن مجمل هذه الآليات والمنظمات والمؤسسات قد انقرضت بفعل الاضطرابـــات الاقتصادية التي أحدثتها الثـورة الصناعية الثـائثــة والتغيرات الاجتماعية المتعلقة بالدخول في عصر الفردانية. أدت تلك الظواهر أيضا إلى صعوبة أكــبر فــى الفكر الاجتماعي الذي شهــد نقض النماذج التقليدية لقــراءة وتفسير الواقع الاجتماعي والسياسي.

هـذه الفكرة الأخيرة تدعو الباحث إلى طرح التسـاول التالي : أليست أزمة السياسة في الديمقراطيات الغربية الحالية هي بالأصح أزمة التفكير في السياسة. فبالفعل تحتى أزمة السياسة كما عرضناها باقتضاب عدة مفارقات. لقد حدثت في الوقت الـذي أصبح النموذج الليبرالي هـو الأصلح على المستوى الـدولي لعدم وجود نماذج بديلة. وحتى إذا لم يكن مطبقاً بنفس الدرجة في كل البلدان فنادرا ما يُعترض على صحته وصوابه، غير أن أكثر المفارقات إثارة للقلق هي بالتحديد تلك المتعلقة بمسألة التصويت وعلاقت بالسياسة. ففي الوقت الذي أصبح فيه الناخب الغربي أقرب من أي وقت مضي للنموذج البذي وضعه – أي الاختيار المنطقي المستقبل – يعلن عن وجود الأزمة ويتم تشخيصها. فقد ظل الهدف الرئيسي لعلم الاجتماع الانتخابي لفترة طويلة هو تحديد متغيرات عملية التصويت ومحدداتها وكذلك سلوك الناخبين. أما اليوم فقد أصبح نموذج "الناخب أسير وضعه الاجتماعي" نموذجا قديما لا يصلح للتفسير وحل محله نموذج تفسيري آخر وهو "الناخب الذكي والخبير بما يفعل" الذي يتصف بالنزعة الفردية والمنطق ولم يعد محكوما أو مرتبطا بعدد من الثوابت (السن، الطبقة الاجتماعية، البيئة الاجتماعية — المهنية، الديانة، النوع، العائلة...الخ) بل يدل على قدر من الاستقلالية والـذكاء. ويعد عدم الاستقرار المتزايد الـذي يشهده السلوك الانتخابي وعدم ثبات الناخب الذي أشرنا إليه من قبل volatilité électorale البذي تحدثنا عنه من أهم علامات هنذه الرؤية الأخيرة للناخب. هنذا السلوك الحديد من قبل الناخب الذي يبدو للوهلة الأولى أنه تأقلم مع ما استجد من معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية حالية. قد أسفر عن نوع من التناقض. فبينما كان من المفترض أن يـوُدي "تسييس" الناخبين إلى تحريرهم من كافـة أشكال الهيمنة الاجتماعيـة والاقتصاديـة حتى يعبروا بحريـة عن أرائهم السياسيـة. يرى الناخبون اليوم أن التسييس يمثل شكلا من أشكال الهيمنة التي يسعون إلى التخلص منها. يثير هذا الانتقاد الشديد للسياسة، بـل وتراجعها أو حجبها YYE قلـق الذين تتمثل مهمتهم في التفكير في السياسة، فيصاحب أزمة السياسة هذه أزمة التساؤلات المطروحة في الدراسات السياسية والاجتماعية على حد سواء.

فبطريقة منا ومع كافة التحفظات يمكن القول بأن موقف الناخبين الغربيين يميل اليوم إلى الاقتراب من موقف الناخبين فى بلدان الجنوب، أو بالأصع الآن يمر الناخبون الغربيون بتجرية ما يحياه الناخبون فى بلدان الجنوب، مع اختلاف الأسباب والأساليب بطبيعة الحال، من سوء التمثيل، وشخصنة العلاقة السياسية، والشعور بالتجريد من حق مزاولة السياسة، والحد من هامش تصرك الدول وعجز القيادات السياسية عن تغيير المجتمع ؟

ولنعد إلى مصرحيث تصويت المواطنين ليس تصويتا سياسيا لأن النواب ليس لهم دور سياسي على المستوى القومى ولا ثقل مؤثر فى تغيير النخب السياسية وفى تحديد السياسات العامة. بينما يختلف الوضع بالنسبة للمواطنين الغربيين، فهم قادرون على تغيير النخب السياسية بانتظام من خلال التصويت. ومع ذلك فليس لهذا التغيير تأثير جوهرى على السياسات العامة التى تتحكم فيها على ما يبدو هيئات وجهات تتجاوز القيادات السياسية، بل والدول نفسها. هذا هو على الأقل الانطباع الذي يضرح به الناخبون. وهذه هي أيضا نتائج تجارب بلدان الجنوب، لاسيما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا السوداء التى تحولت إلى الديمقراطية مؤخرا.

ففى "تقييم» المرير" لعشر سنوات من التحول الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية يذكر أوليفييه دابين Olivier Dabene "أن التحول إلى الديمقراطية لم يتم يذكر أوليفييه دابين Olivier Dabene "أن التحول إلى الديمقراطية لم يتم دون تفكك النسيج الاجتماعى بسبب اتساع الفوارق بين الطبقات و تصاعد العنف. ذلك وتقضى مثل هذه الظواهر على ما يسمى "الأسس الاجتماعية للديمقراطية"، فتصبح ممارسة المواطنة قاصرة على أبسط أشكالها وهى حق التصويت دون أن أتنى بالنتائج المرجوة، وتودى أزمة العرض السياسي من قبل أصراب تتقدم ببرامج مماثلة دون طرح البدائل بحثا عن سياسات ليبرالية جديدة إلى خيبة أمل المواطنين ونجاح من هم من خارج الأوساط السياسية التقليدية. كما تودى إلى ظهور بواسطة القطاعات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وأشكال الديمقراطية من أسفل المرتبطة بظواهر اللامركزية الإدارية والأدوار الجديدة المسندة إلى القطاع الخاص المرتبطة بظواهر اللامركزية الإدارية والأدوار الجديدة المسندة إلى القطاع الخاص يطرح أولفييه دابين السؤال التالى: فبينما تعتبر الأشكال الجديدة للديمقراطية بديلا للديمقراطية الكلاسيكية ألا تساهم تلك الأشكال الجديدة في الوقت نفسه في تعميق

أزمة الديمقراطية الكلاسيكية؟

الخلاصة التى يصل إليها بيير كانتـان ٢٠٠٠ فى دراسته لإفريقيا السوداء لا تختلف كثـيرا عن ذلك غير أن المشكلة ليست فى خيبة الأمل تجاه ما أسفرت عنه الديمقراطية بقـدر ما هى مسألـة تعزيز الديمقراطية وعـدم تجديد نخب ما قبـل الديمقراطية التى أثبتت قدرتها على البقاء رغم المنافسة الانتخابية.

ما زالت مصر والدول العربية بصفة عامة بعيدة كل البعد عن هذه الصورة إذ لم تشهد دولة عربية واحدة تغيير نخبها السياسية عن طريق الانتخابات. إن التجربة الانتخابية موضع التحليل في هذا الكتباب خاصة بالنخب البرلمانية، والجانب الإيجابي في هذه التجربة هو أنها أثبتت أن المواطنين المصريين ليسوا، ثقافيا، ضد ديمقراطية الانتخابات إذا ما سنحت لهم فرصة تطبيقها وأنهم قادرون على التعبير عن رغباتهم ولإحداث تغيير في النخب السياسية كما يدل على ذلك كثرة عدد أعضاء عن رغباتهم ولإحداث تغيير في النخب السياسية كما يدل على ذلك كثرة عدد أعضاء مجلس الشعب الجدد. غير أن "الزلزال السياسي الصغير" الذي أسفرت عنه انتخابات مجلس الشعب الجدد. غير أن "الزلزال السياسي الصغير" الذي أسفرت منه التخابات بنيما استطاعت خيبة أمل الشعوب في تطبيق الديمقراطية من قبل الجهات العليا أن تدفع المواطنين في بعض الدول إلى الاستثمار في أشكال الديمقراطية من القاعدة، ففي معظم البلدان العربية ما زالت البيروقراطيات تتحكم في الإرادة المدنية الضعيفة "".
ومع ذلك فيإن إعادة التشكيل وأزمة السياسة بيل وحجبها لها جانب إيجابي وهو ومع ذلك فيإن إعادة التشكيل وأزمة السياسة قي الدول النامية.

تربط إحدى النظريات التفسيرية أزصة السياسة في الديمقراطيات الغربية بمسألة الفرد في تلك المجتمعات التي يصفها روبير كاستيل ٢٢٠ بما يطلق عليه "المسألة الاجتماعية المجتمعات التي يصفها روبير كاستيل ٢٢٠ بما يطلق عليه "المسألة الاجتماعية الجديدة". إن ما ساعد على بناء الناخب الفردى من حيث التصورات الذهنية والواقع هو ما حدث في القرنين التاسع عشر والعثورين من تغيرات اجتماعية – اقتصادية مثل انتشار العمل بأجر، وانخفاض الربع العقارى، وانخفاض معدل الفقر، وأخيرا تأسيس دولة توفر الحماية والرعاية. أدت تلك الظواهر مجتمعة إلى توكيد استقلالية الفرد وإعادة النظر في ثقل الانتماءات والتبعيات العائلية. واليوم وفي الوقت الذي نشهد فيه أزمة الدولة الرعائية، واضطراب الاقتصاد، وتفتت المجتمع الذي يعمل مقابل أجر وظهور ظروف عمل جديدة أدخلتها الرأسمالية الصالية طرأ على الفرد في الغرب تحول جديد. ويقول رويير كاستيل في هذا الشأن أن بسبب هذا التحول إلى الفردانية سلبية هو تزايد عدد الأفراد الذين فقدوا شروط أو مقومات

الاستقالال الذاتى نتيجة أزمة النظام التى تكفل الحماية العامة والحقوق الاجتماعية.
ويتحدث مارسيل جوشيه عن فردانية فى إطار الجماهير individualisme de وفى الرقت نفسه فرد "منعزل عن الجماهير" فى ظل ظاهرة زوال حظوة
كل "الهياكل الجماعية" collectifs التى كانت تربطه بالمجتمع سواء كانت الأمة
أو الدولة أو الطبقة الاجتماعية أو التطلع لمستقبل مشترك. أليس هذا الفرد الجديد،
الذي يبقى خارج تلك الهياكل ولم يعد يؤمن بها، هو أيضا خارج "السياسة" كإدارة
لتلك الهياكل ومن هنا تأتى ظاهرة حجب السياسة التى ذكرها المؤلف ؟

يبدو أن الإشكاليــة "السياسيــة" في مصدر بعيدة كل البعد عن مثـل هذا النموذج. في أسوأ الدالات، وريما في أحسنها، لم تقض دول واقتصاديات ما بعد الاستقلال على روابط الأفراد العائليــة لعدم وجود ما يحــل محل تلك الروابط كنظــام للحماية والاندماج في المحتمع بل توطدت هذه الظاهرة نتيجة لأزمة "دولة ما بعد الريم" post-rentier. لا نعنى بذلك أنه لا وجود للفرد في تلك المجتمعات لكونه مهيمناً عليه وخاضعاً لروابط عائلية واجتماعية عديدة. هذا هو ما حاولنا توضيحه في حديثنا عن العصبيات. فالفرد هو الذي يبني ويعيد بناء العصبية وفقا لمصالحه الوقتيـة وللأوضاع السائدة، ولا شك أن إددى لحظات إعادة البنـاء هذه هي لحظة الانتخباب التبي يحدد فيها الفرد، من خبلال اختياره، المعالم الجديدة لعصبيته. في كتابنا هذا وصفنا الاختيار الانتخابي بأنه "لا سياسي" نظرا لطبيعته "الزبائنية". ويعد ما قيل للتوعين السياسة في "الديمقراطيات القديمية"، هل ما زال هذا الوصف معقولا ؟ ليس من المؤكد. يقول آلان جاريجو أن اقتصاد الزبائنية يقوم على "حقيقة مزدوجة" مفادها أن الرأى ينمى المقايضة كما أن المقايضة تؤثر على الرأى٢٣٠. ومن جهة أخرى يبدو أن الديمقراطية لا تتعارض مم الروابط العائلية والاجتماعية. ففي الهند، وإلى حدما في اليابان، حيث تغلب الهوية والروابط العائلية والاجتماعية أمكن الأخذ بالديمقر اطبة ٢٤٠. من شأن مثل هذه المعطيبات أن تدفع مؤلفي هذا الكتاب إلى التفاول. فبدلا من التصدر على "عدم استقلالية" السياسة تجاه الأنشطة الاجتماعية الأخرى في مصر، ألا يجدر بنا أن نعتبر ذلك تعبيرا عن نوع من الديمقراطية الانتخابية القائمية على عنصرين غير متناقضين في نفس الوقت ألا وهما الفرد والمجموعات؟ فإذا ما أعدنا للفرد الناخب ثقله في التعاملات الانتخابية لوجدنا أن إشراف القضاء على لجان الانتخاب الفرعية فيه ~ بطريقة ما ~ استجابة للرغبة في الفردانية التي بدأت تظهر في مصر، لاسيما في صفوف الشباب المتعلم ومنا يبديه من حيرة بين

رأيه السياسي ومصلحته المباشرة العاجلة والحيوية. فلتحقيق مصلحته، ألا وهي الحصول على فرصة عمل أو التقرب من أحد الأجهزة في الدولة التي تتولى توزيع الموارد، فقد يفضل أحدهم بدلا من التصويت لصالح الشخص الذي يشاركه في الفكر، تكوين مكانته في النظام السياسي الزيائني بواسطة عصبيته العائلية أو أي عصبية أخرى رياضية أو نقابية أو مهنية...الخ.

[هوامش]

٣٢٠ يستخدم هذا التعبير في فرنسا بمعنى أن القائم بالبحث يعيش بين الأمالي ويشارك في حياتهم الاجتماعية.

- 221 M. Crozier et E. Friedberg. L'acteur et le système. Paris. Seuil. 1977.
- 222 Daniel Gaxie. Le vote comme disposition et comme transaction. op. cit. p. 11-34
- 223 Alain Garrigou. Le vote et la vertu. op.cit. p.14.
- ٧٢٤ تكلم ببير روزانفالون عن نوع من والعمومية universalisme غريبة الشكل تك لتى تتسم بها الديمقراطية الفرنسية" وقد لاحظ الفارق بل القفاوت بين الشاريخ السياسي والتاريخ الففي للاقتراع العام في فرنسا.

Pierre Rosanvallon. Le sacre du citoyen. op. cit., p. 447 et suivantes.

- 225 Alain Garrigou. « L'abstentionnisme gagne les classes moyennes". Le Monde diplomatique. avril 2002. p. 8-9.
 - ٢٢٦ المرجع السابق
- 227 Bernard Cassen. Voter blanc n'est pas nul". Le Monde diplomatique. avril 1995. p. 9.
 228 Gérard Grunberg. L'instabilité du comportement électoral". dans Daniel Gaxie (éd.). Explication du vote. op. cit. p. 418-446.

٧٢٩ المرجم السابق من٧٢٩

- 230 Bernard Manin. "La démocratie n'est pas un système apaisé". Mouvements. n°"18. novembredécembre 2001. p. 14–20.
- 231 Daniel Gaxie. « Les enjeux citoyens de la professionnalisation politique". Mouvements. n°18. no-vembre-décembre 2001. p. 21-27.
- 232 Alain Garrigou. « L'abstentionnisme gagne les classes moyennes"... op. cit.
- 233 Pierre Rosanvallon. Le peuple introuvable. Histoire de la représentation démocratique en France. Paris. Gallimard. 1998
- 774 مرى مارسيل جورشه أن ظامرة بالقييس علوق الإنسان" تدل في نضي قاولت على انتصار الدينقراطية وتقشها ضا استجد في الطهوم الأهير لعقوق الإنسان هر أن القرد أصبح بمنقصلا دامل فيجتبع"، الأمر الذي أدى إلى ظامرة سجب فسياسة، وأن سقوق الإنسان أصبحت بفي مد التقيد مسلمة:
- M Gauchet. La démocratie contre elle-même. Paris. Gallimard. 2002, p. 326-383
- 235 Olivier Dabène «L'état de la démocratie en Amérique latine"... dans Christian Jaffrelot (éd.). Démocraties d'ailleurs. Paris Karthala. 2000. p. 399-423.
- 236 Pierre Quantin. La difficile consolidation des transitions démocratiques africaines". dans Christian Jaffrelot (éd.). Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. p. 479-507.
- 237 S. Ben Néfissa. N Abdelfettah. S. Hanafi. C. Milani. ONG et gouvernance dans le Monde arabe. Paris. Karthala/Cedej. 2004
- 238 Robert Castel. Les métamorphoses de la question sociale. Paris, Gallimard, 1995.
- 239 Alain Garrigou. . Clientélisme et vote sous la IIIe République", op cit. p.75
- 240 Guy Hermet. Le charme trompeur des théories. dans Christian Jaffrelot (éd.) Démocraties d'ailleurs. Paris. Karthala. 2000. p 339.

ملاحق

جدول رقم ١: إجراء الانتخابات على ثلاث مراحل والحافظات للعنية بكل من تلك المراحل

	اللرحلة الأولى	الرحلة الثانية	للرحلة الثالثة
	الإسكندرية	الغربية	أسيوط
	البحيرة	الدقهلية	الجيزة
	النوفية	كفر الشيخ	القاهرة
اتحافظات	پور سعید	ىمياط	القليوبية
	الإسماعيلية	الشرقية	المنيا
	السويس	شمال سيناء	الوادى الجديد
	الفيوم	جنوب سيناء	بئى سويف
	س وهاج	أسوان	مرسى مطروح
	قنا	البحر الأحمر	

جدول رقم ٢ : نسبة للشاركة الانتخابية ١٩٧٦-٢٠٠٠

السنة	إجمالى للقيدين	نسبة للشاركة
1979	1+,494,140	7. £ -
1982	15,319,919	£17,V
1944	18,778,117	7.17
199-	11,177,111	#1.
1990	T+,4AV,+++	Z 0 ·
f	FE,1-F,FE1	× 70

جندول رقم ٢ : نتائج الانتخابات اعتبارا من ١٩٨٤ :

عدد مقاعد الستقلين	عدد مقاعد العارضة	عدد مقاعد الحزب الوطنى الديقراطي	تاريخ الانتخاب
	الوقد الجديد: 61 الإخوان للسلمون: 1 حزب العمل الاشتراكى: ٣ حزب التجمع الوحدوى: 1	MAN	1942
	الإخوان السلمون : ۲۸ حزب العمل الاشتراكى : ۱۱ االوفد الجديد : ۲۱ حزب الأحرار : ۱	ran	PAPI
	حزب التجمع : ١	٤٣١	199-
	الوقد الجديد : 1 حزب التجمع : 6 التحزب العربس الديقراطي التاصري : 1 الإخوان للسلمون : 1	211	1990
14	التيار الإسالامي: ١٧ الوفد: ١ التجمع: ١ التيار الناصري: ٥ الخرار: ١ حزب الأحرار: ١	القائمة الرسمية : ۱۷۲ مستقلون على مبادئ الحرب الوطني : ۱۸۱ منضمون جدد : ۲۵ إجمالي : ۲۸۸	F

جدول رقم ٤: عدد للرشحين بالنسبة لعدد التقاعد منذ عام ١٩٧١.

السنة	إجمالى عدد المرشحين	إجمالي عدد اللقاعد	عدد للتنافسين على مقعد وأحد
1471	111-	۳٤٧	1,71
1979	1807	PAT	1,,13
١٩٨٤ (نظام القائمة)	PAVS	££A	A,11
۱۹۸۷ (نظام مختلط بين نظام الفائمة والنظام الفردى)	raqf	218	۸,۰۹
199.	[17]	101	1,.r
1990	194-	101	7V,A
f	raav	111	A,41

جدول رقم ٥ : عدد للرشحين للستقلين منذ عام ١٩٨٧.

، إجمالى عدد إجمالى عدد الستغلين المرشحين	السنة
19PV PAGE	1947
FIRE FIVE	194-
Tio- ran-	1990
TI-S TRAV	1

الجدول رقم 1 : للشاركة الانتخابية في الحقبة الليبرالية. (للصدر : د. على الدين هلال العملية الديمةراطية في مصر ١٩٨١. جامعة القاهرة, ص ٢٣٥)

X	عدد الأصوات	عدد المقيمين	تاريخ الانتخاب
17	14,0-1	14,144	۱۹۲۶ (انتخاب غیر مباشر)
41	V5,70°	Va,VA1	۱۹۲۵ (انتخاب غیر مباشر)
11	1,170,711	1,747,171	1411
14	1,1,311	1,033,770	1979
۹.	17,V-1	10,491	۱۹۳۱ (انتخاب غیر مباشر)
۵۹	1,131,44	T,1T+,£VV	1977
۵۹	1,994,697	r,r,rs1	1974
۵۷	1,141,141	7,171,717	1427
۵í	1,000,170	7,172,21-	1950
u	A-1,593,1	£,171,AV9	190.

المؤلفان في سطور

د سارة بن نفيسة

- أستاذة بجامعة باريس-١-(السوربون)متخصصة في علم السياسة، وباحثة في معهد بحوث التنمية (فرنسا).

- لها عدد من الإصدارات الهامة منها:

۱— "الجمعيات الأهلية في مصر"، بالإشتراك مع د. أماني قنديل(110). ٧-" الجمعيات الأهلية والسلطة في العالمر العربي" (بالفرنسية)، بالإشتراك مع ساري حنفي (٢٠٠٧)

٣- المنظمات غير الحكومية والمحكومية في العالم العربي"، (بالفرنسية،
 والإنجليزية، والعربية)، بالإشستراك مع (سساري حنفي، "كارلوس ميلاني،
 نبيل عبد الفتاج)، (٢٠٠٥).

ونشـرت أيضا العليد من المقالات عن الجمتمع الملني واللمقوطة في مصر والعالم العربي.

دعلاء اللين عرفات:

أستاذ بجامعة طنطا مصر، متخصص في العارقات الدولية.
 له "كتابان:

١-العلاقات اللولية بين مصر وأمريكا(١٩١١-١٩٢٩)

٢-العلاقات بين مصر وفرنسا (١٩٢٢-١٩٥٦): التعاون والتآمر.

يعمسل كباحث ذاشر (٢٠٠٦-٢٠٠٥) في كلية المواسسات الشرقية والافريقية-لنلن.



قائمة مطبوعات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: مناظرات حقوق الإسان:

- ١-ضمانات حاوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي القسطيني: منال لطفي، خصر شقيرات، راجي الصوراني، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجارزية).
- ٧-الثقافة السياسية القلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجائي، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شقيرات.
- ٣-الشعولية الدينية وحقوق الإنسان- هللة السودان ١٩٨٩ ١٩٩٤: علاء كاعود، محمد السيد سعيد، مجدى حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أسين مكى مدنى.
- ٤-ضمافات حقوق اللاجئين القلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تمارى، سلاح الدين عامر ، عباس شبائق، عبد العليم محمد، عبد القلار ياسين.
- التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد النفـــار شـــكر، منصـــف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
- ١-حقوق المرأة بين المواثيق النواية والإسلام السياسي: عبر التراي، أحد صبحي منصور، محد عبيد الجيار، غلم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هية رؤوف عرَّت، فريدة النقاش، البائر الخيف.
- ٧-معتوق الإسمان في فكر الإسلاميين: البائر الخيف، أحد صبحي منصور، غلتم جواد، سيف السدين عبسد الفتساح، هاتي نميرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.
- ٨-الحق قديم- وتلقق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية: غاتم جواد، البائر المغيف، مسلاح السدين الجورشسي، تصر حامد أبو زيد.

ثانباً: مبادرات فكرية:

- ١- الطقفية وحقوق الإنسان: فيوليت داغر (لبنان).
 - ٢- الضحية والجلاء: هيثم مناع (سوريا).
- ٣- ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في النسائير العربية: فاتع عزام (السطين) (بالعربية والإنجايزية).
 - عنوق الإسمان في الثقافة العربية والإسلامية: هيشم ناع (بالعربية والإنجليزية).
 - حقوق الإنسان وحق المشاركة وولجب الحوار: د. أحد عبد الله.
 - ٦- حقوق (الاسان- الرؤيا الجديدة: منصف المرزوقي (تونس).
 - ٧- تحديات الحركة العربية الحقوق الإنسان. تقدم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
 - ٨- تك نستور ١٩٧١ ودعوة لنستور جديد: أحد عبد الخيظ.
 - ٩- الأطفال والمعرب- حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
 - ١٠ المواطئة في القاريخ العربي الإسلامي: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
 - ١١- اللُّجُون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد: د. محمد حافظ يخوب (فلسطين).
 - ١٢- التكلير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطى بيومي.
 - ١٣ الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع.
 - ١٤ أرّمة نقابة المحامين: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.

 - ١٥- مزاعم دولة القانون في تونس!: د. هيثم مناع.
 - ١٦ الإسلاميون التقدميون. صلاح الدين الجورشي. 17- حقوق المرأة في الإسلام. د. هيثم مناع.
 - ١٨- يستور في صندوق الغمامة. صلاح عيسى، تقديم: السنشار عوض المر.

- ١٩ فلسطين/ إسرائيل: سلام أم تظام عنصري: مروان بشارة، نقايم: محمد حسنين هيكل.
- ٢٠ التقاضة الأقصى: دروس العلم الأول: د. أحمد يوسف القرعي.
- ٢١- ثمن الحرية على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصرى الحديث: محمود الورداني.
 - ٣٧- الأبديولوجيا والقضيان-تحو أنسنة الفكر القومي العربي: هائي نسيرة.
 - ٢٣- ثقافة كاتم الصوت: حلمي سالم.
 - ٢٤- المسكر في جُبُّة الشيوخ- الأصوابة الإسلامية قبل وبعد ١٩٥٢: طلعت رضوان.
 - ٢٥- مشروع للإصلاح المستوري في مصر: عبد الخلق فاروق. تقديم: د. محمد السيد سعيد.
 - ٢٦- الثقافة ايست بخير: أحمد عبد المعطى حجازي.

ثالثاً: كر اسات ابن رشد:

- ١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعيد " تحرير: بهي الدين حسن.
- ٧- تجديد القكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسسي والقسومي. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: حصام محمد حسن (بالعربية و الإنجليزية).
- ٣- التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم: عبد المنحم سعيد- تحرير: جمال عبــد الجــواد. (بالعربية والإنجليزية).
 - ٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إيراهيم عوض وأخرون.
- أرمة "الكشح" بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن. ا- يوميات التفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إعداد وتكديم: عصام الدين
 - ٧- نحو قانون ديماراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد: اعداد وتحرير: عصام الدين مصد حسن.

رابعاً: تعليم حقوق الإنسان:

- ١- كوف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟ (مأف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز – في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
- ٢- أوراق المؤتمر الأول لشياب البلطين على البحث المعرفى في مجال حقوق الإنسان (ملف بضم البحوث التي أعدها الدارسون– تحت اشراف المركز– في الدورة التتريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
 - ٣- مقدمة لقهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد.
 - اللجان الدواية والإظليمية لحماية حقوق الإنسان: محمد أمين الميداني.
 - الإنسان هو الأصل- مدخل إلى القانون الدولي الإنسائي وحقوق الإنسان: عبد الحسين شجان.
- الرهان على المعرفة حول قضابا تعليم ونشر حقوق الإنسان: البائر المغيف، وعصام الدين محمد حسن.
- ٧- الأصيل والمكتسب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: علاء قاعود. حقوقنا الأن وليس غدا- المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان: تقديم بهى الدين حسن، ومحمد السيد سعيد.
 - حاوق النساء- من العمل المحلى إلى التغيير العالمي: د. أمال عبد الهادي.

خامساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

- رقابة نستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د.هشام محمد فرزي، تكديم د. محمد مرغني خيرى. (طبعة أولى وثانية).
 - التسامح السواسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدنى في مصر: د. دويدا عدلي،
 - ضمانات حاوق الإنسان على المستوى الإطليمي: د. مصطفى عبد النفار،

سادسا: مبادرات نسائية:

- ١ موقف الأطباء من ختان الإداث: أمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجايزية).
- لا شراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإنث: أمال عبد الهادي (بالمربية والإنجايزية).
 جريمة شرف المقالة: جنان عبده (فلسطين ٤٨).
 - ۱- جریده سرف سفت. جن عبده وسطین ۱۲۸
 - ٤- حدائق النساء- في نقد الأصولية: قريدة النقاش.

سابعا: دراسات حقوق الإنسان:

- ١- حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير: أحد المسلماتي.
- ١٠ التكلفة الإنسانية للصراعات العربية -العربية: أحد تهام.
- المنزعة الإنسانية في الفكر العوبي- دراسات في الفكر العوبي الوسيط: أنور مفيث، حسنين كشك، على مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد.
- ٤- حكمة المصريين: أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حامي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد المبيد سعيد.
 - أحوال الأمن في مصر المعاصرة: عبد الوهاب يكر.
 - ٣- موسوعة تشريعات الصحافة العربية: عبد الله خابل.
 - ٧- تحو إصلاح علوم الدين- التعليم الأزهري نمونجا: علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
 - ٨- رجال الأعمال- الديمقراطية وحقوق الإنسان: د. محمد السيد سعيد.
 - عن الإمامة والسواسة القطف التاريخي في علم العقائد: د. علي مبروك.
 - ۱۰ شعدالله بین البشا و الجنرال: د. علی مبروك.

ثامنا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

- القمع في القطف الروائي العربي: عبد الرحمن أبو عوف.
- ٢- الحداثة أخت التسامع- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان: حلمي سالم.
 - ٣- قناتون وشهد ، (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان): عز الدين نجيب
- أن المطالبة بندق المسرح المصري المعاصر وحاوق الإنسان: نورا أبين.
- السّبنما وحقوق الذان ، هاشم النجاس وأخرون.
 الآخر في الثقافة الشعبية الفولكلور وحقوق الإممان: سيد إسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسى.
 - ۲− الاخر في النفاقة الشعبية− القولطور وحقوق الإممان: مبد إسماعين؛ تقدم: د.
 ۷− أكثر من سماء− تتوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش: سحر سامي.
 - ٨- المقس والجميل-الاغتلاف والتماثل بين الدين والفن: د. حسن طلب.
- ٩- أحزان حموريني قصائد من أجل حرية العراق: إعداد حامي سالم، تقديم: د. فريال جبوري غزول.
- ۱۰ دوان کمورین عصورین اصلام الدراما السودانیة: السر السید.

تاسعا: مطبوعات غير دورية:

- ١- " سواسية ": نشرة دورية باللغتين (العربية والإنجليزية). إصدر منها ٦٢ عدداً
- ٧- رواق عربي: دورية بحثية باللغتين (العربية والإنجليزية). إصدر منها ٣٦ عددا
- ٣- رؤى مفايرة: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ١١ عدد]
 ٤- قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters
 - فضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة uctive ricalui Matters فضايا الصحر منها ٣ أعداد]

عاشرا: قضايا حركية:

- العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج: تقديم وتحرير: بهي الدين حسن.
 - ٣- تمكين المستضعف: إعداد: مجدي النحيم،
- " إعلان الدار البيضاء للحركة للعربية لحلوق الإنسان: مبادر عن الموتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ – ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
- إعلان القاهرة التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: صادر عن مؤتمر تضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال القرن الحادي والشرين، القاهرة ١٣ – ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
- إعلان أدرياط لطوق اللاجانين الظماملونيين مادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان
 في العالم المربي، الرباط ١٠- ١٧ فيراير ٢٠٠١.
- الكُول بمكولان منكرة هول حقوق النُّسَّ الفلسطيني: مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغنين الحربية والإنجليزية).
 - اعترافف إسرائيلية تحن سقلحون وعنصريون: إحداد: محمد السيد، ترجمة: سلاف طه.
 إعلان القاهرة لمفاهضة العنصرية: (باللنتين السربية والإنجليزية).
- أضفوا التحول الديمفراطي في المغرب مع مقارنة بمصدر والمعرب: أحمد شركي بنوب، عبد الرحس بن عمرو، عبد العزيز بنائي، عبد الفقار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هائي العرز التي، تلايم: د. مسعد الديد سعوا.
- · ١- بسر العودة- حكوق اللاجئين القلسطينيين في قال مسارات التسوية: تقديم وتحرير عصام الدين
 - ١١- يد على يد- دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة: يسرى مصطفى.
- ١٢-عنصرية تحت الحصار أعمال مؤتّمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي صد العنصرية: تقديم وتحرير صلاح أبو نار.
 - ١٣- إعلان بيروت تلحماية الاقتيمية لحقوق الإنسان في العالم العربي.
 - ١٠- إعلان بأريس حول المعلى العملية لتجديد الخطف الديني. (بالعربية والإنجايزية والفرنسية).
 - ١٥- الاستقلال الثاني: نحو مبدرة للإصلاح السياسي في الدول العربية.
 ١٦- أولويات وقيات الإصلاح في العالم العربي. (بالعربية والإنجابزية).
 - ١٧- [علان الرياط: بيان مؤتمر المجتمع المدتني الموازي إلى المنتدى من لجل المستقبل".
 (بالعربية والإنجليزية)

حادى عشر: إصدارات مشتركة:

- أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:
- ١- التشويه الجنمي للإنك (الختان) أوهام وحقائق: د. سهام عبد السلام.
 - ٧- ختان الإنف: أمال عبد الهادي.
- ب) بالتعاون أمع المؤسسة الطلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) - يشكلوك تعش التحول الديمقراطي في الوطن العربي، تحرير: دمحمد السيد سسيد، د. عز مسي بشرار الطلسطين،
 - بسر والمسمين). ج) بالتعاون مع جماعة تتمية الديمقر اطية والمنظمة المصرية لحقوق الإسمان
 - من أجل تُحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.
 د) بالتعاون مع اليونسنكو
 - دايل تعليم حلوق الإنسان التعليم الأسلسي والثقوي (نسخة تمييدية).
 - هـ) بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
 - لليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية المتوسطية. خميس شماري، وكارولين ستايني
 و) بالتعاون مع منظمة أفريقيا / الحالة الأوروبية المتوسطية.
- عندما يُمل أسلام-موعد مع ثالوث الديماراطية والتنمية والسلم في السودان: تحرير يوانس لجاوين، الوكس دوفال.

يغمس هذا الكتاب برائد عليوة بتكليلة بهروسية ويتهوية المساوية على المساوية المساوية المساوية المساوية المساوية و وتعودة الناف التي أهم ما يعود بين الدرائد و المساوية المساوية الدرائد و المساوية المساوي

ن هذا النصل التامي النب حيون عليه المستوية المستوية المستوية في متحال العلمية النبية حيون عليه المستوية المستو المستويدة في متحال المستوية المستوي

عل عبد الفتاء



لوحة القلاف الفثان جولو تص